TRUTH DECAY

تصدع الحقيقة

بحث أولي حول تضاؤل دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأمريكية

جينيفر كافاناغ (Jennifer Kavanagh)

مايكل دي رتش (Michael D. Rich)



تصدع الحقيقة

بحث أولي حول تضاؤل دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأمريكية

جينيفر كافاناغ
(Jennifer Kavanagh)

مايكل دي رتش
(Michael D. Rich)



للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني
www.rand.org/t/RR2314

تم النشر بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

الغلاف من تصميم بيت سريانو (Pete Soriano).

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تُعِدّ حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات حول العالم أكثر أمانًا، وسلامة، وصحة وازدهارًا. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
وتبرع بمساهمة خيرية معفاة من الضريبة
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

لقد كُتب الكثير عن الإغفال المتزايد للحقائق والبيانات والتحليل في الخطاب المدني والسياسي في الولايات المتحدة. ويبدو أن الحوارات السياسية المهمة، داخل الحكومة الفيدرالية وبين الناخبين على حد سواء، تعتمد على الرأي أو الحكاية بقدر اعتمادها على الحقائق الموضوعية أو التحليل الدقيق بصورة متزايدة. ومع ذلك، قد يكون للقرارات السياسية المتخذة في المقام الأول على أساس الرأي والحكاية تأثير مضرّ بالديموقراطية الأمريكية وقد تفرض تكاليف كبيرة على الجمهور.

وغالبًا ما يؤدي استخدام أسلوب متضارب أو مصطلحات غير واضحة أو غير محددة إلى عرقلة الخطاب الحالي حول تضاؤل دور الحقائق والبيانات والتحليلات واحترامها. وعند عدم توافر أسلوب مشترك يمكن استخدامه لمناقشة المشكلة، التي نسميها *تصدع الحقيقة*، يصبح البحث عن الحلول أمرًا أكثر صعوبة. لذا تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تقديم تعريف واضح حول تصدع الحقيقة وفحص دوافعها وعواقبها، كل هذا بهدف إرساء أساس لمناقشة أكثر فائدة للتحديات التي تواجه الخطاب السياسي والمدني بالولايات المتحدة. تلخص هذه الدراسة جدول أعمال بحثي يهدف إلى إجراء مزيد من الدراسة عن تصدع الحقيقة وصياغة الاستجابات. وتعد هذه الدراسة الأولى من بين منشورات عديدة سوف تناقش تصدع الحقيقة في سياقات مختلفة ومن زوايا عديدة.

مشاريع مؤسسة RAND

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تُعِدّ حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات حول العالم أكثر أمانًا، وسلامة، وصحة وازدهارًا. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

تعتبر مشاريع مؤسسة RAND وسيلة للاستثمار في الحلول السياسية. تدعم الإسهامات الخيرية قدرتنا على أن تكون لنا وجهات نظر بعيدة المدى، ومعالجة الموضوعات الصعبة والمثيرة للجدل غالبًا، ومشاركة نتائجنا المستخلصة بطرق مبتكرة ومقنعة.

تم تمويل هذا المشروع عن طريق الهبات التي يمنحها داعمو مؤسسة RAND وعن طريق الدخل من العمليات التشغيلية. تعتمد النتائج البحثية المستخلصة لمؤسسة RAND وتوصياتها على البيانات والأدلة، ومن ثم لا تعكس بالضرورة التفضيلات أو المصالح السياسية لعملائها أو جهاتها المانحة أو داعميها.

المحتويات

الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

الملخص

تمثل الحقائق والبيانات أهمية للبقاء أو ضرورة لتحقيق النجاح في الكثير من جوانب المجتمع الأمريكي. يمكن اتخاذ القرارات المعقدة، حتى وإن كانت تقتضي إطلاقًا لأحكام ذاتية وإعمالاً للحدس، بمزيد من الثقة عندما ترتكز على حقائق مجمَع عليها وبيانات موثوق بها. بيد أن الخلاف حول الحقائق في الحوار السياسي والمدني[1] يبدو أكبر من أي وقت مضى. وفي وسائل الإعلام تكثُر الآراء وتطغى على الحقائق، وأصبحت ثقة الأمريكيين أقل في المؤسسات التي كانت في السابق مصدرًا موثوقًا لاستقاء المعلومات. وكان لهذا العدول عن الحقائق والبيانات في الحوار السياسي والقرارات السياسية تبعات بعيدة المدى: فهو يقوّض الحوار المدني، ويُضعف المؤسسات الرئيسية، ويفرض نفقات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية.

على الرغم من عواقب هذا العدول عن الاعتماد على الحقائق الموضوعية، تم إجراء بحث تجريبي مصغر رُوعي فيه استقصاء سبب هذا العدول، أو جمع البيانات للتحقق من مداه، أو طرح أسئلة حول ما إذا كانت الظواهر التي تكمن وراءه جديدة، أو حاول تحديد ما الذي يمكن فعله لمواجهته. ورغم أن هذه الدراسة ما هي إلا خطوة أولية تجاه هذه القضايا، إلا أنها تقدم تعريفًا عمليًا لما نسميه

[1] نعني *بالخطاب المدني* "الحوار المتماسك والنزيه والصريح والبنّاء، والتشاور الذي يسعى إلى تغليب المصلحة العامة" (Carli Brosseau, "Executive Session: Civil Discourse in Progress," *Frankly Speaking*, Vol. 1, No. 2, October 27, 2011). وتشير الضمائر *نحن* و*نا* و*نا* الملكية و*نا* المتكلم، خلال هذه الدراسة، إلى المؤلفين فقط، وليس إلى مؤسسة RAND بشكل عام أو إلى جميع الأمريكيين.

"تصدع الحقيقة".[2] كما أنها تحدد الأسباب والعواقب المحتملة وتقترح استراتيجية لمعالجة المسائل العالقة – أجندة بحثية – التي نأمل من خلالها إشراك مجتمع أوسع نطاقًا في فهم التحدي الذي تفرضه ظاهرة "تصدع الحقيقة" والاستجابة لها.

نقدم من خلال هذه الدراسة الاستكشافية أساسًا لصنّاع السياسات والباحثين والمثقفين والصحافيين والأطراف المعنيَّة الأخرى بُغية تحليل المفاهيم والعلاقات التي ربما قد تكون مساهمة في تصدع الحقيقة. ونقدم تعريفًا عمليًا لتصدع الحقيقة، ونستكشف بالتفصيل الاتجاهات الأربعة ذات الصلة، ونفحص الأسباب (أو الدوافع) والعواقب المحتملة. ونأخذ أيضًا في الاعتبار ما إذا كان مفهوم تصدع الحقيقة ظاهرة جديدة أم أنها كانت ظاهرة موجودة في بعض فترات التاريخ الأمريكي من خلال تسليط الضوء على ثلاث عصور تاريخية معينة. وأخيرًا، نحدد أربعة مسارات محتملة للبحث تهدف إلى تحسين فهم تصدع الحقيقة ونحدد الاستجابات المحتملة.

على الرغم من أننا نناقش اتجاهات ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها وعواقبها كل على حدة، تعمل هذه المكوِّنات معًا كنظام واحد. فكل مُكوِّن يؤثر في المكونات الأخرى ويتأثر بها. تُشكِّل هذه التفاعلات شبكة تزيد من وتيرة كل من تعقيد تصدع الحقيقة والتحدي المُتمثِّل في تحديد الحلول القابلة للتطبيق وتنفيذها.

الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة

نعرِّف *تصدع الحقيقة* على أنه مجموعة من أربعة اتجاهات متصلة:

1. الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات[3]

---

[2] نسمي هذه الظاهرة "تصدع الحقيقة،" لكن في حقيقة الأمر لا نتحدث مباشرة عن "الحقيقة" بمفهومها الفلسفي. نستخدم مصطلح "تصدع الحقيقة" كاختزال للاتجاهات المحددة ونركز على أهمية الحقائق والتحليل المُستَند إلى الحقائق. استُخدم المصطلح من قبل في سياقات أخرى، لكن ليس للإشارة إلى الظواهر المحددة المنظورة في هذه الدراسة (حسب علمنا). لا نعتزم ربط دراستنا أو جدول الأعمال البحثي بهذه الاستخدامات السابقة. نشكر زميلة مؤسسة RAND سوني إفرون (Sonni Efron) لكونها أول من اقترح المصطلح في هذا السياق.

[3] ونُقرُّ بأنه على الرغم من وجود بعض الحقائق الثابتة المؤكدة، فإن التفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات تتطور مع الاكتشافات الجديدة أو جمع البيانات الجديدة أو تطوير تقنيات جديدة تتيح إعادة النظر كذلك في النتائج المستخلصة الراسخة. لا ينبثق تركيزنا على تصدع الحقيقة من تخوفنا بشأن هذا التطور الذي يعد سمة طبيعية وحتمية لتراكم المعرفة والتقدم العلمي. ولا يُقصد منه الهجوم على الشك أو التشكيك في التفسيرات التحليلية الحالية للحقائق والبيانات

2. عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة
3. الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة
4. انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق.

يلخص الجدول S.1 السمات المميِّزة للاتجاهات الأربعة ويحدد أمثلة لكل منها. يمثِّل التوثيق الدقيق لهذه الاتجاهات وكذلك إجراء بحثًا تجريبيًا عليها أمرًا ضروريًا لفهم ظاهرة تصدع الحقيقة.

الجدول S.1
الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة

الاتجاه	المثال
الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات	التغيُّر في الرأي بشأن سلامة اللقاحات والأطعمة المعدلة وراثيًا؛ والتصوُّر العام للاتجاهات بشأن جرائم العنف في الولايات المتحدة
عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة	المقالات الصحفية التي لا تُفرِّق بوضوح بين الرأي والحقيقة (مثل "الأخبار في أعمدة الصفحات" في مجلة *نيويورك تايمز*)
الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة	التخمين والآراء والأباطيل المنشورة في وسائل الإعلام التقليدية (مثل الصحف والتلفزيون) وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي التي تطمس البيانات التي يمكن التحقق منها (كموضوعات مثل تأثير الهجرة على الوظائف والجريمة)
انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظي بالاحترام في السابق	انخفاضات كبيرة لثقة الجمهور واطمئنانهم للحكومة والصحف وأخبار التلفزيون والكتب والسلطة القضائية والرئاسة، كما أشارت استطلاعات الرأي

السليمة. وبدلاً من ذلك، نهتم بتزايد وتيرة عدم التوازن في الخطاب السياسي والمدني بين الثقة في الحقائق والتفسيرات التحليلية الحالية للحقائق والبيانات والاعتماد عليها من جهة، وبين الآراء والمواقف الشخصية من جهة أخرى؛ وهو توازن يبدو أن كفته تميل لصالح الأمر الأخير على نحو متزايد. وعند الإشارة إلى *الخلاف المتزايد بشأن الحقائق*، فإننا نقصد بذلك الخلاف المتزايد في جوانب لم تتغير فيها أيًا من البيانات القائمة أو التفسيرات التحليلية، أو أنها قد تم تدعيمها بتحليلات وبيانات جديدة.

السياق التاريخي

نتطرّق في بحثنا الاستكشافي إلى تاريخ الولايات المتحدة لنستعرض العصور التاريخية التي شهدت سمات تصدع الحقيقة. حدد بحثنا الأولي ثلاثة من هذه العصور وهي:

- ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، أو العصر المذهب، المعروف بصراعات انتشار الصحف و"الصحافة الصفراء"
- عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، أو عقدي العشرينيات الصاخبة وفترة الكساد الكبير، والمشهورة أيضًا "بصحافة الجاز"، وظهور صحافة الإثارة وبداية البث الإذاعي
- ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أو عقدي مشاركة الولايات المتحدة في حرب فيتنام وانسحابها منها، والمشهورة "بالصحافة الجديدة"، والانشغال بالدعاية الحكومية والإعلامية، ونهضة الصحافة الاستقصائية.[4]

استعرضنا بعد ذلك أوجه التشابه والاختلاف في اتجاهات تصدع الحقيقة الأربعة بين كل من هذه العصور وآخر عقدين (العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين). وجدنا في كل العصور الثلاث التي تناولناها بالدراسة دليلاً على وجود اتجاهين من الاتجاهات الأربعة المحددة كجزء من تصدع الحقيقة وهو: عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة. ظهر الاتجاهان بوضوح في التغيرات الطارئة على طريقة تغطية الأخبار وتقديم أشكال جديدة من التواصل تشمل: الصحافة الصفراء (ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر)، وصحافة الجاز وصحف الإثارة والبرامج الحوارية الإذاعية (عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين)، والتغطية التلفزيونية والصحافة الجديدة (ستينيات وسبعينيات القرن العشرين). وفي هذه الأيام، يظهر هذان الاتجاهان بوضوح في كل أنواع الإعلام الإخباري، بدءًا من الصحف وحتى المنافذ الالكترونية، وكذلك بدءًا من التلفزيون الكبلي وشبكات التلفاز ووصولاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم أننا نلاحظ وجود بعض الأدلة على أن العصور السابقة قد شهدت أيضًا تراجعًا للثقة في المؤسسات، إلا أن هذا الاتجاه يبدو الحديث عنه في الوقت الحالي أكثر مما كان عليه في الماضي. زادت عدم الثقة في البنوك والمؤسسات المالية في عشرينيات

---

[4] تشير عبارة "الصحافة الصفراء" إلى القصص الإخبارية المثيرة للمشاعر والمبالغ فيها والمختلقة في تسعينيات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. اشتملت "صحافة الجاز" على صحف الإثارة التي نشرت قصصًا مثيرة عن الجنس والجريمة والعنف في عشرينيات القرن العشرين. كانت "الصحافة الجديدة" أسلوبًا للكتابة يجسّد بشكل كبير وجهات نظر الكُتّاب وتفسيراتهم.

وثلاثينيات القرن العشرين بالتأكيد، كما أن الاضطرابات الاجتماعية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى أوراق ووترغيت والبنتاغون قد تركت الكثير من التساؤلات حول مصداقية الحكومة. لكننا نلاحظ اليوم انخفاض الثقة بوجه عام – في الحكومة والإعلام والمؤسسات المالية – وانحدار مستوى الثقة الأساسي في هذه المؤسسات بشكل أكبر مما كان عليه في العصور السابقة.

وفي المقابل، لا نري ثمَّة دليل في أيٍ من هذه العصور السابقة ينمُّ عن زيادة الخلاف بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات. واليوم، يظهر هذا الاتجاه في شكل خلاف حول النتائج العلمية، والبيانات والإحصائيات، والحقائق الموضوعية.

قد توفر العصور الماضية دروسًا فيما يتعلق بكيفية التغلب على ظاهرة تصدع الحقيقة. ساعدت نهضة الصحافة أو التحليل السياسي القائم على الحقائق والاهتمام المتجدد بإخضاع السلطات للكثير من المساءلة في توضيح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وذلك في كل عصر من العصور التي تم التطرق إليها. وفي بعض الحالات، ساعدت التغييرات الطارئة على السياسة الحكومية في إعادة إرساء المساءلة وتوخي الشفافية، ومن ثمَّ استعادة بعض الثقة في المؤسسات الحكومية. وربما أدت تهدئة الاضطراب الاجتماعي والسياسي أثناء هذه العصور أيضًا إلى الحد من الضغوط الاجتماعية التي أسهمت في اتجاهات تصدع الحقيقة. وتجدر الحاجة إلى إجراء مزيد من التحليل حتى يتسنى لنا فهم هذه الاتجاهات بصورة أكمل، وربما يؤدي ذلك إلى الكشف عن عصور أخرى تحمل سمات تصدع الحقيقة.

ما أسباب تصدع الحقيقة؟

حددنا أربعة دوافع أو أسباب محتملة لتصدع الحقيقة.

1. **سمات المعالجة المعرفية مثل الانحياز المعرفي.**[5] تؤدي الطرق التي يقوم البشر من خلالها بمعالجة المعلومات وصنع القرارات إلى حث الناس على البحث عن الآراء والتحليلات التي تؤكد القناعات الموجودة أصلاً، وإعطاء أهمية أكبر للتجربة الشخصية على حساب البيانات والحقائق، والاعتماد على الحلول العقلية السريعة وآراء الآخرين في الشبكات الاجتماعية ذاتها. تسهم هذه

[5] لنكن واضحين، لم يتغير الانحياز المعرفي والجوانب الأخرى للمعالجة المعرفية في السنوات الماضية. بيد أن دوافع تصدي الحقيقة الأخرى، مثل التغيُّرات الطارئة على نظام المعلومات والاستقطاب؛ بالإضافة إلى ما تتخذه الجهات المضلِّلة لظاهرة تصدع الحقيقة من إجراءات، قد عزَّزت من أهمية هذه الانحيازات المعرفية وتبعاتها كما أوضحت تأثيراتها على طريقة فهم الناس للمعلومات ومعالجتهم لها.

الميول في طمس الفارق بين الرأي والحقيقة وتسمح بتداخل الرأي في الحقيقة في بعض الحالات.

2. **التغيُّرات في نظام المعلومات.** تشمل هذه التغيُّرات

a. ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، التي تزيد بشكل كبير من مقدار تدفق المعلومات وسرعته، بالإضافة إلى الحجم النسبي المتزايد لتفضيل الرأي على حساب الحقيقة

b. تحوُّل سوق الإعلام في مواجهة الصحف التقليدية وشركات البث الإذاعي، ويشمل ذلك التحوُّل إلى دورة إخبارية على مدار الأربع والعشرين ساعة، والتحزب المتزايد لبعض المصادر الإخبارية، واستشراء دوافع تحقيق الأرباح

c. انتشار واسع للمعلومات المضلِّلة والمعلومات المخادعة أو المتحيِّزة.

3. **المطالب التنافسية المفروضة على النظام التعليمي التي تحد من قدرته على مواكبة التغيُّرات في نظام المعلومات.**[6] لقد قلَّلت المطالبات التنافسية والقيود المالية المتعلقة بالنظام التعليمي من التأكيد على التربية المدنية والمعرفة الإعلامية والتفكير النقدي، وذلك لأن نظام المعلومات أضحى أكثر تعقيدًا. يحتاج الطلاب إلى هذا النوع من المعرفة وهذه المهارات تحديدًا، حتى يتسنى لهم إجراء تقييم فعَّال لمصادر المعلومات، وتحديد أوجه الانحياز، وفصل الحقيقة عن الرأي والباطل. تُحفِّز هذه الفجوة بين تحديات نظام المعلومات والتدريب المُقدّم للطلاب وتُديم تصدع الحقيقة من خلال المساهمة في إيجاد ناخبين أكثر عرضة لاستهلاك ونشر المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة والمعلومات التي تطمس الفارق بين الحقيقة والرأي. وبالتالي تزدهر ظاهرة تصدع الحقيقة.

4. **الاستقطاب السياسي والاجتماعي السكاني والاقتصادي.** يسهم الاستقطاب في زيادة الخلاف المتعلق بالحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات، وفي عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة عن طريق إيجاد جوانب معارِضة، لكل جانب منها سرده المفاهيمي الخاص به، ووجهة نظره عن العالم، وحقائقه التي يستند إليها. يمكن أن تصبح الفرق في كل جانب متعصبة في تفكيرها وتواصلها، ما يؤدي إلى إيجاد بيئة مغلقة تكثر فيها المعلومات الخاطئة. تشير البيانات إلى أن الاستقطابات السياسية والاجتماعية والسكانية

[6] ركزنا في هذه الدراسة في المقام الأول على المرحلة من رياض الأطفال حتى الصف 12.

ليست متفاقمة ومستفحلة في الولايات المتحدة في الوقت الحالي فحسب، ولكنها تتداخل وتعزز بعضها البعض.

الجهات المُضلِّلة في تصدع الحقيقة

على الرغم أن هذه الدوافع الأربعة لتصدع الحقيقة ليست متعمدة في الغالب – فهي تمثل وظيفة للطبيعة البشرية أو هي وليدة ظرف معين وليست عملاً متعمدًا – إلا أنه بإمكان *الجهات المُضلِّلة* تأدية دور متعمد أو غير متعمد في تفاقم ظاهرة تصدع الحقيقة من أجل مكسبها السياسي أو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض المنظمات الإعلامية على استقاء الاستشارات والأخبار المستندة إلى الرأي بدلاً من الاعتماد على صحافة الأخبار الجادة لأن الاعتماد على الطريقة السابقة غير مكلف نسبيًا ويسمح بتكييف المحتوي على نحو يناسب جماهير معينة. ومع ذلك، تُسهم هذه البرمجة في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وبالتالي تُسهم في تصدع الحقيقة. يمكن أن تُسهم المؤسسات البحثية والأكاديمية أيضًا في تصدع الحقيقة، وخاصة عندما يؤدي الضغط للنشر، أو في بعض الحالات جداول أعمال الجهات المانحة القوية، إلى نشر نتائج مستخلصة مُضللة أو غير صحيحة تُسهم في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة أو بين الحقيقة والأباطيل والتي تؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات كمصادر لتقديم المعلومات. تؤدي أيضًا الجهات الفاعلة السياسية المحلية والمؤسسات الحكومية، التي تشمل على وجه الخصوص الوكالات الفيدرالية والكونغرس وحتى الهيئات التنفيذية والتشريعية على المستوى المحلي أو على مستوى الدولة، دورًا يتمثل في عدم الوفاء بالوعود وتوجيه الحقائق نحو الخيال، ومن ثم تقوض ثقة الجمهور في المؤسسات. في النهاية، تؤدي الجهات الفاعلة الخارجية دورًا في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة وذلك من خلال نشر المعلومات الزائفة.

عواقب تصدع الحقيقة

تظهر عواقب تصدع الحقيقة في الكثير من الجوانب. لقد حددنا الأمور التالية التي قد تعد الأكثر ضررًا:

- **تراجع الخطاب المدني.** يصبح من المستحيل تقريبًا إجراء حوار هادف بشأن السياسيات والموضوعات المهمة، بدون مجموعة من الحقائق المشتركة. ونتيجة لذلك، تنخفض جودة عملية صناعة السياسات وتقل عملية صناعة القرار.
- **الجمود السياسي.** يفرض الشك والخلاف بشأن الحقائق صعوبات متزايدة في الموافقة على شروط الحوار ويحيل ذلك دون الوصول إلى تسوية. ويؤدي انخفاض الثقة في الحكومة إلى تعزيز موقف جماعات المصالح التي يمكن أن تتداخل بشدة مع عملية صناعة القرار الحكومية. يؤدي الجمود السياسي إلى حدوث تأخيرات في التعيينات السياسية، وهفوات في مهام التحقيق والإشراف، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المالية. ويفرض هذا الاختلال الوظيفي تكاليف شديدة على الاقتصاد والسياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية ومصداقية الحكومة.
- **عزل الأفراد من المؤسسات المدنية والسياسية وفصلهم.** كلما انخفضت الثقة في الحكومة، انخفضت المشاركة المدنية ،وهي عملية يمكن أن تزيد من شعور الناس بالعزلة. تعمل المشاركة المدنية للجمهور كأداة لمراقبة الممثلين السياسيين من خلال دعم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
- **سياسة الشك على المستوى الوطني.** يؤدي عدم اعتماد السياسة على الحقائق والتحليل إلى الشك عندما يفتقر الأفراد والمؤسسات والخصوم والحلفاء إلى معايير وبيانات موضوعية يمكنهم الاعتماد عليها في إرساء القرارات أو عندما يكونوا غير قادرين على الثقة في المؤسسات الرئيسية كمصادر للمعلومات. قد يكون للشك تبعات اقتصادية كبيرة في شكل عرقلة الاستثمار الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى غياب المصداقية الدولية وفرض تحديات في العلاقات الدبلوماسية عندما يشكك الحلفاء والخصوم في الالتزامات الأمريكية.

يُصوِّر الشكل S.1 العلاقات بين الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة ودوافعها وعواملها ونتائجها.

الشكل S.1
تصدع الحقيقة بوصفه منظومة



RAND *RR2314-S.1*

جدول أعمال بحثي

سوف يتطلب حل النظام المعقد لتصدع الحقيقة بذل جهود متعددة التخصصات والجوانب من أجل التوصل إلى فهم واضح للمشكلة واستنباط الحلول المحتملة. ولقد حددنا أربعة مسارات للبحث، إلى جانب الأولويات المتوافقة والأسئلة التمهيدية التي يمكن متابعتها كل على حدة أو معًا لإلقاء الضوء على مشكلة تصدع الحقيقة والعمل على مجابهتها.

المسار الأول: النماذج المماثلة السابقة والدولية

قد يتعمق هذا المسار أكثر في كيفية وضوح ظاهرة تصدع الحقيقة في الماضي سواء في الداخل والخارج. تشمل الأسئلة ما يلي:

- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الفترات السابقة والحالية، على الصعيد المحلي وفي جميع أرجاء العالم في المجالات ذات الصلة بتصدع الحقيقة؟
- هل هذه الاتجاهات المُلاحظة في هذه الأيام فريدة من نوعها، أم أنها تمثل استمرارًا للماضي؟
- ما الدروس المستفادة؟

المسار الثاني: البيانات والاتجاهات

يشمل هذا المسار سبع أولويات تدرس تصدع الحقيقة واتجاهاتها وكيفية انتشار المعلومات وصناعة الإعلام والنظام التعليمي والاستقطاب والجمود السياسي والخطاب المدني والمشاركة والشك. تشمل الأسئلة ما يلي:

- في أي المجالات أصبح الخلاف بشأن الحقائق أو التفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات أكثر وضوحًا؟ كيف أصبحت الضبابية تغطي الرأي والحقيقة؟
- كيف تغيَّر كل من المحتوى واستهلاك المعلومات بمرور الوقت؟
- كيف تغيَّر كل من المصادر والمحتوى وإعداد التقارير بمرور الوقت في مجال الإعلام؟
- كيف تغيَّر كل من التربية المدنية والمعرفة الإعلامية على نطاق مجموعات التركيبة السكانية؟

- ما المقاييس التي يمكن إرسائها لتقييم التغييرات التي تحدث في الاستقطابين السياسي والاجتماعي؟ ما تكاليف هذا الاستقطاب؟
- كيف تغيَّر الخطاب المدني كميًا ونوعيًا، وما تكاليف ذلك؟
- كيف تغيَّر الشك على مستوى السياسات والمستوى الفردي، وما تكاليف ذلك؟

المسار الثالث: الآليات والعمليات

يكمن هذا المسار في جوهر فهم تصدع الحقيقة. تُحلِّل أولويات المسار الست كل من نشر المعلومات ومعالجتها واستهلاكها؛ والمؤسسات والسلطات والجهات الوسيطة؛ والاستقطاب والمشاركة والخطاب؛ ومنافع التقدم التقني وتحدياته؛ والتضليل؛ وتصدع الحقيقة بوصفه منظومة. تشمل الأسئلة ما يلي:

- كيف يمكن الحد من الانحيازات المعرفية؟ كيف يمكن التسلُّح بالمعلومات؟
- ما أسباب خسارة المؤسسات للثقة بشكل حاد أو احتفاظها بها؟
- كيف يسهم التأزم السياسي في تراجع الخطاب المدني والشعور بالعزلة وانعدام الثقة في المؤسسات؟
- كيف يمكن أن تؤثر التقنية في انتشار المعلومات المضلِّلة ونشرها بشكل سريع؟
- إلى أي مدى يتسبب المضلِّلون عن عمد أو دون عمد في تصدع الحقيقة محليًا وخارجيًا؟
- ما دوافع تصدع الحقيقة وعواقبها النهائية؟

المسار الرابع: الحلول والاستجابات

بحث هذا المسار الأفكار الخاصة بكيفية معالجة بعض التحديات التي تفرضها ظاهرة تصدع الحقيقة. وتأخذ الأولويات السبع لهذا المسار في اعتبارها كلاً من التدخلات التعليمية؛ وتحسين سوق المعلومات؛ والتطوير المؤسساتي وإعادة البناء؛ وسد الفجوات الاجتماعية؛ واستغلال التقنيات الجديدة؛ والاقتصاد السلوكي وعلم النفس والعلوم المعرفية والتقييم الذاتي المؤسساتي. تشمل الأسئلة ما يلي:

- كيف يمكن تقديم التعليم والتدريب المدنيين في مجال التفكير النقدي بشكل أكثر فاعلية إلى الأطفال والبالغين؟

- أي من التدخلات التقنية أو القانونية أو السياسية قد تُبطئ من تدفق المعلومات المضلِّلة؟ ما الذي قد يضمن وجود تصوُّر أفضل بين الرأي والحقيقة؟
- كيف يمكن تغيير المهن الخاصة بالبحث (مثل الوسط الأكاديمي ومراكز التفكير) لتعزيز الشفافية والدقة وللحماية من تضارب المصالح؟
- كيف يمكن تقليل الاستقطاب الاجتماعي والسكاني؟ ما أنواع المنتديات المطلوبة لعودة الخطاب المدني؟
- كيف يمكن استخدام التقنيات الحديثة لتحسين العمليات الديموقراطية الأمريكية، بما في ذلك المشاركة والتمثيل وإخماد اتجاهات تصدع الحقيقة؟
- هل يمكن تشكيل المواقف التي يعالج الأشخاص المعلومات ويتخذون القرارات أو يتبادلون الآراء من خلالها من أجل تيسير الاستخدام الفعّال للحقائق والبيانات؟
- كيف يمكن تحسين معايير الجودة المؤسساتية لمنظمة ما لتعزيز الشفافية والدقة والموضوعية بشكل أفضل؟

التطلع إلى المستقبل

يعد تحدي مواجهة تصدع الحقيقة أمرًا معقدًا وجدول الأعمال البحثي هذا يتسم بالطموح. مواصلة هذا البحث تتطلب إقامة الشراكات بين المنظمات البحثية وكذلك مشاركة الجهات الفاعلة السياسية والشركات الإعلامية والأفراد المهتمون بالرد على هذه الظاهرة. إننا ننظر إلى جدول الأعمال البحثي هذا باعتباره نقطة بداية، ونعترف بأن البحث والبيانات والتحاليل وحدها لن تكون قادرةً على مواجهة تصدع الحقيقة.

سوف نواصل جدول الأعمال البحثي هذا متحلين بقيم الموضوعية والحيادية التي تكمن في صميم مبادئ مؤسسة RAND وندعو الآخرين للاضطلاع بتنفيذ أجزاء من جدول الأعمال هذا. وبسبب التهديد البالغ الذي يفرضه تصدع الحقيقة على مستقبل الديموقراطية الأمريكية ونجاحها، فنحن نحث الأفراد والمنظمات المعنية بالانضمام لنا من أجل تحديد الطرق الخاصة بدارسة تصدع الحقيقة ولتعزيز الحاجة للحقائق والبيانات والتحليلات في الخطاب السياسي والمدني، وفي الحياة العامة الأمريكية على وجه العموم. يتسم التحدي الذي تفرضه ظاهرة تصدع الحقيقة بأنه كبير، إلا أن المخاطر مرتفعة للغاية مما يحول دون اتخاذ إجراء ما.

شكر وعرفان

ساهم كثير من الأشخاص في كتابة هذه الدراسة. وضعت وأدارت سوزان غيتس (Susan Gates)، مدير ضمان جودة الأبحاث في مؤسسة RAND، عملية مراجعة منظمة في مراحل تم تصميمها لضمان وفاء هذه الدراسة *بمعايير البحوث والتحليلات عالية الجودة* التي تتبعها مؤسسة RAND.[7] كما قدمت أيضًا تعقيبات على مسودة مبكرة قبل توزيعها لمراجعة النظراء. تم إجراء المرحلة الأولى من مراجعة النظراء عن طريق أربعة باحثين مجهولي الهوية في مؤسسة RAND تتنوع خبراتهم وتجاربهم المهنية في العلاقات ما بين الإعلام والسياسة والذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي ووسائل التواصل الاجتماعي ودور المعلومات في اتخاذ القرار والدراسات الاستقصائية الخاصة بالرأي العام. وعلى مدار جولتين من المراجعات الفنيّة المُفصّلة، قدم هؤلاء المراجعين توصيات قد تم وضعها لضمان وفاء هذه الدراسة بمعايير الجودة الخاصة بمؤسسة RAND، ولتقديم اقتراحات من أجل التحسين. عقب الانتهاء من هذه المراجعة الفنية الرسمية، طلبت غيتس من مُراجِعّين خارجيين التعليق على أسلوب هذه الدراسة وصياغتها وقامت بدعوة 40 موظفًا تقريبًا من مؤسسة RAND لتقديم التعقيبات على الأسلوب وعلى جوانب جوهرية محددة. بالإضافة إلى ذلك، استمع الفريق إلى أفراد من خارج مؤسسة RAND لمعرفة تعقيباتهم على هذه الدراسة.

المؤلفون ممتنون لكل التعليقات المفيدة المقدمة بواسطة كل من المُراجعين الفنيين مجهولي الهوية؛ وجاي كول (Jay Cole) ووليام غيتي (William Getty)، الذين راجعوا الدراسة بشكل رسمي في الجولة الثانية؛ والقراء الإضافيين التاليين: مارجوري بلومنثال (Marjory Blumenthal)، وين بوركل (Win Boerckel)، ريتشارد دانزيغ

[7] للمزيد من التفاصيل، انظر RAND Corporation, "Standards for High-Quality Research and Analysis," webpage, undated-c.

(Richard Danzig)، لين دافيس (Lynn Davis)، جيمس دوبينز (Jim Dobbins)، ريك إيدن (Rick Eden)، سوزان إيفرينغهام (Susan Everingham)، برايان فريدريك (Bryan Frederick)، جيمي فوغليستين (Jayme Fuglesten)، مالكوم جلادويل (Malcolm Gladwell)، تشاك هاجيل (Chuck Hagel)، لورا هاميلتون (Laura Hamilton)، كارين إليوت هاوس (Karen Elliott House)، جول هيات (Joel Hyatt)، مايكل ليتر (Michael Leiter)، سوزان ماركي (Susan Marquis)، جوشوا مندلسون (Joshua Mendelsohn)، دارلين أوبفر (Darleen Opfer)، مايكل بولارد (Michael Pollard)، دونالد رايس (Donald Rice)، تشارلز رييس (Charles Ries)، جاك رايلي (Jack Riley)، هنري ويليس (Henry Willis)، ستيفاني يانغ (Stephanie Young).

ويشكر المؤلفون أيضًا إيرين إليزابيث جونسون (Erin-Elizabeth Johnson) لتعليقاتها المفيدة والمراجعة الدقيقة لضمان وضوح هذه الدراسة وتناسقها وشمولها. تُعد إسهاماتها قيِّمة للغاية.

ويشكر المؤلفون غريج بومان (Greg Baumann) وجيفري هايداي (Jeffrey Hiday) لتوصياتهم الاستراتيجية التي ساعدت على تنقيح الدراسة وإطار العمل الذي تقدمه وتقويتهما. قدمت جين غولد (Jen Gould) الرؤى الثاقبة والدعم والتعقيبات القيِّمة على مدار البحث والكتابة لهذه الدراسة.

ويكن المؤلفون تقديرًا كبيرًا للزملاء في مؤسسة RAND الذين ساهموا في المناقشات التي ساعدت على توارد الأفكار التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة. نقدم شكر خاص لكل من سوني إفرون التي ساعدت في صياغة التحدي الذي تتناوله هذه الدراسة وساعدت في جمع أدلة رئيسية؛ وإليزابيث بودين بارون (Elizabeth Bodine-Baron) لإسهاماتها في المناقشات الجماعية؛ ونورا غريفين (Norah Griffin) التي قدمت المساعدة البحثية؛ ودوري ووكر (Dori Walker) لمساعدتها في الرسوم البيانية؛ ومونيك مارتينيو (Monique Martineau) لمساعدتها في تلخيص وإيجاز البحث؛ وجوناثان بليك (Jonathan Blake) لمساعدته في إعداد الرسوم البيانية؛ وروزي ميزا (Rosie Meza) وجيمس هندرسون (James Henderson) اللذان قدَّما دعمًا إداريًا منقطع النظير؛ وأروين بيكنيل (Arwen Bicknell) الذي قام بتحرير هذه الدراسة.

في النهاية، يجب تقديم شكر خاص إلى ليونيل جونسون (Lionel Johnson) وسوليداد أوبرين (Soledad O'Brien) ومايكل تانغ (Michael Tang) الذين بذلوا جهودًا خاصة لتمكيننا من الحصول على تعقيبات بشأن أفكارنا الأولية من جماهير متنوعة من خارج مؤسسة RAND.

ويعرب المؤلفون عن بالغ امتنانهم لكل الذين ساعدوا في إكمال هذه الدراسة. وجميع الأخطاء من جانب المؤلفين هي مسؤوليتهم.

الاختصارات

ACA	قانون الرعاية الصحية الأمريكي
FCC	لجنة الاتصالات الفيدرالية
FDA	إدارة الغذاء والدواء
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GMO	كائنات معدلة وراثيًا
K–12	مرحلة رياض الأطفال حتى الصف 12

الفصل الأول

مقدمة

ما المقصود بتصدع الحقيقة؟

تمثل الحقائق والبيانات أهمية للبقاء أو ضرورة لتحقيق النجاح في الكثير من جوانب المجتمع الأمريكي. يمكن اتخاذ القرارات المعقدة، حتى وإن كانت تقتضي إطلاقًا لأحكام ذاتية وإعمالاً للحدس، بمزيد من الثقة عندما ترتكز على حقائق مجمَع عليها وبيانات موثوق بها. يعتمد المهندسون المعماريون على البيانات في بناء كَبارٍ ومبانٍ غير قابلة للانهيار. وتعتمد شركات التصنيع الكبيرة على البيانات لزيادة كفاءة العمليات وتحسين المنتجات. تستعين جهات التخطيط العسكرية بالبيانات والتحليل لضمان استكشاف طائرات التجسس بدون طيار للهدف السليم وعدم فقدان حاملات الطائرات في البحار. حتى أن فرق البيسبول وكرة القدم وكرة السلة يزداد اعتمادها على البيانات لتحديد اللاعبين المراد اختيارهم وأيهم يلعب في مواقف معينة وكيفية وضع استراتيجيات لمواجهة لاعبي الخصم.

بالنسبة للشركات والقطاعات التي تعتمد على البيانات، لقد أثبتت التطورات الحديثة في مجالات التقنية وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات والعلوم أنها مفيدة بالفعل. فعلى سبيل المثال، تتيح قدرة أجهزة الكمبيوتر الفائقة والحوسبة السحابية لمعالجة مزيد من البيانات بمعدل أسرع إجراء تحليل أكثر تقدمًا للاتجاهات السابقة وتوقعات أكثر دقة للمستقبل في مجالات مثل الأعمال التجارية والطقس وأنماط حركة المرور. كما أدت التطورات التقنية القائمة على البيانات إلى زيادة سرعة وقوة الإنترنت واتصالات الكابلات التي تشكل أهمية حيوية للاتصالات والتحديد الجغرافي للمواقع والترفيه.

على الرغم من ذلك، لا يتبع الحوار السياسي والخطاب المدني هذا الاتجاه ذاته لزيادة استخدام الحقائق والبيانات والاعتماد عليها. وعلى النقيض من ذلك، لقد ظهر

الاتجاه المقابل على مدار العقود العديدة الماضية: حيث تراجعت الثقة في الحقائق الموضوعية والاعتماد عليها في الحوار السياسي والخطاب المدني بشأن السياسة العامة. وقد حدث هذا التراجع مع صعود حاد للتحزب والاستقطاب السياسي إلى جانب ظهور منصات وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر إخبارية على مدار الساعة. تعرض هذه القنوات الأخيرة، في أفضل حالاتها، أحدث الأخبار العاجلة والموضوعات المتطورة بشكل متواصل تقريبًا؛ وتختلق، في أسوأ حالاتها، سلسلة مكررة من الأكاذيب والآراء. كما تنتشر المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة كالنار في الهشيم عبر القنوات التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.[1]

لقد تفاعل الكثير من المراقبين والمحللين مع هذه الاتجاهات السائدة في البيئة السياسية عن طريق الاحتجاج بأن المجتمع العالمي قد انتقل إلى عالم "تجاوز الحقائق" أو عن طريق التركيز على انتشار "الأخبار الزائفة" بمعناها الأوسع. ونحن نرى أن هذا الاحتجاج غير دقيق وأن التركيز في غير محله.[2] أولاً، وكما أسلفنا القول، باتت الحقائق والبيانات أكثر أهمية في معظم المجالات الأخرى، وإن كان الخطاب السياسي والمدني يمثل استثناءات لافتة للنظر. ومن ثم، فإنه من الصعوبة القول بأن العالم أصبح "متجاوزًا للحقيقة" فعليًا. ثانيًا، تشير نظرة متأنية على الاتجاهات المؤثرة في المجال السياسي بالولايات المتحدة إلى أن ظواهر مثل "الأخبار الزائفة" ما هي إلا أعراض لنظام من التحديات أكثر تعقيدًا، ويكمن أحد هذه التحديات في أسس الطرق التي يعالج بها البشر المعلومات والظروف السياسية والاقتصادية السائدة وطبيعة البيئة الإعلامية سريعة التغير. لا تعد "الأخبار الزائفة" في حد ذاتها الدافع وراء طرح هذه الأسئلة والمشكلات الأعمق، وفي الواقع لن يؤدي التوقف عن نشر "الأخبار الزائفة" إلى الإحجام الواضح عن البيانات والتحليل والحقائق الموضوعية في المجال السياسي وفقدان الثقة في كل ذلك. ونتيجة لذلك، فإن التركيز الضيق على "الأخبار الزائفة" يصرف الانتباه عن إجراء تقييم دقيق وشامل للظاهرة الأكثر شمولاً—وهو تقييم قد يُفضي إلى إصلاحات وحلول.

---

[1] نستخدم في هذه الدراسة مصطلح *وسائل الإعلام التقليدية* للإشارة إلى التلفزيون الكبلي وشبكة التلفزيون والصحافة المكتوبة التي تمارسها الصحف المحلية والقومية.

[2] وتشير الضمائر *نحن* و*نا* الملكية و*نا* المتكلم، خلال هذه الدراسة، إلى المؤلفين فقط، وليس إلى مؤسسة RAND بشكل عام أو إلى جميع الأمريكيين.

ولهذه الأسباب، اعتمدنا مصطلح "تصدع الحقيقة" لوصف التغيرات الحالية التي تؤثر على الحوار السياسي والخطاب المدني بالولايات المتحدة بشأن السياسة العامة.[3] نعرِّف *تصدع الحقيقة* على أنه مجموعة من أربعة اتجاهات متصلة:

1. الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات[4]
2. عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة
3. الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة
4. انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق.

تشكِّل هذه الاتجاهات الأربعة معًا الحالة الحالية للخطاب وحالة الحقائق والبيانات والتحليلات في الحياة العامة الأمريكية – خاصة خطابها السياسي والمدني. ندرس هذه الاتجاهات الأربعة معًا حيث يشير بحثنا المبدئي إلى أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، وأنها كمجموعة تصف بدقة التغييرات التي رصدناها في الحوار السياسي والخطاب المدني بشأن السياسة العامة في الولايات المتحدة.[5] وعلى الرغم من أهمية كل اتجاه في حد ذاته بالتأكيد، فإننا نرى أنه قد يكون من الصعب دراسة أي اتجاه بعمق دون دراسة الاتجاهات الأخرى ومراعاتها بسبب وجود الكثير من الوسائل التي تتداخل بها الاتجاهات

[3] تم استخدام المصطلح "تصدع الحقيقة" من قبل في مواضع محدودة أخرى، ولكن ليس بالضرورة بالطريقة ذاتها أو للإشارة إلى الظواهر المحددة التي تم تناولها في هذه الدراسة. لا نعتزم ربط دراستنا أو جدول الأعمال البحثي بهذه الاستخدامات السابقة. يتوجه المؤلفان بالشكر للزميلة سوني إفرون من مؤسسة RAND لكونها أول من اقترح المصطلح في هذا السياق.

[4] تجدر الإشارة إلى أن الاختلافات بشأن الحقائق وتفسيرات تلك الحقائق يمكن أن تظهر من خلال جمع بيانات جديدة أو تطبيق منهجيات جديدة تتيح إجراء تحليل أكثر تعقيدًا وربما تفسيرات أو استنتاجات جديدة. وليس هذا نوع تزايد الاختلاف الذي نشير إليه في دراستنا هذه. فنحن نشير إلى الخلاف المتزايد في المجالات التي لم تتغير فيها البيانات الحالية أو التفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات، أو حيث يتم تدعيم الفهم السائد من خلال البيانات والتحليلات الجديدة. سنناقش هذا الفارق وتضميناته بالنسبة لتصدع الحقيقة بمزيد من التفصيل في هذا الفصل لاحقًا.

[5] نعني *بالخطاب المدني* "الحوار المتماسك والنزيه والصريح والبنَّاء، والتشاور الذي يسعى إلى تغليب المصلحة العامة" (Carli Brosseau, "Executive Session: Civil Discourse in Progress," *Frankly Speaking*, Vol. 1, No. 2, October 27, 2011). ونحن نهتم تحديدًا بالخطاب المحيط بالقضايا المتعلقة بالقضايا السياسية والموضوعات المتعلقة بالرفاهية العامة، بمعناها الأوسع وذلك في نطاق مجال هذا الموضوع العام.

ذاتها (وكذلك أسبابها ونتائجها). عند جمع هذه الاتجاهات الأربعة في مفهوم واحد، يمكننا استكشاف واستخلاص الطرق التي تتفاعل من خلالها هذه الاتجاهات الأربعة معًا وتزيد من حجم بعضها بعضًا. تمثل مجموعة الاتجاهات الأربعة والطريقة التي تتفاعل بها هذه الاتجاهات معًا، وليس أي اتجاه واحد أو حتى اعتبار جميع الاتجاهات الأربعة كلٌّ على حدة، إلى حد بعيد ما نقصده بتصدع الحقيقة وما نهتم بسبر غوره في هذه الدراسة وفي البحث المستقبلي.

من الجدير بالذكر أنه رغم أننا نُطلق على هذه الظاهرة "تصدع الحقيقة"، فإننا لا نتحدث عن "الحقيقة" بمعناها الفلسفي، ومن ثم لا نقدم تعريفًا محددًا "للحقيقة". تجري حوارات لفترة طويلة بشأن طبيعة الحقيقة، سواءً كانت هناك حقيقة مطلقة، وسواءً كانت الحقيقة قابلة للمعرفة على الإطلاق.[6] ونحن على دراية بهذه المناقشات، بيد أننا لا نشترك فيها مباشرة. وبدلاً من ذلك، نستخدم مصطلح "تصدع الحقيقة" كمصطلح مختصر للاتجاهات التي حددناها ونركز على أهمية الحقائق والتحليلات القائمة على الحقائق بدلاً من التركيز على "الحقيقة".

كما أننا نُقرُّ بأنه على الرغم من وجود بعض الحقائق الثابتة المؤكدة، فإن التفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات تتطور مع الاكتشافات الجديدة أو جمع البيانات الجديدة أو تطوير تقنيات جديدة تتيح إعادة النظر كذلك في النتائج المستخلصة الراسخة. ويمثل هذا التطور جزءًا طبيعيًا من المنهج العلمي، تمامًا مثل التشكيك في التفسيرات التحليلية الحالية للحقائق والبيانات والاستفسار بشأنها. يمكن للتشكيك والاستفسار أن يسهما في تنقيح المبادئ العلمية، واكتشاف حقائق جديدة أو بيانات أفضل في بعض الحالات. لا ينبثق تركيزنا على تصدع الحقيقة من تخوفنا بشأن هذا التطور الذي يعد سمة طبيعية وحتمية لتراكم المعرفة والتقدم العلمي. كما أن عملنا لا يعني الهجوم على التشكيك بالتفسيرات التحليلية القائمة للحقائق والبيانات أو الاستفسار بشأنها، بل إنه أمر صحي. وبدلاً من ذلك، نهتم بتزايد وتيرة عدم التوازن في الخطاب السياسي والمدني بين الثقة في الحقائق والتفسيرات التحليلية الحالية للحقائق والبيانات والاعتماد عليها من جهة، وبين الآراء والمواقف الشخصية من جهة أخرى – وهو توازن يبدو أن كفته تميل لصالح الأمر الأخير على نحو متزايد. ولا يعني هذا القول بأن الأشكال

[6] للحصول على مزيد من المعلومات الإضافية عن هذه الحوارات، انظر، على سبيل المثال، Alexis G. Burgess and John P. Burgess, eds., *Truth*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011; Richard L. Kirkham, *Theories of Truth: A Critical Introduction*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 1992; Wolfgang Künne, *Conceptions of Truth*, Oxford: Clarendon Press, 2003.

غير الرسمية وغير المنهجية للمعلومات—كالآراء والتجارب والمواقف الشخصية—غير مجدية، بل يجب التحقق منها باستخدام الطريقة العملية وبعد الإجماع على مجموعة مشتركة من الحقائق والبيانات.

لم يؤثر هذا التراجع في الثقة في الحقائق والبيانات والتحليل والاعتماد عليها على الخطاب السياسي والمدني فحسب؛ بل تضمن أيضًا مجالات أخرى. تشمل الثقة في العلوم وحتى صناعة القرارات الفردية في مجالات كالتخطيط الصحي والمالي. تعني هذه الدراسة في المقاول الأول بتأثيرات تصدع الحقيقة في جوانب الخطاب السياسي والمدني وتضميناتها على السياسة العامة. ولكي نوضح حجتنا، نستشهد بأمثلة من مجموعة واسعة من الموضوعات يدور حوار بشأنها في الوقت الحالي ضمن هذه المجالات، ويشمل ذلك سلامة اللقاحات والكائنات المعدلة وراثيًا وتغير المناخ وسياسة الهجرة والاتجاهات في معدلات الجريمة على المستوى الوطني والرعاية الصحية.

قد لا تكون بعض هذه الاتجاهات التي تجسِّد تصدع الحقيقة وكذلك بعض القوى المحركة لها حديثة العهد أو فريدة من نوعها بالكلية في المجتمع الأمريكي المعاصر. رصد المؤرخون بالفعل ارتباط بعض الاتجاهات بظاهرة تصدع الحقيقة في الماضي في الولايات المتحدة، مثل فترات الركود الاقتصادي والتغير الاجتماعي السكاني السريع والتطورات التقنية الهائلة التي تؤدي إلى تغير طريقة استخدام المعلومات وأنواع المعلومات المتاحة. وثمة افتقار في الكثير من الحالات لوجود دليل تجريبي منهجي لقياس مدى اختلاف مفهوم تصدع الحقيقة الذي نرصده في المجتمع المعاصر عن ظواهر مماثلة في فترات سابقة بوضوح. توجد فجوة يجب معالجتها من خلال أبحاث مستقبلية، ومع ذلك فإن تحليل النماذج المماثلة السابقة يمكن أن يوفر بعض الرؤى في أوجه التشابه والاختلاف بين العقدين الماضيين والعصور السابقة، كما سنناقش لاحقًا في هذه الدراسة. ويمكن أن يسهم إدراك النماذج المماثلة السابقة في تقييم إلى أي مدى تعد ظاهرة تصدع الحقيقة أمرًا جديدًا يضم عناصر جديدة أو أنها تمثل أمرًا شهدناه من قبل بالكامل. إذا كانت هذه الظاهرة موجودة من قبل، فإن إجراء تقييم للنماذج المماثلة السابقة يمكن أن يوفر أيضًا رؤىً لمسار الظاهرة (مثل مدتها وتطورها الطبيعي) ومقدماتها والعوامل المحددة التي قد تؤدي إلى تغيرها أو تحسنّها.

وعلى الرغم من وجود بعض سمات ظاهرة تصدع الحقيقة في الماضي، لا تزال عواقب التكرار الحالي تبدو حقيقية ومدمرة للمجتمع هذه الأيام. لا تُضعِف ظاهرة

تصدع الحقيقة قدرة الولايات المتحدة على إجراء حوارات سياسية هادفة بشأن موضوعات مهمة فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى الاستقطاب والجمود السياسي، وتقوض المشاركة المدنية وتعمل على الانتشار الدائم للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة، وتؤدي إلى انتشار حالة من الشك والقلق بين جميع جمهور الناخبين بالولايات المتحدة. تصحب كلاً من هذه العواقب تكاليف حقيقية في مجالات السياسة والحوكمة (في شكل مماطلات في القرارات السياسية الرئيسية) وتأثيرات على حياة المواطنين الأمريكيين (بسبب الموارد المبددة وإخفاقات السياسات والفرص الضائعة). على سبيل المثال، اصطبغت قضية الهجوم على اللقاحات بصبغة سياسية وهي قضية ترتكز تقريبًا على معلومات زائفة تمامًا. ومع ذلك، فإن رفض بعض الآباء تطعيم أطفالهم له عواقب حقيقية، تشمل تفشي أمراض فتاكة جديدة سبق القضاء عليها من قبل، كمرض الحصبة.

على الرغم من وجود دليل على حدوث هذه الظاهرة أيضًا في أماكن أخرى وخاصة في أوروبا الغربية، فقد ركزنا بحثنا وتحليلنا لهذه الدراسة في المقام الأول على فهم الاتجاهات والدوافع والعواقب المرتبطة بظاهرة تصدع الحقيقة في الولايات المتحدة. سيوفر الفهم الأفضل ضمن هذا التركيز الضيق الأساس لإجراء تقييم أكثر دقة لظاهرة تصدع الحقيقة في البلدان الأخرى. ويشمل ذلك أوجه الاختلاف والتشابه بين تصدع الحقيقة في الداخل والخارج.

نظرًا إلى أن عواقب تصدع الحقيقة يبدو أنها تؤثر مباشرة على رخاء الديموقراطية الأمريكية ومن الممكن أن تضر بالأمن القومي الأمريكي والصحة الشخصية، فإنه من الضروري تحصيل فهم أوضح للاتجاهات الحاصلة كجزء من ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها وآلياتها الرئيسية وعواقبها المحددة.[7] وعلى الرغم من الكم الهائل في الوقت والطاقة والمساحة التي تم تخصيصها للشعور بالأسف على تراجع الاعتماد على الحقائق وانتشار المعلومات المضلِّلة وتراجع الثقة في المؤسسات الرئيسية، لم تكن هناك إلا ثمة محاولات منهجية وصارمة للوقوف بدقة على الاتجاهات ذات الصلة

---

[7] ومع ذلك، لا نغفل أننا إن لم ننتبه إلى أن أحد أسباب معالجة مشكلة تصدع الحقيقة أن اتجاهاتها الأربعة المكونة لها قد تُعرِّض مهمة مؤسسة RAND المتمثلة في المساعدة على تحسين السياسة وصنع القرار من خلال البحث والتحليل للخطر. نظرًا إلى أننا نؤمن بهذه المهمة ونلتزم بها، فإننا نطمح أن يتيح لنا استكشاف ظاهرة تصدع الحقيقة واستيعاب دوافعها وعواقبها الحد من أي تأثيرات سلبية يمكن أن تحدثها هذه التغيرات على الصعيدين الوطني والفردي مع مواصلة السعي نحو بلوغ أهدافنا المؤسساتية.

أو تحديد الدوافع أو دراستها أو تقييم حجم المشكلة وعواقبها ونطاقها. ومن ثم، لا عجب من وجود عدد ضئيل من الحلول أو الاستجابات الإبداعية أو المبتكرة المقترحة أو المطبقة.

ملحوظة بشأن المصطلحات

نشير كثيرًا إلى أنواع مختلفة من المعلومات، مثل الحقائق والبيانات والتحليل والرأي خلال هذه الدراسة. ولكي نكون واضحين بشأن ما نعنيه بكل مصطلح من هذه المصطلحات، فإننا نورد تصنيفًا للتعريفات والأمثلة (مستخلصًا من مجال واحد، وهو مجال الرعاية الصحية، لكي تكون المقارنات أسهل) في الجدول 1.1.

تتمثل أحد المكوّنات المحورية لظاهرة تصدع الحقيقة في عدم قدرة الأشخاص أو عدم رغبتهم في التمييز بين القيم المختلفة وتخصيصها إلى أنواع مختلفة من المعلومات (مثل الحقائق مقابل الرأي والمعلومات المضلِّلة مقابل الحكايات). كما سنوضح في الفصول اللاحقة. وسيكون من الضروري تحقيق مزيد من الدقة والتمييز بين هذه المصطلحات المختلفة لمواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة تصدع الحقيقة. ولكي نخطو خطوة في هذا الاتجاه، فقد سعينا نحو استخدام هذه المصطلحات بدقة واستمرار خلال هذه الدراسة، مع الالتزام بالتعريفات والتمييزات الواردة هنا.

أشرنا، في هذا النقاش، بالفعل إلى التمييز بين الحقائق، التي هي أجزاء موضوعية من المعلومات التي يمكن إثباتها أو التحقق منها، والآراء التي هي وجهات نظر ومعتقدات ومواقف. توجد أيضًا تفسيرات، ليست حقائق بحد ذاتها لكنها تعتمد على تحليل للحقائق والبيانات. يمكن اعتبار الكثير من النتائج العلمية المستخلصة تفسيرات حيث إن هذه النتائج المستخلصة تستند إلى تحليل البيانات التجريبية—وهي تحليلات تتكرر عدة مرات للحد من عدم اليقين. على الرغم من أن التفسيرات ليست حقائق في حد ذاتها، إلا أنه عندما يصل الكثير من مجموعات الأفراد المختلفة إلى تفسير معين بشكل متكرر، يمكن لعدم اليقين أن يهوى إلى مرحلة يمكن عندها اعتبار ذلك التفسير حقيقة على نطاق واسع. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه عندما نشير إلى الحقائق أو التفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات، فإننا لا نتحدث عن البيانات الكمية فقط. وندرج أيضًا البيانات الكيفية (الوصفية) المجموعة بطريقة منهجية ودراسات الحالة المعدَّة جيدًا بالإضافة إلى أنواع مختلفة من التقييمات التجريبية الكيفية الدقيقة.

الجدول 1.1
تعريفات للمصطلحات الأساسية وأمثلة عليها

المصطلح	التعريف	الأمثلة (من مجال الرعاية الصحية)
التحليل	بحث أو دراسة تفصيلية وشاملة تتعلق بموضوع محدد يستهدف تعميق فهم أجزاء المكوّنات أو تحديدها	• مقالات في الصحف الأكاديمية رفيعة المستوى التي تقيِّم آثار زيادات أقساط التأمين على عدد من الأشخاص أصحاب التأمين الصحي
الحكاية	سرد حادث سيرة شخصية شهدها شخص ما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال العائلة أو الرفقاء. وهذا مشابه للتجربة وقد يكون واقعًا لكنه غير قابل للتعميم.	• سرد لضائقة شخص ما في ظل ارتفاع الأقساط والفواتير الطبية • سرد عن رجل يافع يتمتع بصحة جيدة لم يتعاقد للحصول على تأمين وكان على ما يرام
التعليق	مقال أو بيان يعبر عن الآراء أو التقييمات أو التفسيرات المتعلقة بالأحداث أو موقف معين. وهذا يشبه مقال الرأي.	• انظر، على سبيل المثال، Casey Mulligan, "How Many Jobs Does ObamaCare Kill?" Wall Street Journal, July 5, 2017
البيانات	المعلومات الواقعية—مثل القياسات أو التعدادات أو الإحصائيات أو الملاحظات الكيفية—التي تُجمع بغرض دراستها أو تحليلها	• عدد الأفراد أصحاب التأمين الصحي في أي سنة معينة • عدد الأفراد أصحاب الحالات الصحية المحددة في الولايات المتحدة
المعلومات المضلِّلة	انتشار المعلومات الزائفة أو المضللة عن عمد، وعادة ما يكون لغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية، أو التأثير على المواقف العامة أو إخفاء الحقيقة. وهذا مرادف للدعاية.	• المعلومات الزائفة عن أحكام أحد قوانين الرعاية الصحية الجديدة، التي حرَّفها المؤيدون أو المعارضون لها عن قصد
المقالة الافتتاحية	تعبير عن الرأي بخصوص موضوع ما في صحيفة أو مجلة أو غيرها من محرري أو ناشري وسائل الإعلام	• انظر، على سبيل المثال، "A Scary New Health Care Bill," New York Times, July 17, 2017
الدليل	الحقائق أو البيانات أو المعلومات الأخرى التي تدعم معتقدًا أو رأيًا أو وجهة نظر ما. يمكن أن يكون الدليل تجريبيًا (بناءً على الملاحظة أو التجربة) أو عرضيًا (بناءً على ملاحظة عرضية أو غير منهجية).	• التجريبي: كالبيانات عن متوسط تكلفة أقساط التأمين بمرور الوقت • العرضي: كالملاحظات عن عدد من الشركات الرئيسية التي توفر ولا توفر تأمينًا صحيًا لموظفيها

الجدول 1.1—يُتبع

المصطلح	التعريف	الأمثلة (من مجال الرعاية الصحية)
التجربة	حدثٌ ما تعرض له شخص ما أو شهده بشكل مباشر. وهذا مشابه للحكاية وقد يكون حقيقة لكنه غير قابل للتعميم.	• تفاعلات شخص ما مع شركات التأمين خلال فترة مرض طويلة
الحقيقة	المعلومات الموضوعية التي يمكن إثباتها والتحقق منها وتتفق مع الواقع	• عبارة "الأشخاص البالغون من العمر 65 سنة أو أكثر. سواءً كانوا من مواطني الولايات المتحدة أو مقيمين بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات وسددوا قيمة الضمان الاجتماعي لمدة 10 سنوات على الأقل مؤهلون للحصول على تأمين Medicare"
"الأخبار الزائفة"	مقالات صحفية أو نشرات أخبار تلفزيونية أو غيرها من المعلومات التي يتم نشرها من خلال البث الإذاعي أو وسائل التواصل الاجتماعي التي تقوم *عمدًا* على الأباطيل أو التي تستخدم إطارًا مضللاً لنشر رواية محرَّفة عن قصد	• مقال صحفي ينتقد إحدى شركات التأمين بعد رفعها أقساط التأمين في الوقت الذي يعلم فيه كاتب المقال أنه لم يتم رفع أقساط التأمين في الواقع • برنامج تلفزيوني يخطئ عن عمد في ذكر عدد الأمريكيين غير المؤمَّن عليهم لتقديم رواية سياسية.
الأباطيل	معلومات غير دقيقة وغير متفقة مع الواقع. أو تعتمد على التلفيق أو المغالطة.	• تقرير غير دقيق عن إجمالي الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية يبالغ في تقدير الإجمالي الحقيقي أو يقلل منه
المعلومات	معرفة أو بيانات أو توصيفات أو مواقف أو رسائل يتم نشرها أو مشاركتها عن طرف معين أو مجموعة من الأحداث أو علاقة أو شخص أو غرض أو ظاهرة. وهو مصطلح شامل يمكن أن يشمل معظم الأمور في هذا التصنيف.	• قائمة بالشركات العاملة حاليًا في سوق الرعاية الصحية (حقيقة أيضًا) • تقرير يُوجز التغييرات في سوق الرعاية الصحية بموجب قانون الرعاية الصحية الأمريكي
نظام المعلومات	المجالات الجماعية التي يتم فيها مشاركة المعلومات ونشرها وتعميمها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمحادثات والحوارات المتلفزة ونشرات الأخبار التلفزيونية والأخبار	• منشورات المدونات التي تناقش تضمينات خطط الرعاية الصحية المختلفة • مقابلات تلفزيونية مع رؤساء شركات التأمين الصحي بخصوص تكاليف الأقساط

الجدول 1.1—يُتبع

المصطلح	التعريف	الأمثلة (من مجال الرعاية الصحية)
التفسير	تفسير أو فهم موضوع أو قضية ما تعتمد على الحقائق والتجربة السابقة والتحليل. وهو ليس حقيقة في حد ذاته، ولكنه يرتكز على الحقيقة.	• توضيح طبيب لسبب إصابة مريض ما بمجموعة معينة من الأعراض
المعلومات الخاطئة	معلومات زائفة أو خاطئة تنتشر بدون عمد، عن طريق الزلل أو الخطأ	• معلومات زائفة عن متطلبات التسجيل للحصول عل الرعاية الصحية، تم ذكرها بالخطأ
مقال الرأي	مقال يستعرض وجهات نظر شخص ما أو مواقفه عن موضوع ما، مطبوعة في صحيفة أو مصدر إعلامي آخر. وهو يشبه التعليق.	• انظر، على سبيل المثال، Marc Short and Briane Blase, "The Fundamental Error in the CBO's Health-Care Projections," Washington Post, July 14, 2017
الرأي	معتقد أو وجهة نظر أو حكم بشأن قضية معينة	• موقف شخص ما إزاء دور الحكومة في قطاع الرعاية الصحية
الدعاية	انتشار المعلومات الزائفة أو المضللة عن عمد، وعادة ما يكون لغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية أو الاقتصادية، أو التأثير على المواقف العامة أو إخفاء الحقيقة. وهذا المصطلح مرادف للمعلومات المضلّلة.	• المعلومات الزائفة عن أحكام أحد قوانين الرعاية الصحية الجديدة، التي حرَّفها المؤيدون أو المعارضون لها عن قصد

المصدر: تعتمد التعريفات المذكورة على تلك التي يعرضها قاموس Merriam-Webster، الصفحة الرئيسية، غير مؤرخة. أدخلنا تعديلات على بعض التعريفات لتلائم بشكل أفضل طريقة استخدامها في هذه الدراسة، غير أن التعريفات التي قدمناها تظل متسقة مع تلك التي يعرضها قاموس Merriam-Webster.

يوجد تمييز آخر مهم وهو الفرق بين الحكاية والدليل. فالحكايات عبارة عن روايات يحكيها أفراد أو مجموعات عايشوها بشكل مباشر أو غير مباشر بيد أنها غير قابلة للتعميم. في المقابل، يستند الدليل إلى حقائق أو بيانات أو معلومات أخرى تدعم معتقدًا أو حجة أو وجهة نظر ما قابلة للتكرار على نطاق واسع. على غرار الحقائق، يمكن للأدلة أن تتضمن المعلومات الكيفية والبيانات الكمية. يمكن أن يكون الدليل تجريبيًا (بناءً على الملاحظة أو التجربة بدلاً من النظرية أو المنطق) أو عرضيًا (بناءً على سلسلة من الملاحظات غير المنهجية). بخلاف الحكايات، يتكون الدليل من مجموعة من الملاحظات أو التجارب التي تسمح بتأكيد أو تفسير أكثر عمومية. ومع ذلك قد تكون بعض أنواع المعلومات المذكورة حتى الآن وفي مواضع أخرى من الدراسة أكثر موثوقية واعتمادًا عليها عن غيرها (فعلى سبيل المثال، قد يكون الدليل المنهجي لنظرية ما أكثر إقناعًا من حكاية واحدة متناقضة)، حتى أن بعض الحقائق والأدلة قد تكون مضللة إذا كانت تُعرض دون سياق. ويعد استخدام الحقائق بطرق مضللة عمدًا جزءًا من ظاهرة تصدع الحقيقة لا يقل عن عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة أو أي اتجاهات أخرى تجسّد ظاهرة تصدع الحقيقة.

الأهداف

نؤكد، في هذه الدراسة، أن تصدع الحقيقة ظاهرة لها جذور تاريخية، تستفحل وتيرتها وتتسارع بسبب التغيرات الحديثة في الأنظمة المعلوماتية والسياسية بالولايات المتحدة، وتهدد الديمقراطية والخطاب المجتمعيّ بالولايات المتحدة بل وحتى رفاهية الأفراد. على الرغم من الافتقار إلى وجود بحث واضح بشأن هذه القضية، ولمواجهة هذا الافتقار، اضطلعت مؤسسة RAND بوضع استراتيجية لبحث العواقب السلبية لتصدع الحقيقة وإمكانية معالجتها. نوضح جدول الأعمال البحثي هذا في الفصل السادس.

تهدف دراستنا إلى تقديم أساس لمناقشة ظاهرة تصدع الحقيقة والتحديات التي تفرضها على الحياة العامة الأمريكية المعاصرة وبحثها وتحليلها والاستجابة لها. ونولي تركيزًا خاصًا على الخطاب السياسي والمدني وعلى صياغة السياسات وتطبيقها وتقييمها. تضم الدراسة ثلاثة أهداف رئيسية. يتمثل الهدف الأول في أن التقرير يهدف إلى توفير أساس يمكن لصانعي السياسات والباحثين والصحفيين والمثقفين وجميع العامة استخدامه لعقد نقاش أكثر دقة وتأثيرًا بشأن ظاهرة تصدع الحقيقة والتحديات التي تفرضها، ويمكنهم الاستعانة به للعمل على إيجاد الحلول. وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى هذه الدراسة بمصطلح تصدع الحقيقة حتى الآن، فإن مجموعة الاتجاهات الواردة في هذه الدراسة تمت ملاحظتها والإشارة إليها من جانب آخرين، بما في ذلك الباحثين وصانعي السياسات والصحفيين. ومع ذلك، فإن الخطاب الحالي على جميع أصعدة المجتمع الأمريكي بشأن تراجع الثقة في الحقائق والبيانات والتحليلات واحترامها تعرقله غالبًا استخدام اللغة المتضاربة أو استخدام مصطلحات أو كلمات غير واضحة أو غير محددة لقصد مجموعة من الأفراد غرض معين في حين تقصد مجموعة أخرى غرضًا آخر. وعند عدم توفر لغة مشتركة يمكن استخدامها لبحث أي مشكلة، يصبح البحث عن الحلول أمرًا أكثر صعوبة. تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذا التحدي من خلال تقديم مجموعة من المصطلحات والمفاهيم والعلاقات المحددة بوضوح التي يمكنها أن تعمل بوصفها معجمًا تأسيسيًا في المستقبل.

يتمثل الهدف الثاني في أن الدراسة تتطلع إلى تقديم تعريف عملي عن ظاهرة تصدع الحقيقة والوقوف على دوافعها وعواقبها الممكنة وبحثها. تجمع الدراسة الأدلة العرضية والتجريبية لكل عنصر من عناصر إطار عمل تصدع الحقيقة وتقيِّمها، كما تحدد المجالات التي تتطلب مزيدًا من المعلومات. والأهم من ذلك، أنها تمثل دراسة استكشافية تطرح إطار عمل للتفكير والحديث عن تصدع الحقيقة وجدول أعمال لإجراء مزيد من البحث بشأنها، بيد أنها لا يُقصد منها أن تكون بمثابة القول الفصل في هذا الموضوع. في المقابل، نأمل أن تعمل هذه الدراسة كنقطة انطلاق لإجراء مزيد من المناقشة والبحث بخصوص هذا الموضوع. تواجه المنظمات أيضًا الكثير من التحديات المسلَّط عليها الضوء في هذه الدراسة، ويشمل ذلك قضايا مثل التغييرات التي أحدثتها التطورات التقنية في نظام المعلومات والدور الذي يؤديه

الانحياز المعرفي.[8] نأمل في دفع النقاش إلى الأمام والعمل نحو الوصول إلى فهم أكثر تكاملاً لظاهرة تصدع الحقيقة يدعم تحديد الحلول، وذلك من خلال وضع إطار عمل يحدد العلاقات بين هذه العوامل المختلفة ومن خلال استكشاف عناصر أساسية لإطار العمل هذا. نتطلع إلى استمرار تحسين إطار العمل المقترح هنا، بما في ذلك التعريف وبحث الدوافع وعرض العواقب، والتوسع فيها بناءً على نتائج هذه المناقشات والأبحاث ذات الصلة. وسيتبع هذه الدراسة إجراء دراسات أخرى تستكشف مزيدًا من الجوانب الخاصة بإطار العمل، وتحسّن مجالات البحث العريضة التي حددناها في هذه الدراسة وتستكشفها.

أما الهدف الثالث للدراسة فيتمثل في تحديد جدول أعمال بحثي لإجراء مزيد من الدراسة عن تصدع الحقيقة يتضمن مجتمعات سياسية وبحثًا أوسع. لا يتضمن جدول الأعمال هذا مجموعة من الأولويات البحثية فقط، بل يُعد أيضًا بمثابة فرصة سانحة لجميع المنظمات البحثية، فضلاً عن شركات الإعلام والجهات السياسية الفاعلة، للنظر في كيفية الارتقاء بأنفسها على نحو أفضل وتعزيز أهمية التحليلات والبيانات والحقائق الموضوعية. كما يعتزم أيضًا تحديد السياسة والاستجابات الأخرى التي قد تتناول بعض التحديات الأكثر صعوبة التي تفرضها مشكلة تصدع الحقيقة، بالإضافة إلى الهدف النهائي المتمثل في تدعيم الثقة في الحقائق والبيانات والتحليلات واحترامها على مستوى الحياة العامة والمجتمع الأمريكي. وأخيرًا، يمكن أن يكون جدول أعمال بحثي أيضًا مرتبطًا بالأفراد المهتمين الراغبين في مراعاة الدور المعني بحياتهم الخاصة بالحقائق والبيانات والتحليلات وكذلك الباحثين عن وسائل للارتقاء بالخطاب المدني المحيط بهذه الموضوعات.

هذه الدراسة موجهة لجميع المتابعين المهتمين والمشاركين في صياغة السياسات العامة الفعالة وتطبيقها وتقييمها. ويجب أن تحظى هذه الدراسة بأهمية خاصة لدى المجتمع البحثي والأكاديمي الأوسع، نظرًا إلى أن الغرض منها أن تكون بمثابة أساس لإجراء مزيد من النقاش والبحث والتحليل بشأن ظاهرة تصدع الحقيقة. كما أنه موجه لجميع المواطنين خارج هذه المجتمعات والمهتمين بمعرفة دوافع التغييرات المرصودة وعواقبها وكذلك الباحثين عن طرق لمواجهة التحديات المصاحبة. ونحن نأمل أن يوظّف القراء إطار العمل وجدول الأعمال البحثي المقترحين في هذه الدراسة لبناء

---

[8] Kelly Born, “The Future of Truth: Can Philanthropy Help Mitigate Misinformation?” Hewlett Foundation, June 8, 2017.

نقاش بنَّاء والإبقاء عليه والشروع في تقييم منهجي للوسائل التي يمكن بها استعادة ثقة الجمهور في الحقائق والبيانات والتحليلات وتعزيزها.

نعتقد أن المشكلة القائمة صعبة وخطيرة، وتقتضي استجابة عاجلة وبعيدة المدى. وبدون التوصل إلى اتفاق بشأن الحقائق الموضوعية وفهم مشترك واحترام للبيانات والتفسيرات التحليلية لتلك البيانات، يكون من المستحيل تقريبًا إجراء هذه الأنواع من حوارات السياسات الهادفة التي تشكل لُب الديمقراطية. كذلك من المرجح تفاقم مشكلة تصدع الحقيقة وتزايد تدهور المؤسسات الأمريكية وزيادة العزلة وتعميق هوة الانقسامات بين جمهور الناخبين الأمريكيين، وذلك في ظل عدم وجود معايير واضحة لأنواع المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام الإخبارية والجهات السياسية الفاعلة والمنظمات البحثية—وبدون إطار عمل مشترك لتقييم صحة هذه المعلومات ومصداقيتها. وفي حال لم يتم اتخاذ إجراء لاستعادة الثقة في الحقائق والبيانات والتحليلات واحترامها، فإن معظم دعائم الاستقرار والرخاء الداخلي بالولايات المتحدة يمكن أن تكون عرضة للخطر. تستجيب هذه الدراسة لذلك التحدي وتطرح جدول أعمال بحثي يستهدف كلاً من تعميق فهم مشكلة تصدع الحقيقة وتحديد الاستجابات التي يمكن اتخاذها على المدى القريب والمتوسط.

المنهجية

مناقشات منظمة

أجرينا العديد من الأنشطة البحثية، لتنسيق إطار العمل الخاص بظاهرة تصدع الحقيقة المطروح في هذه الدراسة وتحديده وإثباته. أولاً، عقدنا مناقشات منظمة مع ما يقرب من 170 موظفًا، منهم 145 باحثًا بمؤسسة RAND من مجموعة واسعة من التخصصات. تناولت هذه المناقشات (بعضها أجري في مجموعات من ثمانية إلى عشرة أفراد، وبعضها أجري في مجموعات فردية) مجموعة محددة من الموضوعات—تشمل التعريفات المناسبة لتصدع الحقيقة وأسبابها وعواقبها وآثارها—وأثمرت كل مناقشة عن أفكار للبحث المستقبلي في هذا النطاق. على الرغم من اختلاف التفاصيل من جلسة إلى أخرى، فقد استعنا بقائمة من الأسئلة والمطالبات التوجيهية لإدارة المناقشات واستنباط آراء المشاركين. (يدرج الملحق الأسئلة والمطالبات التوجيهية).

انتقينا المشاركين في هذه المناقشات لاستخلاص مجموعة متباينة من وجهات النظر وأنماط الخبرة. كما ضممنا أفرادًا من مختلف التخصصات الأكاديمية (مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية والرياضيات وعلم المعلومات والهندسة وعلم الإدارة والاقتصاد والصحة والتعليم والقانون) وذوي مستويات مختلفة من الخبرة. ألحقنا أفرادًا من المكاتب الثلاثة الكبرى بمؤسسة RAND الكائنة بمدينة بيتسبرغ ببنسيلفانيا ومدينة سانتا مونيكا بكاليفورنيا وواشنطن العاصمة، ويعد الكثير من المشاركين من كبار الخبراء في المجالات المتصلة مباشرة بالموضوعات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة مثل علم المعلومات والإدراك البشري والمؤسسات السياسية والتعليم. هذا، وقد تمكّن آخرون من تقديم رؤى قائمة على خبرات سابقة في الصحافة أو الحكومة أو التعليم أو الجيش. اتسمت مجموعة موظفي مؤسسة RAND المدرجة في هذه المناقشات بالتنوع من بعض النواحي، مثل الآراء السياسية، وإن كانت أقل تنوعًا في غيرها، كالخلفية التعليمية.[9]

بالإضافة إلى موظفي مؤسسة RAND، فقد تحدثنا أيضًا إلى عدد من المتابعين لمؤسسة RAND ومن هم خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك المثقفين والصحفيين ورواد الأعمال، حيث وضعنا إطار عمل وطورناه لتحديد ظاهرة تصدع الحقيقة ومناقشته. تضمن الجمهور المتابع لمؤسسة RAND مانحي مؤسسة RAND وأمناءها، فضلاً عن الأشخاص الذين شاركوا في الكثير من مناسبات التوعية بمؤسسة RAND. عرضنا أيضًا إصدارات سابقة من هذا العمل على مجموعة متنوعة من المتابعين الخارجيين، أصحاب الخلفيات الاقتصادية والجغرافية ووجهات النظر السياسية المختلفة، التي مكّنتهم من طرح وجهات نظر مختلفة عن تصدع الحقيقة وأسبابها.[10]

ندرك أن هذه العينة الأوسع نطاقًا لا تمثل جميع الناخبين بالولايات المتحدة بالكامل وهذا من شأنه أن يترك قطاعات محددة غير ممثلة. لم يكن الهدف من مناقشاتنا الأولية سوى نقطة انطلاق نحو استكشاف ظاهرة تصدع الحقيقة ولم نُقدِم على اختيار

---

[9] لمعرفة المزيد عن تنوع مؤسسة RAND، انظر RAND Corporation, “Overview of RAND Staff,” webpage, undated-b; and RAND Corporation, “Diversity at RAND,” webpage, undated-a.

[10] للحصول على جزء من تصريحات سابقة لمايكل ريتش "Michael Rich"، انظر Michael D. Rich, *Erosion of Truth: Remarks from Politics Aside 2016*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CP-875, 2016a; Michael D. Rich, “Policymaking in a Time of Truth Decay,” UCLA Law School event (via YouTube), September 23, 2016b.

عينة سكانية على المستوى الوطني في أول خطوة لهذه القضية. ومع استمرار هذا البحث، نأمل في إدراج آراء قطاع عريض من المواطنين الأمريكيين من خلال منصة American Life Panel التابعة لمؤسسة RAND وغيرها من المشروعات البحثية القائمة على المقابلات والاستبيانات وإدراج أنواع أخرى من التنوع (بما في ذلك التنوع الاقتصادي والتعليمي والجغرافي) التي تكون على الأرجح وثيقة الصلة بوجهات النظر بشأن تصدع الحقيقة.[11]

خرجت كل مناقشة جماعية أو فردية بأفكار جديدة، وإن تبين عدد بسيط من الموضوعات والرؤى الشائعة والمتكررة. ولغرض الوقوف على هذه الرؤى، لقد صنفنا الرؤى الأساسية الناتجة عن كل مناقشة في عدة فئات واسعة وهي: التعريفات والدوافع والعواقب والنماذج المماثلة السابقة والأسئلة البحثية. هذا، وقد استعنا بإطار عمل ترميزي أتاح لنا تصنيف البيانات التي تشير إلى أفكار متشابهة إلى فئات فرعية أضيق. تضمَّن إطار العمل الترميزي المعني فئات مثل "التفكير النقدي" و"الاستقطاب" و"الثقة في العلم" و"الحقيقة مقابل الرأي" و"وسائل التواصل الاجتماعي" والمعلومات المضلِّلة". (يدرج هذا الملحق الرموز المستخدمة في هذه العملية).

بمجرد ترميز المعلومات، قمنا بتحليل المعلومات في كل فئة فرعية للوقوف على تعريف عملي لمجموعة من الاتجاهات التي أوليناها اهتمامًا بالغًا ولإنشاء مجموعات من الفرضيات عن الدوافع والعواقب المحتملة لهذه الاتجاهات. ولوضع تعريف لمفهوم تصدع الحقيقة، فقد راجعنا مختلف الطرق التي قدَّم بها الأفراد المشاركون تعريفهم لهذه الظاهرة في مناقشاتنا، وقارنَّا هذه التعريفات التي طرحوها بتعريفاتنا. بحثنا في المقام الأول عن مجالات القواسم المشتركة حيث أجمع الكثير من الأشخاص الذين تحدثنا إليهم وركزوا على العناصر التعريفية التي ظهرت مرارًا وتكرارًا أو تبين أن لها صدى بين المشاركين الآخرين. أوحت هذه العملية بأربعة اتجاهات تشكل ظاهرة تصدع الحقيقة. هذا، وقد استخدمنا عملية مماثلة لتحديد الدوافع والعواقب الأساسية في إطار عملنا. كما شكَّل إطار عملنا المبدئي مراجعات الدراسات السابقة للأعمال والمقالات الأكاديمية الأخرى المعنية بهذه الموضوعات مثل "الأخبار الزائفة" و"تجاوز الحقيقة" والمصطلحات ذات الصلة.

---

[11] لمعرفة المزيد عن منصة American Life Panel. انظر RAND Corporation, ’Welcome to the ALP Data Pages,“ webpage, undated-d.

وكما ذكرنا سابقًا، لم يكن الهدف من هذه المرحلة المبدئية للبحث تفصيل أسباب تصدع الحقيقة ودوافعها. في الواقع، استهدفنا تحديد مجالات اهتمام واسعة يمكن أيضًا استكشافها في أنشطة البحث اللاحقة. جاء الإطار المبدئي الذي تم وضعه بعد إجراء الكثير من المناقشات بمثابة مجموعة من الفرضيات التي درسناها بمزيد من التفصيل عن طريق مراجعة الدراسات السابقة والبيانات ذات الصلة.

مراجعات الدراسات السابقة

وقع الاختيار على المجالات التي تم بحثها في مراجعات الدراسات السابقة بناءً على الإطار العملي لظاهرة تصدع الحقيقة (التعريفات والأسباب والدوافع). غير أننا بحثنا أيضًا المجالات الأخرى التي ظهرت في المناقشات المنظمة. وقد عكفنا على مراجعة ما يزيد عن 250 مقالاً وكتابًا من مصادر تم التوصل إليها باستخدام قواعد بيانات عبر الإنترنت، مثل Social Science Abstracts وPubMed وJSTOR. يحتوي الملحق على قائمة مجمَّعة بمصطلحات البحث الأساسية.[12] تضمنت الموضوعات التي تم بحثها خلال هذا التحليل الانحيازات المعرفية ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكات التواصل الاجتماعي والحزبية في وسائل الإعلام واستخدام المعلومات ونشرها والتدريب على التفكير النقدي والتربية المدنية والوعي السياسي والكفاءة السياسية والتصنيف الديموغرافي والاستقطاب ورأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية وعدم اليقين بالسياسات، ضمن أمور أخرى كثيرة. تنوعت المصادر التي استخدمناها بناءً على الموضوع المحدد، بيد أننا اعتمدنا على مزيج من مقالات المجلات والكتب الأكاديمية والمقالات الصحفية وبيانات الرأي العام والأبحاث والتقارير الواردة من المؤسسات البحثية والهيئات الحكومية.

عند البحث عن البيانات ذات الصلة، اعتمدنا على مجموعات البيانات المتاحة للجمهور المحفوظة والمقدَّمة من الاتحاد المشترك بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية (مثل منظمة General Social Survey) والبيانات الواردة من منظمات مثل مركز Pew Research Center للأبحاث ومؤسسة Gallup. يطبق مركز Pew للأبحاث ومؤسسة Gallup منهجيات استطلاع راسخة تتيح إدخال عينات متعددة القطاعات ممثلة على نطاق واسع، وتطرح كلتا المجموعتين الأسئلة نفسها مرارًا بمرور الوقت لإمكانية إجراء تحليلات تسلسلية زمنية. كما أن مؤسسة "General Social Survey" تعد مؤسسة راسخة

[12] اتسمت مراجعتنا بالتكرار حيث أجرينا الكثير من الأبحاث الإضافية عن مقالات أو اقتباسات محددة أشرنا إليها أو اعترضتنا. المصطلحات المحددة واردة في الملحق.

وتم توظيفها في إجراء بحوث العلوم الاجتماعية لعقود بغرض رصد المواقف بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين جمهور الناخبين بالولايات المتحدة. على الرغم من عدم وجود دراسة استقصائية مثالية، فإن هذه المنظمات الثلاث تطبق منهجيات دراسات استقصائية دقيقة تخضع للتنقيح بمرور الوقت. ولتجنب الأخطاء، فقد اضطلعنا، حيثما أمكن، بمقارنة الاتجاهات ذات الصلة والمماثلة عبر مصادر بيانات عديدة لتقييم أوجه الشبه والاختلاف وتحديد النتائج الشاذة/المختلفة التي قد تكون غير موثوقة واستبعادها. كما ركزنا قليلاً على النتائج الرقمية، وكثيرًا على الاتجاهات بمرور الوقت، وكنا حريصين على النظر في هوامش الخطأ عند تفسير النتائج. وأخيرًا، تُعد هذه المنظمات الثلاثة حيادية على نطاق واسع وغير تابعة لجماعات الدعوة.[13]

لقد طبقنا ما تعلمناه في مراجعات الدراسات السابقة هذه لإدخال مزيد من التحسين على إطار عملنا. لم نرفض أي فرضيات ولم نهمل أي عوامل على أنها ليست ذات صلة تمامًا. تبين أن جميع العوامل المدرجة بالقائمة الأولية ذات صلة بشكل أو بآخر. غير أننا عدلنا هذه الفرضيات وراجعناها وأعدنا تجميعها لتوضيح إطار العمل وإظهار النتائج الرئيسية المستخلصة من البحوث ذات الصلة والمناقشات الأخرى مع الخبراء في مجالات مثل المعالجة المعرفية والتعليم وتقنية المعلومات. على سبيل المثال، ناقشنا في البداية ما إذا كان من المفترض اعتبار الاستقطاب السياسي جزءًا من تعريف تصدع الحقيقة أو أحد دوافعه. وفي النهاية، وجدنا أن الاستقطاب يتناسب أكثر أن يكون أحد دوافع تصدع الحقيقة. على الرغم من أن الاستقطاب يمكن أن يستمر من تلقاء نفسه، فإن تصدع الحقيقة يمكن أن يتطلب وجود الاستقطاب للبقاء. ومع ذلك، فإننا نرى أيضًا أن العلاقة بين الاثنين معقدة على الأرجح وتتضمن تعليقات في كلا الاتجاهين. وكمثال آخر، قمنا بتمديد تركيز أولي على انحراف البرهان بصفته دافعًا إلى تركيز أوسع على العمليات والانحيازات المعرفية. وأدرجنا المعلومات المضلِّلة على أنها جانب لأحد دوافع تصدع الحقيقة المركزة على التغيرات في نظام المعلومات بدلاً من إدراجها كنتيجة لتصدع الحقيقة (حيث أدرجناها بالأساس على أنها دافع) بناءً على قراءة إضافية على نطاق المعلومات المضلِّلة والدعاية وآثارهما. كما حصرنا تركيزنا على التعليم؛ حيث ركزنا على الطلبات المتنافسة التي تزاحم مجالات مثل الدراسات المدنية (وأحيانًا) الدراسات الاجتماعية، بدلاً من التركيز على النظام نفسه. نتج عن هذه التحسينات إطار

[13] للاطلاع على المزيد عن هذه الدراسات الاستقصائية الثلاث، انظر Pew Research Center, 'About Pew Research Center," webpage, undated; Gallup, 'About Us," webpage, undated; General Social Survey, 'About the GSS," webpage, undated.

العمل الذي اقترحناه. ومع ذلك، من المناسب مراعاة إطار العمل والعلاقات الواردة في هذه الدراسة على أنها تجريبية وتخضع لمزيد من المراجعة بناءً على أبحاث وتحليلات أخرى، تشمل المادة المقترحة في جدول الأعمال البحثي.

التحليل التاريخي

حاولنا، أخيرًا، تحديد فترات في تاريخ الولايات المتحدة يمكننا فيها النظر في النماذج السابقة حتى الوقت الحاضر. بحثنا عن دليل للاتجاهات التي تشكّل تصدع الحقيقة كما نعرِّفها، مع التركيز على الاثنين الأكثر ملاحظة واللذان يتوافر بهما أكثر البيانات شمولاً وقوة. بحثنا، بشكل خاص، عن دليل على الانتشار الواسع لعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة (غالبًا ما ينتج عن التغيرات في نظام المعلومات التي أثرت على استخدام المعلومات ونشرها) وفترات تراجع الثقة في المؤسسات الرئيسية كمصادر للمعلومات. أجرينا في البداية دراسات استقصائية تاريخية واسعة النطاق ثم حصرنا تركيزنا على فترات محددة باستخدام المصادر الإضافية والبيانات المتاحة. ومن بين البيانات الكيفية (الوصفية) المفيدة، اعتمدنا بدرجة كبيرة على المعلومات الكيفية (مثل التاريخ العام لقطاع وسائل الإعلام) للسنوات السابقة لعام 1945 تقريبًا. وهذا أتاح لنا تحديد ثلاث فترات بدا أنها واعدة كنماذج تاريخية سابقة، التي بحثناها بعد ذلك بمزيد من التعمق لتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع الوقت الحاضر من حيث الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة. ويُعد استكشاف أوجه التشابه والاختلاف هذه الأساس لفهم ظاهرة تصدع الحقيقة بمزيد من الوضوح والوقوف على الدروس المهمة المستخلصة من الماضي التي يمكن الاستعانة بها في تحسين الحاضر والمستقبل. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تكون هناك فترات أخرى تسوغ إجراء مزيد من البحث، بيد أننا لم نحاول الوقوف على جميع الفترات في تاريخ الولايات المتحدة التي قد تنطبق بشكل مفصل، ولكن ركزنا بدلاً من ذلك على العصور الثلاثة التي تبين أنها واعدة للغاية خلال مراجعتنا الأولية. تعد العصور الثلاثة التي بحثناها في هذه الدراسة نقطة انطلاق. وندرك أن إجراء بحث آخر، بما في ذلك العمل الأرشيفي، سيكون ضروريًا لإجراء تقييم وافٍ للوجود المحتمل للاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة في العقود السابقة.

مرحلة التجميع

بعد الانتهاء من هذه المهام، أجرينا مراجعات الدراسات السابقة وجمعنا جميع المعلومات التي يمكننا جمعها عن كل عنصر من عناصر إطار عملنا المقترح، مما ساعدنا في تحديد

المجالات التي لم تخضع للبحث بكثافة (أو التي لم تخضع للبحث على الإطلاق) وتتطلب مزيدًا من البحث ومنحناها أولوية. وسيضيف المزيد من العمل على هذه المجالات إلى فهمنا لظاهرة تصدع الحقيقة وكيفية معالجتها. عملت هذه الفجوات كأساس لجدول أعمال بحثي. هذا، وقد اضطلعنا بتنظيم موضوعات البحث هذه في فئات ومسارات أوسع (وردت في الفصل السادس). والأهم من ذلك، أن مناقشاتنا الأولية مع موظفي مؤسسة RAND كانت ذات صلة، حيث طرحنا أسئلة على المشاركين لطرح أفكار بحثية ممكنة. وقد أُدرجت هذه الأفكار البحثية في جدول أعمال بحثي، حيثما اقتضى الحال. كما نلاحظ في الفصل السادس، يجب النظر إلى جدول الأعمال البحثي على أنه خطوة مبدئية مثل بقية المواد المقدَّمة، ويجب تنقيحه مع تقدم فهم ظاهرة تصدع الحقيقة وكما يشير العمل الحالي والمستقبلي إلى مجالات أخرى يجب إدراجها ومعالجتها.

تنظيم هذه الدراسة

يبدأ الفصل الثاني بمناقشة الاتجاهات الأربعة لظاهرة تصدع الحقيقة، ويشمل ذلك الرسوم التوضيحية لكيفية تأثير تصدع الحقيقة على أنواع المعلومات التي تنشرها المصادر الإعلامية ومشاركتها في الخطاب والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السياسية المهمة. يعرض الفصل الثالث تحليلنا التاريخي، مع التركيز على فترات النماذج الثلاثة السابقة ورصد أوجه التشابه بين كل فترة من هذه الفترات والفترة الحالية. يعرض الفصلان الرابع والخامس دوافع ظاهرة تصدع الحقيقة وعواقبها التي تشكّل معظم إطار عملنا. نعرض بإيجاز، في تلك الفصول، الدراسات السابقة والبيانات ذات الصلة بكل عنصر من عناصر إطار العمل وتحديد مواضع النقص والفجوات البحثية. يعرض الفصل السادس جدول أعمال بحثي – وهو عبارة عن قائمة بأولويات البحث واستفسارات محددة يجب تناولها لتحسين فهم ظاهرة تصدع الحقيقة كعملية ولتحديد الحلول والاستجابات المثمرة. تأمل مؤسسة RAND في متابعة جدول الأعمال البحثي المعني والتوصل إلى شركاء في هذا البحث خلال السنوات المقبلة.

الفصل الثاني

الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة

نناقش في هذا الفصل كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة ونقدم أمثلة عنه واضعين نصب أعيننا هدفين في ذلك. الهدف الأول، هو أننا نقدم تعريفًا وأمثلة توضيحية توفر الوضوح، لكل اتجاه من الاتجاهات الأربعة. أما الهدف الثاني، أن نقوم بوصف الدليل الذي يشير إلى أن كلاً من هذه الاتجاهات الأربعة حقيقي وموجود في الولايات المتحدة في 2017. والأهم من ذلك، فإنه مع وجود وفرة من المؤشرات العَرَضية على أن هذه هي الحالة، فإن هناك افتقارًا للأدلة التجريبية المشتقة من التحليل الدقيق والمنهجي، ونقدم، حيثما أمكن، أمثلة على كلا الأمرين. يعتبر جمع البيانات الإضافية وطرح دليل تجريبي على الاتجاهات التي تشكل تصدع الحقيقة من الأهداف الأساسية لجدول الأعمال البحثي المُوضَّح في الفصل السادس.

الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات

يتناول الاتجاه الأول لتعريفنا لتصدع الحقيقة الخلاف المتزايد حول الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات. ولكي نكون واضحين، يركز هذا الاتجاه على الخلاف المتزايد حول نوعين من المعلومات مختلفين ولكنهما مرتبطان. النوع الأول يتمثل في وجود حقائق موضوعية يمكن التحقق من صحتها ومتسقة بشكل ملحوظ. وتشمل الأمثلة على ذلك الحضور في اجتماع ما، أو محتويات رسالة، أو المبلغ المدفوع مقابل خدمة أو سلعة. أما النوع الثاني، فهو يتمثل في تفسيرات تحليلية للحقائق الموضوعية، مثل الاستدلالات المستمدة من البيانات أو الاستنتاجات العلمية المستندة إلى التحليل الإحصائي. تختلف التفسيرات التحليلية للحقائق عن الحقائق الموضوعية لأن

التفسيرات التحليلية تتأصل فيها نسبة من عدم اليقين التي يمكن عزوها إلى خطأ علمي أو بشري أو بعض القيود الأخرى. ومع ذلك، تختلف نسبة عدم اليقين المرتبطة بتفسيرات الحقائق والبيانات. وتوجد بعض التفسيرات تتسم بنسبة عالية من عدم اليقين (مثل النتائج المستخلصة الناشئة حول فوائد علاجات سرطان جديدة)، في حين أن بعض التفسيرات الأخرى تكون أكثر رسوخًا (مثل الصلة بين التدخين والسرطان). وفي هذه الدراسة، نهتم في المقام الأول بالخلاف المتزايد حول الحقائق الموضوعية وحول النوع الثاني من التفسير التحليلي – وخصوصًا تلك التفسيرات التي تدعمها البيانات والأدلة على نطاق واسع بيد أنها تشهد في نفس الوقت خلافًا متزايدًا.[1]

وكما أشرنا سابقًا، فإن الإجماع حول أنواع معينة من الحقائق والتفسيرات التحليلية لتلك الحقائق يمكن أن يتلاشى أو يتغير أو يتعرض للتشكيك والتحديات لأسباب مشروعة وبناءة. فعلى سبيل المثال، قد تظهر بيانات جديدة، أو قد توفر طرق تحليل جديدة فروقًا دقيقة مختلفة عن الفهم السابق. فعلى سبيل المثال، تتيح التقنية الجديدة إعادة اختبار دليل الحمض النووي DNA في القضايا الجنائية التي يمكن أن تؤدي إلى إبطال الإدانات التي تم قبولها على نطاق واسع (أو إلقاء شكوك كبيرة عليها). وليس هذا هو نوع الخلاف المتزايد الذي نشير إليه في دراستنا. وبدلاً من ذلك، فإننا نشير إلى الخلاف المتزايد في المجالات التي لم يتغير فيها الفهم السائد، أو حتى المجالات التي تم فيها تعزيز الفهم باستخدام بيانات وتحليلات جديدة. وتشمل أمثلة ذلك التشكيك في دقة المعلومات الإحصائية الأساسية، مثل معدل البطالة أو التركيبة السكانية للولايات المتحدة. كما أنه يشير إلى الشك والخلاف المتزايد حول تفسير البيانات والإحصاءات أو تحليلها في المجالات التي لم تتغير فيها الأدلة الداعمة أو تم تعزيزها، مثل العلوم الداعمة لسلامة اللقاحات، وهو ما ستتم مناقشته بمزيد من التفاصيل لاحقًا. وفي هذه الحالات، قد يزداد الخلاف كنتيجة لنشر المعلومات

[1] نستخدم، في مواضع محددة من هذه الدراسة، العبارتين المختصرتين *الخلاف المتزايد حول الحقائق أو تراجع الإجماع حول الحقائق* للتعبير عن الخلاف المتزايد حول كل من الحقائق الموضوعية والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات.

المضلِّلة؛ والرأي أو العاطفة أو التجربة الشخصية؛ أو تبني انحيازات خاطئة ترفض ما هو سائد من حقائق أو بيانات أو تحليلات.[2]

ويكمن أحد الأمثلة على الخلاف المتزايد حول التفسيرات التحليلية للوقائع والبيانات في الارتفاع الأخير في الشكوك حول سلامة اللقاحات رغم تزايد الأدلة المؤكدة.[3] ومع أن دائمًا ما يوجد مشككون في اللقاحات، إلا أنه كان هناك اتفاق كبير حتى عشر سنوات ماضية تقريبًا على أن فوائد اللقاحات تفوق مخاطرها. ومع ذلك، فقد تغير هذا الأمر؛ والسبب يعود في جزء منه إلى دراسة تم التراجع عنها منذ ذلك الحين، بينما يعود الجزء الآخر إلى المشاهير الذين اتحدت أصواتهم ضد اللقاحات ودعوا إلى المزيد من الاهتمام بهذه المسألة. وتُظهر بيانات الرأي العام أنه خلال السنوات القليلة الماضية تضاءل مدى هذا الإجماع بصورة كبيرة، وخصوصًا داخل قطاعات معينة من السكان. أما في الوقت الحاضر، فقد أبلغت أعداد متناقصة من الأمريكيين بأن تطعيم أطفالهم يعد أمرًا "بالغ الأهمية". وفي دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة Gallup في عام 2015، أفاد 54 بالمئة من المشاركين أنه من المهم جدًا للآباء تطعيم أطفالهم، وهي نسبة منخفضة عن نسبة عام 2001 التي بلغت 64 بالمئة.[4] وقد لا يبدو ذلك انخفاضًا كبيرًا ، ولكن التحول كان أكبر بشكل ملحوظ فيما بين المجموعات السكانية المحددة، بما في ذلك الآباء الأصغر سنًا. كما أن ذلك يعد أيضًا تغييرًا كبيرًا عن الدراسات الاستقصائية السابقة حول هذا الموضوع، حيث كانت المواقف تجاه اللقاحات أكثر تشابهًا على مستوى الفئات العمرية

---

[2] وعلى الرغم من أن التشكيك والخلاف ضروريان ومهمان في البحث والابتكار علميًا واجتماعيًا وفي تطوير المعرفة، فإن الإجماع الأساسي حول الحقائق الموضوعية والقابلة لإثبات صحتها والتفسيرات التحليلية المختبرة والمدعومة بصورة كافية لتلك الحقائق ضروري لتحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وللديمقراطية ذاتها، على الأقل لحين تقديم بحث وتحليل جديد لحقائق أو تفسيرات جديدة.

[3] وكما ذكرنا في الفصل السابق، تهتم هذه الدراسة بشكل أساسي بتأثيرات تصدع الحقيقة على النقاش السياسي والنقاش المجتمعي حول السياسة العامة. ومع ذلك، فإن تصدع الحقيقة جزء من ظاهرة أوسع نطاقًا تؤثر أيضًا على نواحٍ أخرى، بما في ذلك الثقة في العلم وصنع القرار الفردي. ونحن نستعرض أمثلة من هذه المجالات لتحديد الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة وتوضيحها. ومع ذلك، فإن السواد الأعظم من الدراسة يركز على العواقب والدوافع السياسية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن العديد من القضايا التي لم تكن سياسية في الأصل (على سبيل المثال، اللقاحات) أصبحت مُسيَّسة عندما بدأ الممثلون الفرديون في الضغط على الهيئات التشريعية والمناطق المدرسية لتخفيف المتطلبات، ومع إصدار المحاكم حكمها في القضايا التي تتضمن الآباء الذين يرفضون تطعيم أطفالهم.

[4] Frank Newport, "In U.S., Percentage Saying Vaccines Are Vital Dips Slightly," Gallup, March 6, 2015.

والمجموعات السكانية الأخرى.[5] ويؤثر تراجع الإجماع حول الحقائق والبيانات المحيطة باللقاحات فيما بين الأفراد على طرفي الأطياف السياسية. وفي المجمل، فإنه من الأرجح نوعًا ما ألا يثق الآباء ذوو الميول المُحافظة باللقاحات، لكن توصلت دراسة ركزت تحديدًا على حركة مكافحة التلقيح في كاليفورنيا إلى أن معدلات رفض اللقاح كانت الأعلى في بعض المقاطعات الأكثر ثراءً والأكثر تحررًا، بما في ذلك مقاطعات مارين وألاميدا بالقرب من سان فرانسيسكو.[6] تؤكد الدراسات على المستوى الوطني أن الولايات التي شهدت معدلات الرفض الأعلى للقاح موزعة بالتساوي بين الولايات التي فاز بها الرئيس السابق باراك أوباما (Barack Obama) والحاكم السابق ميت رومني (Mitt Romney) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2012.[7] توجد بالقطع أسباب تدفع الأشخاص إلى عدم الثقة في العلوم المحيطة باللقاحات وهو ما سنناقشه بمزيد من التفصيل. ومع ذلك، فإنه ليس من الواضح تمامًا أسباب بدء هذا الارتياب في التزايد حتى مع التزايد القوي للبيانات التي تأتي في صالح اللقاحات.[8] نحن بدورنا نرى أن هذه الظاهرة تمثل مكونًا أساسيًا لتصدع الحقيقة.

ومن الأمثلة الأخرى التي يبدو فيها الإجماع حول التفسيرات التحليلية متضائلاً هي الحالة التي تتضمن المواقف تجاه الأطعمة التي تحتوي على الكائنات المعدلة وراثيًا. فعلى الرغم من الإجماع المتزايد فيما بين العلماء على أن الكائنات المعدلة وراثيًا آمنة للاستهلاك البشري، فإن مواقف عامة الجمهور بشأن هذا الموضوع تزداد انقسامها بشكل متنامٍ. وتوصلت دراسة استقصائية في عام 2015 أن 11 بالمئة من العلماء في الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم يعتقدون أن الكائنات المعدلة وراثيًا غير

---

[5] Monica Anderson, "5 Facts About Vaccines," Pew Research Center, July 17, 2015b.

[6] Anderson, 2015b; Tracy Lieu, G. Thomas Ray, Nicola Klein, Cindy Chung, and Martin Kulldorff, "Geographic Clusters in Underimmunization and Vaccine Refusal," *Pediatrics*, Vol. 135, No. 2, February 2015. من الجدير بالذكر أنه على الرغم من تراجع الإجماع فيما بين الناخبين في كاليفورنيا، فإن سياسة الدولة وآراء صانعي السياسة قد سارت في الاتجاه المعاكس، حيث اعتمدت الدولة قانونًا صارمًا بشأن التطعيم في عام 2015. انظر Lucy Perkins, "California Governor Signs School Vaccination Law," NPR, June 30, 2015.

[7] Alex Berezow, "Are Liberals or Conservatives More Anti-Vaccine?" *RealClear Science*, October 20, 2014.

[8] انظر على سبيل المثال، "Centers for Disease Control and Prevention, 'Vaccine Safety, webpage, August 14, 2017, which notes that '[d]ata show that the current U.S. vaccine supply is the safest in history.'

آمنة للاستهلاك البشري.[9] ومع ذلك، فإن الاتجاهات فيما بين العامة، تختلف بشكل كبير. في عام 2001، اعتقد 25 بالمئة من الأمريكيين أن الكائنات المعدلة وراثيًا غير آمنة للاستهلاك البشري. وزاد هذا الرقم ووصل إلى 27 بالمئة في 2004، ثم زاد ليصل إلى 57 بالمئة في 2015.[10] ويعد ذلك مجالًا آخر يكون فيه تأثير الانتماء للكتلة المنحازة ضئيلًا على المواقف الفردية.

أما المثال الأخير على الخلاف المتزايد حول الحقائق والبيانات والتحليل يتعلق بالمعتقدات عن اتجاهات جرائم العنف في الولايات المتحدة.[11] وتُظهر بيانات من مكتب إحصائيات وزارة العدل انخفاضًا ثابت الوتيرة في معدلات جرائم العنف منذ عام 1993. ومع ذلك، فإن المواقف حول ما إذا كان هناك "جرائم أكثر في الولايات المتحدة عن عام مضى" لم تتبع هذا الاتجاه. تم رصد المواقف عن قرب بواقعية، حيث تم قياس اتجاه جرائم العنف المرتكبة لكل 1,000 شخص (تتجاوز أعمارهم 12 سنة)، حتى عام 2000 تقريبًا. بعد ذلك، بدأ الإجماع حول انخفاض معدلات الجريمة في الولايات المتحدة في التراجع، وتزايد عدد المشاركين الذين أفادوا بملاحظة *المزيد* من الجرائم في الولايات المتحدة أكثر من العام السابق، على الرغم من وجود دليل واضح على النقيض من ذلك.[12] وبعبارة أخرى، يشكك عدد متزايد من

---

[9] Cary Funk and Lee Raine, “Public and Scientists’ Views on Science and Society,” Pew Research Center, January 29, 2015a.

[10] Pew Initiative on Food and Biotechnology, “Americans’ Opinions About Genetically Modified Foods Remain Divided, but Majority Want a Strong Regulatory System,” press release, December 8, 2004; Cary Funk and Lee Raine, “Public Opinion About Food,” Pew Research Center, July 1, 2015b. يُرجى ملاحظة أن هذه البيانات تشير على وجه الخصوص إلى استهلاك الكائنات المعدلة وراثيًا وليس إلى مشكلات أخرى متعلقة بالسلامة (على سبيل المثال، التأثير البيئي) أو نواحٍ أخرى. ومع أن قضايا مثل التأثير البيئي للكائنات المعدلة وراثيًا تعد ضرورية للفهم الشامل للمواقف تجاه الكائنات المعدلة وراثيًا، إلا أن البيانات الحالية تركز بشكل أساسي على مشكلة الاستهلاك. قد توضح التغييرات في صياغة الأسئلة جزءًا من هذا التغيير بمرور الزمن، ولكن حتى مع الاعتراف بذلك، لا يزال هناك اتجاه متزايد وواضح في عدد الأشخاص الذين يعتقدون أن الكائنات المعدلة وراثيًا ليست آمنة للاستهلاك.

[11] كما توجد أمثلة على الخلافات حول حقائق أساسية بصورة أكبر، مثل الحضور في اجتماع أو سلسلة من الأحداث، التي يمكن التحقق من صحتها بسهولة. ومع ذلك، فإننا نختار التركيز على أمثلة لها آثار مباشرة بصورة أكبر على النقاش المجتمعي والسياسي، والسياسة العامة، وصنع القرار الفردي، على الرغم من أنها قد تكون أكثر تعقيدًا على نحو طفيف.

[12] Bureau of Justice Statistics, “Data Collection: National Crime Victimization Survey (NCVS),” webpage, undated; John Gramlich, “Voters’ Perceptions of Crime Continue to Conflict with Reality,” Pew Research Center, November 16, 2016; David Frum, “The Coming Democratic Crack-Up,” *The Atlantic*, September 21, 2015b.

المشاركين في البيانات الحالية حول الاتجاهات في الجريمة حتى مع زيادة تقدم أساليب جمع البيانات وتوثيقها.

توضح هذه الأمثلة الثلاثة مجتمعةً المجالات التي (1) زادت فيها الشكوك والخلافات حول الحقائق والتفسيرات التحليلية و(2) امتدت إلى ما هو أبعد من التكتلات الانحيازية. ولا يركز هذا التشكيك والخلاف على الحقائق الموضوعية والممكن إثباتها فقط، بل أيضًا على القضايا التي يكون فيها الشك الحائم حول تفسير تحليلي معين منخفضًا نسبيًا. وعلاوة على ذلك (في هذه الأمثلة، على الأقل)، يبدو أن الخلاف المتزايد حول تفسيرات الحقائق والبيانات والتحليل يُحدث اختلافًا بين مواقف العامة من جهة وبين الحقائق والبيانات الناشئة عن البحث العلمي من جهة أخرى. وقد يعكس هذا الاختلاف بصورة جزئية رفض الحقائق والبيانات لصالح تجارب الآخرين أو روايتهم أو آرائهم. ومع ذلك، قد تكون هناك قوى أخرى أيضًا وثيقة الصلة. أولاً، قد يؤدي التشكيك الأوسع نطاقًا في الخبراء والبحث العلمي، والذي يرجع جزئيًا إلى أخطاء ونتائج الماضي أو المخاوف بشأن تضارب المصالح، إلى التشكيك في النتائج العلمية المثبتة.[13] ثانيًا، يمكن أن يؤدي افتقار المعلومات إلى عدم ثقة الأشخاص بالنتائج العلمية. أبلغ عدد كبير من الأمريكيين عن معرفتهم المحدودة بالكائنات المعدلة وراثيًا؛ حيث أفاد الكثير منهم أيضًا بأن الكائنات المعدلة وراثيًا ليست آمنة. ويعتنق هؤلاء الأشخاص وجهات نظر حول الكائنات المعدلة وراثيًا تختلف عن البيانات الحالية على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص قد لا يرفضون هذه البيانات أو الحقائق ذات الصلة عن قصد.[14] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم تغيُّر النسبة المئوية للأمريكيين الذين يشعرون بأنهم غير مطلعين على الكائنات المعدلة وراثيًا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، بينما زادت النسبة التي تعتقد أنها ليست آمنة.[15] ويشير

---

[13] نتناول قضية التضليل من حيث علاقتها بتصدع الحقيقة بمزيد من التفاصيل في الفصل الرابع.

[14] William Hallman, Cara Cuite, and Xenia Morin, “Public Perceptions of Labeling Genetically Modified Foods,” New Brunswick, N.J.: Rutgers School of Environmental and Biological Sciences, Working Paper 2013-01, November 1, 2013. كما ورد أعلاه، تشير هذه المناقشة والبيانات الأساسية على وجه الخصوص إلى استهلاك الكائنات المعدلة وراثيًا وليس إلى مشكلات أخرى متعلقة بالسلامة (على سبيل المثال، التأثير البيئي). وعلى الرغم من أن قضايا مثل التأثير البيئي للكائنات المعدلة وراثيًا تعد ضرورية للفهم الشامل للسلوكيات تجاه الكائنات المعدلة وراثيًا، فإن البيانات الحالية تركز بشكل أساسي على مشكلة الاستهلاك.

[15] Cary Funk and Brian Kennedy, “Public Opinion About Genetically Modified Foods and Trust in Scientists Connected with Those Foods,” Pew Research Center, December 1, 2016b; Pew Initiative on Food and Biotechnology, 2004.

ذلك، على أقل تقدير، إلى تشكيك متزايد في الحقائق أو البيانات ذات الصلة أو مصدر هذه الحقائق والبيانات. وقد يكون العزوف عن المجازفة عاملاً آخر، الأمر الذي يؤدي بالناس إلى التخوف من المجهول الذي ربما يتسم بالخطورة، حتى وإن أثبت العلم سلامتها.

عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة

الاتجاه الثاني في تعريفنا لتصدع الحقيقة هو عدم وضوح الحد الفاصل بين الرأي والحقيقة بطريقة تجعل من الصعب التمييز بينهما.[16] ويمكن أن يكون ذلك خطيرًا عندما يسهم في قبول الرأي كحقيقة، حتى عندما تشير البيانات والتحليل إلى خلاف ذلك.[17] وتنبثق بعض من أقوى الأمثلة في عدم وضوح الحد الفاصل بين الرأي والحقيقة من مصادر الأخبار المطبوعة والمرئية. يتمثل أحد مظاهر عدم وضوح الحد الفاصل بين الرأي والحقيقة في السياق اليومي في الاستخدام المتزايد للقصص التي تجمع بين الرأي والحقيقة دون تحديد الفرق بينهما بوضوح، حتى من خلال الصحف المرموقة. وتكمن أحد الأمثلة على ذلك في استخدام صحيفة *نيويورك تايمز* "لأعمدة صفحة الأخبار"، والتي يتم وصفها بأن لها "وجهة نظر مميزة" وتوفر رؤية ومنظورًا تحليليًا للأخبار. وتشتمل هذه الأعمدة، التي قد تبدو مشابهة للقصص الإخبارية المباشرة للقراء العاديين، على الرأي والتعليق على مجموعة من الحقائق أو القضايا المحددة دون فصل واضح بينهما. وهذا الأسلوب في الطرح يجعل من الصعب تحليل الحقائق الموضوعية من وجهة نظر الكاتب

[16] ومن الجدير بالذكر في البداية أن تحديد الحد الفاصل بين الرأي والحقيقة قد يكون صعبًا، لا سيما وأن هناك مساحة وسطًا بين الاثنين: مساحة التفسير والتحليل للحقائق والبيانات. وهذه المساحة من التفسير والتحليل ليست بحقيقة ولا برأي صارم. يمكن أن يكون هناك تفسيرات عديدة لمجموعة معينة من الحقائق والحالات عندما يُحتمل أن تكون التفسيرات المتعددة صحيحة. ومع ذلك، يوجد اختلاف واضح بين بيانات الحقيقة الموضوعية، من ناحية، وبين الآراء أو التقييمات على أساس الخبرة والمعتقدات والمواقف، من ناحية أخرى. عندما نشير إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، فإننا نشير إلى الحالات التي يتم فيها مزج نوعي المعلومات – الحقائق والآراء الموضوعية – والخلط بينهما، وليس إلى المساحة الوسط المعنية بالتفسير.

[17] الشاهد من القول هو أننا لا نشير إلى أنه لا يحق للناس التعبير عن آرائهم أو استخدام معلومات غير موضوعية في اتخاذ القرارات حول الأمور الشائكة. لكننا، بدلاً من ذلك، نسلط الضوء على الاتجاه الحالي المتمثل في طرح الآراء *بصفتها* حقائق أو استخدامها *بدلاً من* الحقائق. كما نقول أنه من المهم وجود مجموعة من الحقائق الموضوعية المتفق عليها كأساس يستند إليه الناس عند تشكيل الآراء والمعتقدات حول قضايا سياسية واجتماعية مهمة.

وتقييماته.[18] وفي الحقيقة، تعرَّض هذا النوع المحدد من الأعمدة لانتقاد من جانب رئيس تحرير *صحيفة التايمز* في أوائل عام 2008 لأن مثل هذا الأسلوب المتبع في الكتابة غالبًا ما يجعل من الصعب على القراء التمييز بين الرأي والحقيقة.[19] ولا يعني ذلك أن هذه المقالات ليس لها قيمة أو مغزى أو أنها لا تستند إلى حقيقة. فرغم ذلك، ونظرًا لأنها تحتوي على التعليقات والتفسيرات، فهي تختلف اختلافًا جوهريًا عن القصص التي تقدم الحقائق فقط وحتى عن القصص التي تقدم تفسير الكاتب لمجموعة من الحقائق. وغالبًا ما يتم التعتيم على هذا الاختلاف أو جعله غير واضح مما يخلق حالة من الغموض حول الأنواع المختلفة للمعلومات الواردة.

وهناك مثال آخر وهو الاستخدام المتزايد "للمحتوى المدعوم" في المنشورات الإخبارية الكبرى. وغالبًا ما يكون المحتوى المدعوم، شكلاً من أشكال الإعلان، ولا يمكن تمييزه تقريبًا عن القصص الإخبارية الفعلية؛ ونتيجة لذلك، فمن الممكن بسهولة أن يتسبب في تضليل القراء الذين يستخدمون المحتوى كما لو كان مقالاً يستند إلى تقرير. ويظهر هذا المحتوى في العديد من الصحف المطبوعة والإلكترونية من مختلف الأطياف السياسية.[20] كما تقدم برامج الأخبار المرئية أمثلة على التمييز المتلاشي بين الحقيقة والتعليق. وتشتمل هذه البرامج التي يستضيفها شون هانيتي (Sean Hannity) وراشيل مادو (Rachel Maddow) وجيك تابر (Jake Tapper) مزيجًا من الحقائق والآراء، سواء كانت من المضيفين أو الضيوف المدعوين، دون تحديد واضح لماهية المعلومات التي تعتمد على حقيقة موضوعية وما يعكس التفسير أو الرأي.

كما أن التغييرات في أنواع القصص التي تقدمها وسائل الإعلام التقليدية (كل من التلفزيون والمطبوعات) تعتبر مثالاً على عدم وضوح الرأي والحقيقة. فعلى سبيل المثال، توصل تحليل من تحليلات المحتوى لبث نشرات الأخبار المسائية والمجلات الإخبارية خلال الفترة بين 1978 و1998، إلى وجود توجه نحو المقالات الترفيهية، والخاصة

[18] انظر "Help: Readers' Guide," *New York Times*, webpage, undated.

[19] Carl Hoyt, "The Blur Between Analysis and Opinion," *New York Times*, April 13, 2008.

[20] انظر، على سبيل المثال، T Brand Studio, "Cities Energized: The Urban Transition," *New York Times*, undated; Institute for Responsible Technology, "The Great GMO Cover-Up #2: Companies Hide Dangers; Attack Scientists," *The Hill*, April 12, 2016; "CMO Today," *Wall Street Journal*, webpage, undated-a.

بالمشاهير، وأسلوب الحياة، بعيدًا عن السياسة الحكومية والشؤون الخارجية.[21] وقدرت دراسة أخرى ارتفاع الأخبار الطريفة غير المرتبطة بالسياسة من 35 بالمئة إلى حوالي 50 بالمئة خلال عقد واحد تقريبًا.[22] غالبًا ما تحتوي هذه القصص على حقائق أقل وتميل إلى أن تكون مليئة بالآراء والروايات المطروحة كحقائق قابلة للتعميم، وهي مثال آخر للطرق التي يختلط فيها الرأي بالحقيقة في وسائل الإعلام الحديثة. وعلى الرغم من أن القيود على البيانات تحول دون إجراء تقييم لكيفية مقارنة توزيع المحتوى عام 1998 بالمحتوى اليوم، فإن هناك مراجعة غير منهجية تشير إلى أن الوضع ازداد سوءًا.

هناك قدر من عدم وضوح الحد الفاصل بين الرأي والحقيقة يعكس أيضًا الزيادة الكبيرة في حجم المعلومات المتوفرة والتركيز النسبي للرأي (مقابل الحقيقة) المنشور من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وينتج عن هذا الحجم صعوبة بالنسبة للأشخاص الذين يسعون إلى تمييز الحقيقة عن الرأي، ما يؤدي إلى إرباك قدراتهم المعرفية بشكل بالغ، وخلق حالة من الشك والتصورات الخاطئة حول ما هو صحيح وما هو غير صحيح. وحتى في ظل أفضل الظروف، يميل الأشخاص إلى الكفاح لتمييز الحقيقة عن الرأي. توصلت دراسة أجريت في تشرين الثاني (نوفمبر) في عام 2016 إلى أن مجموعة من الطلاب لم يكونوا قادرين عمومًا على التمييز بين القصص الحقيقية والقصص الكاذبة، أو التفريق بين الإعلانات والمحتوى المدعوم، أو مراعاة تحيز مصدر المعلومات عند تحديد ما إذا كان البيان حقيقة أو رأي.[23] وتوفر هذه النتائج دليلًا إضافيًا على عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والتحديات التي يفرضها على مستخدمي المعلومات. والجدير بالذكر، أن هناك بيانات محدودة حول ما إذا كانت القدرات الفردية لتمييز الحقائق عن الرأي قد تراجعت إلى جانب عدم وضوح طرح المعلومات بصورة متزايدة. سيسهم التحقيق في هذا الموضوع في فهم تصدع الحقيقة بشكل عام وفهم هذا التوجه بعينه على وجه الخصوص.

---

21 Project for Excellence in Journalism, *Changing Definitions of News*, Washington, D.C., March 6, 1998.

22 W. Lance Bennett, "Gatekeeping and Press-Government Relations: A Multigated Model," in L. L. Kaid, ed., *Handbook of Political Communication Research*, Mahwah, N.J.: Lawrence Erlbaum, 2004.

23 Sam Wineburg, Sarah McGrew, Joel Breakstone, and Teresa Ortega, "Evaluating Information: The Cornerstone of Civic Online Reasoning," Stanford Digital Repository, 2016.

يكشف عدد من الأمثلة الموضوعية عن الحالات التي أدى فيها عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة إلى خلق حالة من الشك والتأثير على مواقف العامة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مسألة ما إذا كانت الهجرة مسألة إيجابية أو سلبية لاقتصاد الولايات المتحدة. هناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه المسألة، ولكن هناك أيضًا حقائق موضوعية معينة، مثل عدد المهاجرين الذين يدخلون إلى البلاد، والأماكن والمجالات التي يتم فيها توظيف المهاجرين، وما إذا كان وجودهم يؤدي إلى بطالة أعلى بين مختلف القطاعات من القوى العاملة أمريكية المولد، وما هي نسبة المهاجرين الذين يعتمدون على المساعدة الحكومية أو الفيدرالية نوعًا ما.[24] (لأغراض هذا المثال، فإن ما تشير إليه البيانات تقل أهميته عن الواقع الذي يقِّر بوجود بيانات من شأنها توفير إجابات بكل تأكيد، وهي بيانات ذات جودة عالية لا بأس بها عمومًا).

هناك أيضًا مجموعة من الآراء حول هذا المسألة. ويعتمد بعضها على الحقائق، والبعض الآخر على التجربة أو الملاحظة أو الإدراك على المستوى الشخصي. وتوجد أيضًا أمثلة على مستوى الأطياف حيث يتم تأييد الآراء حول قضية الهجرة كحقيقة أو استخدامها بدلاً من الحقائق لتقديم حجج حول فوائد أو تكاليف سياسة الهجرة الأكثر أو الأقل قيودًا. الكثير من هذه الحجج لا يعتمد على الرأي بشكل حصري ولكن بدلاً من ذلك فإنها تستخدم مجموعة محددة من الحقائق لإثبات توجه ما أو استخدام بيانات وإحصاءات محددة بطريقة مضللة. فعلى سبيل المثال، قد يرى الذين يؤيدون زيادة الهجرة، باستخدام الاحصاءات الكلية، أن الهجرة تفيد جميع العاملين، مع تفضيل عدم تقديم بيانات تظهر التأثيرات الواقعة على التوظيف عبر مختلف القطاعات.[25] أما من يؤيدون سياسات الهجرة الأكثر صرامة فقد يفعلون عكس ذلك، قائلين بأن المهاجرين يشكلون عبئًا على نظام الرعاية الاجتماعية، دون توضيح المجموعات السكانية المحددة التي تم وضعها في الحسبان أثناء التحليل أو حقيقة أن عددًا محددًا فقط من المهاجرين مؤهلون للحصول على مزايا الرعاية الاجتماعية.[26] تصبح نواحي عدم الوضوح بين الرأي والحقيقة

---

[24] انظر، على سبيل المثال، Daniel Costa, David Cooper, and Heidi Shierholz, "Facts About Immigration and the U.S. Economy," Economic Policy Institute, August 12, 2014; Michael Greenstone and Adam Looney, *Ten Economic Facts about Immigration*, The Hamilton Project, Washington, D.C.: Brookings Institution, September 2010.

[25] David Frum, "Does Immigration Harm Working Americans?" *The Atlantic*, January 5, 2015a.

[26] Steven Camarota, "Welfare Use by Immigrant and Native Households," Center for Immigration Studies, September 10, 2015; Laura Reston, "Immigrants Don't Drain Welfare.

خطرة عندما تشكل الأساس الرئيسي للقرارات المتعلقة بالسياسة (بدلاً من الحقائق الموضوعية).

الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة

يرتبط الاتجاه الثالث ارتباطًا وثيقًا بالاتجاه الثاني: الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة، وهو تفضيل تسهم في نشره وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. إن المقارنة البسيطة لمقدار المعلومات وأنواعها التي توصل إليها الشخص العادي في عام 2000 مقابل ما توصل إليه اليوم تقدم مثالاً ودليلاً على هذا الاتجاه. وكما نناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، يمكن أن تُعزى بعض من هذه الزيادة في الحجم النسبي للرأي والسرد المنتشرين عبر قنوات وسائل الإعلام إلى التحول إلى واقع الدورة الإخبارية المتواصلة على مدار الساعة. وعندما زادت مدة البث الإذاعي للأخبار من ساعتين إلى 24 ساعة يوميًا، لم يكن هناك زيادة تبلغ 12 مرة في مقدار الحقائق المقدمة. وبدلاً من ذلك، فإن معظم هذا الوقت الإضافي يعج بالآراء والتعليقات. كما أسهمت زيادة منصات وسائل التواصل الاجتماعي بدورٍ في زيادة الحجم النسبي للرأي الذي يتم نشره عبر نظام المعلومات. وكما أشار تقرير صدر في عام 2004 عن مشروع التميز في الصحافة، فإن "الأخبار والمعلومات النوعية متاحة أكثر من ذي قبل، وإن كانت الأخبار المبتذلة والمتحيزة والزائفة متاحة بقدر أكبر".[27] ويبدو أن هذا البيان يصف بجدارة الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة وهو الأمر الذي نراه جزءًا لا يتجزأ من تصدع الحقيقة.

تعتبر قضية الهجرة، التي تم طرحها في القسم السابق، مثالاً جيدًا لما تبدو عليه هذه الزيادة في الحجم النسبي والتأثير الناتج للرأي وكيف أثَّر هذا الاتجاه بعينه على المناقشات السياسية. هناك الكثير من التكهنات والآراء في قنوات وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التقليدية بشأن مسائل مثل عدد المهاجرين في الدولة، ومدى

.They Fund It," *New Republic*, September 30, 2015

[27] Project for Excellence in Journalism, "The State of the News Media Report: 2004," Pew .Research Center, undated

حصول المهاجرين على وظائف من مواطنين أمريكيين، ومعدل الجريمة التي يرتكبها هؤلاء المهاجرون والتي قد يكون من الصعب تحديد أي من هذه المعلومات تعتمد على حقائق وأيها تعتمد على تكهنات أو تجارب عامة. إن الحقيقتين القائلتين بأن المهاجرين هم في الواقع أقل ارتكابًا للجرائم مقارنة بالأشخاص الذين ولدوا في الولايات المتحدة، وبأن عدد المهاجرين غير الشرعيين في البلاد آخذ في التناقص تتأثران ببساطة بحسابات الأخبار والمحادثات عبر وسائل التواصل الاجتماعي المليئة بالحكايات الشخصية التي تدّعي عكس ذلك.[28] وفي الحقيقة، فإن الحجم النسبي للرأي والقصص قد شوَّش على الحقائق والبيانات والتحليل حول هذه المسألة. نتج عن ذلك عواقب: هناك نقاش بخصوص السياسات يُجرى حول المنهج الصحيح للتعامل مع قضية الهجرة، لكن من الصعب أن نرى كيفية حدوث هذا النقاش – أو كيفية اتخاذ قرارات متبصرة بخصوص السياسة المتبعة في هذه القضية – دون وضع مجموعة من الحقائق الأساسية وإجراء مناقشة على أساس تلك الحقائق. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تناول قضية الهجرة يجعل حياة الملايين من البشر في حالة من التيه، ما يخلق حالة من عدم اليقين والمعاناة التي يمكن تخفيفها في حال تم التعامل مع هذه القضية بشكل حاسم. وهناك ظواهر مماثلة تؤثر على مشكلات أخرى أيضًا، من بينها الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين العولمة والتجارة وحتى العلوم المحيطة بتغيُّر المناخ.

طالما كان الناس منحازين لتجاربهم ومعتقداتهم على حساب الحقائق المتناقضة، وطالما استخدمت الأحزاب السياسية الروايات المحبوكة بعناية لدعم مواقف سياسية محددة. ومع ذلك، فقد أدت التغييرات في نظام المعلومات – وخصوصًا مع تقدم وسائل التواصل الاجتماعي – إلى تفاقم هذه الاتجاهات من خلال التضخيم المهول لحجم الرأي الذي يمكن أن ينتشر بسهولة وبسرعة. ويرجع ذلك إلى حجم جمهور وسائل التواصل الاجتماعي ونوع المعلومات التي يتم نشرها غالبًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. أولاً، تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بالقدرة على الوصول إلى غالبية الأمريكيين في الحال. توصلت دراسة أُجريت عام 2016 أن 62 بالمئة من البالغين في الولايات المتحدة يحصلون على أخبارهم من خلال منصات التواصل الاجتماعي،

[28] انظر، على سبيل المثال، The Sentencing Project, *Immigration and Public Safety*, Washington, D.C., 2017.

مثل Facebook وTwitter وReddit.[29] ثانيًا، أشارت الدراسات إلى أن الزيادة الهائلة في حجم المعلومات، بعيدًا عن تعزيز المعرفة أو الفهم العميقين، تصبح ذات تأثير سائد بما يمنع التعلُّم الحقيقي.[30] وعلاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة على أن الكثير من هذه المعلومات غير صحيح. توصلت دراسة شملت 64 إدعاءً نشرها موقع "UberFacts" خلال 24 ساعة، وهو موقع ينشر حقائق عشوائية عبر موقع Twitter كشكل من أشكال الترفيه، إلى أن 60 بالمئة تقريبًا من تلك "الحقائق" غير صحيحة أو مضللة.[31] كما أن تزايد عدد المصادر والدورة الإخبارية المتواصلة على مدار اليوم – واللذان تم توضيحهما في الفصل الرابع – يلعبان دورًا في الزيادة الظاهرية في الرأي والتجربة الشخصية المتوفرين في القنوات الإعلامية لكل شخص.

انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظي بالاحترام في السابق

الاتجاه الأخير في تعريفنا لتصدع الحقيقة هو تراجع الثقة في مصادر المعلومات والبيانات والتحليلات الواقعية التي حظيت بتقدير في السابق. تُظهر بيانات الرأي العام المُوضَّحة في الشكل 2.1 بوضوح تام أن الثقة في المؤسسات الرئيسية، مثل الحكومة والصحف والأخبار التلفزيونية – وهي المنظمات التي اعتادت أن تكون مصادر رئيسية للمعلومات الواقعية – قد انخفضت بشكل حاد على مدار العشرين عامًا الماضية.[32] ووفقًا لمؤسسة Gallup، فإن نسبة الأشخاص الذين يعبّرون عن ثقتهم "الكبيرة" أو "التامة" في الكونغرس انخفضت من 22 بالمئة في عام 1997 إلى 9 بالمئة في عام 2016. على الرغم من أنها

---

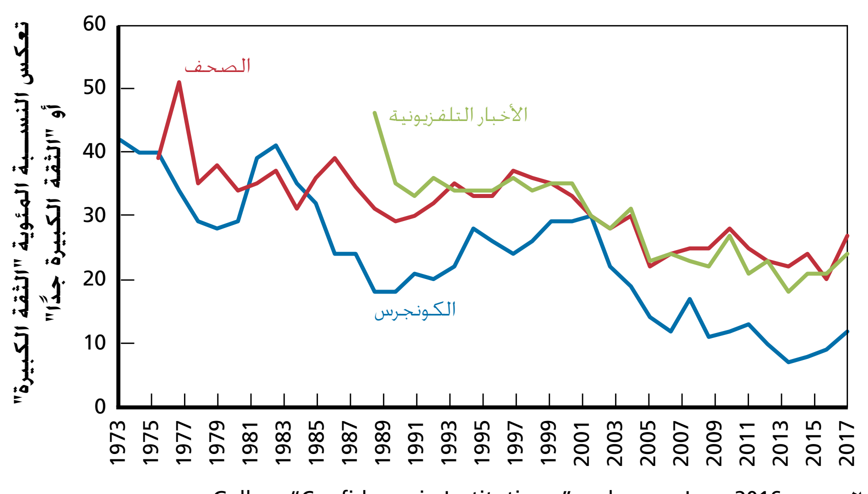
[29] Jeffrey Gottfried and Elisa Shearer, "News Use Across Social Media Platforms," Pew Research Center, May 16, 2016.

[30] Nicholas Carr, *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains*, New York: W.W. Norton and Company, 2011.

[31] Matt Novak, "24 Hours of UberFacts: So Many Lies, So Little Time," Gizmodo, March 12, 2014.

[32] وقد يجادل الكثيرون بأنه لم يعد يُنظر إلى هذه المؤسسات على أنها مصادر للمعلومات الواقعية بسبب مشكلات وأخطاء الماضي. وبكل تأكيد فقد كان هناك دائمًا متشككون شككوا في هذه المؤسسات ومدى مصداقيتها. نهدف هنا إلى التأكيد على المدى الذي نمت فيه هذه الشكوك لتشمل الغالبية العظمى من عامة الأمريكيين، خاصة أنها تتعلق بدور هذه المؤسسات كمزودين للمعلومات.

الشكل 2.1
ثقة العامة في المؤسسات: 1973-2017



المصدر: Gallup, "Confidence in Institutions," webpage, June 2016.

RAND *RR2314-2.1*

ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا إلى 12 بالمئة في الأشهر الأولى من عام 2017.[33] وبالمثل، كشفت البيانات الصادرة عن مركز Pew Research Center للأبحاث أن 20% من المشاركين أعربوا عن ثقتهم في قيام الحكومة بما هو صحيح في معظم الأوقات أو دائمًا تقريبًا. ويمثل ذلك انخفاضًا من نسبة بلغت تقريبًا 43 بالمئة عام 2002. بعد أن كانت النسبة مرتفعة وتبلغ 77 بالمئة عام 1964. انخفضت كذلك الثقة في الصحف: أعرب 35 بالمئة من المشاركين عن ثقتهم "الكبيرة" أو "التامة" في الصحف في عام 1997، في حين وصلت نسبة من أعربوا عن ذلك في عام 2017 إلى 27 بالمئة.[34] يمتد هذا التراجع في الإيمان والثقة إلى المنظمات الأخرى المسؤولة عن توفير المعلومات، بما في ذلك الرئاسة، والقضاء، والأخبار التلفزيونية، وحتى الكتب. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من ظهور مؤسسات جديدة، لا يبدو أن هناك مزودين جدد لمعلومات قائمة على حقائق جديرون بالثقة. على سبيل المثال، فإن الثقة في وسائل التواصل الاجتماعي والأخبار المقدمة على الإنترنت، والتي أضيفت إلى دراسة Gallup الاستقصائية مؤخرًا فقط، منخفضة جدًا.[35]

---

33 Gallup, "Americans' Confidence in Institutions Edges Up," webpage, June 26, 2017.

34 Gallup, 2017.

35 Gallup, 2017.

ومع ذلك، لم تشهد جميع المؤسسات التي تقدم معلومات انخفاضًا كبيرًا في الثقة. وظلت الثقة في المجتمع الطبي والمدارس العامة على حالها تقريبًا أو انخفضت انخفاضًا طفيفًا فقط. ومما يثير الدهشة إلى حد ما، وفي ضوء الأمثلة المذكورة سابقًا لنشر الشكوك حول النتائج العلمية المستخلصة المتعلقة باللقاحات، والكائنات المعدلة وراثيًا، ومعدلات الجريمة، أن الثقة المطلقة في العلم لم تنخفض بشكل كبير.[36] وبالنسبة إلى بعض المؤسسات، فإن ذلك يشير إلى أن انخفاض الثقة يكون مستهدفًا بشكل أقل في المؤسسات مقارنة بالمعلومات التي تقدمها. من الممكن أن يرفض الناس أو يشككوا في نتائج مستخلصة علمية محددة لأسباب أخرى مرتبطة بالعواطف، والخوف، والتجربة، وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي، أو بعض العوامل الأخرى على المستوى الفردي المتعلقة بموضوع محدد. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يرجع ذلك إلى أن الناس ببساطة لا يعرفون ما يقوله العلم، إما بسبب افتقارهم إلى الاهتمام أو الأمية أو لأن الطريقة التي يتم بها طرح العلم في الدوريات الأكاديمية، وحتى في الصحافة الشعبية، مربكة. ولا يزال هناك تفسير آخر وهو أن الناس ينتقصون من قدر التغطية الإعلامية للنتائج العلمية المستخلصة الجديدة بسبب حالة انعدام الثقة من الأساس تجاه وسائل الإعلام أو الشعور بأن الإعلام يبالغ أو يُحرِّف في النتائج المستخلصة العلمية.

كما انخفضت الثقة في المؤسسات كمزودين للمعلومات بشكل كبير بين بعض المجموعات أكثر من غيرها. وبالرجوع إلى مثال الثقة في العلوم، تشير بيانات الدراسة الاستقصائية أنه على الرغم من أن الأفراد الذين يعرِّفون أنفسهم على أنهم ليبراليون أو مستقلون لا يظهرون أي تغيير حقيقي (أو زيادة طفيفة) في الثقة في العلم، فإن أولئك الذين يعرِّفون أنفسهم على أنهم ينتسبون إلى الجانب المحافظ للطيف السياسي يظهرون انخفاضًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.[37] هناك ثلاثة تفسيرات محتملة لهذا الاتجاه، ومن المرجح أن يكون جميعها ذا صلة. أولاً، من الممكن أنه على الرغم من أن الثقة في العلم قد ظلت كما هي بصورة عامة بين الناخبين الأمريكيين، فإن هذه الثقة قد انخفضت في شرائح معينة من المجتمع، وفي هذه الحالة فيما بين مجموعة حزبية معينة. وقد يحدث هذا بسبب المعتقدات ووجهات نظر أعضاء تلك المجموعة للعالم، أو إنشائهم لشبكة وسائل اتصال اجتماعي، أو تجاربهم السابقة، أو بعض العوامل الأخرى. ومع ذلك، فمن الممكن أيضًا أن يعكس هذا الاتجاه التصنيف بصورة بسيطة بمرور الوقت، وذلك مع

---

[36] Gordon Gauchat, "Politicization of Science in the Public Sphere: A Study of Public Trust in the United States, 1974 to 2010," *American Sociological Review*, Vol. 77, No. 2, 2012.

[37] Gauchat, 2012.

انضمام الأشخاص الذين لديهم وجهة نظر متشككة بشكل عام في العلوم في صف حزب بعينه، وذلك بسبب موقف الحزب من هذه المسألة أو غيرها. وقد يكون التفسير الآخر هو أن الناس يثقون في العلم ثقة مطلقة ولكنهم لا يستوعبون العمليات التي يتم بها باستمرار تقييم هيئة من هيئات البحث العلمي وتكرارها وتوسيعها وتحسينها، وبالتالي يكونوا متشككين أو متأثرين بشدة بالنتائج المستخلصة المنفصلة.[38] وبدون فهم واضح لكيفية تطور البحث العلمي بمرور الوقت مع إضافة دراسات أو بيانات أو طرق جديدة، قد يضجر الناس من التحديثات والمراجعات المستمرة للنتائج العلمية المستخلصة أو المشورة الطبية. وقد يعمل هذا الإجهاد على زيادة انعدام الثقة بصورة أوسع نطاقًا في النتائج العلمية المستخلصة بصورة أعم. وربما يكون فهم أي من هذه التفسيرات الثلاثة الأكثر صلة مهمًا لمعرفة إلى أي مدى ظلت الثقة المطلقة في العلم ثابتة على وضعها ومدى تطورها مع مرور الوقت. ومن الممكن أن يسلط هذا الفهم أيضًا الضوء على أسباب انخفاض الثقة في المؤسسات الأخرى التي تقدم أيضًا معلومات قائمة على الحقائق وتبعات انخفاض الثقة، حيثما وُجِدت، لدى المعتقدات الفردية بشكل أعم.

ربما يكون هذا الانخفاض في الثقة في المؤسسات الرئيسية التي توفر المعلومات مدفوعًا جزئيًا بالشك المتزايد في البيانات والتحليل وعدم الثقة فيها، ولكنه قد يحدث أيضًا بسبب الأخطاء غير المتعمدة والخداع وسوء التصرف من جانب العديد من هذه المؤسسات نفسها. وعلى وجه التحديد، قد يكون جزء على الأقل من الانخفاض الأخير في الثقة في المؤسسات، مثل الحكومة ووسائل الإعلام والشركات الكبرى والأبحاث الأكاديمية، مدفوعًا بحالات حدثت مؤخرًا من التلاعب المتعمد بالمعلومات والبيانات من قبل الباحثين الذين يزعمون أنهم غير متحيزين، والأخطاء التي ارتكبت من قِبل الحكومة ومنظمات البحث العلمي، والزعماء السياسيين الذين لا يوفون بوعودهم، والخداع الذي تمارسه الشركات والبنوك الكبرى. وقد يكون انعدام الشفافية هو السبب في ذلك. وعلى الرغم من أن الوكالات الحكومية والبنوك والمؤسسات البحثية وغيرها من مزودي المعلومات التقليديين كانوا دائمًا يحتفظون ببعض المعلومات على أنها ملكية أو حساسة، إلا أن أي درجة من درجات السرية في بيئة تتوافر فيها معظم أنواع المعلومات

---

[38] إن استعراض كيفية إجراء البحث العلمي وتقييمه وإعادة تقييمه واستنساخه وتحسينه يقع خارج نطاق هذه الدراسة، ولكن يمكن للجمهور المهتم العثور على المعلومات ذات الصلة في National Research Council, Scientific *Research in Education*, Washington, D.C., National Academies Press, 2002 (وخصوصًا الفصل الثالث).

بشكل متزايد قد تؤدي إلى زيادة الشكوك وعدم الثقة.[39] سنوضح بالتفصيل، في القسم التالي، الدور الذي تؤديه كل من هذه المؤسسات في الإسهام في الانخفاض الملحوظ في الثقة وتصدع الحقيقة بشكل أعم. ومن المُرجح أن تؤدي التطورات الأخرى، مثل الدور الذي تتكفل به المنظمات الإعلامية المتحزبة، والتحزب السياسي، والاستقطاب الاجتماعي والسكاني، وانتشار المعلومات المضلِّلة، دورًا كبيرًا أيضًا.[40] تم استعراض هذه العوامل بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن الانخفاض الملحوظ في الثقة في المؤسسات كمزودين للمعلومات قد لا يكون مدفوعًا بنشر المعلومات السيئة فحسب بل أيضًا بنشر المعلومات الجيدة: ساعدت الصحافة الاستقصائية والتقارير السليمة على كشف الفساد الحكومي والأعمال غير المشروعة من قبل المؤسسات الأخرى، مثل القطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008.

إن انخفاض الثقة والمصداقية في المؤسسات الرئيسية التي كانت تعمل في السابق كمصادر للمعلومات الواقعية يتركنا أمام تبعات مهمة تتعلق بظاهرة تصدع الحقيقة. أول هذه التبعات هو أن انخفاض الثقة يؤدي إلى الريبة والتشكيك في المعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات التي تقدمها هذه المؤسسات، وكذلك في تحليل وتفسير هذه المعلومات وفي الخبراء الذين يقدمونها. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون مُبرَّرًا ومُؤكدًا في بعض الحالات، فإن هذا التشكيك، في حالات أخرى، يؤدي إلى رفض البيانات والحقائق القيِّمة والمهمة مخلفًا عواقب كبيرة. ومن الأمثلة على ذلك التشكيك والخلاف حول دقة ومصداقية مكتب الميزانية بالكونجرس، وهو منظمة غير حزبية، في تقديراته للتكلفة التي تكبدتها الحكومة نظير التغييرات في سوق التأمين الصحي. وثاني التبعات، أن انخفاض الثقة يؤدي بالأشخاص إلى البحث عن مصادر جديدة للمعلومات الموثوقة والموضوعية ويزيد من عدم اليقين في الحقائق والبيانات والتحليلات الأساسية حيث يتجه الناس إلى كيانات جديدة، ليس جميعها جديرًا بالثقة، لسد هذه الفجوة.[41] وفي مثل هذه الحالة، وفي ظل الخلاف حول ما يستند إلى الحقيقة ومن يمكن

---

[39] John Bertot, Paul Jaeger, and Justin Grimes, "Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and Social Media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies," *Government Information Quarterly*, Vol. 27, No. 3, 2010.

[40] Margaret Levi and Laura Stoker, "Political Trust and Trustworthiness," *Annual Review of Political Science*, Vol. 2, 2000.

[41] للاطلاع على مناقشة حول الاتجاهات العامة المتعلقة بالثقة في الخبراء، انظر Thomas Nichols, *The Death of Expertise: The Campaign Against Established Knowledge and Why It Matters*, New York: Oxford University Press, 2017.

الثقة به لتقديم الحقائق، فليس بغريب أن تظهر نواحٍ جديدة من الخلاف وأن يصبح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة غير واضح.

البيانات والأدلة للاتجاهات الأربعة

كما ذكرنا، فإنه على الرغم من وجود مقدار كبير من الأدلة العَرَضية للاتجاهات التي نوضحها في هذا الفصل وآثار تصدع الحقيقة على الخطاب السياسي الأمريكي، والمؤسسات، ومناقشات السياسة الداخلية والخارجية المستمرة، إلا أن هناك نقصًا في الدليل التجريبي الذي يستند إلى التحليل الدقيق. ويرجع هذا النقص، في بعض الحالات، إلى الكم المحدود من البيانات ذات الصلة حول موضوع بعينه، وغالبًا ما يرتبط ذلك بصعوبة جمع هذه المعلومات. فعلى سبيل المثال، تكون البيانات حول كم المعلومات المضللة الموجودة بنظام المعلومات في أي وقت محدودة. ويعني ذلك أنه سيكون من الصعب تتبع مدى زيادة حجم المعلومات المضلِّلة أو انخفاضها مع مرور الوقت. إن القدرة على توثيق هذه الاتجاهات بصورة أكثر دقة وتمييز تصدع الحقيقة بوضوح من الماضي هو جزء أساسي من فهم هذه الظاهرة، وتعمل مؤسسة RAND نحو تسهيل هذا الفهم كجزء من جدول الأعمال البحثي المُوضَّح في الفصل السادس.

ومع ذلك، فقد يكون من المفيد في هذا التوقيت التفكير بشكل أكثر منهجية حول مكان وجود البيانات الجيدة أو عدم وجودها فيما يتعلق بكل من الاتجاهات الأربعة التي تشكل تصدع الحقيقة. يلخص الجدول 2.1 تقييمنا. يسرد عمود "المقاييس الجديدة المحتملة" المقاييس التي قد تكون مفيدة ولكن يوجد بيانات محدودة بشأنها؛ ويبرز عمود "المقاييس المُجمَّعة بالفعل" المناطق التي توجد بها فعليًا بيانات مناسبة.

يكمن الاتجاه الذي توجد فيه المعلومات الأكثر اكتمالاً في الثقة في مصادر المعلومات. هناك العديد من مصادر البيانات حول مدى انخفاض الثقة في المؤسسات (على سبيل المثال، الكونغرس)، أو المدى الذي ظلت فيه الثقة ثابتة على وضعها (على سبيل المثال، المدارس العامة)، أو المدى الذي زادت فيه الثقة (على سبيل المثال، الجيش) بمرور الوقت. وعلى الرغم من أن الأسئلة لا تزال قائمة – على سبيل المثال، لماذا انخفضت الثقة في مقدمي المعلومات الرئيسيين وما هي عواقب ذلك – فإن فهم الاتجاهات الأساسية في هذا الشق أمرًا راسخًا.

يمكن كذلك لبيانات الرأي العام الحالية أن تحدد الجوانب التي يبدو فيها أن الخلافات حول الحقائق والتفسيرات التحليلية لتلك الحقائق متزايدة بين جمهور الناخبين.

الجدول 2.1
المقاييس الجديدة المحتملة والمقاييس المُجمَّعة الفعلية حسب الاتجاه

الاتجاه	المقاييس الجديدة المحتملة	المقاييس المُجمَّعة الفعلية
الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات	• تحليل بيانات الرأي العام الحالية لتحديد المجالات التي انخفض فيها الإجماع أو تم تعزيزه	• بيانات الرأي العام حول القضايا الأساسية وتحليل الاتجاهات
عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة	• الاتجاهات في نسبة الرأي والحقيقة في وسائل الإعلام بمرور الوقت • تحديد موضع المحتوى التحريري ومقداره • البيانات حول قدرة الناس على التمييز بين الرأي والحقيقة على مستوى مجموعة من جوانب وسياقات الموضوعات	• البيانات حول قدرة الناس على تمييز الحقيقة من الرأي • الاتجاهات في مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تغطيها وسائل الإعلام
الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة	• الاتجاهات في نسبة الرأي والحقيقة في وسائل الإعلام بمرور الوقت	• الأهمية النسبية للرأي والحقيقة في صنع القرار الفردي
انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق	• تحليل البيانات الموجودة لاستكشاف الاتجاهات وأوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات	• البيانات حول ثقة الجمهور في المؤسسات بمرور الوقت

هذه البيانات موجودة، ولكن لا يوجد سوى القليل من التقييمات الدقيقة لهذه البيانات التي تركز على تحديد الجانب الذي يوجد فيه شيء من الاتفاق واسع النطاق والجانب الذي يضمحل فيه هذا الاتفاق. وتشمل أمثلة الخلاف المتزايد، الذي تمت مناقشته في هذا الفصل وفي فصل آخر بهذه الدراسة، الهجرة ومعدلات الجريمة والتغيُّر المناخي.[42] يمكن أن يكون لهذا الانخفاض في الاتفاق تبعات في السياسات، حتى لو استمر صانعو السياسة في التحلي بالقدرة على التمييز بين الرأي والحقيقة. فعلى سبيل المثال، في مجال تغيُّر المناخ، يمكن لصانعي السياسة الباحثين عن مزايا سياسية أن يستغلوا انعدام الثقة في الحقائق والبيانات لاستقطاب دعم الناخبين الذين يشاركون وجهة نظر متشككة، أو لجمع التمويل من المانحين من الشركات الذين لا يثقون بالمعلومات

[42] Cary Funk and Brian Kennedy, “Public Views on Climate Change and Climate Scientists,” Pew Research Center, October 4, 2016a; Bradley Jones, “Americans’ Views of Immigrants Marked by Widening Partisan, Generational Divides,” Pew Research Center, April 15, 2016a.

الموجودة أو يتجاهلونها ثم اتخاذ قرارات السياسات التي تتجاهل البيانات بشكل مماثل للاحتفاظ بهذا الدعم. ويمكن أن تتفاقم هذه النتائج إذا تأثر صانعو السياسة بنفس الاتجاهات التي تؤثر على الأشخاص الآخرين وأصبحوا غير قادرين على تمييز الحقيقة من الرأي في جميع الحالات. قد يكون جمع البيانات الإضافية أمرًا مفيدًا في تحديد المجالات الإضافية التي شهدت انخفاضًا في الإجماع.

بالنسبة للاتجاهين الآخرين وهما عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة، فإن البيانات أقل دقة بكثير. سوف يساعد على سد الفجوات كل من التحليل المنهجي لكيفية تغيُّر المحتوى الإعلامي وأسلوبه مع مرور الوقت، والمقاييس الكمِّية التي توثق الزيادة في حجم الرأي والحقيقة على السواء. تتضمن الأمثلة تحليل التغييرات في مواضع وكم المحتوى التحريري في مصادر الأخبار الرئيسية، أو تقييم التغييرات في الموضوعات التي تغطيها مصادر الأخبار التقليدية، بما في ذلك المحطات التلفزيونية الشبكية والصحف. كما أن بيانات أفضل حول قدرة الناس على التمييز بين الرأي والحقيقة يمكن أن توفر رؤية ثاقبة حول عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة. ولا تعتبر أيضًا مسألة قياس الحجم بالأمر السهل حيث سيكون من الصعب تحديد مقاييس حجم المعلومات التي يمكن تتبعها في الوقت المناسب. ينبغي أن تشتمل دراسة نظام المعلومات على أنواع المعلومات وناشري المعلومات والجمهور وأشكال الوسائط. ومع تقدم دراسة هذا النظام، يجب أن ينصب التركيز على تخطيط أفضل لنظام المعلومات وتحديد قضايا أو مجالات قضايا معينة يكون لتصدع الحقيقة فيها التأثير الأكبر والأقل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توثيق مدى الانخفاض في هذه النواحي. وسنتطرق لهذه النواحي والنواحي الأخرى في الأبحاث الإضافية في الفصل السادس.

الفصل الثالث

السياق التاريخي: هل تصدع الحقيقة أمرٌ جديد؟

يوجد خلاف بين النقاد السياسيين حول ما إذا كانت الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة "غير مسبوقة" أو لم تُرى من قبل. وهذه الاتجاهات الأربعة هي زيادة الخلاف بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة، وانخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق.[1] توجد قطعًا أوجه لتصدع الحقيقة تبدو فريدة من نوعها ومختلفة. إلا أن إلقاء نظرة عن كثب على التاريخ الأمريكي يكشف فترات عديدة - ثلاث فترات على وجه التحديد - تتشارك الكثير من أوجه التشابه مع الفترة الحالية بجانب عدد من الأبعاد وهذه الفترات هي: ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وعشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وتشير مقارنة كل فترة من تلك الفترات مع الوقت الحاضر إلى أن العديد من الاتجاهات المرتبطة بتصدع الحقيقة كما عرفّناها ربما كانت موجودة بشكلٍ ما في العقود السابقة. على الرغم من أننا لم نجمع بعد ما يكفي من أدلة للقول بشكل حاسم بوجود ظاهرة تصدع الحقيقة في تلك الفترات، فإننا نعرض في هذا الفصل مناقشة الأوجه التي أظهرت فيها تلك الفترات الثلاثة كل اتجاه من اتجاهات تصدع الحقيقة الأربعة والأوجه التي تبدو فيها هذه الاتجاهات مختلفة عن الوقت الحالي. والأهم من ذلك، أننا على الرغم من تناولنا لأوجه التشابه والاختلاف هذه بعين الاعتبار، لا نستطيع بالضبط تحديد الأمر المميز بشأن الاتجاهات التي تؤثر على الدولة هذه الأيام مقارنة باتجاهات العقود السابقة. ويعتمد جدول الأعمال البحثي المقترح في الفصل السادس على المعلومات المقدمة هنا لتناول المزيد من الأسئلة المتبقية وذات الصلة.

---

[1] انظر، على سبيل المثال، William Davies, "The Age of Post-Truth Politics," *New York Times*, August 24, 2016; Francis Fukuyama, "The Emergence of a Post-Fact World," Project Syndicate, January 12, 2017.

قد يساعد تقييم أوجه التشابه والاختلاف في نهاية المطاف الباحثين في عملية البحث عن الاستجابات لظاهرة تصدع الحقيقة، كما هو الحال مع الدروس والرؤى المستقاة من تجربة الماضي: فإذا كانت الفترات الماضية تشبه الوقت الحالي، يمكن أن يؤدي فهم الأمر الذي جعل من الممكن التغلب على الاتجاهات المبكرة المتعلقة بتصدع الحقيقة إلى اقتراح الاستجابات الممكنة التي قد تُجدي نفعًا في الوقت الحالي. وعلى الرغم من الحاجة إلى إجراء بحث إضافي لتحديد تبعات النماذج المماثلة السابقة للاستجابات الممكنة، نحاول إبراز الجوانب الواعدة بناءً على ما أحرزناه حتى الآن. في بعض الحالات، تُصعِّب البيانات والمعلومات المحدودة المتوفرة الأمر لرسم أوجه تماثل واضحة. وينطبق هذا على وجه الخصوص على الفترات المبكرة حيث كانت البيانات القوية بشأن الرأي العام محدودة. ولمعالجة هذه المشكلة، نستعين بالبيانات التي نمتلكها كي يتوفر لنا رؤية كبيرة بقدر الإمكان. خلال كل فترة من الفترات الثلاثة التي ناقشناها في هذا الفصل، قدمنا أولاً وصفًا عامًا للفترة يشمل التغيرات السياسية والاقتصادية والسكانية المحددة، للمساعدة في تهيئة المرحلة لمناقشة المظاهر المحتملة لتصدع الحقيقة.

ولكي نكون واضحين، يتسم تقييم مدى تصدع الحقيقة في الفترات الثلاثة المعروضة في هذه الدراسة بكونه استطلاعيًا بشكل كبير. فهذه المراجعة الأولية للدليل تقدم تصورًا ما عن النماذج المماثلة السابقة لتصدع الحقيقة وتحدد الدروس الممكنة التي يمكن تعلمها من التجربة الماضية. غير أن مراجعتنا للظواهر التاريخية لتصدع الحقيقة يجب ألا تُقرأ على أنها تاريخ شامل أو كامل لتصدع الحقيقة في الولايات المتحدة. ومن المرجح أن هناك أمثلة أخرى على اتجاهات تصدع الحقيقة في الفترات والسياقات في تاريخ الولايات المتحدة التي لم يتم تناولها هنا. وبدلاً من ذلك، نستخدم تحليلاً تاريخيًا استكشافيًا لإجراء تقييم أولي عما إذا كان تصدع الحقيقة ظاهرة جديدة أو شيئًا ما لوحظ في الولايات المتحدة سابقًا، ولتحديد الجوانب التي قد يكون البحث التاريخي الإضافي فيها قيّمًا.

ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر: الصحافة الصفراء والعصر الذهبي

الخلفية

كان أبرز حدث لافت للنظر ومُشكِّل للعصر الذهبي هو دخول الدولة عصر التصنيع بسرعة، الذي شمل ظهور الشركات والمصانع الكبيرة، وإنتاج البضائع الاستهلاكية

بكميات كبيرة، والتحضر وحدوث تغيرات في سوق العمل، وتشييد السكك الحديدية والبنى التحتية الأخرى. وقادت مرحلة التصنيع هذه صناعات، مثل صناعة الفولاذ التي شكّلت العمود الفقري للبناء والبنية التحتية الجديدين. في الواقع، لقد أصبحت الولايات المتحدة بحلول عام 1895 الدولة المنتجة الرائدة للفولاذ في العالم. كما أحدث عصر التصنيع تغييرًا اجتماعيًا أيضًا، شمل ظهور ملاك الشركات والمستثمرين الأثرياء، رجال مثل جون روكيفيلر (John Rockefeller) وجيه بي مورجان (J. P. Morgan).[2]

إلا أن هذه التغييرات لم تؤدِ إلى تحقيق مكاسب شاملة. فقد ظهر عدم المساواة الاقتصادية بقوة خلال هذه الفترة، وزادت هوة الفجوة والاستقطاب بين الطبقات الأفقر والنخبة الغنية زيادة كبيرة. وعلى الرغم من ندرة البيانات التجريبية الدقيقة المتعلقة بعدم المساواة في تسعينيات القرن التاسع عشر، فإن الدليل الموجود يرسم صورة عن التفاوت الواسع في الدخل بالإضافة إلى عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص. كما عملت أعداد كبيرة من عمال الزراعة والصناعة مقابل دولار واحد (بعملة التسعينيات من القرن التاسع عشر) في اليوم، بينما حصل أصحاب الشركات الكبيرة مثل أندرو كارنيجي (Andrew Carnegie) وجاي جولد (Jay Gould) على مصالح تجارية كبيرة.[3] واشتكى الفلاحون من أن احتياجاتهم ومصالحهم قوبلت بالتجاهل من أجل تحقيق مصلحة أصحاب الأعمال والعمال. والأسوأ من كل ذلك، لقد أدت التغييرات في أسواق العملة والأثر المتنامي للتجارة الخارجية على قيمة الدولار إلى انخفاض الأسعار الزراعية، ما تسبب في مزيد من الألم الاقتصادي وحدوث كساد حاد لاحقًا. وازدهر أصحاب الأعمال اقتصاديًا في الوقت الذي نمت فيه الصناعة، ولكن العمال في المناطق الحضرية كانوا أفضل حالٍ إلى حد ما من الفلاحين، حيث إنهم كانوا يتحصلون على أجور منخفضة وشهدوا تقلبات وعدم استقرار في التوظيف ما أسهم في عدم المساواة في الدخل وانقسام طبقي متزايد.[4]

ولم يؤثر عصر التصنيع على اقتصاد الدولة فحسب: لقد أسهم أيضًا في التحضّر المتزايد. بحلول عام 1900، كان يعيش في المدن حوالي 40 بالمئة من الأمريكيين مقارنة

[2] "1878–1899: Business and the Economy: Overview," *American Eras*, Vol. 8: *Development of the Industrial United States*, 1878–1899, Farmington Hills, Mich.: Gale Group, 1997.

[3] U.S. Department of Labor, *Bulletin of the Department of Labor*, No. 29, U.S. Government Printing Office, July 1900; Matthew Josephson, *The Robber Barons*, New York: Houghton Mifflin, 1962.

[4] "1878–1899: Business and the Economy: Overview," 1997.

مع 26 بالمئة ممن عاشوا في عام 1870.[5] زاد عدد المهاجرين بصورة كبيرة حيث يبحث الكثير منهم عن عمل في المصانع الجديدة التي ظهرت في المدن سريعة النمو. في الفترة بين الأعوام 1870 و1899، لقد وصل حوالي 3,7 مليون مهاجر إلى الولايات المتحدة التي وصل عدد السكان بها إلى ما يقرب من 50,2 مليون نسمة في عام 1880.[6] على الرغم من أن الكساد في تسعينيات القرن التاسع عشر قد أبطأ من تدفق المهاجرين لفترة، فإن الأعمال الجديدة التي نتجت عن عصر التصنيع تطلبت إمدادًا سريعًا من العمالة الرخيصة ومن ثمّ شجّع هذا على الهجرة.

نظرًا إلى زيادة عدد المهاجرين، احتج العمال الأمريكيون ضد تدفق المهاجرين الذين وُجِّه إليهم اللوم على تخفيض الرواتب وأخذ فرص العمل من المواطنين الأمريكيين. واستجاب الكونجرس بسن قوانين للحد من الهجرة. شملت قانون استبعاد الصينيين الصادر عام 1882 وقانون الهجرة الصادر عام 1882، وقد وضعت تلك القوانين قيودًا على أعداد المهاجرين الذين يمكنهم دخول البلد ونوعهم. كانت كلٌّ من المخاوف والاستجابات المتعلقة بالهجرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر من هذه الأوجه مشابهة جدًا لبعض التحديات التي تسببها سياسة الهجرة في الولايات المتحدة اليوم.[7]

شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر إحدى الطفرات الرئيسية الأولى في الشعبوية، وجاء هذا جزئيًا كرد فعل على الضغوط الاقتصادية الجديدة والتغيرات الاجتماعية السريعة، وتعبيرًا عن الاستياء من الوضع الراهن. قاد الطفرة ويليام جيننجز براين (William Jennings Bryan) وحزب الشعب (أُطلق عليه أيضًا الحزب الشعبوي) الذي مثّل قوة يسارية رئيسية في السياسات الأمريكية في مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر. والأهم من ذلك أن الشعبوية في تسعينيات القرن التاسع عشر بدت مختلفة بصورة جوهرية عن "الشعبوية" الملاحظة في ستينيات القرن العشرين أو في انتخابات 2016، على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه.[8] مَثَّل الحزب الشعبوي في تسعينيات

---

[5] انظر مكتب الإحصاء الأمريكي، "Table 4: The Urban Population as a Percentage of Total Population, 1790–2010," *Census of Population and Housing 2010*, 2012.

[6] Linda Alchin, "U.S. Immigration Trends 1880–1900," Emmigration.Info, 2017; Elise Guyette, Fern Tavalin, and Sarah Rooker, "A Brief Timeline of U.S. Policy on Immigration and Naturalization," *Flow of History*, 2013.

[7] Alchin, 2017; Guyette, Tavalin, and Rooker, 2013.

[8] منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، كان مصطلح *الشعبوية* يُستخدم للإشارة إلى أي حركة يسارية أو يمينية تكون مناهضة للنخب أو مناهضة للوضع وتروج لمصالح "الرجل العام المنسي"

القرن التاسع عشر المصالح الزراعية وأقام حملات بالقوة للمطالبة بالحقوق الزراعية وحملات ضد الرأسمالية والنخب والمدن ومعيار الذهب الذي وضع الفلاحين في وضع سيء مقارنة بالجهات المُصنعة للبضائع. وخلال الانتخابات التي جرت في تسعينيات القرن التاسع عشر، تبنى الحزب الديموقراطي والمرشح البارز براين الكثير من مبادىء حزب الشعب. فشل براين في الفوز بالانتخابات خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، وضعف في أعقاب تلك الانتخابات الحزب الشعبوي كوحدة مستقلة وتراجعت أهميته قبل حله في مطلع تسعينيات القرن العشرين كحزب سياسي رسمي.[9]

ماذا عن تصدع الحقيقة في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر؟

يتسم الدليل على وجود تصدع الحقيقة، كما نُعرفّها، في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر بكونه مختلطًا. يوجد ثمة دليل قوي إلى حدٍ ما على أن *الصحافة الصفراء* المسؤولة عن نشر أخبار ومعلومات مثيرة ومبالغ فيها، شوشت الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة كما زادت حجم الرأي في وسائل الإعلام المعاصرة. من المرجح أيضًا أن الثقة في الصحف بصفتها مصدرًا للمعلومات المستندة إلى الحقيقة انخفضت في هذه الفترة، خاصة أن القصص أصبحت أكثر إثارة بصورة متزايدة. يبدو جليًا تراجع الإجماع حول قضايا اجتماعية وسياسية بعينها ومن المرجح أيضًا انخفاض مستوى الثقة في مؤسسات أخرى مثل الحكومة، لكن لا يعكس أحد هذه الاتجاهات ما عرفنّاه على أنه ظاهرة تصدع

على مصالح البنوك الكبيرة والصناعة الضخمة وغير ذلك من أنصار التقنية. تميل هذه المبادئ إلى أن تكون جوهر الشعبوية أو العناصر الأساسية لها، حتى بكونها أفكارًا ومنصات اختلفت على المحك بمرور الوقت. في كثير من الأحيان، يكون داعمو الحركات الشعبوية من الطبقة المتوسطة بدلاً من كونهم فقراء كما كان الحال في تسعينيات القرن التاسع عشر. توجد أوجه تشابه بين الشعبوية في تسعينيات القرن التاسع عشر و"الشعبوية" في عام 2016 بالفعل، وتشمل على وجه الخصوص رواية مناهضة النخب، ولكن توجد أيضًا فروق واضحة ومهمة تشمل التركيز على المصالح الزراعية في تسعينيات القرن التاسع عشر والدفع باتجاه مزيد من التنظيم الحكومي الذي ظهر في تسعينيات القرن التاسع عشر وكانت هذه الفروق أقل شيوعًا في عام 2016. على الرغم من أن الشعبوية، التي ظهرت في اليسار السياسي في عام 2016، دافعت بالفعل عن زيادة الضرائب وسبل الدعم الاجتماعي (أي حد أدنى مرتفع للأجور، ومجانية التعليم الجامعي) بطرق مشابهة للشعبوية في تسعينيات القرن التاسع عشر، فإنها لم تدفع باتجاه التنظيم الحكومي الفيدرالي بأي صورة فعلية. كانت الشعبوية، التي ظهرت في اليمين السياسي في عام 2016، أكثر تميزًا من نظيرتها التي ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر، من حيث كونها تروج للحكومة الصغيرة، والحد من التشريعات، والتخفيضات الضريبية عبر جميع القطاعات.

[9] Paulo E. Colletta, *William Jennings Bryan*: Vol. I, *Political Evangelist*, 1860–1908, Lincoln, Neb.: University of Nebraska Press, 1964.

الجدول 3.1
تقييم مستوى تصدع الحقيقة في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر

الاتجاه	منخفض	متوسط	مرتفع
الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات*	✓		
عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة			✓
الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة			✓
انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق*	✓		

ملاحظات: يشير رمز النجمة إلى أن تقييمنا يستند إلى البيانات المحققة المحدودة. هذه التقييمات تقريبية ويجب أن يُنظر إليها بشكل كبير من الناحية النسبية (أي بالنسبة لبعضها البعض، وليس عبر جميع الفترات).

الحقيقة. فقدت الحكومة ثقة الناخبين بصفتها ضامنًا للرفاهية، وليس دقة معلوماتها، وركّز الاختلاف بصورة أقل على الحقائق والتحليل وبصورة أكبر على السياسات والمعايير الاجتماعية والاقتصادية. يلخص الجدول 3.1 تقييمنا لمدى الاتجاهات الأربعة الرئيسية لتصدع الحقيقة في هذه الفترة. تستند هذه التقييمات إلى المعلومات المتاحة، ويشير رمز النجمة إلى أن تقييمنا يستند إلى البيانات المحققة المحدودة. لاحظ أن هذه التقييمات عبارة عن قيم تقريبية ويجب أن يُنظر إليها بشكل كبير من الناحية النسبية (أي بالنسبة لبعضها البعض، وليس عبر جميع الفترات).

الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات

تجعل بيانات الرأي العام المحدودة المستخلصة من هذه الفترة والعقود السابقة لها من الصعب تحديد المدى الذي شهد تراجع الإجماع حول الحقائق المقبولة مسبقًا في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. إلا أن التطورات السياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة تقدم مؤشرًا ما على الجوانب التي ربما قد ظهر فيها الاختلاف. أولاً، على الرغم من أن التحضّر الملاحظ في هذه الفترة دعم النمو في عملية التصنيع، فقد أدى أيضًا إلى انقسامات اجتماعية وأيدولوجية جديدة بين أولئك الذين انتقلوا إلى المدن وأولئك الذين ظلوا في أماكنهم. كانت العلاقات الاجتماعية والعائلية في المدن الكبيرة مختلفة جدًا عن العلاقات في البلدات والقرى الصغيرة التي كانت تمثل مراكز للحياة الزراعية. لقد قاوم الكثير ممن ازدهروا اقتصاديًا في ظل النظام القديم، النظام المعتمد على الزراعة والحرفيين الصغار والمجتمعات الريفية، التحول إلى وسائل الإنتاج الجديدة وإلى

الحياة المتركزة في المدن، مستنكرون الآثار الواقعة على المعايير الاجتماعية والظروف المعيشية والسلامة العامة.[10] كما تشعبت قيم وأولويات من يعيشون في المدن ومن ظلوا في أماكنهم بطرق ربما قد أدت إلى تراجع الإجماع حول المعايير الاجتماعية والاقتصادية كثيرًا. إلا أن هذا مختلف عن الإجماع الآخذ في التراجع حول التحليل والحقائق الموضوعية التي يمكن رصدها في الوقت الحالي.

يظهر مؤشر محتمل آخر على تراجع الاتفاق في مجال السياسات الانتخابية وظهور الشعبوية في تسعينيات القرن التاسع عشر التي قادها ويليام جينينجز براين. حيث كانت الشعبوية في تسعينيات القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين إلى حد كبير تطورًا "لتحالف الفلاحين"، وهي منظمة من الفلاحين تشكلت في ثمانينيات القرن التاسع عشر لتعزيز مصالح الفلاحين على مستوى وطني. أقام الحزب الشعبوي، كما أشرنا سابقًا، حملات بفعالية للدفاع عن حقوق العمال الزراعيين ومارس أنشطة ضغط ضد الرأسمالية والنخب والمدن ومعيار الذهب، التي وضعت الفلاحين في وضع سيء بالنسبة إلى الجهات المُصنِّعة للبضائع. وقد دعم الحزب ضريبة الدخل المتدرجة وزيادة اللوائح والانخراط الحكومي في مجالات مثل السكك الحديدية والهواتف، ودعم كذلك التغيرات في سياسات العمال (مثل وضع حدود على يوم العمل). كان داعمو الحزب بصورة كبيرة من الفلاحين الفقراء من ولايات الجنوب وولايات السهول الكبرى على الرغم من أن الحزب كان متحالفًا في بعض الأحيان مع اتحادات العمال أيضًا.[11] وقد يكون الظهور ذاته للحزب الشعبوي لتمثيل مصالح الأشخاص الذين شعروا أن آراءهم لم تعد تمثلها الأحزاب الرئيسية دليلاً على تراجع الإجماع حول الحقائق السياسية التي كانت مقبولة مسبقًا والخلاف المتزايد حول قضايا مثل، دور الحكومة في الاقتصاد وتأثيرات السياسات الاقتصادية المختلفة على رفاهية الأفراد. غير أن هذا يبدو لمرة أخرى متباينًا عن الخلاف المتزايد حول الحقائق الموضحة في الفصل الثاني وما يحدث في المجتمع المعاصر.

---

[10] John D. Hicks, *The Populist Revolt: A History of the Crusade for Farm Relief*, Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1931, p. 3; Library of Congress, "Rise of Industrial America, 1876–1900," webpage, undated.

[11] Eric Foner, *Give Me Liberty! An American History*, Vol. 2, 2nd ed., New York and London: W. W. Norton & Company, 2005; Matthew Hild, *Greenbackers, Knights of Labor, and Populists: Farmer-Labor Insurgency in the Late-Nineteenth-Century South*, Athens, Ga., and London: The University of Georgia Press, 2007.

حيث يتمحور الاختلاف حول الحقائق الأساسية والموضوعية في جوانب كان الإجماع فيها شائعًا مسبقًا ولم يكن حتى محل جدال.

وبالتالي، لا يوجد دليل واضح لدعم فكرة تراجع الإجماع حول الحقائق والبيانات في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. يبدو أن هناك بعض المؤشرات على وجود فوارق ممكنة في المجتمع من الممكن أنها قد أدت إلى ظهور آراء متباينة في الجوانب التي أُعتيد فيها أن يكون الإجماع هو المعيار. ما ليس واضحًا هو المدى الذي وصل إليه الخلاف المتزايد حول الحقائق أو التفسيرات التحليلية لتلك الحقائق، كما هو الحال مع تصدع الحقيقة، وإلى أي مدى وصل الأمر بشأن تغير القيم والمعايير. وهذا جانب يمكن أن يكون البحث المستقبلي فيه قيّمًا.

عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة

شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر تجليًا واضحًا لعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة مع ظهور الصحافة الصفراء والتغيرات بوجه أعم في الطرق التي كانت تُنشر وتُستخدم بها المعلومات. وشهدت تسعينيات القرن التاسع عشر زيادة سريعة في وصول الصحف المُنتجَة بكميات هائلة والجرائد الشهرية وتداولها. ففي الفترة ما بين عام 1890 و1905 على سبيل المثال، زاد تداول الجرائد الشهرية من 18 مليون إلى 64 مليون، لتبلغ زيادة كبيرة في الوصول إلى المعلومات.[12] كان يهيمن على سوق الصحف رجلان هما ويليام هيرست (William Hearst) وجوزيف بوليتزر (Joseph Pulitzer)، اللذان أدت المنافسة بينهما على الحصة السوقية والمشتركين والأرباح إلى طباعة القصص المثيرة المتعلقة بالجريمة والمؤامرة السياسية والدعاية لها. ونتج عن ذلك الصحافة الصفراء، التي كانت تمثل بصورة أساسية شكلاً أوليًا "للأخبار الزائفة" وفيها استُخدمت القصص الزائفة والمضلِّلة لجذب المشتركين والمعلنين من أجل الحصول على الربح الاقتصادي وتقديم الغايات السياسية الشخصية، لتشبه بشكلٍ كبير ما يحدث في حملات المعلومات المضلِّلة في وقتنا الحالي.[13] تبنت المنافذ

---

12 Rick Musser, “History of American Journalism,” University of Kansas, December 2007.

13 W. Joseph Campbell, *Yellow Journalism: Puncturing the Myths, Defining the Legacies*, Westport, Conn.: Praeger, 2001; Musser, 2007; W. A. Swanberg, *Pulitzer*, New York: Charles Scribner’s Sons, 1967.

الإخبارية مواقف واضحة بشأن القضايا السياسية والقضايا الأخرى، وهاجمت الرأي الآخر، واستخدمت معلومات مضلِّلة أو زائفة من أجل الحصول على الدعم. وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين يعتقدون أن الصحافة الصفراء مسؤولة جزئيًا عن الحرب الإسبانية الأمريكية، يرفض أغلب المؤرخين هذا الرأي. غير أن "الأخبار الزائفة" في ذلك الوقت عقّدت الحجج السياسية وتسببت في كل من الارتباك وانعدام الثقة في وسائل الإعلام والحكومة في الفترة من منتصف التسعينيات حتى نهايتها من القرن التاسع عشر.[14] وسواء أدت الصحافة الصفراء إلى الحرب أو لا، يبدو واضحًا إلى حدٍ ما أنها أسهمت بالفعل في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي للرأي والتعليق على حساب الحقيقة في وسائل الإعلام الإخبارية خلال هذه الفترة.

لا تزال الأمور التي أدت إلى انتهاء الصحافة الصفراء غير واضحة، لكن البحث يشير إلى عدد من التفسيرات المحتملة. على سبيل المثال، ربما يكون اندلاع الحرب الإسبانية الأمريكية قد اضطلع بدور، حيث أدى ذلك إلى خلق وطنية موحدة بددت المنافسة التي تغذي الصحافة الصفراء والتفكك الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الصناعة والتحضر. يبدو أن الحرب الإسبانية الأمريكية قد عجّلت أيضًا من حدوث تحول في المعايير والممارسات الصحفية وظهور "ناشري الفضائح". الصحفيين الذين يجرون تحقيقات متفحصة لكشف دلائل عن وجود فساد حكومي أو مؤسسي، وهي ما تمثل سابقة للصحافة "الاستقصائية" هذه الأيام (التي تحظى بالاحترام عادةً).[15] ربما كان المراسلون يحررون موضوعات في الصحافة الاستقصائية في الوقت الذي كانت تزدهر فيه الصحافة الصفراء، غير أن مقالاتهم يبدو أنها كانت تتوه وسط المقالات الأخرى الأقل تزمتًا. قد يكون الانتباه الذي وجَّهته الصحف اللاهثة وراء الفضائح نحو جمع الحقائق ونشرها قد حوَّل الدَّفة عن القصص الإخبارية المثيرة والعودة إلى الحقائق والتحليل، الأمر الذي ساعد على الحد من عدم اليقين وزيادة الثقة في وسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى. ومن المحتمل أيضًا أن تكون العودة إلى الرخاء الاقتصادي وتعديل الفلاحين والعمال للواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد بصورة تدريجية في ذلك الوقت قد أديا دورًا من خلال تقليل الاستقطاب السياسي وزيادة الإجماع بطرق خففت من شدة الغضب وانعدام الثقة اللذان دُمجا في ظاهرة الصحافة الصفراء وثقافتها. يجب أن تحظى هذه الفرضيات بمزيد من التحقيق.

---

[14] Campbell, 2001; Musser, 2007.

[15] Herbert Shapiro, ed., “The Muckrakers and American Society,” *Problems in American Civilization*, Vol. 52, Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1968.

انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق

تعد بيانات الرأي العام المحققة المتعلقة بالاتجاهات العامة نحو المؤسسات محدودة، إلا أن الأدلة تشير إلى عدة جوانب قد انخفض فيها مستوى الثقة في المؤسسات. أولاً، لقد تراجعت ثقة داعمي الحزب الشعبوي في الحكومة وفي قدرتها على القيام بأعبائها بسبب وضعهم الاقتصادي المتدني وشعورهم أنهم أصبحوا متأخرين عن التحضّر والاتجاهات ذات الصلة.[16] ثانيًا، على الرغم من الوعد المأمول من الاقتصاد الجديد المعتمد على التصنيع، شهدت الولايات المتحدة ركودًا خطيرًا في تسعينيات القرن التاسع عشر، الذي ساعد عليه حالة الفزع والهرع إلى البنوك في عام 1893. أدى الركود إلى حدوث انخفاضات حادة في التوظيف وإلى إلحاق الضرر بالمجالات الصناعية الناشئة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى المزارع والأعمال الصغيرة.[17] وربما يكون الركود قد قوض أيضًا الثقة في المؤسسات الاقتصادية، مثل البنوك وحتى شركات التصنيع الجديدة. في النهاية، ربما أدى ظهور الصحافة الصفراء، التي تمت مناقشتها في القسم السابق، إلى تقويض الثقة في الصحف لأن تثبُّت الناس من أن ما يقرؤوه كان تمثيلاً دقيقًا للحقائق أصبح أقل.[18] غير أن البيانات المحدودة بشأن المواقف العامة في ذلك الوقت تحول مرةً أخرى دون الخروج ببيان حاسم بشأن مدى التدني الذي وصلت إليه الثقة.

والأهم من ذلك، كان الوضع في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر أقل بالنسبة لانخفاض الثقة في المؤسسات، باستثناء الصحف، بصفتها جهات تقديم للمعلومات الحقيقية، وهو محور تركيز ظاهرة تصدع الحقيقة. وكان الوضع أكثر بالنسبة لفقدان الثقة عمومًا في قدرة هذه المؤسسات مثل الحكومة والبنوك على حماية الصالح الاقتصادي للأمريكيين. وثمة اختلاف واحد محتمل بين ظاهرة تصدع الحقيقة في الفترة الحالية والظاهرة المشابهة لها في الماضي: فاليوم، لا يفقد الناس الثقة في قدرة الحكومة والبنوك على حماية المصالح الفردية فحسب، ولكنهم يشكون كذلك في دقة المعلومات التي تقدمها تلك المؤسسات إلى العملاء والناخبين وشفافيتها.

---

[16] Hild, 2007.

[17] Charles Hoffman, *The Depression of the Nineties: An Economic History*, Westport, Conn.: Greenwood Publishing, 1970, p. 9; Richard H. Timberlake, Jr., "Panic of 1893," in David Glasner and Thomas F. Cooley, eds., *Business Cycles and Depressions: An Encyclopedia*, New York: Garland Publishing, 1997.

[18] Campbell, 2001.

قد يوفر إجراء مزيد من البحث في العلاقة بين الماضي والحاضر بشأن هذا الصدد رؤية إضافية في سمات ظاهرة تصدع الحقيقة الجديدة وتلك السمات التي كانت موجودة في الماضي.

عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين: العشرينيات الصاخبة وفترة الكساد الكبير

الخلفية

كانت عشرينيات القرن العشرين فترة النمو والتطور الاقتصادي المذهل التي شملت ظهور المنتجات الاستهلاكية المُنتجة بكميات كبيرة، مثل السيارات والملابس والراديو. كانت السياسات التي تنتهجها الحكومة تميل إلى الأعمال التجارية الخاصة، وازدهر سوق المال الذي كانت تحفزه ممارسة "الشراء على الهامش" (أي شراء السهم من خلال دفع نسبة مئوية من قيمة الأصل واقتراض بقية المال من بنك أو مصرفي).[19] على الرغم من استفادة أغلب الأمريكيين بلا شك من النمو الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين، فإن الأرباح لم تكن تُوزَّع بصورة متساوية. في الحقيقة، وصلت حالة عدم المساواة الاقتصادية في عشرينيات القرن العشرين مستويات غير مسبوقة، وهو ما أدى إلى تأجيج الاستياء من النخب بين الفئات الأدنى التي لم يكن حالها جيدًا أيضًا. وصلت حالة عدم المساواة إلى أعلى نقطة لها في تاريخ الولايات المتحدة في عام 1928، ولم يتم الوصول إلى هذا المعدل إلا عام 2013.[20] ولم تكن إضرابات العمال التي قام بها العمال منخفضي الأجور ضد رؤساء شركاتهم الأغنياء سوى مظهر واحد لحالة عدم المساواة هذه والاضطراب الاجتماعي المتزايد الذي استشرى خلال أواخر عشرينيات القرن العشرين.[21] وثبت أن الرخاء الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين غير مستدام. كان انهيار سوق المال في عام 1929 المعلم البارز في سنوات الركود الاقتصادي والمعاناة الشديدة. بحلول عام 1933،

---

[19] George H. Soule, *The Prosperity Decade: From War to Depression: 1917–1929*, New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1947.

[20] Drew Desilver, "U.S. Income Inequality, on Rise for Decades, Is Now Highest Since 1928," Pew Research Center, December 2013.

[21] موسر (Musser)، 2007.

انخفض الناتج الصناعي إلى 50 بالمئة عن مستواه في عام 1929، وبلغت نسبة البطالة ذروتها عند نسبة 24,1 بالمئة.[22]

أسهم هذا الدمار الاقتصادي بصورة مباشرة في بزوغ نجم فرانكلين ديلانو روزفيلت (Franklin Delano Roosevelt) الذي انتُخب رئيسًا عام 1932. على الرغم من أن روزفيلت لم يروج في حملته على أنه شعبوي (حتى أن الشعبويين عارضوه لأسباب عديدة)، ناصر الكثير من مباديء البرنامج الشعبوي التقليدي ونفذها، ويشمل ذلك الموقف المناهض للوضع الراهن ومناهضة النخب ومناهضة الأعمال التجارية الكبيرة. في الحقيقة، تضمنت أول إجراءات روزفيلت الرئيسية في منصبه تطبيق لائحة أكثر صرامة على الشركات والبنوك الكبرى، وزيادة الدعم لأنشطة حماية اتحادات العمال والأفراد.[23] كما أيّد برامج الرعاية الاجتماعية وحقوق الأفراد على المؤسسات الكبرى. إلا أن هذه السياسات لم تقضِ على الاضطراب الاجتماعي. على الرغم من أن بيانات الرأي العام الجيدة المستخلصة من هذه الفترة محدودة، فإنها تشير إلى انخفاض الثقة في المؤسسات، مثل الحكومة والبنوك.[24] كما قدمت الجهات الفاعلة السياسية الأخرى في عشرينيات القرن العشرين أمثلة شعبوية. دافع هوي لونج (Huey Long)، الذي شغل منصب حاكم ولاية لويزيانا في الفترة من 1928 إلى 1932 ثم انتُخب في مجلس الشيوخ الأمريكي، عن التغيرات بالسياسة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة لزيادة المساواة الاقتصادية.[25] وكما كان الحال في تسعينيات القرن التاسع عشر، أدى التفكك الاجتماعي والاقتصادي إلى زيادة في مطالب الدعم الاجتماعي وإعادة التوزيع، تلك المطالب التي ترددت أيضًا في عام 2016، بشكل أساسي من قبل الشعبويين المنتمين إلى اليسار السياسي.

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين أيضًا ظهور سياسة الحماية الاقتصادية. على سبيل المثال، رفع قانون تعريفات سموت/هولي (Smoot-Hawley) رسوم الاستيراد على

---

[22] Susan Carter, Scott Sigmund Gartner, Michael Haines, Alan Olmsted, Richard Sutch, and Gavin Wright, eds., *Historical Statistics of the United States: Millennial Edition*, Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 2006; David M. Kennedy, *Freedom from Fear: The American People in Depression and Wa*r, 1929–1945, Oxford and New York: Oxford University Press, 1999, p. 167.

[23] Joseph M. Siracusa and David G. Coleman, *Depression to Cold War: A History of America from Herbert Hoover to Ronald Reagan*, Santa Barbara, Calif.: Praeger, 2002.

[24] موسر (Musser)، 2007.

[25] William Ivy Hair, *The Kingfish and His Realm: The Life and Times of Huey P. Long*, Baton Rouge, La.: Louisiana State University Press, 1996.

البضائع بشكل كبير وأدى إلى سلسلة من الأعمال الانتقامية الأجنبية التي تسببت في انخفاضٍ حاد في التجارة الدولية. كان لسياسة الحماية الاقتصادية هذه المدعومة من مصالح خاصة آثار سلبية مثل إطالة فترة الكساد الكبير وارتفاع سعر الواردات.[26] انتهت فترة الكساد الكبير وسياسة الحماية الاقتصادية التي رافقتها بسبب الحرب العالمية الثانية التي زادت الطلب على الصناعة الأمريكية وساعدت في زيادة التوظيف، وبسبب الصفقة الجديدة، وهي نموذج قلل من الاضطراب السياسي والاقتصادي وساعد في تنشيط الاقتصاد، جزئيًا من خلال خلق بداية شبكة الأمان الاقتصادي التي تمكنت من حماية الأفراد من السقوط والتهميش.

ماذا عن تصدع الحقيقة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين؟

كما هو الحال في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، تتسم الأدلة على تصدع الحقيقة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين بكونها مختلطة. وثمة دليل آخر على أن التغيرات في سوق الإعلام – ظهور صحافة الإثارة والإذاعة – أسهمت جزئيًا في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة حجم الرأي بالنسبة إلى الحقيقة المنشورة من خلال المصادر الإعلامية. إلا أنه من غير الواضح إذا كان أي تحدي كان شديدًا مثل التحديات التي شهدتها ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. ويوجد دليل أيضًا في هذه الفترة على أن الثقة في المؤسسات قد انخفضت. في هذه الحالة، يبدو أن بعض هذا الانخفاض في الثقة نشأ نتيجة الدور الذي أدته هذه المؤسسات مثل البنوك والحكومة في تقديم معلومات تستند إلى الحقيقة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية والاقتصادية. إلا أنه من المثير للاهتمام، وجود دليل بسيط على أن الثقة في وسائل الإعلام نفسها قد انخفضت، على الرغم من عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة الذي جاء مع ظهور صحافة الجاز في عشرينيات القرن العشرين وتحولها للتركيز على الأخبار المثيرة مثل وسائل الترفيه، بدلاً من الحقائق. كما كان الحال في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، يبدو أن أي أدلة على تراجع الإجماع ترتكز بصورة أساسية على القضايا السياسية والاجتماعية بدلاً من الحقائق والتحليل. وبالتالي، يبدو مرةً أخرى أن هناك عناصر لتصدع الحقيقة في هذه الفترة، ولكن توجد أيضًا وسائل واضحة تبدو فيها الظاهرة التي رُصدت اليوم مميزة. يلخص الجدول 3.2 تقييمنا لحدة الاتجاهات الأربعة الرئيسية لتصدع الحقيقة في هذه الفترة.

---

[26] Alfred E. Eckes, Jr., *Opening America's Market: U.S. Foreign Trade Policy Since 1776*, Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1995.

الجدول 3.2
تقييم مستوى تصدع الحقيقة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين

الاتجاه	منخفض	متوسط	مرتفع
الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات*	✓		
عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة		✓	
الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة		✓	
انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق*		✓	

ملاحظات: يشير رمز النجمة إلى أن تقييمنا يستند إلى البيانات المحققة المحدودة. هذه التقييمات تقريبية ويجب أن يُنظر إليها بشكل كبير من الناحية النسبية (أي بالنسبة لبعضها البعض، وليس عبر جميع الفترات).

الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات

لقد جعلت محدودية البيانات الدقيقة المستخلصة من هذه الفترة والمتعلقة بالرأي العام من الصعب الحكم على المدى الذي وصل إليه زيادة الاختلاف حول الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وتشير مراجعة الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى أن أي انخفاض حقيقي في الاتفاق المجتمعي من المرجح أنه كان محدودًا على عشرينيات القرن العشرين وركّز بصورة أساسية على القضايا الاجتماعية، وأن الكساد الحاد الذي ظهر في ثلاثينيات القرن العشرين من المحتمل أنه قد أصلح بعض الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة أو حد من أولويتها على الأقل. يبدو أن تراجع الإجماع خلال عشرينيات القرن العشرين نشأ حول العديد من القضايا الرئيسية. أولاً، لقد وصلت حالة عدم المساواة الاقتصادية في عشرينيات القرن العشرين إلى مستويات غير مسبوقة، كما أشرنا سابقًا، لتقود حالة من الاستياء من النخب استشرت بين الطبقات الأدنى التي لم يكن حالها جيدًا أيضًا، لتطلق فتيل الإضرابات والاضطرابات.[27] على الرغم من أن وجود قدر هائل من عدم المساواة لا يتضمن بصورة مباشرة انخفاضًا متزامنًا في الإجماع حول الحقائق، فإنه ربما قد أسهم في اختلاف الآراء حول السياسات الاقتصادية المثالية، وتقييمات الظروف الاقتصادية الأمريكية، والتوقعات بشأن دور الحكومة في المجتمع. بصورة أعم، يلاحظ بعض المؤرخين أن عشرينيات القرن العشرين

---

[27] Drew Desilver, "U.S. Income Inequality, on Rise for Decades, Is Now Highest Since 1928," Pew Research Center, December 2013.

كان يميزها التنافس بين القوى المحافظة (التي تجسدت في الدفع من أجل سياسات مثل الحظر) والقوى التقدمية (التي يقودها الشباب الثري منذ عهد قريب الذي يعيش في المدن الرئيسية).[28]

على الرغم من أنه يبدو بالفعل وجود دليل على أن الاتفاق الاجتماعي تراجع تدريجيًا خلال عشرينيات القرن العشرين، فإن هذا مغاير إلى حدٍ ما عن الخلاف المتزايد الذي يعد نقطة محورية لتصدع الحقيقة. والأهم من ذلك، يبدو أن تراجع الاتفاق في عشرينيات القرن العشرين متعلق بالمعايير الاجتماعية والسياسية والسياسات الاقتصادية. يتعلق الخلاف المتزايد المرصود في الوقت الحالي، والذي نركز عليه كجزء من حالة تصدع الحقيقة، بدقة الحقائق الأساسية والنتائج التحليلية وصحتها. قد يكون هذا اختلافًا جوهريًا بين ظاهرة تصدع الحقيقة كما لاحظناها في المجتمع المعاصر والظواهر المماثلة التي شاهدناها في الماضي.

عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة

أدت التغيرات الطارئة في الوسط الإعلامي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين جزئيًا إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة الذي يعد جزءًا من ظاهرة تصدع الحقيقة. أولاً، شهدت عشرينيات القرن العشرين ظهور صحافة الإثارة، المعروفة آنذاك على أنها "صحافة الجاز" التي نشرت قصصًا مثيرة ومفبركة عن الجنس والعنف لجذب الاهتمام والمشتركين. كانت صحافة الإثارة مماثلة للصحافة الصفراء التي استخدمت لغة مثيرة ومزجت بين الحقيقة والخيال. إلا أنها كانت مختلفة في أنها ركزت بشكل أقل على الأخبار وبشكل أكبر على الجنس والعنف والكحول. لم تعد وسائل الإعلام مصدرًا للمعلومات فحسب، ولكن أصبحت أيضًا مصدرًا للترفيه والرأي والإثارة، مما أدى إلى التراجع التدريجي للخط الفاصل بين الأباطيل أو المبالغة من جهة وبين الحقيقة الموضوعية من جهة أخرى.

تحدى ظهور صحافة الإثارة أيضًا الصحف الأكثر استقرارًا، التي أُجبرت على تمييز نفسها بكونها "صحافة الحقيقة" بينما كافحت في الوقت ذاته أيضًا للحفاظ على قرائها.

---

[28] Paul Aaron and David Musto, "Temperance and Prohibition in America: An Historical Overview," in Mark H. Moore and Dean R. Gerstein, eds., *Alcohol and Public Policy: Beyond the Shadow of Prohibition*, Washington, D.C.: National Academies Press, 1981, p. 157.

وقد تحولت منشورات الصحف الأكثر استقرارًا نحو التركيز بشكل أكبر على المحتوى غير الإخباري، مثل المقالات الإرشادية والقصص القصيرة وغير ذلك من المحتوى المسلسل أو التحريري وذلك من أجل البقاء في المنافسة.[29] زاد هذا التحول في المحتوى من حجم الرأي والحكاية، على حساب الحقائق عادةً. ويبدو أن هذا يشبه التغيرات المرصودة مؤخرًا بين منافذ وسائل الإعلام التقليدية التي تكافح للمنافسة مع المنشورات الجديدة المستندة على شبكة الإنترنت التي تقدم أخبارًا أقل ولكنها تحظى بقبول أكبر. واصلت صحافة الإثارة الازدهار في ثلاثينيات القرن العشرين ولكنها فقدت رونقها في أربعينيات القرن العشرين، حيث تحمل الصحفيون مسؤولية نقل أحداث الحرب العالمية الثانية.[30]

شهدت عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أيضًا ظهور الإذاعة بصفتها طرفًا رئيسيًا في سوق الإعلام. على الرغم من أن الإذاعة كانت لها بعض المزايا الواضحة فيما يتعلق بتيسير وصول المعلومات إلى نطاق أوسع من الجماهير، فقد أسهمت أيضًا في كل من عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والزيادة في النشر الواسع للآراء. في عام 1930، بلغت نسبة المنازل التي تمتلك أجهزة راديو في الولايات المتحدة حوالي 40 بالمئة، وبحلول عام 1940، ارتفع الرقم إلى ما يقرب من 85 بالمئة.[31] تراوحت البرامج الإذاعية في طبيعتها من البرامج الكوميدية والدرامية إلى الدينية والسياسية. ومن المثير للاهتمام أن الحوار والنقاش حول آثار الإذاعة على المجتمع يلقيان بصداهما على الكثير من الحوارات والنقاشات الحالية المتعلقة بأثر الإنترنت. وعلى الرغم من أن الإذاعة منحت أشخاصًا أكثر الوصول إلى المعلومات، يعتقد البعض أنها ربما أدت إلى الانقسام المجتمعي، مع تحول الناس عن التجمعات والتفاعلات الاجتماعية التقليدية.[32] وانتقد آخرون الإذاعة لنشرها الانحراف. ولا يزال آخرون يشيدون بقدرة الإذاعة على إثارة المشاركة والحماس الديموقراطي الجديد.[33]

وبغض النظر عن الأثر الاجتماعي النهائي للإذاعة، استهلت الإذاعة عملية التيسير الديموقراطي للوصول إلى المعلومات ولكنها أظهرت أيضًا كيف يمكن أن تشكل قوة

---

[29] موسر (Musser)، 2007.

[30] Steve Vaughn, ed., *Encyclopedia of American Journalism*, New York: Routledge, 2008.

[31] موسر (Musser)، 2007.

[32] نستخدم مصطلح *الاغتراب الاجتماعي* للإشارة إلى عملية يصبح الأفراد فيها منعزلين ومنغلقين على أنفسهم ويفعلون الأشياء بأنفسهم بدون المشاركة بفاعلية مع الآخرين.

[33] موسر (Musser)، 2007.

رأي الفرد وتجربته الآراء العامة. وحظيت الشخصيات الإذاعية بمتابعة كبيرة، واستخدم بعضهم العروض المسلسلة لنشر رؤيتهم للعالم مثلما يستخدم مستضيفو تلفزيون الكابل في هذه الأيام البرامج لنشر آرائهم حول الأحداث العالمية. بث روزفيلت برنامجه "الحوارات الحميمية" الشهيرة التي أتاحت له الوصول المباشر إلى جمهور الناخبين. كان الأب تشارلز كولين (Charles Coughlin) شخصية إذاعية بنّاءة على نحو خاص، وهو قس استخدم برنامجه لتعزيز وجهات نظره الاجتماعية والسياسية مثل، تأميم الصناعات الكبرى ومناهضة السامية وحماية العمال وغير ذلك من المبادىء التي أطلق عليها "العدالة الاجتماعية". وقد كانت حججه تستند إلى الأيديولوجية والرأي والاتساق بين الحرية والحقائق، كما هو ملاحظ أحيانًا في الوقت الحالي على قنوات الأخبار المرئية. ومن الجدير بالذكر أن وجهات نظر كولين متغيرة غالبًا: فقد ساند نظام الشيوعية وروزفلت والرأسمالية وعارضها، وذلك في أوقات مختلفة من حياته المهنية.[34] وعلى الرغم من إلغاء برنامج كولين الإذاعي في عام 1929، كان أحد الشخصيات الكثيرة التي شكّلت الفكر الاجتماعي والسياسي في ذلك الوقت.

ساعدت الإذاعة على انتشار الرأي والتعليقات إلى جمهور عريض وأدى هذا إلى زيادة صعوبة التمييز بين الحقيقة والرأي. وقد كان من الصعب تقييم صدق أي فرد من مضيفي الإذاعة، ومن الصعوبة أيضًا على المستمعين "التحقق من صدق" المعلومات التي يسمعونها على أحد البرامج الإذاعية. وقد قدمت البرامج الإذاعية، بلا شك، مصادر جديدة للمعلومات القائمة على الحقائق للناس؛ ولكن قدمت أيضًا سبل الوصول إلى مجموعة كبيرة من الآراء وقدمت أيضًا منتدىً للأشخاص الذين يسعون إلى تعزيز أيديولوجياتهم الخاصة أو تطويرها. تبدو هذه الاتجاهات متشابهة في بعض الجوانب مع ظاهرة تصدع الحقيقة، بالرغم من عدم تطابقها.

انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق

من الصعب إلى حد ما تقييم أي تراجع في الثقة تجاه المؤسسات بدقة في ظل محدودية بيانات الرأي العام حول المواقف تجاه المؤسسات. ومع ذلك، من الممكن إجراء بعض التقييمات العامة التي تعتمد على الأدلة الموجودة بالفعل. أولاً، لقد تراجعت الثقة في الحكومة بصفتها جهة مقدمة للمعلومات أو على الأقل في المجال الاقتصادي،

---

[34] Kennedy, 1999; Charles J. Tull, *Father Coughlin and the New Deal*, Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1965.

وبصفتها أيضًا جهة ضامنة للرفاهية الفردية على الأرجح عقب انهيار 1929 الذي قوّض الوعود والسياسات والمواقف الحكومية وأدحضها بصورة مباشرة. على سبيل المثال، لقد انتشر على نطاق واسع في الفترة التمهيدية لانتخابات عام 1928، أنه إذا تم انتخاب الجمهوري هربرت هوفر (Herbert Hoover)، "فسيتوفر الطعام الوافر ووسائل المواصلات الشخصية للجميع". على الرغم من أن هوفر لم يقطع على نفسه وعدًا بهذا الأمر بصورة مباشرة (تم استقاء هذا الشعار من الدعاية السياسية)، وربما يكون التصور الذي يتبعه، بجانب الواقع المتناقض بشدة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، قد حد من ثقة الجمهور في الحكومة وما يُسمى بالمعلومات الواقعية التي تقدمها عن السياسة الاقتصادية والوعود المستقبلية.[35] عزّز انتخاب روزفيلت وتنفيذ سياسات الاتفاق الجديد من صورة الحكومة كجهة مقدمة للرفاهية والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى استعادت ثقة الجمهور إلى حد ما في المؤسسة على وجه العموم. قد يؤدي إجراء مزيد من البحث حول المواقف الموجّهة نحو الحكومة كجهة مقدمة للمعلومات إلى زيادة فهم المدى الذي وصل إليه تأثير أحداث 1929 والطرق التي من خلالها أدت إلى تقويض الثقة في الحكومة كجهة مقدمة للمعلومات القائمة على الحقائق.

ثانيًا، تراجعت الثقة في البنوك الكبيرة، وفي القطاع المالي عمومًا، بشدة خلال فترة الكساد الكبير بسبب كونهما السبب وراء انهيار 1929. فقد سحب عدد كبير من الأمريكيين أموالهم من البنوك التي لم يعد يرونها أماكن آمنة لحفظ الأصول أو مصادر موثوق بها لتقديم المعلومات المالية. وقد وُسِم القطاع المصرفي بالكامل بأنه نظام فاسد وغير أمين، وامتدت هذه السمعة إلى الأعمال التجارية التي تديرها البنوك، والخدمات التي تقدمها، والمعلومات التي تشاركها مع العملاء وغيرهم بشأن العقود الآجلة الاقتصادية الوطنية والشخصية.[36] بعد أن شغل روزفيلت منصب الرئيس في عام 1933، وضع إجراء تغييرات على السياسة التنظيمية للبنوك الكبيرة على رأس أولوياته. يبدو أن هذه التغييرات السياسية قد قطعت شوطًا كبيرًا تجاه استعادة الثقة الرئيسية في القطاع المصرفي.[37]

---

[35] Martin Carcasson, “Herbert Hoover and the Presidential Campaign of 1932: The Failure of Apologia,” *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 28, No. 2, Spring 1998.

[36] David Leonhardt, “Lesson from a Crisis: When Trust Vanishes, Worry,” *New York Times*, September 30, 2008.

[37] Julia Maues, “Banking Act of 1933,” Federal Reserve Bank of St. Louis, November 22, 2013.

ويبدو أن الحكومة والبنوك قد عانوا من فقدان بعض الثقة في عشرينيات ومطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وبالرغم من ظهور صحافة الإثارة وظهور الإذاعة الحوارية وأحيانًا المضيفين المتشبثين بآرائهم، ولكن يبدو سبب تراجع الثقة في مصادر الإعلام في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين غير واضح. ربما يكون قد أسهم ظهور صحافة "الجاز" إلى حد ما في تقويض ثقة الجمهور في جودة الأخبار ودقتها، ولكن ظهور الإذاعة وانتشارها قد زاد من إمكانية الحصول على البرامج الإخبارية والبرامج الأخرى وجعل الاستماع لها جزءًا محوريًا من حياة الفرد العادي. ويبدو أن ظهور الإذاعة قد ساعد على زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الإعلامية على الأرجح في ذلك الوقت. كانت فترة عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين تعرف بالعصر الذهبي للإذاعة، وسُميت بذلك بسبب التأثير الهائل للإذاعة كمصدر للأخبار والتواصل والتسلية داخل المجتمع في ذلك الوقت.[38]

ومن ثمّ، يحمل تراجع الثقة في المؤسسات عمومًا وفي جهات تقديم المعلومات على وجه التحديد، كلاً من أوجه التشابه مع الاتجاهات الملحوظة في المجتمع المعاصر وأوجه الاختلاف عنها. وعلى الرغم من وجود أدلة على أن الثقة في الحكومة والبنوك كمصادر للمعلومات قد تراجعت خلال الفترة السابقة، وقد أثّر فقدان المصداقية في الأساس على السياسة الاقتصادية والقضايا المالية. وهذا متناقض مع البيئة الحالية إلى حد ما، حيث تبدو الثقة في كل المعلومات الواردة من المؤسسات الحكومية قد تراجعت. ومن غير الواضح على الإطلاق أيضًا أن الثقة في المؤسسات الإعلامية قد تراجعت خلال فترة عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين على عكس الوقت الحالي، وبالرغم من عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والزيادة الظاهرة في الحجم النسبي للرأي الذي ظهر في ذلك الوقت. قد يكون من المفيد إجراء بحث مستقبلي حول الأمور التي خولت للإعلام في ذلك الوقت استعادة ثقة الجمهور بالرغم من دمج مذهب الإثارة والرأي نظرًا للرؤى المستقاة عنه في الوقت الحالي.

على الرغم من زيادة حجم الآراء والتعليقات التي تُنشر على الإذاعة، كانت توجد قوى موازية دفعت نحو الاستخدام الهائل للبيانات والتحليلات، خاصة في صناعة السياسات الحكومية وذلك بداية من ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. قد يكون للقيمة المتزايدة الخاصة بالبحث والتحليل عامل رئيسي في (1) استعادة الثقة في الحكومة والمؤسسات الأخرى كجهات مقدمة للمعلومات (2) وفي إعادة بناء أهمية

---

[38] Francis Seabury Chase, *Sound and Fury: An Informal History of Broadcasting*, New York: Harper & Brothers, 1942.

الحقائق والبيانات في مجالات المجتمع الأخرى. ويوفر عدد من التطورات المحددة دليلاً على التحول نحو الاستخدام والاعتماد بشكل كبير على الحقائق والبيانات والتحليلات التي بدأت في هذه الفترة. في البداية، شهدت ثلاثينيات القرن العشرين ميلاد قطاع يُركز على جمع بيانات الرأي العام وتحليلها كطريقة لتشكيل السياسة وفهم المواقف العامة وكيفية تطورها بمرور الوقت. لم تيسّر مؤسسات مثل مؤسسة Gallup الأمر على القادة وصنّاع السياسات لدراسة الرأي العام وتتبعه فحسب، ولكنها جعلت هذه المعلومات متاحة بصورة أكبر لكل الأطراف المعنية.[39] ثانيًا، شمل الاتفاق الجديد عددًا كبيرًا من الوكالات الفيدرالية، مثل إدارة أمن المزارع ومصلحة الإغاثة من الجفاف ولجنة الاتصالات الفيدرالية ومؤسسة الإعانة بالفائض الفيدرالية وغير ذلك من الوكالات التي كانت مخولة بجمع البيانات والتحليلات واستخدامها لتوجيه صياغة السياسات وتطبيقها وتقييمها في وقت لاحق. كان لهذه المؤسسات أهدافها وأغراضها الخاصة ولكنها شاركت الاعتماد على البيانات والبحث والتحليلات بشكل كبير كأداة سياسية مهمة وضرورية.[40]

كانت بعض المؤسسات أكثر اكتراثًا للبيانات والتحليلات من غيرها. على سبيل المثال، أكدت فترة الكساد الكبير على الحاجة إلى بيانات أفضل وأتم عن حالة الاقتصاد، حتى تستطيع الوكالات الحاكمة أن ترصد مدى تطور المشكلات ومعالجتها قبل ظهورها. طلبت وزارة التجارة أثناء فترة ثلاثينيات القرن العشرين من سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) من المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية وضع مجموعة من المقاييس التي يمكن استخدامها لمتابعة جوانب الاقتصاد المختلفة.[41] وهذا أدى إلى تطوير الدخل القومي وحسابات الإنتاج ومهّد الطريق لإنشاء مقاييس إضافية يمكن استخدامها لتوجيه التخطيط والسياسة الحكومية.[42] سمح تقديم هذه المقاييس ونجاح استخدام المُخططين الاقتصاديين لها عبر الحكومة الفيدرالية بنمو واستقرار اقتصاديين بشكل أكبر. أسهمت مزايا هذه المقاييس بالمجال الاقتصادي في زيادة الاستفادة من المقاييس

---

[39] مؤسسة Gallup، غير مؤرخة.

[40] Michael Hiltzik, *The New Deal: A Modern History*, New York: Free Press, 2011.

[41] U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, "GDP: One of the Great Inventions of the 20th Century," from the January 2000 Survey of Current Business, January 2000.

[42] وزارة التجارة الأمريكية،مكتب التحليل الاقتصاديّ، 2000.

ذات الصلة في مجالات أخرى مثل الصحة والتخطيط العسكري.[43] وثمة مثال آخر، وهو الاعتماد على البحث العلمي الذي وثّق مزايا تناوب المحاصيل كطريقة لتقوية التربة وزيادة الحقول الزراعية بمرور الوقت، حيث بدأت مصلحة المحافظة على التربة (وكالة اتحادية أخرى) بتوجيه المزارعين نحو ترك بعض الحقول بدون زراعة؛ بالإضافة إلى ذلك، عرّفت المزارعين بطرق تعتمد على البيانات لتحسين الأساليب الزراعية وزيادة الأرباح وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[44] قد يعكس التحول نحو وضع السياسات والتخطيط القائم على البيانات أثناء هذه الفترة رد فعل سريع على العواقب السلبية للحكم بمعلومات مضلّلة وعشوائية أو غير مكتملة كما حدث في بعض المجالات أثناء عشرينيات القرن العشرين، ويعكس أيضًا التقدير الجديد للقيمة العامة للحقائق والبيانات في عملية صناعة السياسات. وربما يرجع الفضل للتحول بشكل جزئي في زيادة قيمة الحقائق والبيانات والتحليلات وتقديرها، التي ربما قد قاومت أي تصدع للحقيقة كان موجودًا بالفعل أثناء فترة الكساد الكبير. سنعود إلى أهمية هذا التطوير فيما بعد في هذا الفصل.

ستينيات القرن العشرين ومطلع سبعينيات القرن العشرين: الحقوق المدنية والاحتجاجات الاجتماعية وحرب فيتنام

الخلفية

اجتاحت أواخر ستينيات القرن العشرين عاصفة احتجاجات سياسية واجتماعية ضد حرب فيتنام والآفات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية. وكانت حرب فيتنام، الذي انخفض تأييد الرأي العام لها بعد عام 1968، خلفية لهذه الاضطرابات الاجتماعية وأدى الركود الاقتصادي وظهور التلفزيون أدوارًا رئيسية كذلك. ارتبطت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين ارتباطًا وثيقًا. واتسمت هذه الفترة بأنها إحدى فترات التغيير الاجتماعي واسع النطاق. وعلى الرغم من إقرار قانون الحقوق المدنية وقانون حقوق التصويت البارزين، استمر العنف والتمييز. استعانت حركة الحقوق المدنية بالاحتجاجات والمقاومة المدنية من أجل الضغط على الحكومة لاعتماد سياسات جديدة لحماية السكان من الأقليات ولا سيما أولئك الذين

---

[43] وزارة التجارة الأمريكية،مكتب التحليل الاقتصاديّ، 2000.

[44] Christopher Klein, “10 Things You May Not Know About the Dust Bowl,” *The History Channel*, August 24, 2012.

يواجهون التمييز القائم على أساس العرق. وبالرغم من إحراز الحركة مكاسب تشريعية، من بينها أوجه الحماية للمهاجرين (قانون الهجرة والجنسية)[45] والأمريكيين من أصل إفريقي (قانون حقوق التصويت) والمجموعات العرقية غير أصحاب البشرة البيضاء الأخرى، استمر التمييز والعنف ضد هذه المجموعات من أغلبية أصحاب البشرة البيضاء الذين لا يريدون التغيير في المقام الأول.[46]

جمعت الاحتجاجات في ذلك الوقت بين المشاعر المناهضة للحكومة والمناهضة للمؤسسات بجانب الاضطراب الاقتصادي والسياسي. ظهرت الشعبوية مرة أخرى في ستينيات القرن العشرين، هذه المرة تحت قيادة جورج والاس (George Wallace)، وهو حاكم من ألاباما محافظ من الناحية الاجتماعية وأحد أنصار التمييز العنصري. وعلى الرغم من ذلك، تضمنت الشعبوية في ستينيات القرن العشرين عناصر الشعبوية التقليدية وبعض العناصر الفريدة، وذلك على غرار الشعبوية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. دافع والاس عن المواطن العادي والطبقة العاملة وطالب بزيادة الاستحقاقات الاجتماعية، ولكنه في الوقت ذاته تبنى العزل العنصري وأطلق حملة شعارها "القانون والنظام"، ووعد بإنهاء حرب فيتنام. كان نجاحه – حيث فاز بنسبة 13.6 بالمئة من التصويت الشعبي باعتباره مرشحًا من طرف ثالث- دليلاً على خيبة أمل كبيرة بالنسبة للأطراف السياسية (الأحزاب السياسية) التقليدية.[47] شهدت سبعينيات القرن العشرين كشف فضيحة ووترغيت التي تراجع بسببها مستوى ثقة المواطنين من مختلف الانتماءات السياسية في الحكومة. أسفرت فضيحة ووترغيت (التي أوحت بالفساد الحكومي) وأوراق البنتاغون (التي أظهرت أن الحكومة قد لفقت المعلومات وكذبت على الرأي العام فيما يتعلق

---

[45] ألغى قانون الهجرة والجنسية نظام الحصص القائم على أساس الأصل القومي وأنشأ نظام أفضليات جديد قائم على أساس مهارات المهاجرين والعلاقات الأسرية مع مواطني الولايات المتحدة. ويتضمن أيضًا أحكامًا لضمان أن المهاجرين يتقاضون أجرًا منصفًا. مؤسسة مراكز دراسات الكونجرس، "قانون الهجرة والجنسية،' صفحة ويب، غير مؤرخة.

[46] Robert Loevy, *The Civil Rights Act of 1964: The Passage of the Law That Ended Racial Segregation*, Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1997; Doug McAdam, "The U.S. Civil Rights Movement: Power from Below and Above, 1945–70," in Adam Roberts and Timothy Garton Ash, eds., *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2009.

[47] Bill Kauffman, "When the Left Was Right," *The American Conservative*, May 19, 2008; Stephan Lesher, *George Wallace: American Populist*, Boston: Addison Wesley, 1994, p. 409.

بحرب فيتنام) عن تساؤل الأمريكان عما إذا كان بإمكانهم الثقة بلا ريب في إخبار الحكومة الحقيقة وقيامها بالأمر الصحيح.[48]

أثّر عِقد من الإنفاق الفيدرالي الكبير لدعم برامج الرعاية الاجتماعية والتخفيضات الضريبية وحرب فيتنام وبرنامج الفضاء على اقتصاد الولايات المتحدة في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين. اتسمت فترة ستينيات القرن العشرين بكونها إحدى فترات الازدهار الاقتصادي الملحوظ الذي نتج عن مزيج من الائتمانات والتخفيضات الضريبية، والسياسات المشجعة للأعمال التجارية، والتدابير الرامية إلى رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة تعويضات البطالة.[49] تم دعم النمو أيضًا عن طريق تقنيات جديدة أدت إلى زيادة الإنتاجية. ومع ذلك، أدى العجز الفيدرالي الكبير والاقتصاد المحموم (وذلك نتيجة السياسة النقدية والمالية المتهورة مع مرور العقد وفقًا لكثير من الخبراء) إلى تسارع مستوى التضخم وارتفاع معدل البطالة حيث انزلق الاقتصاد إلى الركود في مطلع سبعينيات القرن العشرين.[50] بلغت نسبة البطالة 9 بالمئة بحلول عام 1975. وشهد مطلع سبعينيات القرن العشرين أيضًا نهاية معيار الذهب وعدم الاستقرار الاقتصادي بعد هذا القرار. ظهر مصطلح *الركود التضخمي* لوصف حالة التضخم والركود المتزامنة التي ابتلت الاقتصاد لعقد من الزمن. وقد ذكر الكثيرون أوجه التشابه بين عشرينيات وستينيات القرن العشرين من ناحية الاقتصادات المحمومة والمبالغ في تقديرها التي انهارت في نهاية المطاف.[51] وتعد أوجه الشبه بالنسبة للعقد الأول من القرن الحالي، قبل انهيار عام 2008، ذات صلة بهذا الأمر.

ماذا عن تصدع الحقيقة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين؟

تظهر أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين عناصر تصدع الحقيقة كما في الفترتين السابقتين، ولكن هناك فوارق جوهرية بين الاتجاهات الملاحظة حينها وهذه الفوارق في الوقت الحالي. كما أن الأدلة على وجود الطرق التي أسهمت من خلالها التغييرات في البيئة الإعلامية في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي للرأي الحالي في المؤسسات الإعلامية المعاصرة تتسم بالقوة. تعد الصحافة الجديدة

---

[48] Gallup, 2016; Musser, 2007.

[49] Robert Collins, *More: The Politics of Economic Growth in Postwar America*, New York: Oxford University Press, 2002.

[50] Gregory Bresiger, “The Great Inflation of the 1970s,” Investopedia, undated.

[51] Arthur Okun, “A Postmortem of the 1974 Recession,” *Brookings Papers on Economic Activity*, No. 1, 1975.

أحد الأمثلة على ذلك، كما يتضح ذلك من استخدام أخبار التلفزيون وصوره لنشر الدعايات و(في بعض الحالات) تعزيز الحوار الحزبي. ومع ذلك فإن عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وحتى التغيير في مقدار الرأي وتأثيره على الحقيقة لا يبدو بالحدة ذاتها التي لوحظت في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر أو في الوقت الحالي. وثمة دليل قوي إلى حد ما لهذه الفترة من تراجعات مستوى الثقة في كلٍ من الحكومة ووسائل الإعلام، في هذه الحالة كمصادر للمعلومات والحقائق. كان تراجع الثقة هذا أشد وطأة على المؤسسات الحكومية على وجه الخصوص. وعلى وجه التحديد، أدى نمط من الأكاذيب التي تفوه بها كبار المسؤولين في الحكومة وتلقفها الصحفيون وغيرهم بالنشر إلى تقويض ثقة الرأي العام في المؤسسات الحكومية. وفي حالة وسائل الإعلام، أسهمت زيادة التحزب وصحافة النشطاء والتركيز على قضايا الحقوق المدنية الاستقطابية في انخفاض ثقة الرأي العام. ومن المهم الإشارة إلى أن الثقة في هذين النوعين من المؤسسات، حتى في مستوياتهما المتدنّية، كانت أعلى بكثير من التي هي عليها في الوقت الحالي. ويبدو أيضًا أن التوافق الاجتماعي حول الحقائق انخفض في ستينيات القرن العشرين ومطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن يبدو أن هذا الاتفاق بشأن الانخفاض قد تعلق مرة أخرى بالمعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أكثر من الحقائق والبيانات والتحليل. وبالتالي يوجد بعض الأدلة الواضحة على وجود ظاهرة تشبه تصدع الحقيقة في هذه الفترة كما هو الحال في غيرها من الفترات. ولكن يبدو من الواضح أيضًا أن الظاهرة التي لوحظت في الوقت الحالي قد تكون فريدة من عدة نواح. يلخص الجدول 3.3 تقييمنا لحدة الاتجاهات الأربعة الرئيسية لتصدع الحقيقة في هذه الفترة.

الجدول 3.3
تقييم مستوى تصدع الحقيقة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين

الاتجاه	منخفض	متوسط	مرتفع
الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات*	✓		
عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة		✓	
الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة		✓	
انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق			✓

ملاحظات: يشير رمز النجمة إلى أن تقييمنا يستند إلى البيانات المحققة المحدودة. هذه التقييمات تقريبية ويجب أن يُنظر إليها بشكل كبير من الناحية النسبية (أي بالنسبة لبعضها البعض، وليس عبر جميع الفترات).

الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات

يجعل نقص بيانات الرأي العام الدقيقة التي تتابع مواقف الأفراد بمرور الوقت مرة أخرى من الصعب تحديد المدى الذي انخفض إليه الإجماع حول الحقائق في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بدقة. تقدم التطورات الاجتماعية والسياسية في أثناء هذه الفترة بعض الرؤى الثاقبة في الجوانب التي يبدو أن المجتمع قد انقسم إليها بشكل متزايد والتي يبدو من المحتمل أن التوافق الاجتماعي قد تراجع بشأنها بالفعل. ومع ذلك، ليس من الواضح دائمًا إلى أي مدى حدث الخلاف المتزايد حول الحقائق أو التفسيرات التحليلية لهذه الحقائق وليس حول المعايير السياسية والاجتماعية كما في الفترات السابقة.

كشفت الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية لهذه الفترة، التي كانت معنية بالحقوق المدنية والسياسات الاقتصادية وحرب فيتنام، عن مجتمع يزداد انقسامه وتصدعه بالإضافة إلى تضارب الأولويات ووجهات النظر بشأن مجموعة من القضايا المختلفة. أصبح التشكيك في الحكومة وقراراتها و(في بعض الحالات) المعلومات التي تقدمها أكثر شيوعًا مما كان عليه الحال في خمسينيات القرن العشرين. وبحلول أواخر ستينيات القرن العشرين، بدأت جوانب التوافق بشأن السياسات الاقتصادية والحكومية في التلاشي.[52]

تداخلت الثقافة المضادة، التي سادت الجامعات والأماكن الاجتماعية الأخرى، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وأدّت إلى احتجاجات ضد حرب فيتنام ومن ثم ضد الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon).[53] في ستينيات القرن العشرين، جاءت برامج المجتمع العظيم للرئيس ليندون بينز جونسون (Lyndon B. Johnson)، في جزء منها، استجابةً للكثير من الشكاوى التي أثارها المحتجون فيما يتعلق بالطرق التي لا تستجيب بها السياسات الاقتصادية الحالية إلى واقع حياة الأفراد.[54] وعلى الرغم من تلك البرامج، كانت الصدامات التي وقعت بين المحتجين وقوات إنفاذ القانون شائعة وألمحت إلى مدى الاختلاف بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك قرارات السياسات الخارجية.

---

52 Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America*, New York: Harcourt Books, 1991.

53 Roger Kimball, *The Long March: How the Cultural Revolution of the 1960s Changed America*, New York: Encounter Books, 2013; John Skrentny, *The Minority Rights Revolution*, Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 2002.

54 Irwin Unger, *The Best of Intentions: The Triumphs and Failures of the Great Society Under Kennedy, Johnson, and Nixon*, New York: Doubleday, 1996.

يشير الدليل، حينها، إلى أن ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين كانتا من فترات انخفاض الإجماع حول الحقوق السياسية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال يبدو هذا الأمر مختلفًا عن تزايد الاختلاف حول الحقائق المحددة في الفصل الثاني كجزء من تصدع الحقيقة، التي كانت إحداها مرتكزة على الاختلاف بشأن دقة الحقائق وصحتها والنتائج المستخلصة التحليلية التي كانت في وقت من الأوقات تحظى بقبول واسع.

عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة

أدّت التغييرات الطارئة في البيئة الإعلامية وفي الصحافة دورًا مهمًا في الثقافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين. كما أنها تكشف أدلة الظواهر ذاتها التي قد وضّحناها في العصور السالفة وهي: (1) عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة و(2) الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة. وقد اتسم تطوران بأهمية بالغة. أولهما ظهور "الصحافة الجديدة"، والآخر تعزيز البرامج الإخبارية التلفزيونية وانتشارها باعتبارها المقوم الأساسي لسوق الإعلام. تمثل الصحافة الجديدة، التي بلغت ذروتها في أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين، أحد أساليب نقل الأحداث التي تعتمد على منظور تحليلي غير موضوعي وتعطي أفضلية للتجربة الشخصية والاعتقاد على الحقائق الموضوعية. وفي ذلك الوقت، اتهم بعض النقاد الصحافة الجديدة بطمس معالم التمييز بين نقل الأحداث وأسلوب السرد. وزعم آخرون أنها ما هي إلا عملية دمج بين صحافة النشطاء والصحافة التقليدية.[55] لعل ما هو أكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بالصحافة الجديدة من وجهة نظر معاصرة يتمثل في أن هذا النوع من التلاعب غير الموضوعي في الموضوعات الإخبارية والتأكيد على التعليقات على حساب الحقائق الموضوعية وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة الموضوعية تعد مظاهر واضحة في هذه الفترة لأحد الاتجاهات الرئيسية لتصدع الحقيقة.

شكّل أيضًا ظهور البرامج الإخبارية التلفزيونية وتغطيتها للأحداث الاجتماعية والسياسية الكبرى وهيمنتها تغييرات كبيرة في نظام المعلومات. وبحلول عام 1966، كان لدى 90 بالمئة من الأمريكيين تلفزيون في المنزل، مما جعل هذه الوسيلة المصدر

---

[55] James E. Murphy, "The New Journalism: A Critical Perspective," *Journalism Monographs*, No. 34, May 1974.

الرئيسي للأخبار لغالبية الأُسر. على الرغم من أن التلفزيون أتاح لمجموعة واسعة من الأشخاص الحصول على مزيد من المعلومات، فإن المواد كانت لا تزال تخضع للتصفية والتعديل من قِبل شبكات الأخبار التلفزيونية الكبرى التي كانت تقرر ما سيتم تغطيته في نشرات الأخبار المسائية، وأدى ظهور التلفزيون إلى تغير محتوى الأخبار. تقدم حرب فيتنام مثالاً جيدًا لما تعنيه هذه التغييرات بالنسبة للمشهد الإعلامي: فقد اتجه كل من مؤيدي الحرب ومعارضيها، في ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين، بشكل متزايد إلى البرامج الإخبارية التلفزيونية من أجل نشر صور مؤثرة على نطاق واسع تهدف إلى إثارة الدعم للطرف المعني. قدّم التلفزيون طريقة جديدة لنشر الرأي والتعليقات التي يتعين تقديمها للجمهور، في بعض الحالات من خلال نقل الأحداث وفي حالات أخرى من خلال الصور الفوتوغرافية والصور التي يتم التلاعب بها بعناية. ونتيجة لذلك، أدت التغطية الإعلامية للحرب دورًا في تشكيل الرأي العام إزاء الصراع.

لقد تباينت الصور التي رسمتها الحكومة ووسائل الإعلام بشكل متزايد طوال فترة الحرب. غيَّر كلا الجانبين من الحقائق، وفي بعض الحالات أساءا استخدام البيانات والإحصاءات لتضليل مواقف الرأي العام أو تشكيلها عن عمد.[56] أدى ذلك إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة إلى حد ما، وإلى بعض الشكوك بين الرأي العام إزاء ما كان حقيقة وما لم يكن كذلك، بل وعدم الثقة في المصادر الإعلامية والحكومة. بدأت ثقة الأمريكيون تتزايد في مقالات الصحفيين مع مضي الحرب قدمًا، وسطع نجم الصحافة الاستقصائية. زادت الصحافة الاستقصائية القوية التي صبّت تركيزها على الحرب والفساد الحكومي والموضوعات المهمة الأخرى لهذه الفترة من ثقة الجمهور ومصداقيته في وسائل الإعلام على نحو كبير حيث بدأ النظر إلى الصحافة على أنها وسيلة للتحقق من الحكومة. في الواقع، ساعد تحول التغطية الإعلامية والتحليل الاستقصائي الذي كشف الطبيعة الحقيقية للأحداث في الحكومة في انقلاب الرأي العام ضد الحرب وعلى نيكسون بعد ذلك.[57]

أسهمت عودة ظهور الصحافة الاستقصائية ودورها في المساعدة في كبح جماح مخالفات الحكومة وكشفها إسهامًا كبيرًا في عكس مسار عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة حجم الرأي والتعليقات التي تنشرها الصحافة الجديدة والبرامج

---

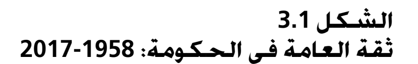
56 Daniel C. Hallin, *The Uncensored War: The Media and Vietnam*, Oxford and New York: Oxford University Press, 1986.

57 Ronald H. Spector, "The Vietnam War and the Media," *Encyclopedia Britannica*, April 27, 2016.

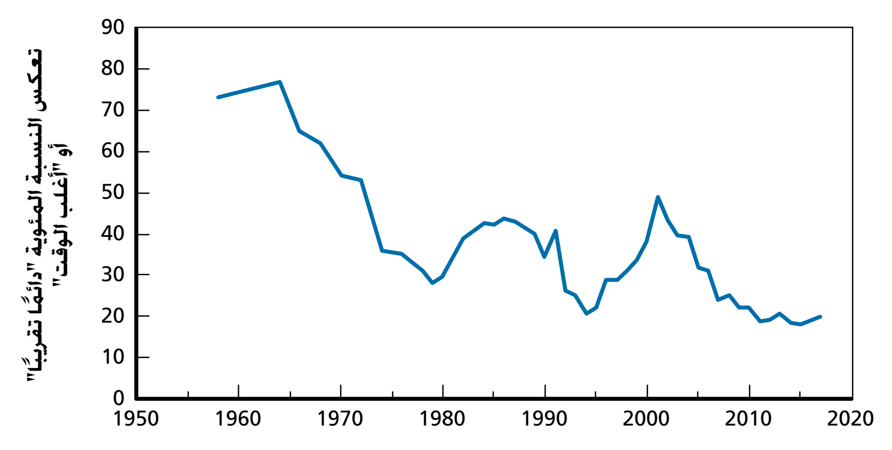
التلفزيونية. ليس من الواضح تمامًا سبب ازدهار الصحافة الاستقصائية في ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن ينبغي استكشاف دوافع هذا التحول وتأثيره على قيمة الحقائق الموضوعية وأهميتها على نحو أكثر تفصيلاً، حيث أن ذلك قد يكشف عن الرؤى التي يمكن أن تنطبق على الوقت الحالي.

انخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق

انخفضت الثقة في العديد من المؤسسات الكبرى في أواخر ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لعدد من الأسباب. وكان أبرزها انخفاض الثقة والمصداقية في الحكومة وقدرتها على "فعل الصواب" والتزامها بحماية مصالح الأفراد وشفافيتها ودقتها في المعلومات التي تقدمها. تشير بيانات مركز Pew Research Center للأبحاث أن هذه الثقة في الحكومة على فعل الصواب "في جميع الأوقات تقريبًا" أو "معظم الوقت" تراجعت من نسبة مرتفعة قدرها 77 بالمئة في عام 1964 إلى حوالي 36 بالمئة عام 1974. وكان الدافع وراء هذا الانخفاض، المُبين في الشكل 3.1، هو الكثير من الأحداث والقوى التي سبق وصفها بالفعل، وتتمثل في حرب فيتنام، والاضطراب الناجم عن الحركات النسائية والحقوق المدنية، والركود الاقتصادي، وكذلك اكتشافات أن الحكومة قد كذبت، مثل



الشكل 3.1
ثقة العامة في الحكومة: 2017-1958



المصدر: Pew Research Center, “Public Trust in Government: 1958–2017,” webpage, May 3, 2017b.

RAND *RR2314-3.1*

إطلاق أوراق البنتاغون وفضيحة ووترغيت.[58] في هذه الحالة، لم تكن الثقة في قرارات الحكومة والالتزام بصالح الأفراد هي التي انخفضت فحسب، بل انخفضت الثقة أيضًا في دور الحكومة باعتبارها مقدم الحقائق والمعلومات، كما هو الحال أيضًا في الوقت الحالي على نحو متزايد. والجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن بذور عدم الثقة قد يكون تم نثرها في ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين، وفي حين أن الثقة في الحكومة انخفضت بوضوح في هذه الفترة، فإنها كانت في عام 1974 أعلى بكثير مما هي عليه في الوقت الحالي. ووفقًا لبيانات مركز Pew Research Center ذاتها، فإن نسبة المشاركين التي بلغت 36 بالمئة في عام 1974 الذين أفادوا أن الثقة في قدرة الحكومة على فعل الصواب "في جميع الأوقات تقريبًا" أو "معظم الوقت" تراجعت إلى حوالي 20 بالمئة في نيسان (إبريل) عام 2017.[59]

بدأت عملية جمع البيانات الدقيقة التي تتعلق بثقة العامة في وسائل الإعلام الإخبارية في مطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن لا يزال هناك بعض الأدلة الكيفية عن الطرق التي قد تكون اتجاهات العامة بشأن وسائل الإعلام الإخبارية قد تغيرت من خلالها بمرور الوقت قبل بلوغ هذه الفترة. ويبدو أن الثقة في وسائل الإعلام الإخبارية كانت مرتفعة إلى حد ما في خمسينيات ومطلع ستينيات القرن العشرين، لا سيما فيما يتعلق بالمصادر ومذيعي الأخبار تحديدًا. فعلى سبيل المثال، كان كثيرًا ما يُلقب والتر كرونكايت (Walter Cronkite) "بأصدق رجل في أمريكا" وكان يُعتبر سرده للأحداث حقيقة.[60] ومع ذلك، يبدو أن زيادة ظهور الأخبار المنحازة في ستينيات القرن العشرين وزيادة مقدار الدعاية والمعلومات المتحيزة في مصادر وسائل الإعلام (بما في ذلك تغطية الحرب) في هذه الفترة قد قوضت هذه الثقة إلى حد ما. أسهمت التقارير ذات الطابع الشخصي وتقارير الناشطين التي تناولت الموضوعات الجدلية في الاستياء من الصحف باعتبارها مصدرًا للمعلومات، وخاصة في صفوف الأجيال الأكبر سنًا. على الرغم من عدم وجود بيانات موثقة بشأن المواقف تجاه الصحف في ذلك الوقت، أورد خبير استطلاعات الرأي جورج غالوب (George Gallup) في تقرير نُشر في عام 1968 أنه "لم يسبق أن ينظر إليها الجمهور بهذا القدر القليل من الاعتبار من قبل".[61] أعرب حوالي 39 بالمئة

---

[58] Pew Research Center, “Beyond Distrust: How Americans View Their Government—1. Trust in Government: 1958–2015,” webpage, November 23, 2015a.

[59] Gallup, 2017; Pew Research Center, 2015a.

[60] Jim Poniewozik, “Walter Cronkite: The Man with America’s Trust,” *Time*, July 17, 2009.

[61] “Newspapers,” *Dictionary of American History*, Farmington Hills, Mich.: Gale Group, 2003.

من الأمريكيين في عام 1973 عن "قدر كبير" أو "الكثير" من الثقة في الصحف. وبحلول عام 1979، أعرب 51 بالمئة من المشاركين عن الأمر ذاته. ربما يرجع ذلك إلى التغطية الإعلامية الاستقصائية القائمة على الحقائق لفضيحة ووترغيت والأحداث الأخرى في منتصف سبعينيات القرن العشرين وأواخرها. ومع ذلك، من المهم الإشارة مرة أخرى إلى احتمالية أن انخفاض مستويات الثقة في وسائل الإعلام في سبعينيات القرن العشرين كانت كذلك أعلى مما نشاهده في الوقت الحالي. كانت الثقة الكلية في المؤسسات الإعلامية في عام 2016 بنصف القوة التي كانت عليها في عام 1973، على الرغم من أن بعض مصادر وسائل الإعلام شهدت زيادة في عام 2017.[62]

من ناحية أخرى، أسهمت التغييرات الطارئة في منتصف سبعينيات القرن العشرين وأواخرها إسهامًا كبيرًا في استعادة الثقة في الحكومة والصحف. أولاً، كانت المبادرات والتغييرات السياسية في سبعينيات القرن العشرين تهدف تحديدًا إلى استعادة الثقة في الحكومة. صبّت مشاريع قوانين "الحكومة الرشيدة" هذه، التي ترمي إلى الحد من الفساد وإصلاح بعض التشوهات في العملية السياسية، تركيزها على الإقرارات المالية وجمع الأموال والأخلاقيات. ساعدت هذه التدابير في إعادة بناء ثقة العامة في المؤسسات الحكومية.[63] ربما تكون لجنة الكنائس ولجنة روكفلر، اللتان كانتا تدرسان الأنشطة الاستخباراتية، قد أسهمتا في الصورة الإيجابية. ثانيًا، أسهم تجدد الصحافة الاستقصائية المتفحصة في مطلع سبعينيات القرن العشرين ودورها، كما ذُكر، في المساعدة في كبح جماح مخالفات الحكومة وكشفها إسهامًا كبيرًا في استعادة الثقة في المؤسسة الإعلامية. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة عودة ظهور الصحافة الاستقصائية، وتواصل وسائل الإعلام في أداء دور كبير في تشكيل آراء المجتمع ومواقفه. ومع ذلك، لا يعتبر الجميع وسائل الإعلام وسيلة نزيهة للتحقق من الحكومة كما سنناقش في وقت لاحق.

مقارنة بالوقت الحالي: أوجه التشابه والاختلاف

يدرج الجدول 3.4 الفترات الثلاثة والاتجاهات التأسيسية الأربعة لتصدع الحقيقة التي يناقشها هذا الفصل بالإضافة إلى نظيراتها في الوقت الحالي. نشير في كل خانة إلى

[62] Gallup, 2017.

[63] U.S. Senate Historical Office, “Select Committee on Presidential Campaign Activities,” webpage, undated-c.

الجدول 3.4
الأدلة على تصدع الحقيقة في حقب مختلفة

الحقبة	الخلاف المتزايد بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات	عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة	الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة	انخفاض الثقة في مصادر المعلومات التي كانت تحظى بالاحترام في السابق
ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر	لا توجد أدلة	أدلة معقولة	أدلة معقولة	لا توجد أدلة
عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين	لا توجد أدلة	أدلة معقولة	أدلة معقولة	بعض الأدلة
ستينيات وسبعينيات القرن العشرين	لا توجد أدلة	أدلة معقولة	أدلة معقولة	أدلة معقولة
السنوات العشر الأولى من القرن العشرين	أدلة معقولة	أدلة معقولة	أدلة معقولة	أدلة معقولة

ملحوظة: سيكون من المثالي مقارنة حدة كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة في جميع الفترات، ولكن ليس لدينا بيانات كافية لإجراء تقييم دقيق.

مستوى الدليل المتوفر الذي كان الاتجاه موجودًا به في تلك الفترة. في حالة "الأدلة المعقولة"، نود أن نشير إلى أن إجراء بحث إضافي لجمع بيانات تجريبية أكثر دقة سيكون ذا قيمة وأهمية قبل استخلاص النتائج الحاسمة. وكما يشير هذا الجدول وتحليلنا في هذا الفصل، فإن تصدع الحقيقة لا يعد أمرًا فريدًا من نوعه بالنسبة للفترة الحالية، ولكن هناك طرق يبدو من خلالها أنه أمر مميز.

لعل أوضح وجه تشابه عبر الفترات الأربعة هو أن كل منها يقدم أمثلة على تضاؤل الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وعلى الطرق التي يبدو أن الحجم النسبي والتأثير الناتج عن الرأي على الحقيقة قد ازدادا من خلالها. وهذا ينطبق على الصحافة الصفراء ومرة أخرى على صحافة الجاز والصحافة الجديدة. وكما هو الحال اليوم، فإن الاتجاه نحو طمس الخط الفاصل بين الحقيقة والرأي في كل فترة، كان مدفوعًا، جزئيًا، في جانب العرض، أي من قبل الناشرين في وسائل الإعلام أو الصحف ورغبتهم في جذب الجمهور وزيادة الأرباح. ومع ذلك، يبدو أن مدى وجود مشكلة تتعلق بجانب الطلب (تكمن في زيادة الطلب على المحتوى الإخباري المحرر والمثير للمشاعر) مختلف. وقد كان ذلك أكثر

وضوحًا في عشرينيات القرن العشرين، ثم بنسبة أقل في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بل وبنسبة أقل قليلاً في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، ولكن من الواضح أنه أحد العوامل المهمة مجددًا في الوقت الحالي. والأمر الأقل وضوحًا يتمثل في ما إذا كانت هذه الاتجاهات أكثر حدة في الوقت الحالي عما كانت عليه في الماضي، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب وما الوسائل. ربما يكون نطاق هذه الظواهر وحجمها في الفترة الحالية أكثر حدة، ولكن قد يكون ذلك بسبب الاهتمام المتزايد أو ظهور وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، مما جعل من السهل العثور على أمثلة على كلا الاتجاهين. وتلك موضوعات يجب إجراء بحث إضافي وأكثر تعمقًا حولها.

وجدنا أيضًا بعض الأدلة على انخفاض الثقة في المؤسسات كمصادر للمعلومات القائمة على الحقائق، وخاصة في أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين وفي الوقت الحالي (ولا يتضمن ذلك الإدارة الرئاسية الحالية فحسب، بل وبالعودة أيضًا إلى عام 2000 على الأقل). فقدت الحكومة ووسائل الإعلام مصداقيتها باعتبارها مصادر للحقائق الموضوعية، في كلتا الفترتين، ولا تزال تفقدها نظرًا للافتقار إلى الشفافية ناهيك عن نشر المعلومات الخاطئة في بعض الحالات. ويبدو أن انخفاض الثقة في كلتا الحالتين شديد إلى حد ما، ولكن تجدر الإشارة، كما هو مُبين في الشكل 3.1، إلى أن المستوى المطلق للثقة في وسائل الإعلام والحكومة في سبعينيات القرن العشرين كان أعلى بكثير عما هو عليه في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن عددًا أكبر من المؤسسات قد فقدت ثقة العامة باعتبارها مصادر للمعلومات على مدى العقدين السابقين مما كانت عليه خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وهناك بعض الأدلة على أن بعض المؤسسات أيضًا قد فقدت ثقة العامة باعتبارها مصادر للمعلومات الموثوقة في عشرينيات القرن العشرين، ولكن كما ذكرنا من قبل، يبدو أن ذلك قد حدث في المقام الأول في مجال المعلومات المالية والاقتصادية. ومن ثم، يشير التحليل الأولي إلى تحدٍ أكبر كثيرًا في هذا الجانب من جوانب انخفاض الثقة في الفترة الحالية مما شوهد من قبل.

وثمة أدلة أقل على أن الفترات السابقة التي تناولتها هذه الدراسة شهدت تراجع الإجماع ذاته بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية لتلك الحقائق التي تبدو أنها تحدث في المجتمع المعاصر. على الرغم من أن كل فترة من هذه الفترات التي خضعت للبحث في هذا الفصل أظهرت ارتفاعًا كبيرًا في الاختلاف بشأن السياسات والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا يوجد سوى دليل ضئيل على أن الإجماع بشأن مصداقية الحقائق الأساسية وصحتها انخفض في العصور السالفة. ومع ذلك، فإن لدينا دليلاً

عرضيًا، ورد في الفصل الثاني، يفيد بأن هذا الاتجاه كان يحدث في السنوات الأخيرة. على الرغم من أن ثمة حاجة إلى إجراء استقصاء أعمق لجمع بيانات تجريبية أكثر دقة في هذه الحالة كذلك. وهذا تمييز هام بين الفترة الحالية والعصور السالفة، ولعله تمييز معين يحيد بها عن الماضي. وتجدر الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث للتحقق من هذا الاختلاف ودراسته، وسنعود لمناقشة هذه النقطة في الفصل السادس. تشمل السمات الأخرى للفترة الحالية التي تبدو مميزة عن الماضي حدة الانخفاض في الثقة في المؤسسات الرئيسية التي اعتادت أن تكون مصادر للمعلومات الواقعية، و(من المحتمل) نطاق التغييرات الطارئة في نظام المعلومات وحجمها. ومن الضروري إجراء مزيد من البحث في كل جانب من هذه الجوانب لتأكيد هذه الاختلافات وفهمها ومن أجل تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها أن تؤدي هذه الاختلافات إلى الحلول. يشير جدول الأعمال البحثي المقترح الوارد في الفصل السادس إلى عدد من المسائل البحثية التي تتعلق بهذا المسار من التحقيق.

لماذا اندثرت الفترات السابقة المماثلة لتصدع الحقيقة؟

تتمثل أحد الأسئلة التي انبثقت عن هذه المقارنات في سبب اندثار الظواهر التي تشبه ظاهرة تصدع الحقيقة في الماضي. على الرغم من الحاجة الملحة لإجراء مزيد من البحث، تبدو الإجابة متعددة الأوجه. أولاً، ساعد إحياء الصحافة الاستقصائية والصحافة القائمة على الحقائق، في كل حالة من الحالات السابقة، في تقليل عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وأيد أولوية الحقائق على المعلومات المضلِّلة والرأي. ويبدو أيضًا أن هذا التحول في تركيز الأخبار ومحتواها، في كل فترة، قد أدى إلى زيادة الثقة في وسائل الإعلام باعتبارها أحد مقدمي الحقائق والتحليل أو على الأقل ترسيخها. حدث هذا التحول في تسعينيات القرن التاسع عشر نتيجة لظهور الصحفيين الكاشفين للفضائح وزيادة التركيز على إعداد التقارير القائم على الحقائق خلال الحرب الإسبانية الأمريكية. ربما تكون زيادة استخدام البيانات في صناعة القرار والحوكمة والتخطيط العسكري قد أدت إلى التعجيل بهذا التغيير في ثلاثينيات القرن العشرين، وتلك التغييرات ربما تكون قد تسربت إلى الصحافة كذلك. قد يكون لاندلاع الحرب العالمية الثانية والرغبة في الحصول على المعلومات القائمة على الحقائق بشأن الأحداث التي حدثت في أثناء الصراع دور أيضًا. في سبعينيات القرن العشرين، أكدت الفضائح الكبيرة (مثل فضيحة ووترغيت ونشر أوراق البنتاغون) على قيمة المعلومات القائمة على الحقائق والدور الحيوي الذي أدته الصحافة الاستقصائية في ضمان الشفافية. وبالتالي، يبدو أن زيادة التركيز

على الحقائق والتحليل الموضوعي ووضعها في الاعتبار في كل حالة كان الدافع له إدراك عواقب عدم الاعتماد على هذه الحقائق والبيانات (على سبيل المثال، فترة الكساد الكبير)، أو الرغبة في جعل المسؤولين أكثر عرضة للمساءلة (على سبيل المثال، الصحفيون الكاشفون للفضائح وحرب فيتنام)، أو إدراك القيمة التي يمكن أن يقدمها هذا التحليل، إلى كل من الصحافة وإعداد التقارير وإلى صناعة القرار (على سبيل المثال، إعداد التقارير المتعلقة بالحرب والانتعاش الاقتصادي في أربعينيات القرن العشرين).

ثانيًا، أدت التغيرات الطارئة في سياسة الحكومة لزيادة المساءلة والشفافية إلى المساعدة في استعادة الثقة في الحكومة باعتبارها أحد مقدمي المعلومات، وكذلك ظهور ملمح الحقائق الموضوعية والتركيز عليها، وذلك في أكثر من حالة. حدث ذلك في ثلاثينيات القرن العشرين حيث شرعت الحكومة في الاعتماد على تحسين البيانات والمقاييس بكثافة، مما أدى إلى تحسين عملية صناعة القرار وجعل سياسات الحكومة والتقدم الذي أحرزته على ما يبدو أكثر فعالية عما كان عليه في العقود السابقة. وقد حدث هذا أيضًا بدرجة أقل في العقد الأول من القرن العشرين من خلال حركة الإصلاح التدريجي.[64] ففي سبعينيات القرن العشرين، أدى عدد من التغييرات السياسية وعدد من اللجان إلى تحسين مستوى مساءلة عمليات الحكومة وشفافيتها. على الرغم من أن بعض السياسات المطبقة في ذلك الوقت قد اضمحلت بمرور الوقت. من الجدير بالذكر أنه كانت هناك جهود مبذولة لزيادة شفافية الحكومة تحت إدارات جورج دبليو بوش (George W. Bush) وباراك أوباما (Barack Obama). يبدو أن الاختلاف، في العصور السالفة، يكمن في أن التغييرات الأساسية في عمليات الحكومة كانت فعّالة في زيادة الشفافية وإنشاء آليات جديدة للمساءلة. ليس من الواضح ما إذا كانت الجهود المبذولة مؤخرًا قد تمكنت من تغيير عمليات الحكومة أو زيادة الشفافية بشكل ملموس، على الأقل كما يتصورها عامة الناس. على سبيل المثال، على الرغم من أن الرئيس أوباما آنذاك وعد بتحقيق مزيد من الشفافية في بداية إدارته، فإنه تعرض للانتقاد على عدم الوفاء بهذه الوعود.[65]

أدى انخفاض الاضطراب السياسي والاجتماعي، في كل فترة أيضًا، إلى تقليل الضغوط الاجتماعية التي قد تكون أسهمت في بعض الاتجاهات التي تشكّل تصدع الحقيقة. أظهرت كل فترة من الفترات الموضحة هنا قلاقل واضطرابات سياسية

---

[64] Lewis Gould, *America in the Progressive Era, 1890–1914*, New York: Routledge, 2001.

[65] Alex Howard, “How Should History Measure the Obama’s Administration’s Record on Transparency?” The Sunlight Foundation, September 2, 2016.

واجتماعية كبيرة، حيث كان الدافع وراءها التغيير الاقتصادي والتقني السريع والهجرة والتطورات الاجتماعية (على سبيل المثال، حركة الحقوق المدنية). من المحتمل أن تكون ظواهر مثل تصدع الحقيقة ناتجًا عرضيًا لهذه الأنواع من القلاقل والاضطرابات. ومع ذلك، تجدر الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث للتحقق مما إذا كانت الأدلة تدعم هذه الفرضية وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الآليات التي تعمل من خلالها.

من المحتمل أيضًا أن نهاية الظواهر مثل تصدع الحقيقة تحدث بشكل طبيعي في نوع العمليات الدورية أو التي تشبه الموجية. قد يكون إجراء مزيد من البحث في كل جانب من هذه الجوانب مفيدًا لمن يسعون إلى تحقيق فهم أعمق لظاهرة تصدع الحقيقة ومن يتطلعون إلى العثور على حلول للتحديات التي تفرضها. يقدم الجدول 3.5 ملخصًا لأوجه التشابه بين كل فترة من الفترات الثلاثة التي تناولتها هذه الدراسة والوقت

الجدول 3.5
خصائص الفترات الثلاث مع أوجه التشابه مع الوضع الحالي

ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر	عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين	ستينيات وسبعينيات القرن العشرين
		
الصحافة الصفراء والعصر الذهبي	العشرينيات الصاخبة وفترة الكساد الكبير	الحقوق المدنية والاضطراب الاجتماعي وحرب فيتنام
• نشر الأخبار المثيرة والمبالغ فيها	• طمس صحافة الإثارة والبرامج الحوارية الإذاعية للخط الفاصل بين الحقيقة والرأي • انعدام الثقة في الحكومة والمؤسسات المالية	• إضفاء الصحافة الجديدة مزيد من التركيز على التجربة الشخصية • انتشار التلفزيون كأحد أشكال وسائل الإعلام الإخبارية المؤثرة والمتاحة بصورة واسعة • إضعاف الفضائح السياسية (ووترغيت وأوراق البنتاغون) لمستوى الثقة في المؤسسات الحكومية
	الاستجابات للمنافسة؟	
• ممارسة الصحفيين ناشري الفضائح للصحافة الاستقصائية • زيادة الإصلاحات التقدمية لشفافية الحكومة والشركات ومساءلتها	• تحسين ظهور تحليل السياسات المستندة إلى البيانات لشفافية الحكومة ومساءلتها	• انتعاش الصحافة الاستقصائية يصبح بمثابة مراقبة العامة للحكومة • إسهام إصدار تشريعات بشأن الأخلاقيات والتمويل والإقرارات المالية الحكومية في إعادة بناء المصداقية في المؤسسات الحكومية

الحالي، بالإضافة إلى الدروس المحتملة التي يمكن استفادتها من الفترات السابقة بشأن كيفية انتهاء ظواهر مثل ظاهرة تصدع الحقيقة في الماضي.

النماذج المماثلة السابقة في البلدان الأخرى

إننا لا نستكشف باستفاضة الأحداث المماثلة السابقة في البلدان الأجنبية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة تصدع الحقيقة لا تقتصر على الولايات المتحدة. تواجه بلدان أخرى في الوقت الحالي اتجاهات تصدع الحقيقة كذلك. على سبيل المثال، تشابهت الأحداث التي جرت في المملكة المتحدة قبل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تشابهًا كبيرًا مع التجارب التي جرت في الولايات المتحدة على مر السنوات العديدة الماضية.[66] فقد استخدمت الأطراف من كلا الجانبين خلال الفترة التمهيدية لاستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وابلاً من المعلومات الخاطئة والمضلِّلة من أجل محاولة التأثير على مواقف الناخبين.[67] وتجلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، ومثَّلت نتيجة التصويت، بصورة جزئية، ردًا على انعدام الثقة في كلٍ من المؤسسات البريطانية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.[68] وقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا في انتشار هذه المعلومات المضلِّلة خلال الفترة التمهيدية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. شهدت فرنسا أيضًا عناصر لظاهرة تصدع الحقيقة، خاصة خلال فترة الإعداد للانتخابات الوطنية في أيار (مايو) 2017 التي تأثرت بالتصريحات المضلِّلة للجهات السياسية الفاعلة ووسائل الإعلام، وانتشار المعلومات المضلِّلة عن طريق القنوات الإعلامية، وانخفاض الثقة في المؤسسات السياسية الحالية.[69] قد تتمثل أشهر الدلائل في الهجمات الإلكترونية على الحملة

---

[66] يشير المصطلح *Brexit* إلى التصويت الذي جرى في استفتاء حزيران (يونيو) 2016 في المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي. للحصول على مزيد من المعلومات، انظر Charles Ries, Marco Hafner, Troy D. Smith, Frances G. Burwell, Daniel Egel, Eugeniu Han, Martin Stepanek, and Howard J. Shatz, *After Brexit: Alternate Forms of Brexit and Their Implications for the United Kingdom, the European Union and the United States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-2200-RC, 2017.

[67] Charlie Cooper, "EU Referendum: Immigration and Brexit—What Lies Have Been Spread?" *The Independent*, June 20, 2016.

[68] John Cassidy, "Why the Remain Campaign Lost the Brexit Vote," *The New Yorker*, June 24, 2016.

[69] Chloe Farand, "French Social Media Awash with Fake News Stories from Sources 'Exposed to Russian Influence' Ahead of Presidential Election," *The Independent*, April 22, 2017; Amar Toor, "France Has a Fake News Problem, But It Is Not as Bad as the U.S.," *The Verge*, April 21, 2017.

السياسية للرئيس الحالي إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macron)، ويشمل ذلك تسريبات رسائل البريد الإلكتروني المخترقة.[70] يبدو أن تصدع الحقيقة يمثل ظاهرة عالمية تبدو مهمة لأن نظام المعلومات ذاته يبدو جزءًا من العولمة. وهذا يعني أن المشكلات في دولة أو منطقة واحدة من المرجح أن تنتشر إلى دول ومناطق أخرى. وإذا كان الأمر كذلك، فلن يتطلب إيجاد حل أو رد حقيقيين لظاهرة تصدع الحقيقة الانتباه فقط لهذه الظاهرة التي تتجلى في الولايات المتحدة ولكن يتطلب أيضًا تقييم ظهورها في دولٍ أخرى. وعلاوةً على ذلك، قد تكون هناك دروس يجب أن تُستفاد من تجارب الدول الأخرى في جانب تصدع الحقيقة. تتضمن الأمثلة أنواع المعلومات الخاطئة ومصادرها التي أثرت على أنظمة المعلومات، والطرق التي تغيرت من خلالها ثقة العامة في المؤسسات الوطنية مع مرور الوقت، وكيفية رد المؤسسات على التحديات المتعلقة بظاهرة تصدع الحقيقة.

قد يكون فهم الطرق التي تؤثر بها ظاهرة تصدع الحقيقة أو الظواهر المماثلة على الدول الأخرى ومراقبة ما تم القيام به لمحاربتها وسيلة قيِّمة للاستكشاف، خاصة إذا نجح ذلك في تحذير أصحاب الشأن الرئيسيين في الولايات المتحدة بالطرق التي قد يحاول بها المنتفعون من تصدع الحقيقة استخدام المعلومات كأداة سياسية أو إدامة بعض الجوانب الأكثر سلبية وتمديدها وكذا تبعات ظاهرة تصدع الحقيقة.

الملخص

أوضح هذا الفصل جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة التي قد تكون ضاربة بجذورها في الماضي بالإضافة إلى الجوانب التي قد يتفرد بها الحاضر. كما أوضح الفصل الكثير من الجوانب الجاهزة لإجراء مزيد من البحث وأشار إلى بعض الافتراضات التي يمكن أن تساعد في توجيه هذا الاستكشاف. إلا أنه سلط الضوء أيضًا على عدد من الجوانب التي تتطلب إجراء مزيد من البحث. أولاً، العمل الإضافي ضروري من أجل تحديد أي جوانب تصدع الحقيقة يعد جديدًا حقًا وأيها يعد استمرارًا لاتجاهات الماضي. تضمن هذا الفصل مراجع للبيانات ذات الصلة، غير أنه من الضروري إجراء استقصاء إضافي لكشف البيانات الإضافية أو جمعها من أجل الوصول إلى نتيجة حاسمة بشأن الأشكال التي تكون بها ظاهرة تصدع الحقيقة جديدة أو لا. ثانيًا، سيكون تحقيق فهم جيد لماهية الاختلافات بين

---

[70] Eric Auchard and Bate Felix, “French Candidate Macron Claims Massive Hack as Emails Leaked,” Reuters, May 6, 2017.

الفترة الحالية والماضية التي سمحت بظهور مشكلة تصدع الحقيقة بشكلها الحالي أو حتى المدى الذي وصلت إليه مهمًا في تحديد التحدي الحالي والاستجابة له، وذلك إلى المدى الذي تكون فيه ظاهرة تصدع الحقيقة جديدة. في النهاية، سيكون من المثمر إجراء مزيد من البحث لاستكشاف النماذج المماثلة السابقة (والنماذج الدولية، عقب تقييمها) للخروج بدروس قد تدعم المكافحة الفعالة لظاهرة تصدع الحقيقة. سيوضح استكشاف هذه الجوانب بصورة أكبر الأمور الجديدة والمختلفة بشأن ظاهرة تصدع الحقيقة وسيقدم رؤية عن كل من الجوانب التي تحتد فيها ظاهرة تصدع الحقيقة وأبرز الدوافع التي قد تكون مرتبطة بنشأتها. يقترح برنامج العمل البحثي في الفصل السادس سبلاً إضافيةً للبحث في المقارنات التاريخية والدولية.

إلا أننا يجب أن نفهم ظاهرة تصدع الحقيقة كليًا قبل بدء هذا البحث التاريخي. تجدر الحاجة إلى إجراء البحث والتحليل من أجل التحري الدقيق عن حجم الظاهرة وتقدمها مع الوقت ودوافعها ونتائجها. يستكشف الفصل التالي أربعة دوافع رئيسية لظاهرة تصدع الحقيقة، ليناقش البيانات ذات الصلة ويلخص الدراسات السابقة الموجودة. يحدد هذا الاستكشاف كيف يسهم كل دافع من هذه الدوافع في ظاهرة تصدع الحقيقة ويبرز الجوانب التي تتطلب بحثًا مستقبليًا لاستيعاب العوامل الحيوية المؤثرة.

الفصل الرابع

الدوافع: ما الذي يسبب تصدع الحقيقة؟

بعد أن قدّمنا تعريفًا للسياق التاريخي لتصدع الحقيقة وتعمقنا فيه، نتحول إلى مناقشة الدوافع الرئيسية الأربعة، ونقصد بها الظروف والتغيُّرات، التي يبدو أنها تساهم في تصدع الحقيقة في المجتمع المعاصر وهي: المعالجة المعرفية والانحيازات المعرفية، والتغيُّرات في نظام المعلومات، ويشمل ذلك ازدهار وسائل التواصل الاجتماعي والتحوُّل الذي تشهده صناعة الإعلام، والمطالب التنافسية المفروضة على النظام التعليمي الأمريكي التي حالت دون مواكبة المناهج الدراسية تغييرات نظام المعلومات الجديد، والاستقطاب على المستويين السياسي والاجتماعي السكاني. برزت هذه الدوافع الأربعة باعتبارها ذات صلة خاصة بتصدع الحقيقة استنادًا إلى مناقشاتنا الموحدة، والمراجعة المستفيضة للدراسات المشهورة والأكاديمية السابقة ذات الصلة، والبيانات المتوفرة حول موضوعات مثل المواقف العامة تجاه المنظمات الحكومية والإعلامية، والثقة في المؤسسات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، والتغيُّرات في نشر المعلومات، والتطورات في مجال التعليم، والاتجاهات الانتخابية والتوجهات السائدة في صناعة السياسات (مثل القوانين التي مُرِّرت والانتخابات التي عُقدت) والعديد من الأمور الأخرى.

جمَّعنا هذه المعلومات، باحثين عن السمات والأنماط العامة، لإبراز مجموعة صغيرة من العوامل قد افترضنا أنها قد تكون عوامل رئيسية لتصدع الحقيقة كما نلاحظها في الوقت الحالي. وبالتأكيد، قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على هذا الأمر، ومن المحتمل أن يكون لعامل أو اثنين من هذه العوامل أهمية أكثر من غيرهما. وعلى سبيل المثال، وكما ستشير مناقشاتنا، تؤدي التغييرات في نظام المعلومات دورًا ضخمًا في التحديات التي تعرضها تصدع الحقيقة، لأن هذه التغييرات تؤثر على عرض كل من المعلومات التي تستند على الحقيقية والمعلومات المضلِّلة أو

الأباطيل. كما يبدو أن الدور الذي يؤديه الاستقطاب السياسي والاجتماعي السكاني ذو أهمية محورية، وذلك لأنه يوجّه الطلب على الروايات المتنافسة ويدعمه ويسمح بازدهار المعلومات الخاطئة والمضلِّلة. ورغم ذلك، نعتقد أن ظاهرة تصدع الحقيقة لم تكن لتصبح بهذا القدر من التفشي والضرر إذا لم تحفزها جميع الدوافع الأربعة المحددة في هذه الدراسة. وفي الحقيقة، فإنه بالرجوع بإيجاز إلى التقييم التاريخي المعروض في الفصل السابق، فقد يكون تضافر هذه الدوافع الأربعة في الوقت ذاته هو ما عزل ظاهرة تصدع الحقيقة المعاصرة عما رأيناه في حقب زمنية أخرى. وبينما يتقدم البحث في هذا المجال، فقد يصبح من المناسب تحديد الدوافع الإضافية أو استبدال أحد الدوافع الحالية أو أكثر بأخرى تبدو أكثر أهمية، غير أننا نعتقد أن البدء بهذه الدوافع الأربعة يقدم خطّ أساس قيِّم لاستكشاف تصدع الحقيقة.

نوضح، في هذا الفصل، كل دافع، ونناقش الطرق التي على ما يبدو أنها تساهم في تصدع الحقيقة، ونلخِّص بعض الأبحاث الأخيرة ذات الصلة، ونُعرِّف المجالات التي لا تزال موضع تساؤل. كما نناقش مسألة التضليل، موضحين أنواعًا عديدة من المنظمات التي استغلت تصدع الحقيقة في الغايات الاقتصادية والسياسية لها أو عجَّلت من تقدُّم تصدع الحقيقة سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد. ويرتبط المُضلِّلون والدوافع ارتباطًا وثيقًا ببعضهما. فعلى سبيل المثال، تمكنت الجهات الفاعلة الأجنبية كمُضلِّلين لصالح تصدع الحقيقة من استغلال التغييرات في نظام المعلومات (عامل في إطار العمل الخاص بنا) لنشر المعلومات الخاطئة والدعاية المستهدفة بسرعة وفاعلية أكبر. وللتفريق بين الدوافع والمُضلِّلين، نُعرِّف *الدوافع* على أنها تغييرات أو ظروف عامة تبدو أنها تسبب تصدع الحقيقة ونُعرِّف *المُضلِّلين* على أنهم كيانات تزيد من وتيرة الاتجاهات التي تؤسس لبزوغ تصدع الحقيقة، بقصد أو بدون قصد، من أجل إحراز أهداف سياسية أو اقتصادية أو أهداف أخرى.

ومن المهم ملاحظة أنه يوجد بالتأكيد قدر ما من ردود الفعل بين كل دافع وبين تصدع الحقيقة تعمل في كلا الاتجاهين. فعلى سبيل المثال، نُعرِّف التغييرات في نظام المعلومات كأحد دوافع تصدع الحقيقة ونُوضِّح كيف تُسهِّل وسائل التواصل الاجتماعي انتشار المعلومات المضلِّلة، والتي تتسم بعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة ويمكن أن تقوض الإجماع حول الحقائق والثقة في المؤسسات على حد سواء. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تنتشر المعلومات المضلِّلة بسرعة أكبر وتكتسب المزيد من الزخم في بيئة تتسم بخلاف واسع النطاق حول الحقائق الموضوعية. ونسلط الضوء على أمثلة

على حلقات ردود الفعل هذه حسب الاقتضاء، ونناقشها بمزيد من التفصيل في نهاية الفصل.

المعالجة المعرفية والانحيازات المعرفية

إن الانحيازات المعرفية وطرق معالجة البشر للمعلومات واتخاذ القرارات هي أمور تدفع الناس إلى البحث عن معلومات وآراء وتحاليل تؤكد القناعات الموجودة أصلاً، وإلى الاهتمام بالتجربة أكثر بكثير من الاهتمام بالبيانات والحقائق، وإلى الاعتماد على الطرق العقلية المختصرة وعلى معتقدات هؤلاء الموجودين في شبكات التواصل الاجتماعي ذاتها عند تكوين الآراء واتخاذ القرارات.[1] وعلى نقيض الدوافع الأخرى لتصدع الحقيقة، فإن الانحياز المعرفي والنواحي الأخرى للمعالجة المعرفية لم تتغير في السنوات الأخيرة، بل تعد خصائص مشتركة ومتسقة للإدراك البشري. ورغم ذلك، فإن الدوافع الأخرى، مثل التغييرات في نظام المعلومات والارتفاع في الاستقطاب السياسي والاجتماعي، قد أبرزت أهمية هذه الانحيازات المعرفية وعواقبها وأوضحت التأثيرات التي يضفيها الانحياز المعرفي على كيفية فهم البشر للمعلومات وكيفية معالجتهم لها. كما يمكن لأي من المُضلِّلين لصالح تصدع الحقيقة، الموصوفين بمزيد من التفصيل في نهاية الفصل، استغلال الانحيازات المعرفية، وتشمل تلك القوى الجهات الفاعلة الدولية والباحثين والأتباع والمروجين للدعاية. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح أن تصدع الحقيقة سيكون بنفس القدر من الخطر أو الاستمرار حتى في ظل غياب تلك الخصائص المتعلقة بالمعالجة المعرفية البشرية. وإذا كان الأشخاص على استعداد لتحديث قناعاتهم السابقة عند طرح حقائق متناقضة عليهم أو إذا اعتمدوا بدرجة أكبر على التحليل والأهداف الموضوعية في اتخاذ القرار بدلاً من الإشارات الاجتماعية والعواطف ووسائل الاستدلال، لسهَّل ذلك من تصحيح المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة، ومنع

[1] يمكن تعريف *الانحيازات المعرفية* على أنها طرق يمكن بها لمعتقدات الشخص أو مواقفه أو تفكيره المنطقي أو قراراته الانحراف عن الحقيقة أو العقلانية التامة كنتيجة للأنماط والميول في المعالجة البشرية. فعلى سبيل المثال، قد يسعى الأشخاص إلى تأكيد المعتقدات السابقة بغض النظر عن مدى قدرتها على التطابق مع الواقع، أو قد يقومون بإصدار الأحكام استنادًا إلى وسائل الاستدلال والإشارات والطرق المختصَرة بدلاً من إجراء تقييم كامل لجميع الحقائق والبيانات. انظر Martie G. Haselton, Daniel Nettle, and Damian R. Murray, "The Evolution of Cognitive Bias," in David M. Buss, ed., *The Handbook of Evolutionary Psychology*, Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons, Inc., 2005.

تكوين غرف الصدى أو تفكيكها، ودرَّب الأشخاص على تقييم وسائل الإعلام بموضوعية. لهذه الأسباب، بدأنا في مناقشة دوافع تصدع الحقيقة مع تقييم الطرق التي تساهم بها الانحيازات المعرفية في تصدع الحقيقة. كما يقدم هذا التقييم أساسًا لفهم الطرق التي ساهمت بها الدوافع الأخرى في تصدع الحقيقة، وتشمل على وجه الخصوص التغييرات في نظام المعلومات والاستقطاب السياسي والاجتماعي.

يبدو أن التأثيرات والتبعات قد تضخمت نتيجةً للدوافع الأخرى لتصدع الحقيقة، حتى في حالة بقاء العمليات المعرفية للأفراد كما هي. وبتعبير آخر، قد يُشكِّل الانحياز المعرفي دافعًا مستترًا، أي عاملاً حاضرًا دائمًا غير أنه لا يسبب تصدع الحقيقة إلا عند تحفيزه بعوامل وظروف بيئية أخرى أو استغلال الجهات الفاعلة له مع وجود حوافز اقتصادية وسياسية محددة. وعلى وجه التحديد، يبدو أن الانحيازات المعرفية تساهم مباشرةً في تراجع الإجماع حول الحقائق وطمس الفارق بين الرأي والحقيقة من خلال جعل الأفراد يقاومون الحقائق التي تتعارض مع التجارب أو الآراء الموجودة أصلاً. كما قد يحث الانحياز المعرفي الأفراد على إحاطة أنفسهم بأشخاص لهم فكر مشابه واستخدام المعلومات المحصورة على هذه المصادر التي لها معتقدات ومواقف متوافقة بشكل متسق. بالإضافة إلى الاستقطاب المتزايد، والتغييرات التي يعززها انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وتأثير المرشحات، وخصائص الدورة الإخبارية على مدار اليوم، فإن الانحيازات المعرفية والخصائص الأخرى للمعالجة المعرفية تترك الأشخاص عرضةً للمعلومات المضلِّلة ومن المرجح أن يقوموا على نحوٍ متزايد بالاستهانة بالحقائق لصالح الآراء والحكايات. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الانحياز المعرفي له دور أساسي في تشكيل تصدع الحقيقة وتغذيته يستحق ذكره كدافع مستقل وليس جزءًا من الدوافع الأخرى.

الانحيازات المعرفية وتبعاتها على تصدع الحقيقة

انحراف البرهان

تحقق مجموعة واسعة من الأبحاث التجريبية في كيفية تأثير وسائل الاستدلال والطرق المختصَرة العقلية التي يستخدمها الأشخاص لمعالجة المعلومات على معتقداتهم وخياراتهم وقراراتهم.[2] وتتمثل أحد أهم الانحيازات المعرفية في الميل البشري للتمسك

---

[2] تعد *وسائل الاستدلال نُهُجًا* متبعة في حل المشكلات أو اتخاذ القرار تعتمد على الإشارات، أو الطرق المختصَرة، أو التجربة السابقة، أو قواعد الإبهام من أجل الوصول إلى حل مرضي بشكل أسرع مما هو ممكن عبر تحليل متعمق. وتشمل الأمثلة استخدام انتماء حزبي لمُرشَّح لتقريب الآراء السياسية الخاصة به أو استخدام ملابس شخص ما لتخمين المهنة أو الدخل الخاص به. وتسمح وسائل الاستدلال باتخاذ قرار أسرع وأسهل، غير أنها قد لا تتوصل دائمًا للحل الصحيح أو الأمثل.

بالمعتقدات المسبقة، وذلك حتى عند تقديمها مع معلومات تثبت بوضوح أن هذه المعتقدات غير صحيحة أو مضلِّلة. فعلى سبيل المثال، يرى نيهان (Nyhan) ورايفلر (Reifler) أن التصورات الخاطئة للأفراد بشأن مجموعة من الموضوعات قادرة على الصمود أمام المعلومات التصحيحية.[3] وفي الحقيقة، لا يحافظ الأشخاص على القناعات الموجودة أصلاً فحسب: فيمكن أن تجعل المواجهة بالمعلومات التصحيحية التصورات الخاطئة أكثر تأصّلاً وأن تتسبب في جعل الأشخاص أقل استعدادًا في النظر للبدائل.[4] وطعن بحث آخر في هذه النتيجة، حيث وجد دليلاً محدودًا على أن المعلومات التصحيحية تساهم في مثل هذا "الأثر الذي يأتي بنتائج عكسية". غير أن هذا البحث يشير أيضًا إلى أن تغيير القناعات الموجودة أصلاً قد يكون أمرًا صعبًا.[5] ويعتبر ذلك انعكاسًا للميل البشري الأعم للبحث عن المعلومات التي تؤكد الآراء والقناعات الموجودة أصلاً وإعطاء الأولوية لها ورفض المعلومات التي تنفي ذلك بغض النظر عن المصدر.[6] ويجب عدم الاستهانة بقوة انحراف البرهان هذا وتماسكه. ويمكن أن يكون لوسائل الاستدلال تأثيرات أخرى على القناعات ومعالجة المعلومات كذلك. فعلى سبيل المثال، يميل الأشخاص، عند اتخاذ قرارات، إلى إيلاء مزيد من المصداقية للمعلومات التي يواجهونها في معظم الأحيان وقرأوها في الآونة الأخيرة، حتى عندما يكون ذلك غير مبرر.[7]

إن هذا الميل للتمسك بالقناعات الحالية والبحث عن المعلومات التي تؤكد هذه القناعات، والمعروف أيضًا بالاستدلال المدفوع، يُحفِّز تصدع الحقيقة، لأنه يعني أنه حالما يُكوِّن شخص ما قناعة محددة، سواء كان بناءً على حقيقة أو معلومات مضلِّلة أو معلومات خاطئة، فمن المرجح أن تستمر هذه القناعة. أما بالنسبة إلى الأشخاص المتمسكين بقناعاتهم الأولية المتسقة مع التحليلات والبيانات السائدة،

3 Brendan Nyhan and Jason Reifler, "When Corrections Fail: The Persistence of Political Misperceptions," *Political Behavior*, Vol. 32, No. 2, 2010.

4 Nyhan and Reifler, 2010.

5 Thomas Wood and Ethan Porter, "The Elusive Backfire Effect: Mass Attitudes' Steadfast Factual Adherence," *Political Behavior*, forthcoming.

6 Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases," *Science*, Vol. 185, No. 4157, 1974.

7 Lisa K. Fazio, Nadia M. Brashier, B. Keith Payne, and Elizabeth J. Marsh, "Knowledge Does Not Protect Against Illusory Truth," *Journal of Experimental Psychology: General*, Vol. 144, No. 5, 2015.

فمن المرجح أيضًا أن يُقوِّي انحراف البرهان التمسك بهذه القناعات الأولية، حتى عند ظهور تحليلات وبيانات جديدة تتحدى هذه القناعات. وخضع انحراف البرهان والاستدلال المدفوع للبحث والاستكشاف على نطاق واسع في كلا السياقين السياسي وغير السياسي.[8] وتشير كوندا (Kunda) إلا أن الأشخاص الذين يُقرِّرون موضع البحث عن المعلومات وكيفية ذلك مدفوعون برغبة في تأكيد قناعاتهم. وأفادت أن الأشخاص سيُقدمون على اختيار نُهُج القرارات والأبحاث التي تؤدي على الأرجح إلى النتائج والاستنتاجات المرجوة، وليس اختيار النُهُج الأفضل. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون للدوافع والرغبات تأثير مباشر على القناعات والسلوك واتخاذ القرار.[9] نحن لا نقصد الإشارة إلى أن العواطف والبديهة لا تحتل موضعًا بجانب الحقائق والبيانات في تكوين القناعة أو اتخاذ القرار، فهي تحتل موضعًا بالفعل. إنما نقترح فحسب طرقًا ممكنةً يمكن للانحيازات المعرفية من خلالها السماح للعواطف والبديهة بمزاحمة الحقائق والبيانات بشكل كامل من هذه العمليات.

ويبين أحد الأبحاث أنه يمكن للأشخاص استخدام العديد من الاستراتيجيات والنُهُج المختلفة لتجنب التهديدات الواقعية على وجهات النظر للعالم أو مقاومتها. ومن بينها انتقاد مصدر المعلومات المتضاربة أو الحط منه، والتشكيك في صلاحية المعلومات نفسها، وصياغة المنطق الكامن وراء القناعات بمصطلحات أخلاقية، أو عاطفية أو دينية وبالتالي تكون غير قابلة للتزييف، بدلاً من المصطلحات التي تستند على الحقائق وبالتالي تكون قابلة للتزييف.[10] وبهذه الطريقة، قد لا تنحصر مساهمة انحرافات البراهين في تراجع الإجماع بشأن الحقائق وتلاشي الخط بين الرأي والحقيقة، بل تصل أيضًا إلى الاستقطاب (المتناول لاحقًا في هذا الفصل) وتدني الحوار المدني (المتناول في الفصل الخامس).

---

[8] Ziva Kunda, “The Case for Motivated Reasoning,” *Psychological Bulletin*, Vol. 108, No. 3, 1990; Arie W. Kruglanski, “Motivated Social Cognition: Principles of the Interface,” in E. Tory Higgins and Arie W. Kruglanski, eds., *Social Psychology: Handbook of Basic Principles*, New York: Guilford Press, 1996.

[9] Kunda, 1990.

[10] Justin P. Friesen, Troy H. Campbell, and Aaron C. Kay, “The Psychological Advantage of Unfalsifiability: The Appeal of Untestable Religious and Political Ideologies,” *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 108, No. 3, 2015.

وتدرس مجموعة أخرى من الدراسات السابقة انحراف البرهان في سياق القناعات السياسية. ويشير بحث أجراه فلين (Flynn) ونيهان ورايفلر إلى أنه يمكن للاستدلال المدفوع شرح جزء من الشراسة التي يتمسك بها الأشخاص بقناعاتهم الخاطئة على الأقل. ويُظهِر المؤلفون أن الأشخاص يميلون إلى البحث عن المعلومات التي تسمح لهم بتكوين قناعات تتماشى مع حزب سياسي مفضَّل، رافضين المعلومات التي لا تتناسب مع الرواية المرجوة.[11] وقد يقدم هذا أحد تفسيرات سبب ميل "الأخبار الزائفة" إلى الصمود وسبب صعوبة التغلب على بعض جوانب تصدع الحقيقة. كما يشير هذا البحث إلى أنه يمكن لكلٍ من التحزب والآراء المسبقة أداء دور في تقديم "الدافع" للمحافظة على القناعات الموجودة أصلاً. وحقيقة أن التحزب يمكن أن يغذي التحيز المعرفي قد تُوضِّح لماذا تبدو التصورات الخاطئة والانحيازات المعرفية شديدة بوجه خاص في الساحة السياسية.[12] ويؤكد بحث آخر على الدور المهم الذي يتخذه التحزب في تكوين القناعات واستمرار التحيز. ويفيد هذا العمل، على وجه التخصيص، بأن المتحزبين الأكثر التزامًا أقوى تمسكًا بقناعاتهم عند مواجهتهم بمعلومات متضاربة وقد يقضون وقتًا في النظر في المعلومات المتضاربة قبل اتخاذ قرار أو إعادة تأكيد قناعة ما أقل مما يستغرقه المستقلون أو من هم أقل تحزبًا.[13] وفي الحقيقة، حتى عملية الانتخاب لحزب ما في أحد الانتخابات يمكن أن يصحبها تأثير على القناعات والسلوكيات، حيث إن الناخبين يسعون إلى جعل قناعاتهم متَّسقة مع قراراتهم الانتخابية الماضية لتقليل التنافر المعرفي ضمن منظومة قناعاتهم.[14] ومن ثمَّ، فإن مشكلة تصدع الحقيقة في المجال السياسي قد تكون أبدية، ليس بسبب الانحيازات المعرفية فحسب، بل وبسبب العملية السياسية ذاتها (بغض النظر غالبًا عن الخصائص المميزة لهذه العملية).

---

[11] D. J. Flynn, Brendan Nyhan, and Jason Reifler, “The Nature and Origins of Misperceptions: Understanding False and Unsupported Beliefs About Politics,” European Research Council, 2016.

[12] Flynn, Nyhan, and Reifler, 2016.

[13] David Redlawsk, “Hot Cognition or Cool Consideration? Testing the Effects of Motivated Reasoning on Political Decision Making,” *Journal of Politics*, Vol. 64, No. 4, November 2002.

[14] Jorgen Bolstad, Elias Dinas, and Pedro Riera, “Tactical Voting and Party Preference: A Test of Cognitive Dissonance Theory,” *Political Behavior*, Vol. 35, No. 3, 2013.

دور العاطفة والعلاقات والتجارب السابقة

تتشكل قناعات الشخص وآراؤه بشكل كبير كذلك من خلال العاطفة والتجربة الشخصية، والتي يمكن أن تطغى على تأثير الحقائق في اتخاذ القرار طبقًا لبعض الدراسات. وفي الحقيقة، تشير مراجعة للدراسات النفسية حول العلاقة بين العاطفة واتخاذ القرار إلى أن العاطفة تؤدي دورًا متسقًا وحاسمًا، في أغلب الأحيان، ومُشكِّلاً لعملية اتخاذ القرار، وهو دور قادر على التغلب على الحقيقة، وذلك على الرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني وثيقة الصلة بالموضوع.[15] وتعتبر هذه العلاقة وثيقة الصلة بشكل خاص في النواحي التي تشهد نطاقًا واسعًا من الشك.[16] وتؤثر العاطفة، طبقًا للبحث، على اتخاذ القرار من خلال التأثير على الأهداف والأحكام والعلاقات وكيفية تقييم الأشخاص لمجموعة معينة من الخيارات. وقد تؤثر النماذج العقلية كذلك على كيفية معالجة الأشخاص للمعلومات ومدى تقبلهم للمعلومات الجديدة التي تتعارض مع الأفكار المتصورة مسبقًا، والنماذج العقلية هي مفهوم الأشخاص لكيفية سير العالم بناءً على خلفياتهم وتجاربهم وقيمهم وخصائصهم الشخصية.[17] فعلى سبيل المثال، قد يكون الشخص صاحب النظرة للعالم التي تُقدِّر التقاليد والسلف أقل انفتاحًا على الأفكار الجديدة من الأشخاص الذين يولون قيمة أكبر للتغيير والتحوُّل وتحدي الوضع الراهن. وعلى نحو مشابه، فإن الشخص صاحب النظرة للعالم التي تُشكِّك بطبيعتها في المؤسسات من المرجح أن يعتمد على الأصدقاء والأقرباء فيما يتعلق بالمعلومات أكثر من قبول المعلومات التي تقدمها منظمات بحثية علمية. وقد يكون العكس صحيحًا

---

[15] تشير نظرية الاختيار العقلاني إلى أن الأشخاص يتخذون القرارات المنطقية دائمًا باستخدام البيانات المتاحة لتحقيق أقصى قدر من الفائدة أو الرفاهية. وتقلل هذه النظريات إجمالاً من دور العاطفة والعوامل الأخرى في اتخاذ القرار.

[16] Jennifer Lerner, Ye Li, Piercarlo Valdesolo, and Karim Kassam, "Emotion and Decision-Making," *Annual Review of Psychology*, Vol. 66, No. 1, 2015.

[17] Dominique Brossard, Bruce Lewenstein, and Rick Bonney, "Scientific Knowledge and Attitude Change: The Impact of a Citizen Science Project," *International Journal of Science Education*, Vol. 27, No. 9, 2005; J. S. Downs, W. Bruine de Bruin, and B. Fischhoff, "Parents' Vaccination Comprehension and Decisions," *Vaccine*, Vol. 26, No. 12, 2008; Shirley S. Ho, Dominique Brossard, and Dietram A. Scheufele, "Effects of Value Predispositions, Mass Media Use, and Knowledge on Public Attitudes Toward Embryonic Stem Cell Research," *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 20, No. 2, 2008; National Academies of Sciences, Committee on Science Communication, *Communicating Science Effectively: A Research Agenda*, Washington, D.C.: National Academies Press, 2017.

بالنسبة لشخص يثق ثقة أساسية بجميع أنواع المؤسسات (أو مؤسسات معينة)، أو من يتشكَّل منظوره بشكل كبير من خلال الأسلوب العلمي. ويستكشف مشروع الإدراك الثقافي (Cultural Cognition Project) تأثير النماذج العقلية على المواقف والقناعات المتعلقة بالسياسات. ويتساءل المشروع، بوجه خاص، عما إذا كان يمكن للقيم الثقافية (أو *الإدراك*، كما هو في مصطلحات المشروع) تشكيل مواقف الفرد من السياسات المتعلقة بالقضايا التي تتراوح من تغيُّر المناخ حتى عقوبة الإعدام وطرق ذلك.[18] وقدَّم العمل الأولي للمشروع على هذا الموضوع دليلاً على أن الإدراك الثقافي يشكِّل كيفية تكوين الأشخاص للقناعات، وماهية هذه القناعات، والمدى الذي يؤمن به الأشخاص بوجود إجماع علمي على القضايا التي تتراوح من التخلص من النفايات النووية حتى تغيُّر المناخ.[19]

يمكن أن يكون لطريقة صياغة المعلومات وعرضها تأثير قوي كذلك على مواقف الأفراد وقناعاتهم. ونحن نستخدم مصطلح *الصياغة* للإشارة إلى عملية "إضفاء السياق"، أو وضع ظاهرة أو حدث أو معلومة أخرى في مخطط تفسيري. ويمكن فهم "الصياغة" على أنها تنظيم للبنية أو السياق يُشكِّل معنى قضية أو حدث من خلال التركيز الانتقائي على بعض التفاصيل وإهمال التفاصيل الأخرى.[20] وتساهم الصياغة في تصدع الحقيقة بطريقتين. أولاً، يمكن للأشخاص والمنظمات التي تسعى عمدًا إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة استخدام الصياغة لتحقيق مصالحهم الخاصة. ثانيًا، بسبب قوَّة مثل هذه الصياغات والمخطط التفسيري في تشكيل المواقف العامة، فيمكن أن تقود هذه الصياغات بسهولة إلى روايات تنافسية متعددة حول قضية واحدة، وبالتالي تساهم في تراجع الإجماع حول الحقائق والذي يعد جزءًا من تصدع الحقيقة.

وكمثال عملي على ذلك، يُصيغ الصحفيون قضايا باستخدام إشارات سياقية وأوصاف محددة تحث القراء على تفسير هذه القضايا بطرق محددة أو قبول تعريف محدد للمشكلة والحل الضمني. لنأخذ بالاعتبار صحفيًا يكتب مقالة حول الطرق المختلفة للتصدي للجهات الفاعلة القومية التي تنتهج العنف، مثل أفراد الجيش الجمهوري

---

[18] لمزيد من المعلومات، انظر مشروع الإدراك الثقافي، الصفحة الرئيسية، غير مؤرخ.

[19] Dan M. Kahan, Hank Jenkins Smith, and Donald Braman, "Cultural Cognition of Scientific Consensus," *Journal of Risk Research*, Vol. 14, No. 2, 2011.

[20] J. Tankard, L. Hendrickson, J. Silberman, K. Bliss, and S. Ghanem, "Media Frames: Approaches to Conceptualization and Measurement," ورقة مُقدَّمة في المؤتمر السنوي في جمعية تعليم الصحافة والاتصال الجماهيري، بوسطن، آب (أغسطس) 1991.

الأيرلندي. يمكن وصف هؤلاء الأشخاص، اعتمادًا على وجهة نظر المؤلف، بمقاتلي الحرية أو الإرهابيين بالتناوب. وقد تشدد رواية تركز على صياغة مقاتلي الحرية على رغبة هؤلاء الأفراد في نيل حريتهم من الحكم البريطاني وتاريخ التمييز ضد الكاثوليك في أيرلندا الشمالية. وقد تهتم رواية تركِّز على صياغة الإرهابيين باستخدام العنف ضد المدنيين. ويمكن لكلتا الروايتين تعزيز المواقف المختلفة والحلول المختلفة من خلال التشديد على التفاصيل والسياقات المختلفة.

يمكن التلاعب بالصياغات كذلك للتأثير على المواقف والتحكم بالآراء بخصوص سؤال أو شخص أو قضية محددة. ويمكن للسياسيين استخدام الصياغات في التأثير على مواقف الناخبين.[21] فعلى سبيل المثال، قام فرانك لونتز (Frank Luntz)، الخبير في تنظيم الاستفتاءات، بتحليل الكلمات والعبارات التي ذكر أن من شأنها مناشدة المخطط التفسيري لأنواع معينة من الناخبين وتحديدها، ومن ثمَّ تسمح للمُرشحين السياسيين بتبديل مواقف هؤلاء الناخبين. كما أشار إلى أن النجاح السياسي استند إلى طرق عرض مختلفة بنفس قدر استناده إلى الاختلافات في المحتوى.[22] وأصبحت الصياغات ذات أهمية لتصدع الحقيقة عند عدم حصرها فقط في تشكيل المواقف، بل في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة عن قصد أو التشكيك في مصداقية مؤسسات أو حقائق بعينها.

وفي النهاية، تؤدي الشبكات والعلاقات الاجتماعية دورًا كبيرًا في تكوين القناعات والمواقف. ويشير بحث من 2014 حول تأثير البيئات الاجتماعية إلى أن لهذه الأجواء المحيطة تأثيرًا أكثر أهمية على القناعات مقارنة بالإشارات الحزبية، وخاصة أفراد العائلة والأصدقاء الذين يختار الشخص مرافقتهم.[23] ومع ذلك، فإن الاعتماد على الشبكات الشخصية من العائلة والأصدقاء كمصدر للمعلومات يمكن أن يحد من تنوع المعلومات التي يتمكن شخص ما من استخدامها أو الوصول إليها، مما يقود إلى تكوين غرف صدى يمكن للقناعات الخاطئة الازدهار فيها. ويمكن تعزيز غرف الصدى هذه عبر منصات

---

[21] D. A. Scheufele, "Agenda-Setting, Priming, and Framing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication," *Mass Communication and Society*, Vol. 3, Nos. 2–3, 2009.

[22] Frank Luntz, *Words That Work: It's Not What You Say, It's What People Hear*, New York: Hachette Books, 2008.

[23] Samara Klar, "Partisanship in a Social Setting," *American Journal of Political Science*, Vol. 58, No. 3, July 2014.

وسائل التواصل الاجتماعي ومرشحات البحث على الإنترنت التي تفرض التحيز على أنواع المعلومات التي يتعرض لها الشخص.[24] ويتم بحث الدور الذي تتخذه وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ومرشحات البحث والخوارزميات بمزيد من التفاصيل في القسم التالي.

تبعات تصدع الحقيقة

إن خصائص المعالجة البشرية هذه ليست جديدة، لكنها تفاقمت بسبب دوافع أخرى لتصدع الحقيقة، وخاصة الاستقطاب والتغييرات في نظام المعلومات. وبدلاً من البحث عن الحقيقة وفصلها عن الرأي، فإن المعالجة المعرفية البشرية تحث الأشخاص على البحث عن دليل يؤكد آرائهم وقناعاتهم الموجودة أصلاً ورفض المعلومات التي قد تكون غير متسقة مع تجربتهم الشخصية. ومع وجود نظام معلومات به مجموعة متنوعة من المصادر وحجم معلومات يكاد يكون هائلاً، فتتزايد سهولة إيجاد الأشخاص لمعلومات يريدون من خلالها تأكيد آرائهم الخاصة. وتجعل وسائل التواصل الاجتماعي وغرف الصدى الخاصة بها (موصوفة بمزيد من التفاصيل في القسم التالي) الأمر أسهل مما مضى كذلك لإحاطة الأشخاص أنفسهم بأشخاص يشاركون القناعات ذاتها، وهذا يسمح للأشخاص بتجاهل القناعات أو المعلومات التي تنفي ذلك وتجنب التعرض لها. ويمكن أن تكون القدرة على الارتباط بالأقران الذين يشاركون المواقف والآراء ذاتها محرِّرة وممكِّنة للعديد من الأشخاص، خاصة لهؤلاء المنتمين للأقليات المضطهدة والذين يشعرون بالعزلة. ومع ذلك، يمكن أن تصبح هذه الشبكات ضارة عندما يرفض الأشخاص النظر في المعلومات الجديدة أو المعلومات التي قد تتعارض مع القناعات المتصورة مسبقًا أو يرفضون تعرضهم لها. ويمكن أن يعمق الاستقطاب السياسي الهوّة بين المجموعات ويقلل رغبة الأفراد في كل مجموعة في النظر في وجهات نظر الطرف الآخر. ويُزيد أيضًا التكاليف الاجتماعية والشخصية المرتبطة بتغيير عقل الفرد أو موقفه. وتؤدي الحقيقة التي تشير إلى الصعوبة المتزايدة في تحديد المعلومات الموضوعية وفي فصل هذه المعلومات عن السرد إلى تفاقم هذه النزعة. ومن ثمَّ، فإن الانحيازات المعرفية ليست جديدة، غير أن أهميتها وتأثيرها على القناعات والمواقف قد تكون أكبر بسبب تفاعلها مع الدوافع الأخرى لتصدع الحقيقة.

---

[24] Osonde A. Osoba and William Welser IV, *An Intelligence in Our Image: The Risks of Bias and Errors in Artificial Intelligence*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1744-RC, 2017.

تقليل الانحيازات المعرفية

تتطلب الاستجابة لظاهرة تصدع الحقيقة اكتشاف استراتيجيات لتراجع الانحيازات المعرفية، وخاصة تلك التي تجعل الجنس البشري غير راغب في تحدي القناعات الموجودة حاليًا عند مواجهته بدليل ينفيها ويسمح له هذا بتفضيل الآراء على الحقائق والبيانات في التقييمات والقرارات. وتدرس أبحاث متنامية الطرق التي يمكن بها تعديل الانحيازات المعرفية للفرد لتغيير السلوك، بل والقناعات في بعض الحالات. وتُركِّز معظم الاستراتيجيات على تغيير أنواع المعلومات التي يهتم بها الأشخاص أو الطرق التي يفسر بها الأشخاص المعلومات ويعالجونها. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تعديل المواقف تجاه خطر اجتماعي متصوَّر أو حث الأشخاص على تجنب أنواع معينة من المُحفِّزات.[25] عادةً ما كانت الطرق عند هذا الحد تستند إلى المختبرات وقد تضمنت العديد من الأساليب لبناء مسارات معرفية جديدة أو لتعليم الأشخاص طرق جديدة لمعالجة المعلومات. وتتضمن هذه الأساليب التلاعب بالمُحفِّزات (مثل الضوء أو الشكل أو اللون أو الصوت) أو تعليم المشاركين بشكل مباشر كيفية استخدام مجموعة من الخطوات المعرفية لتقييم أنواع معينة من المعلومات أو معالجتها.[26] وتشير بعض الأبحاث إلى الوسائل البصرية التي تعرض جميع البيانات والأدلة بطريقة بيانية يمكن أن تساعد في التغلب على الانحياز لأن توافر المعلومات يؤثر في العملية المعرفية للمشاهد.[27] ويزعم عدد من الدراسات أنه يمكن لطريقة عرض المعلومات، وخاصة أسلوبها وصياغتها، إحداث فارق في التصدي للانحياز. ويمكن، على وجه التحديد، أن تكون المعلومات المعروضة بطريقة غير متوقعة أو حتى التي يصعب معالجتها فعَّالة في اختراق الانحيازات لأنها تُجبر الفرد على التروي والتفكير في المعلومات بمزيد من العناية.[28] فعلى سبيل المثال، توصلت إحدى الدراسات أنه من المرجح أن يُصحِّح الأشخاص مواقفهم السياسية

---

[25] Colin MacLeod, Ernst H. W. Koster, and Elaine Fox, "Whither Cognitive Bias Modification Research? Commentary on the Special Section Articles," *Journal of Abnormal Psychology*, Vol. 118, No. 1, 2009, p. 89.

[26] MacLeod, Koster, and Fox, 2009.

[27] M. B. Cook and H. S. Smallman, "Human Factors of the Confirmation Bias in Intelligence Analysis: Decision Support from Graphical Evidence Landscapes," *Human Factors*, Vol. 50, No. 5, 2008.

[28] I. Hernandez and J. L. Preston, "Disfluency Disrupts the Confirmation Bias," *Journal of Experimental Social Psychology*, Vol. 49, No. 1, 2013.

ومواقفهم تجاه المدعي عليهم في المحكمة عند عرض المعلومات بخطوط غير عادية أو صعبة القراءة لأن هذه التحديات قد أجبرتهم على النظر في المعلومات بعناية أكبر.[29]

رغم ذلك، فإنه في المقام الأول من حيث الأهمية، تشير الدراسة إلى وجوب عرض الحقائق بطريقة غير تهديدية ومحايدة قدر الإمكان من أجل تقليل الانحياز المعرفي.[30] وفي الحقيقة، وجدت الدراسات أنه من المرجح أن يتم رفض المعلومات التي يتم عرضها بطريقة قد تعتقد مجموعة ما أنها مُهدِّدة من منظورها لذاتها أو للعالم، وذلك لأن المجموعة تُفسِّر تلك المعلومات كتهديد للهوية.[31] ومع ذلك، فإنه من الجدير بالذكر أيضًا أن توصيل المعلومات بطريقة محايدة قد يكون صعبًا للغاية، خاصة في بيئة مُسيَّسة للغاية كتلك الموجودة في الولايات المتحدة في الوقت الحالي. وقد يرجع هذا جزئيًا إلى أن التجارب والقناعات والآراء تُشكِّل الطرق التي من خلالها يتداول الأشخاص المعلومات ويشاركونها. ونتيجةً لذلك، فإنه يمكن أن تحمل أي عبارة تقريبًا نبرة سياسية استنادًا إلى الصياغة ولغة الجسد والمقصد، حتى وإن كانت الحقيقة تكتنفها. وقد يكون التواصل بحيادية صعبًا كذلك بسبب الطرق التي يتعارض من خلالها الاستقطاب والانقسامات بين الأحزاب السياسية مع الاستقطاب السكاني والاقتصادي والاجتماعي (يتم مناقشة ذلك بمزيد من التفاصيل لاحقًا في هذا الفصل). ويمكن أن تتحول الخلافات الثقافية والاجتماعية وحتى الفعلية إلى خلافات سياسية بسهولة، وذلك عندما تتسق الانقسامات السياسية والثقافية والاجتماعية مع بعضها. والسؤال الذي يستحق مزيدًا من التحقيق هو لماذا يبدو أن معظم المواضيع وكأنها تأخذ طابعًا سياسيًا في المجتمع اليوم.

ويركز بحث وثيق الصلة على طرق حث الأشخاص على إدراك انحيازاتهم، والانتباه للانحيازات المتضمنة في المعلومات التي يتم تلقيها والانفتاح على وجهات النظر البديلة. وتشير العديد من الدراسات إلى أنه يمكن تقليل آثار الانحيازات المعرفية من خلال الوعي بالانحياز، سواء كان خاصًا بالشخص ذاته أو خاص بمصدر ما. ووجدت إحدى الدراسات أن

---

29 Hernandez and Preston, 2013.

30 Norbert Schwarz, Lawrence J. Sanna, Ian Skurnik, and Carolyn Yoon, "Metacognitive Experiences and the Intricacies of Setting People Straight: Implications for Debiasing and Public Information Campaigns," *Advances in Experimental and Social Psychology*, Vol. 39, 2007.

31 Dan M. Kahan, "Ideology, Motivated Reasoning, and Cognitive Reflection: An Experimental Study," Yale Law School, Public Law Research Paper No. 272, 2012.

إجبار الأشخاص على التعبير عن وجهات النظر البديلة أو الاستشهاد بدليل على تفسير مختلف يمكن أن يقلل من تأثير الانحيازات على القناعات من خلال فرض النظر في وجهة النظر الأخرى بالقوة والمشاركة في التفكير النقدي.[32] وتبين دراسة أخرى أنه يمكن التخفيف من حدة آثار المعلومات الخاطئة التي قد تُحدِث انحيازات معرفية أو تؤكدها في حال وجود تحذير مسبق بأن المعلومات قد تكون مُتحيِّزة أو خاطئة، وفي حال تكرار هذه التحذيرات على فترات متكررة، وكذلك في حال تقديم وصف دقيق كبديل لذلك.[33] وقد تكون هذه النتائج المستخلصة ذات صلة خاصة بتصدع الحقيقة وبالبحث عن طرق لتقليله من خلال اقتراح طرق ممكنة لحماية الأشخاص من تأثيرات "الأخبار الزائفة". ويمكن للمعلومات التصحيحية تقليل الانحيازات بفاعلية إذا توافر فيها خصائص محددة. ويجب على المعلومات التصحيحية ألا تتحدى وجهة نظر الهدف مباشرةً، قد تعتمد على الرسوم البيانية أو الرسوم التوضيحية، ويجب أن تقدِّم أساسًا منطقيًا يبين سبب نشر المعلومات المضلِّلة وتفسيرًا بديلاً للمعلومات أو الواقعة الأصلية.[34] وتعد هذه الأمور بمثابة معايير عالية يصعب تحقيقها، وخاصةً في نظام المعلومات الحالي، حيث توجد غزارة بالمعلومات المضلِّلة ونسبة استقطاب مرتفعة وإمكانية لتسييس عدد كبير من القضايا بسهولة.

تعرض عدة تقارير بشأن تحديات توصيل العلم لعامة الناس عددًا من النُهُج المحتملة الأخرى لتقليل الانحياز المعرفي (وخاصةً المرتبطة بالعلم في هذه الحالة). وتعد هذه القضية ذات صلة على وجه الخصوص لأن العلم أحد المجالات التي تأثرت تأثرًا كبيرًا بتصدع الحقيقة وبالمعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة. وتتضمن مثل هذه النُهُج بناء شرَاكات وعلاقات يمكنها تسهيل تدفق المعلومات (بين الباحثين والمُمارسين على سبيل المثال)، واستخدام بحث مجتمعي تشاركي، والانتباه لانحيازات العامة ومصالحهم، ومحاولة جعل النتائج البحثية المستخلصة ذات صلة بمواقع

---

[32] Edward R. Hirt and Keith D. Markman, "Multiple Explanation: A Consider-an-Alternative Strategy for Debiasing Judgments," *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 69, No. 6, December 1995; D. K. Sherman and G. L. Cohen, "Accepting Threatening Information: Self-Affirmation and the Reduction of Defensive Biases," *Current Directions in Psychological Science*, Vol. 11, No. 4, 2002.

[33] Stephan Lewandowsky, Ullrich K. H. Ecker, Colleen M. Seifert, Norbert Schwarz, and John Cook, "Misinformation and Its Correction: Continued Influence and Successful Debiasing," *Psychological Science in the Public Interest*, Vol. 13, No. 3, 2012.

[34] Brendan Nyhan and Jason Reifler, *The Roles of Information Deficits and Identity Threat in the Prevalence of Misperceptions*, manuscript, Dartmouth College, February 24, 2017.

الأفراد وتجاربهم.[35] كما تشير هذه التقارير إلى أن هوية حامل الرسالة تؤدي دورًا في التغلب على القناعات الموجودة أصلاً أو مواجهتها، وخاصةً عندما تتحدى معلومات جديدة هذه القناعات والأفكار. وعلى وجه التحديد، كلما زادت ثقة حامل الرسالة ومصداقيته المُدرَكة، زادت احتمالية تغيير الشخص لفكره.[36] تعد الأهمية الكامنة فيما قد يؤديه حامل الرسالة في اختراق الانحيازات المعرفية سببًا من الأسباب التي جعلت انخفاض الثقة في المؤسسات التي اعتادت أن تكون مصادر رئيسية للمعلومات جانبًا مهمًا في تصدع الحقيقة. وقد تزيد احتمالية احتفاظ الأشخاص بالقناعات الموجودة أصلاً عند عدم وجود مصادر معلومات يثقون بها.

ومع ذلك، فإن معظم الأبحاث حول مواجهة الانحيازات المعرفية تُبيّن أن وضع أساليب تدخّل قادرة بشكل دائم على التغلب على الانحيازات أو منع الأشخاص من تطوير انحيازات جديدة في المستقبل أمر أكثر صعوبة، وذلك على الرغم من أن العديد من التدخلات قد تكون قادرة على تقليل الانحيازات في موقف معين أو على المدى القصير. وفضلاً عن ذلك، يُبين أحد الأبحاث أنه يمكن أن يتباين نهج التعديل الأمثل تباينًا بالغًا استنادًا إلى طبيعة الانحياز بل واستنادًا حتى إلى فرد بعينه، وهو يعتمد على السياق إلى حد كبير. ولأن معظم الأبحاث حول تقليل الانحيازات المعرفية تحدث في سياق مختبري، فإن مدى قابلية التعميم التي ستثبتها هذه النتائج المستخلصة ليست واضحة.[37] وسيشكل استكشاف نُهُج لتقليل الانحياز المعرفي يُمكن إجراؤها خارج البيئة المختبرية

---

[35] Anthony S. Bryk, Louis Gomez, and Alicia Grunow, “Getting Ideas into Action: Building Networked Improvement Communities in Education,” in M. Hallinan, ed., *Frontiers in Sociology of Education*, Dordrecht, The Netherlands: Springer Publishing, 2011; National Academies of Sciences, Committee on Science Communication, 2017; V. Tseng, “Studying the Use of Research Evidence in Policy and Practice,” *Social Policy Report*, Vol. 26, No. 2, 2012.

[36] S. Bleich, R. Blendon, and A. Adams, “Trust in Scientific Experts on Obesity: Implications for Awareness and Behavior Change,” *Obesity*, Vol. 15, No. 8, 2007; D. Brossard and M. C. Nisbet, “Deference to Scientific Authority Among a Low Information Public: Understanding U.S. Opinion on Agricultural Biotechnology,” *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 19, No. 1, 2007; Aaron M. McCright, Sandra T. Marquart-Pyatt, Rachael L. Shwom, Steven R. Brechin, and Summer Allen, “Ideology, Capitalism, and Climate: Explaining Public Views About Climate Change in the United States,” *Energy Research and Social Science*, Vol. 21, 2016.

[37] MacLeod, Koster, and Fox, 2009.

توجهًا قيمًا بالأخص للبحث المستقبلي. وأخيرًا، فإن هذا البحث يستكشف العديد من أنواع الانحيازات المعرفية، غير أنه لا يواجه مباشرةً التحدي المتمثل في جعل الناس يمنحون الحقائق الموضوعية امتيازًا على حساب التجارب أو الآراء أو على حساب قناعات شبكة تواصل اجتماعية أكبر. وعلى أي حال، يشدِّد البحث حول تقليل الانحياز المعرفي على الدور المهم الذي يؤديه هذا الانحياز في تصدع الحقيقة وإلى أي مدى سيكون من الصعب التغلب على التحديات التي تفرضها ظاهرة تصدع الحقيقة. ومع ذلك، فإنه من الضروري إجراء مزيد من الأبحاث في هذا الشأن لتحديد الاستجابات الموجهة التي تكون قادرة على تقليل آثار الانحياز المعرفي وتحفيز الأشخاص على قبول حقائق جديدة وتحدي القناعات الحالية، ويشمل ذلك الأبحاث التي تركز على الفهم التام لكيفية توجيه الانحيازات المعرفية لتصدع الحقيقة.

المعالجة المعرفية: مجالات تقتضي مزيدًا من البحث المستقبلي

تعد كل من المعالجة والانحيازات المعرفية، من بين جميع دوافع تصدع الحقيقة، من الجوانب التي يوجد بشأنها أكبر قدر متوفر حاليًا من الأبحاث والمعرفة. ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول الجوانب التي تتطلب معلومات إضافية لتوطيد فهم تصدع الحقيقة والمساعدة في وضع الحلول لتقليل هذه الانحيازات. والسؤال المحوري من بين هذه الأسئلة هو السؤال عن كيفية تقليل الانحيازات المعرفية. وعلى الرغم من أنه يتم إجراء بعض الأبحاث حول هذه المسألة، فإن إجراء أبحاث إضافية يزداد تركيزها بشكل مباشر على أنواع الانحيازات المعرفية المتصلة بتصدع الحقيقة سيكون أمرًا ذا قيمة. ويمكن أن يتضمن البحث في هذا الجانب تقييمًا لأنواع الرسائل أو حامليها التي تميل إلى أن تكون أكثر نجاحًا في تقليل الانحيازات المعرفية، أو تحليلاً للقضايا التي تعد الانحيازات المعرفية أسهل في مواجهتها بنجاح. وكما ذكرنا مسبقًا، فإن البحث في طرق تقليل الانحياز المعرفي التي يمكن اختبارها وتنفيذها خارج بيئة مختبرية تقليدية قد يكون ذا قيمة أيضًا. وقد تتضمن مثل هذه النُهُج جهودًا لإرساء معايير الموضوعية والبيّنة ونشرها في مواقف اتخاذ قرار موحدة، مثل مداولات هيئة المحلفين. وسيكون من ضمن الممارسات المفيدة الأخرى (1) إجراء تقييم رسمي للطرق التي تعمل التكنولوجيا من خلالها على تفاقم الانحيازات المعرفية والطرق التي قد تتحدى الانحيازات المعرفية أو تقوِّضها من خلال تغيير بعض الافتراضات الأساسية التي تستند إليها العلاقات الاجتماعية أو العلاقات الأخرى و(2) استكشاف ما إذا كانت هناك طرق للاستيعاب الأدق للثمن الذي يدفعه الشخص بل ولتقديره حتى (على صعيد السمعة أو الوصمة

الاجتماعية على سبيل المثال) عندما يعدل عن رأيه وما إذا كان من الممكن تقديم تعويضات تحفيزية تعادل كفة هذا الثمن. وبالحديث عن الصلة، فإن النظر في الثمن الذي يتحمله الأفراد لنشر المعلومات مقابل حجب نشرها وفي ما إذا كان هذا الثمن يختلف حسب ثِقل المعلومات يعد أيضًا أمرًا ذا صلة.

وأخيرًا، فإن التحديات التي تفرضها الانحيازات المعرفية تكون مُضاعفة على المستوى المؤسساتي حيث تتفاعل الانحيازات للعديد من الأفراد. ولدى بعض المنظمات شروط ومعايير معمول بها للتحقق من هذه الانحيازات ولضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرار، ومن بين هذه المنظمات وكالات حكومية وبعض الجامعات الكبيرة وشركات خاصة. وتتضمن الأمثلة الفترة المخصصة لتعليقات الجمهور وتحاليل التكاليف والفوائد اللازمة قبل سن تشريعات جديدة. ومع ذلك، فإن مدى وفاء عمليات التحقق هذه بغرضها المنشود هو أمر غير واضح. إن البحث في أنواع الآليات المؤسساتية التي قد تقلل من آثار الانحياز المعرفي على اتخاذ القرار المؤسساتي والتقييم الصارم لتلك الشروط الموضوعة بالفعل سيكون ذا قيمة. وستسمح الإجابات على هذه الأسئلة للباحثين وصنّاع القرار بوضع استجابات لتصدع الحقيقة تستهدف قناعات خاصة وجماهير محددة على نحو أكثر مباشرة، لا تتلاعب بآرائهم بل تعمل على تعزيز قيمة الحقائق الموضوعية والحاجة إليها. يقترح جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس سبلاً أخرى لإجراء بحوث في المعالجة المعرفية.

التغييرات في نظام المعلومات

تتفاقم خصائص عديدة متأصلة للمعالجة المعرفية البشرية بفعل طبيعة التغييرات في المشهد الإعلامي لنظام المعلومات وسرعتها ونطاقها. واتسمت هذه التغييرات، التي تحدث على مدار الفترة من 10 إلى 15 سنةً الماضية، بأنها كبيرة ومتعددة الجوانب وتعد دافعًا واضحًا ومهمًا لتصدع الحقيقة. ونحن نركز على ثلاثة جوانب رئيسية وهي: وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المضلِّلة. كان هناك بالطبع بعض التغييرات الأخرى في نظام المعلومات، غير أن تلك الجوانب الثلاثة تتصل بتصدع الحقيقة بشكل مباشر أكثر. وحتى نهاية هذا القسم، نناقش الجوانب التي تتطلب إجراء بحث إضافي بهدف فهم القضايا ذات الصلة والبدء في تناول بعض التحديات المتعلقة بتصدع الحقيقة الناشئة عن التغييرات في نظام المعلومات.

التحول في وسائل الإعلام التقليدية

أسهمت التغييرات في وسائل الإعلام التقليدية، سواء في نموذج الأعمال والشكل، في تصدع الحقيقة بعدة طرق.[38] فقد جاءت العديد من هذه التغييرات نتيجةً لحاجة وسائل الإعلام التقليدية، مثل التلفزيون والصحف، إلى منافسة الأشكال الأجدد من الإعلام، ومنها منصات وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يبدو أن التحول إلى الدورة الإخبارية على مدار اليوم والزيادة في عدد المنظمات الإخبارية وتنوعها قد زاد بشكل كبير من الحجم النسبي للآراء مقابل الحقائق وقدَّم حوافز لنشر المعلومات التي تُهوِّل الأمور والمعلومات المضللة في بعض الأحيان. وبينما تتزايد المنافسة ويتقلص عدد المشتركين، فإن انكماش هوامش الربح قد أدى دورًا أيضًا، حيث أُجبرت الصحف ومحطات التلفزيون الكبلي والشبكي على التركيز بشكل أقل على الصحافة الاستقصائية باهظة التكلفة والتركيز بشكل أكبر على الصحافة التعقيبية والتي تعد أقل تكلفة وتروق المشاهدين. وثمَّة بعض الاستثناءات، لكن الصحف تميل إلى تقديم معلومات تفصيلية بشكل أكثر مما يحدث في برامج الأخبار المرئية، التي تقدم في الغالب تغطية فورية بشكل أكثر، لكن بدون المستوى ذاته من التفصيل أو الصرامة.[39] كما قد تستفيد برامج الأخبار المرئية من الاعتماد المتزايد على الرأي والتعليق، واللذان يتطلبان موارد أقل للإنتاج، كما إنهما أكثر فعالية في جذب المشاهدين. وقد خلّفت الزيادة في مصادر الأخبار المتحزبة تأثيرًا مماثلاً أثناء المساهمة في تشكيل الروايات المتنافسة على جانبي الطيف السياسي. كما شكَّلت هذه التغييرات مجتمعة حوافز قوية لبعض وسائل الإعلام للعمل كمُضلِّلين لصالح تصدع الحقيقة، سواء لتحقيق المصالح الاقتصادية ولترويج جداول الأعمال السياسية. وتُسهم جميع هذه التغييرات في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، كما قد تُسهم في الريبة المتزايدة في وسائل الإعلام كمقدم لمعلومات وقائعية. وقد حدّت هذه التغييرات، بجانب التغييرات الأخرى التي تمت مناقشتها في هذا الفصل (التي تشمل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وتحوُّل المحتوى الإلكتروني)،

---

[38] كانت للتغيرات في صناعة وسائل الإعلام، بداية من دمج شركات الإعلام ومرورًا بالتحوُّل إلى الدورة الإخبارية المتواصلة على مدار اليوم ونهاية بظهور وسائل الإعلام الاجتماعية، آثار عميقة على المطالب المفروضة على الشركات الإعلامية. نناقش هنا هذه الاتجاهات من حيث مدى ارتباطها بتصدع الحقيقة، ولكن لن نخوض في الحديث عن تفاصيل اقتصاديات صناعة الإعلام. لمعرفة المزيد من المعلومات عن التغييرات الاقتصادية التي طرأت على صناعة الإعلام، يُرجى الاطلاع على Eli Noam, "Who Owns the World's Media?" Columbia Business School Research Paper, No. 13-22, September 2013.

[39] Michael Schudson, *The Power of News*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996.

بقوة من الالتزام بالصحافة الاستقصائية والقائمة على الحقيقة سواء في الصحافة المطبوعة أو التلفزيونية. ولذلك دلالة مهمة لأن الصحافة الاستقصائية يمكن أن تمثل جهة مدافعة مهمة عن الديموقراطية وذلك عبر قدرتها على كشف فساد السلطة وتجاوزاتها والدفاع عن حقوق مجموعات الأقلية التي قد تكون أصواتها غير مسموعة.

الدورات الإخبارية المتواصلة على مدار اليوم ودافع الربح

إن التغييرات التي طرأت على وسائل الإعلام التقليدية أحدثت تحوُّلاً جذريًا في نوع الأخبار المنشورة وطريقة تناول الأخبار. وتشمل هذه التغييرات التحوُّل إلى عرض دورة إخبارية على مدار اليوم، وانتشار سريع للمصادر، وزيادة التحدي في تحويل ربح ما لشبكات التلفزيون المحلية والكابلية وللصحف المحلية والوطنية (حيث انخفضت هوامش الربح وارتفعت المنافسة)، وتغلغل التحزب في المشهد الإعلامي بأكمله. ويبدو أن هذه التغييرات ساهمت في تصدع الحقيقة بعدة طرق محددة. وبما أن الدورة الإخبارية المتواصلة على مدار اليوم تُجبر المؤسسات الإعلامية على ملء المزيد من الوقت بالمحتوى، فإنها تضطر إلى الابتعاد عن الإبلاغ الدقيق عن الحقائق (التي يوجد منها عددًا محدودًا فحسب) لتقديم التعليقات، مما يزيد من حجم الرأي على حساب حجم الحقيقة ويطمس القدرة على التفريق بينهما. ومقارنة بالصحافة الاستقصائية العميقة، قد يكون التعليق محاولة أقل تكلفة يمكن أن تساعد شركات الإعلام على التحكم في التكاليف أو خفضها وزيادة الأرباح. أدى تزايد عدد المشاركين في سوق الإعلام (سواء المصادر التقليدية والأشكال الجديدة لوسائل الإعلام، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات) ومنافسة الجمهور المقابلة لذلك إلى دفع بعض المؤسسات الإعلامية إلى استخدام قصص تُهوِّل من الأمور لجذب المشاهدين والحفاظ عليهم، وتحقيق أقصى قدر من الجاذبية للمُعلنين.[40] علاوة على ذلك، يشير تحليل سوق وسائل الإعلام إلى أنه، سعيًا وراء تحقيق الأرباح، تتسلح المؤسسات الإعلامية بحافز لتقديم تغطيتها الإخبارية بناء على انحيازات الجمهور، حيث توفر بالأساس أنواع القصص الإخبارية التي يريدها الأشخاص ويتفقون معها، بدلاً من التركيز على توفير تغطية إخبارية تتسم بالجودة العالية والموضوعية.[41] ويعد ذلك صحيحًا على نحو خاص مع تزايد عدد وسائل الإعلام والابتعاد المتزايد عن تناول مصادر الأخبار التقليدية، مثل الصحف وشبكات التلفزيون والاعتماد بدلاً من ذلك على

[40] Pew Research Center, *State of the News Media*, Washington, D.C., June 15, 2016a.

[41] Matthew Gentzkow and Jesse M. Shapiro, "Media Bias and Reputation," *Journal of Political Economy*, Vol. 114, No. 2, 2006.

وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر الأخبار على الإنترنت. يؤكد الصحفيون وجهة النظر هذه، مع إبلاغ ثلثيهم في مطلع عام 2004 بأن الضغط المتزايد بغية تحقيق الربح المالي أضر بجودة التغطية الإخبارية.[42] وفي الوقت ذاته، فإن الانتشار السريع لمصادر الأخبار يسهل على الأرجح على الأشخاص أكثر من ذي قبل العثور على مؤسسات إخبارية تُروِّج لآراء مماثلة لآرائهم، وبالتالي تغذي التحيز المعرفي.

انتشار الأخبار الانحيازية

كانت هناك أيضًا تغييرات في الانتماءات الحزبية للمؤسسات الإخبارية. ولكي نكون واضحين، فربما لم يكن هناك أبدًا وقت كانت فيه الصحافة، سواء المطبوعة أو التلفزيونية، غير انحيازية وموضوعية بالكامل. كانت الصحف الإخبارية في بدايتها بالولايات المتحدة محلية إلى حد كبير، وعرضت آراء ووجهات نظر محلية، وغالبًا ما كانت تُموِّلها الأحزاب السياسية.[43] أصبحت التغطية أكثر تركيزًا على الصعيد الوطني عندما أصبح المعلنون المصدر الرئيسي للتمويل لمعظم أشكال وسائل الإعلام. ومع ذلك، يبدو أن الاتجاه الذي نشهده في الوقت الحالي هو تقريبًا تحوُّل بعيد عن هذه التغطية الوطنية وعودة إلى سوق إخباري أكثر انقسامًا من حيث قطاعاته يتنافس فيه عدد كبير من المصادر على أسواق متخصصة ومحددة من المستهلكين عن طريق جذب هؤلاء المشاهدين من خلال نوع محدد من المحتوى. يبدو في العديد من الحالات أن الأسواق المخصصة تُميِّزها الانحيازية، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور وسائل الإعلام المطبوعة والقنوات الكابلية الجديدة والمعلنة بوضوح عن توجهها السياسي، والتحوُّل باتجاه اليسار أو اليمين للطيف السياسي لمؤسسات إخبارية كانت وسطية سابقًا. إن ارتفاع عدد مصادر الأخبار الانحيازية له تبعات على تصدع الحقيقة لأنه، كما سنوضح بمزيد من التفصيل، قد أدى أيضًا إلى زيادة في التغطية الإخبارية المتحيزة التي تم تشويهها عن قصد أو التي تتميز بالتعليق والآراء أكثر من الحقائق. كشفت تحليلات المحتوى للبرامج الإخبارية المسائية لثلاث شبكات إذاعية رئيسية عن تحيُّز طفيف للحزب الديمقراطي ولكنه ثابت في لهجة التغطية ومقدارها في كل من عامي 1968 و1996،

---

[42] Project for Excellence in Journalism, undated.

[43] انظر على سبيل المثال، Marcus Daniel, *Scandal and Civility: Journalism and the Birth of American Democracy*, New York: Oxford University Press, 2009.

غير أن التحليلات الأكثر حداثة تقدم صورة أكثر تعقيدًا.[44] يكشف تحليل سوق الإعلام عن تنوع أكبر للانتماءات الحزبية والتوجهات السياسية متزايدة القوة في بعض من وسائل الإعلام. استعانت دراسة أُجريت في عام 2005 بمؤسسات الفكر والرأي البحثية المذكورة في القصص الإخبارية الواردة في الصحف كوكيل للتحزب، ووجدت أن التغطية الإخبارية (باستثناء الافتتاحيات) لصحيفتي *نيويورك تايمز* و*لوس أنجلوس تايمز* كانت من بين الأكثر تحررًا. وشملت المصادر الأكثر محافظة محطة Fox News وصحيفة *واشنطن تايمز*.[45] أما صحيفة *وول ستريت جورنال* فهي حالة خاصة: على الرغم من أن تغطيتها الإخبارية كانت أكثر ليبرالية على مقياس دراسة أُجريت عام 2016، إلا أن صفحاتها الافتتاحية تميل إلى أن تكون متحفظة.[46] تُظهر هذه الدراسة وغيرها مشهدًا أكثر تحزبًا، حيث تميل صحيفة *واشنطن بوست* وصحيفة *نيويورك تايمز*، وقناة CNN، وMSNBC إلى اليسار، في حين تميل *وول ستريت جورنال* قليلاً إلى يمين الوسط، وتتجه مصادر مثل Fox News و*واشنطن تايمز* إلى اليمين بشكل أكبر.[47] تعتبر مصادر الأخبار المحلية أيضًا في كثير من الأحيان حزبية في نبرتها وتغطيتها، حسب إيديولوجية الصحيفة أو مالك المحطة أو مدى حزبية الانتماء الوطني. ومع ذلك، فإن القليل من الدراسات تصف صراحة حزبية هذه المصادر الإخبارية.

أسهمت التغييرات التنظيمية على مدى العقود العديدة الماضية في إحداث تغييرات في محتوى الصحف والبرامج الإخبارية التلفزيونية وكذلك في حزبيتها وموضوعيتها مقارنة مع ما حدث في حقبة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على سبيل المثال. وربما كان أفضل مثال على مثل هذا التشريع هو قرار عام 1987 الذي نص على التوقف عن تنفيذ مبدأ العدالة.[48]

---

[44] D. D’Alessio and M. Allen, “Media Bias in Presidential Elections: A Meta-Analysis,” *Journal of Communication*, Vol. 50, No. 4, 2000.

[45] Tim Groseclose and Jeffrey Milyo, “A Measure of Media Bias,” *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 120, No. 4, 2005.

[46] Seth Flaxman, Sharad Goel, and Justin Rao, “Filter Bubbles, Echo Chambers, and Online News Consumption,” *Public Opinion Quarterly*, Vol. 80, Special Issue, 2016.

[47] Flaxman, Goel, and Rao, 2016; Tim Groeling, “Who’s the Fairest of Them All? An Empirical Test for Partisan Bias on ABC, CBS, NBC, and Fox News,” *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 38, No. 4, 2008.

[48] لم يعد تطبيق مبدأ العدالة معمولًا به بعد عام 1987، ولكن بقي الأسلوب الذي تم الاعتماد عليه في تطبيقه كما هو حتى عام 2011.

ومبدأ العدالة هو سياسة وُضعت في البداية في عام 1949 وكان يطلب من المذيعين تغطية القضايا العامة المهمة، بما في ذلك القضايا المثيرة للجدل، والقيام بذلك من خلال تغطية كانت قائمة على الحقائق وغير متحيزة ومنصفة. ولذلك كان يتعين على محطات التلفزيون والإذاعة تخصيص الوقت لتغطية القضايا ذات الأهمية للرأي العام والالتزام بعرض جانبَيْ القضية على نحو عادل خلال التغطية الإخبارية أو العروض التلفزيونية القائمة على المناقشة أو غير ذلك من الوسائل. ومع ذلك، فإن القاعدة لم تنطبق على الصحف أو على التلفزيون الكبلي في وقت لاحق. يجب أن تكون التغطية الإخبارية التلفزيونية والإذاعية، بموجب القانون، موضوعية وأن تغطي أي قصة من جميع الزوايا، وليس من زاوية واحدة فقط. ولا يمكنها تقديم جانب واحد فقط من القصة، أو تشويه الجانب الآخر أو تحريفه، أو ترديد النغمة السائدة في الإعلام. كان الهدف من مبدأ العدالة هو تعريض الناخبين لمجموعة متنوعة من وجهات النظر وضمان عدم تحوُّل وسائل الإعلام إلى مروِّجين مُتحيِّزين لجانب واحد من النقاش السياسي أو غيره. في السياق الذي نعيشه اليوم، سيعني هذا أن القنوات الإخبارية الكابلية وعمليات البث الإذاعي سيكون مطلوب منها قضاء فترة معينة من الوقت في مناقشة قضايا رئيسية، مثل سياسات الرعاية الصحية البديلة، والهجرة، والأمن الإلكترونيّ – بطريقة ما يعتبرها مرصد لجنة الاتصالات الفيدرالية عادلة ومتوازنة وتتسم بالشفافية والنزاهة. إن قرار التوقف عن تطبيق مبدأ العدالة يمنح المذيعين المزيد من الحرية، ولكنه يجعل الجمهور أكثر عرضة لتلقي تغطية مُتحيِّزة للقضايا الرئيسية.[49]

رغم أن مؤيدي "مبدأ العدالة" جادلوا بأنه شجع على تغطية إخبارية عادلة ومتوازنة، ومنع التحيُّز في وسائل الإعلام، وقدم مساهمة مدنية من خلال ضمان أن يكون الأمريكيون أكثر اطلاعًا على القضايا الرئيسية، فإن معارضيه أثاروا عددًا من الانتقادات. في البداية جادل معظم خبراء القانون بأن هذا المبدأ غير دستوري لأنه ينظم المحتوى وله "أثر سلبي" على الخطاب.[50] توصلت الدراسات التي أُجريت على المحتوى الإعلامي والدراسات

[49] Brooks Boliek, "FCC Finally Kills Off Fairness Doctrine," Politico, August 22, 2011; Donald J. Jung, *The Federal Communications Commission, the Broadcast Industry, and the Fairness Doctrine: 1981–1987*, New York: University Press of America, Inc., 1996.

[50] Dennis Patrick, "Abolishing the Fairness Doctrine: A Policy Maker's Perspective," speech delivered to the George Mason University Information Economy Project, National Press Club, Washington, D.C., July 18, 2007. The Information Economy Project is now run out of Clemson University.

الاستقصائية للجهات التنفيذية الإعلامية أن وسائل الإعلام الإخبارية، بدلاً من أن تتناول القضايا المثيرة للجدل حقًا (المحفوفة بمخاطر تتمثل في رفع دعاوى قضائية باهظة الثمن من جانب أولئك الذين شعروا بأن التغطية لم تكن متوازنة بشكل كافٍ أو فرض غرامات من منظمي لجنة الاتصالات الفيدرالية)، حققت الحد الأدنى المطلوب للوفاء بالقانون وحاولت التركيز على القضايا التي ليس من شأنها إثارة النزاعات. وبدلاً من زيادة التغطية الصحفية للقضايا المهمة، فإن مبدأ العدالة قد يقلل في نهاية الأمر من هذه التغطية، مقارنةً بنظام معلومات بديل يعمل بدون مبدأ العدالة.[51]

كما جادل النقاد بأن تطبيق مبدأ العدالة كان غير فعال وصعب من الناحية اللوجيستية. وقد وقعت مسؤولية مراقبة امتثال المنظمات الإعلامية على كاهل أعضاء لجنة الاتصالات الفيدرالية الذين توجَّب عليهم تحديد ما إذا كانت تغطية قضية ما متوازنة بالفعل وما إذا كان كلا الطرفين قد حظيا بتغطية متكافئة (في الوقت أو مدى التعمق)، وتناول مسائل أخرى صعبة مماثلة. وعلاوة على ذلك، كانت القضية، في بعض الحالات، تحتمل أكثر من طرفين. ومن ثمَّ، كان على أعضاء لجنة الاتصالات الفيدرالية تقييم ما إذا كانت المنظمات الإعلامية قد غطت *جميع الأطراف المحتملة* تغطيةً عادلةً، وهو حكم كان من الصعب للغاية إصداره في كثير من الأحيان.[52] وأخيرًا، أشار أولئك الذين طالبوا بالتخلص من مبدأ العدالة إلى أن تلك القاعدة، بطرق ما، سهَّلت على السياسيين الشاغلين لمناصبهم قمع انتقادهم إعلاميًا، لأن ذلك المبدأ تضمن بندًا سمح لأصحاب المناصب بمقاضاة المنظمات الإعلامية (أو بشكل أكثر دقة، قيام أحد مؤيديهم بمقاضاتها) والتي يرى المُدَّعي أنها قامت بتغطية المرشح بطريقة منحازة أو غير متوازنة.[53] ولهذه الأسباب، اتخذت لجنة الاتصالات الفيدرالية القرار في عام 1987 بوقف العمل بمبدأ العدالة.

لقد تطورت آثار نهاية "مبدأ العدالة" على موضوعية مصادر الأخبار وتنوعها على مدى عقود. وكانت البرامج الإذاعية أول من تأثرت بذلك. شهدت تسعينيات القرن العشرين ظهور برامج إذاعية حوارية يقودها مذيعون يتمتعون بشخصية ذات حضور طاغٍ سيطروا على أعداد كبيرة من المؤيدين وغالبًا ما تبنوا وجهات نظر متطرفة

---

[51] Thomas W. Hazlett and David W. Sosa, "Was the Fairness Doctrine a 'Chilling Effect'? Evidence from the Postderegulation Radio Market," *Journal of Legal Studies*, Vol. 26, No. 1, 1997; Patrick, 2007.

[52] Patrick, 2007.

[53] Patrick, 2007.

ومتحيزة وشجعوها. كما يبدو أن التغييرات التنظيمية قد أثرت على محتوى البرمجة الإذاعية بطرق مهمة. أظهرت دراسة لعدد من البرامج الإذاعية، ومدى تنوع الموضوعات التي تغطيها هذه البرامج قبل مبدأ العدالة وبعد نهايته، زيادة هائلة في عدد البرامج الإخبارية والمعلوماتية بين عام 1975 (عندما كان مبدأ العدالة مطبّقًا) و 1995 (بعد أن تم إيقاف العمل به). يمكن تفسير هذه الزيادة كدليل على أن اللوائح المتضمنة في هذا المبدأ ربما أضفت "الأثر السلبي" الذي كان البعض يخشاه.[54] بالإضافة إلى ذلك، سيكون من غير الصحيح إلقاء اللوم على إلغاء مبدأ العدالة لظهور بعض من مصادر الأخبار الأكثر تحيزًا، والتي تُعرض في الغالب على الشبكات الكابلية، لأن شبكات الكابلية لم يغطيها مبدأ العدالة.

وبغض النظر عن الحافز أو المحفزات التي تسببت في تغيير التغطية الإعلامية والمحتوى والانحياز، فقد شهدت تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي ارتفاعًا حادًا على كلا جانبي الطيف السياسي في عدد من مصادر الأخبار المتحيزة بشدة والتي تخلط بين الرأي والحقيقة عن عمد وتتلاعب في البيانات لتحقيق أجندات سياسية. وعلى الرغم من أنه كان يوجد (ولا يزال يوجد) برامج مُحافظة و ليبرالية على حد سواء، فإن مقدار الإذاعة الحوارية المُحافظة ومدى انتشارها تجاوز إلى حد كبير مقدار الإذاعة الليبرالية. وقد كسب مذيعون أمثال جلين بيك (Glenn Beck) وشون هانيتي (Sean Hannity) وروش ليمبو (Rush Limbaugh) نسب مشاهدة واسعة على الصعيد الوطني بعد تفعيل إمكانية بيع حقوق البث لجهات غير حكومية.[55] وتشير الأبحاث إلى أن هذه البرامج كان لها في الواقع تأثيرات كبيرة على قناعات الجمهور. خلصت دراسة، على سبيل المثال، إلى أن المستمعين للبرامج الإذاعية الحوارية المُحافظة كانوا أكثر عرضة للمعلومات الخاطئة والقناعات غير الصحيحة مقارنة بالمستمعين للبرامج الإذاعية الليبرالية.[56] ومن الواضح بهذه الطريقة أن هناك ثمة رابط بين هذا الارتفاع في البث الإذاعي المتحيز وبعض من بوادر تصدع الحقيقة.

كان نجاح الإذاعة الحوارية المُحافظة عاملاً محفزًا رئيسيًا في تأسيس قناة Fox News الإخبارية في عام 1996. وعلى الرغم من وجود قنوات إخبارية ذات ميول سياسي في

---

[54] Hazlett and Sosa, 1997.

[55] Abram Brown, "Why All the Talk-Radio Stars Are Conservative," *Forbes*, July 13, 2015.

[56] C. Richard Hofstetter, David Barker, James T. Smith, Gina M. Zari, and Thomas A. Ingrassia, "Information, Misinformation, and Political Talk Radio," *Political Research Quarterly*, Vol. 52, No. 2, 1999.

الماضي، فإن قناة Fox News ربما كانت الأكثر تحيزًا بشكل علني عند تأسيسها، حيث كانت تناصر أجندة مُحافظة بشدة من خلال برامجها الحوارية المُحافظة التي تُبث في ساعات الذروة بقيادة مذيعين مثل نيل كافوتو (Neil Cavuto)، وشون هانيتي، وبيل أورايلي (Bill O'Reilly).[57] تشير الأبحاث إلى أن قناة Fox News كانت ناجحة في تحقيق أجندتها المتحيزة. وتوصلت دراسة أُجريت عام 2007 أن حصة أصوات الجمهوريين ارتفعت بين عامي 1996 و2000 في مقاطعات بُثَّت فيها المحطة.[58]

كانت هناك أيضًا جهود لإنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية ليبرالية قادرة على دعم الأفكار والأجندات الليبرالية. على سبيل المثال، تم إطلاق إذاعة Air America Radio في عام 2004، بقيادة شخصيات ليبرالية مثل مذيعة محطة MSNBC الحالية راشيل ماددو والممثلة والناشطة جانيان جاروفالو (Janeane Garofalo)، واستضافت برامج لكل من جون إليوت (Jon Elliott) ومارك مارون (Marc Maron) وجاك رايس (Jack Rice) ونيكول ساندلر (Nicole Sandler). حققت الشبكة أداءً جيدًا في عامها الأول، حيث اكتسبت عددًا متزايدًا من المتابعين، ولكنها عانت بعد ذلك من خلال عدد من الفضائح والتغييرات في الملكية والقيادة ومعدّل دوران الموظفين. أشهرت الشبكة إفلاسها وتوقفت عن العمل في عام 2010. يبدو أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى زوالها، لكن الأمر قد يعود جزئيًا على الأقل إلى عجز الشبكة عن جذب جمهور واسع وثابت (أحد نجاحات النظائر المُحافظين).[59]

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قناة Current TV، التي أطلقها آل غور (Al Gore) وجول هيات (Joel Hyatt) (الذي كان أيضًا المدير التنفيذي لها) في عام 2005.[60] تم الترويج لقناة Current TV في الأصل كقناة إخبارية كابلية مستقلة وكمنتدى للمحتوى الذي ينتجه المستخدم مع التزام بصحافة المواطن. وكان من المأمول بأن تصبح سوقًا مستقلاً للأفكار التي يمكن أن تتحدى السوق القريب من سوق احتكار القلة الذي يسيطر على وسائل الإعلام التقليدية (على سبيل المثال، Fox، وNBC، وABC). ومع ذلك، فإن هذا النموذج حقق نجاحًا محدودًا، وتطورت القناة لتصبح وسيلة لمناصرة المُثُل والأجندات الليبرالية،

---

57 Scott Collins, *Crazy Like a Fox: The Inside Story of How Fox News Beat CNN*, New York: Portfolio Hardcover, 2004.

58 Stefano DellaVigna and Ethan Kaplan, "The Fox News Effect: Media Bias and Voting," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 122, No. 3, 2007.

59 Al Franken, *Giant of the Senate*, New York: Hachette Book Group, 2017.

60 يشغل جول هيات منصب عضو في مجلس أمناء مؤسسة RAND منذ الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2014. للاطلاع على قائمة كاملة بأعضاء مجلس الأمناء انظر RAND Corporation, "RAND Corporation Board of Trustees," webpage, September 2017.

وتغطية قضايا مثل تغيُّر المناخ وأحداث مثل حركة احتجاجات "احتلوا وول ستريت". كما عملت جاهدةً لجذب المشاهدين من الشباب، والليبراليين، وعززت من المحتوى الذي ينتجه المستخدم في نموذج مبكر من نماذج التعهيد الجماعي. ومع ذلك كافحت القناة مثلها مثل إذاعة Air America لتحقيق نسبة مشاهدة ومرَّت بالعديد من التغييرات الهيكلية، وفي نهاية المطاف عيَّنت كيث أولبرمان (Keith Olbermann) وجينيفر جرانهولم (Jennifer Granholm) (حاكمة ميشيغان السابقة) في عام 2011. أدى المزيد من التغييرات في الهيكل التنظيمي في عام 2012 إلى إقالة أولبرمان وتعيين إليوت سبيتزر (Eliot Spitzer)، وجوي بيهار (Joy Behar)، وآخرين. استحوذت قناة الجزيرة على القناة في عام 2013، لتتحول إلى قناة الجزيرة أمريكا، وفي ذلك الوقت تم التخلي عن مجموعة البرامج والعلامة التجارية بوصفها وسيلة إعلامية ليبرالية.[61]

يبدو أن التحيز الحزبي في السنوات الأخيرة انتشر حتى من خلال المنظمات الإعلامية التي كانت تُعتبر في السابق محايدة نسبيًا. على سبيل المثال، توصلت دراسة أُجريت في عام 2008 حول التغطية الإخبارية للرؤساء السابقين بيل كلينتون (Bill Clinton) وجورج دابليو بوش أن التغطية المقدمة من NBC وCBS كانت على الأقل متحيزة مثل قناة Fox News (ولكن في الاتجاه الآخر). وكانت شبكة ABC هي الشبكة الوحيدة التي بدت مستعدة لبثّ تغطية إيجابية تقف على مسافة محايدة من كلا الرئيسين.[62] ومنذ إجراء تلك الدراسة، أخذ الانقسام الحزبي للمصادر الإخبارية في التزايد، مع وجود وسائل إعلامية على كلا جانبي الطيف، عبر أشكال من المنصات الإعلامية والمعلوماتية، لتأخذ هذه المصادر مواقف متباينة بازدياد حول القضايا الجوهرية التي يواجهها الشعب الأمريكي وصنّاع السياسات.

تبعات تصدع الحقيقة

أسهمت الأخبار المتحيزة في تصدع الحقيقة وذلك لأن المصادر على كل جانب تعرض وجهات نظر مختلفة تمامًا لقاعدتين جماهيريتين مختلفتين تمامًا. أسهم ذلك في تشكيل غرف الصدى، وقوّض الإجماع حول الحقائق والتفسيرات التحليلية لهذه الحقائق، وأدى دورًا في تشكيل قناعات ومواقف قد لا تكون مبنية برمتها على الحقيقة والتي قد يكون تغييرها بمجرد تشكيلها أمرًا بالغ الصعوبة. يكشف تحليل المحتوى التباين واسع

---

[61] Al-Jazeera Buys Al Gore's Current TV," Associated Press, January 3, 2013; Rob Lowman, "Al Gore's Current TV Network Moves Toward Becoming a 24/7 Channel," *Daily Breeze*, January 29, 2012; Dana Stevens, "Invasion of the Pod People," *Slate*, August 3, 2005.
ملحوظة: أغلقت قناة الجزيرة أمريكا أبوابها في عام 2016.

[62] Groeling, 2008.

النطاق في القصص والصيغ المُقدَّمة إلى الجمهور. ويشير تحليل خاص بالجمهور ذاته إلى أن هناك تداخلاً محدودًا في نسبة المشاهدة، لا سيما بين الأفراد الذين يشاهدون القنوات الإخبارية الكابلية "بانتظام".[63] يشير التحليل القائم على التركيبة السكانية والتفضيلات إلى أن هؤلاء المشاهدين لديهم أيضًا تفضيلات وسمات اجتماعية واقتصادية مختلفة. فعلى سبيل المثال، يميل مشاهدو قناة Fox News إلى تفضيل المعلومات التي تتوافق مع آرائهم السياسية، في حين يفضل مشاهدو قناة CNN المقابلات الحوارية المتعمقة.[64] وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن هذا الاستقطاب عند المشاهدين بدأ في عام 2004 تقريبًا. قبل ذلك، لم يكن التحيُّز مؤشرًا ذا دلالة على اختيار قناة الأخبار الكابلية. غير أنه بعد عام 2004 أصبح الديموقراطيون يميلون بشكل أكبر لاختيار CNN وبينما اختار الجمهوريون Fox.[65] يبدو أن هذا التشعب والتَحزُّب في مصادر الأخبار واستهواءها لقواعد جماهيرية شتّان الفارق في توجهاتها هي أمور تُغذِّي تصدع الحقيقة بشكل مباشر عن طريق فتح الباب لدخول مجموعة من "الحقائق" وتفسيرات لتلك الحقائق، وتحفيز زيادة الخلاف حول القضايا الرئيسية، وزرع الشك في التمييز بين ما هو رأي وما هو حقيقة. وقد يساهم أيضًا التَحزُّب في الاستقطاب، وهو مفهوم سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذا الفصل. إن الدليل المتعلق بما إذا كان الإعلام المنحاز يمكنه أن يغير فعليًا وجهات نظر الأشخاص هو دليل مختلط، غير أن القنوات الإخبارية التي تقدم وجهة نظر انحيازية قد تكون قادرة على *تشكيل* الآراء والقناعات التي لا تزال تتشكل ويمكنها بالتأكيد أن تُعمِّق الانقسامات الموجودة أصلاً في الجوانب السياسية أو جوانب التركيبة السكانية.[66] كما أن تعزيز مصادر الأخبار الانحيازية يتحدى مفهوم "الصحافة القائمة على الحقائق" ويساهم في تغطية الرأي على الحقيقة عبر وسائل الإعلام الإخبارية بالكامل، بما ينجم عنه التعتيم على التمييز بين الاثنين.

---

[63] Markus Prior, "Media and Political Polarization," *Annual Review of Political Science*, Vol. 16, No. 1, 2013.

[64] Jonathan S. Morris, "The Fox News Factor," *Harvard International Journal of Press/Politics*, Vol. 10, No. 3, 2005.

[65] Morris, 2005.

[66] Kevin Arceneaux, Martin Johnson, and Chad Murphy, "Polarized Political Communication, Oppositional Media Hostility, and Selective Exposure," Journal of Politics, Vol. 74, No. 1, 2012; Matthew Levendusky, "Affect Effects: Do Viewers Dislike and Distrust the Opposition After Partisan Media Exposure?" Philadelphia, University of Pennsylvania, working paper, 2012a; Matthew Levendusky, "Do Partisan Media Polarize Voters?" Philadelphia, University of Pennsylvania, working paper, 2012b.

تجدر الإشارة إلى أنه، في بلدان أخرى، اتسمت مصادر الأخبار بالتحيز الحزبي لفترة طويلة دون الإسهام في انتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة التي نراها في الوقت الحالي في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. قد لا تدفع مصادر الأخبار المنحازة، بمفردها، ظاهرة تصدع الحقيقة. فعندما تُجمع التغطية الإعلامية المنحازة مع العديد من التغييرات والاتجاهات الأخرى المذكورة في هذه الدراسة، بما في ذلك زيادة حجم المعلومات المتاحة، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وزيادة الاستقطاب السياسي، تصبح وسائل الإعلام المنحازة مساهمًا مهمًا في الاتجاهات التي تشكل ظاهرة تصدع الحقيقة.

التغيير في المحتوى الإخباري

في ظل وجود التَحزُّب المتزايد للمصادر الإخبارية والدور الذي يؤديه الدافع الربحي، يبدو بأن هناك ثمّة تحوُّل قد حدث أيضًا في التغطية الإخبارية؛ التحوُّل من تغطية تُركِّز بالدرجة الأولى على الحقائق والجوهر إلى تغطية أقل شمولاً وأقل اتسامًا بالطابع الجوهري ويهيمن الرأي عادةً عليها. ورغم أن هذا التحوُّل في المحتوى ذاته قد لا يكون دليلاً على تصدع الحقيقة، فإن أمور مثل الدقة والالتزام بالحقائق والبيانات في مقالات الأخبار الناعمة أقل بكثير على الأرجح مما هي عليه في الصحافة عالية الجودة التي تقوم بالبحث بشكل مكثف في مواضيع مثل السياسة والمال (وهذا الأمر إلى حد كبير هو بمثابة فرضية يجب اختبارها)، ويبدو أن هذا التشديد المنخفض على الحقائق يدفع الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة وطمس الخط الفاصل بين الرأي والحقائق ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، توصل أحد تحليلات محتوى الصحف والأخبار المسائية والمجلات الإخبارية خلال الفترة بين عامي 1978 و1998، إلى وجود توجه نحو المقالات الترفيهية، والخاصة بالمشاهير، وأسلوب الحياة، بدلاً من السياسة الحكومية والشؤون الخارجية.[67] وتُقدِّر إحدى الدراسات أن الأخبار الناعمة (الأخبار التي لا تتضمن محتوى سياسي)، ارتفعت نسبتها في الفترة بين عامي 1978 و1998 من 35 بالمئة من إجمالي المحتوى المطبوع في المصادر التي تم تحليلها لتصل إلى ما يقرب من 50 بالمئة.[68] وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تبدو قديمة إلى حد ما، فإنها مؤشر على اتجاهات يبدو أنها قد استمرت. يمكن أن يُعزى جزء من هذا التحوُّل إلى الدافع وراء زيادة الربح (قد تكون الأخبار الناعمة أقل تكلفة في إنتاجها من الأخبار الجادة)، ولكنها قد تعكس أيضًا المعايير أو التفضيلات المتغيرة. ومن الأمثلة الملموسة بشكل أكبر لهذه الظاهرة هي تغطية الحملات السياسية. فقد توصل تحليل لمحتوى التغطية في عام 2004 إلى أن

67 .Project for Excellence in Journalism, 1998

68 .Bennett, 2004

وقت البث كانت تسوده مناقشة "سباق الخيل" بدلاً من القضايا الجوهرية. ومنذ عام 2000 على الأقل، كانت تغطية الحملات الانتخابية الرئيسية في حالة تراجع؛ وهو اتجاه توقف مع انتخابات عام 2016.[69] وقد تركت أيضًا هذه التغييرات في المحتوى الإخباري المنشور حتى في وسائل الإعلام التقليدية على الأرجح أثرًا في أنواع المعلومات التي يستقيها قراء الصحف الوطنية الكبرى ومشاهدي التلفزيون الكبلي والشبكي. وإذا لم تقلل هذه التغييرات من كم المعلومات المستندة إلى الحقائق التي يستقيها المشاهدون، فقد زادت على الأقل من مقدار الآراء والتعليقات والمعلومات الأخرى التي يتعرضون لها. وإلى هذا المدى الذي تؤثر من خلاله هذه الأنواع الأخرى من المعلومات على القناعات أو تقود إلى مفاهيم مغلوطة من المُرجَّح أنها ستدوم، فقد يكون التحوُّل في المحتوى سبيلاً مهمًا للدرجة التي تُفضي بها التغييرات في نظام المعلومات إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة وهي الأمور التي تشكل جزءًا من تصدع الحقيقة.

التغييرات في استهلاك المواد الإعلامية والثقة فيها

قد تؤدي التغييرات التي طرأت على كيفية استهلاك الأشخاص للأخبار دورًا في تصدع الحقيقة. حيث أظهرت دراسة أُجريت عام 2017 أن اشتراكات الصحف (سواء في أحد أيام الأسبوع أو يوم الأحد) قد تراجعت بشكل ثابت منذ حوالي عام 1990، وهو تراجع بلغ مجموعه 38 بالمئة تقريبًا على مدار السنوات العشرين الماضية. تراجعت الاشتراكات بنسبة 8 بالمئة سنويًا وذلك ما بين عام 2015 وعام 2016، وهو معدَّل بلغ ضعف متوسط التراجعات السنوية التي شهدتها الاشتراكات خلال السنوات الخمس الماضية. لكن في الواقع، تزايد عدد مشاهدي الأخبار الكابلية في الفترة ما بين عامي 2015 و2016.[70] وقد كانت هذه الزيادة كبيرة: شهدت قنوات CNN وMSNBC وFox News زيادة بنسبة 55 بالمئة فيما يتعلق بالمتوسط المشترك لنسبة المشاهدة وقت الذروة في عام 2016، مقارنة بعام 2015، وجزء كبير من هذه الزيادة يُعزى على الأرجح إلى الاهتمام بالانتخابات الرئاسية 2016.[71] وكما هو مُبيَّن مُسبقًا، تُعتبر التغطية الإخبارية الكابلية أقل عمقًا بوجه عام، وتقدم تحليلات أقل صرامة وتعليقات ممزوجة بالحقائق أكثر من مقالات الصحف الإخبارية

---

[69] Project for Excellence in Journalism, undated.

[70] Michael Barthel, “Newspapers Fact Sheet,” Pew Research Center, June 1, 2017.

[71] Katerina Eva Matsa, “Cable News Fact Sheet,” Pew Research Center, June 1, 2017.

التي غالبًا ما تتضمن تقارير استقصائية متعمقة.[72] قد تكون تلك الزيادة في نسب مشاهدة الأخبار الكابلية والتراجع المتزامن في نسبة الاشتراك بالصحف أمورًا ساهمت في تراجع واضح في القدر والأهمية التي تحظى بهما الحقائق والحجم النسبي المتزايد لتفضيل الرأي على حساب الحقيقة في نظام المعلومات. وإضافة إلى ذلك، فإنه رغم انخفاض الاشتراكات في الصحف الإخبارية، فإن معدل زيارة مواقع الويب الخاصة بالنسخ الرقمية والإلكترونية للصحف الإخبارية يبدو أنه ارتفع ارتفاعًا طفيفًا ما بين عامي 2015 و2016.[73] قد يكون التحوُّل إلى الصحف الإلكترونية دليلاً على الهيمنة المتزايدة التي تفرضها كل من شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في نظام المعلومات.[74] ففي عام 2017، أفاد 93 بالمئة من المواطنين الأمريكيين أن المصادر المتوفرة عبر الإنترنت، بما في ذلك مواقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي، هي مصادرهم الرئيسية لاستقاء الأخبار.[75] ويشهد القسم التالي مناقشة الدور الذي يؤديه ظهور وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في التغييرات في نظام المعلومات وتصدع الحقيقة بمزيد من التفصيل.

أسهم كذلك التغير السريع في ملامح البيئة الإعلامية بصورة مباشرة في انخفاض الثقة في المؤسسات الإعلامية، والتي بلغت أدنى مستوىً لها عبر جميع الأنواع الإعلامية، بدءًا من الصحافة المطبوعة وحتى النشرات الإذاعية. وفي الفترة بين عامي 1997 و2016، تراجعت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعربون عن ثقتهم "الكبيرة" أو "الكبيرة جدًا" في الصحف الإخبارية من 35 بالمئة إلى 20 بالمئة، وبالنسبة للأخبار التلفزيونية تراجعت الثقة من 34 بالمئة إلى 21 بالمئة.[76] وفي عام 2017، تزايدت الثقة في كل من الصحف الإخبارية والأخبار التلفزيونية حيث أعرب 27 بالمئة عن ثقتهم "الكبيرة" أو "الكبيرة جدًا" في الصحف الإخبارية، وكما صرح 24 بالمئة بالشيء ذاته بخصوص الأخبار التلفزيونية.[77] وفي المقابل، عبر 16 بالمئة من الأشخاص عن ثقتهم "الكبيرة" أو "الكبيرة جدًا" في الأخبار الموجودة على شبكة الانترنت، ويُذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم مؤسسة

[72] Leonard Downie and Michael Schudson, "The Reconstruction of American Journalism," *Columbia Journalism Review*, November/December 2009.

[73] Barthel, 2017.

[74] Darrell West, *How to Combat Fake News and Disinformation*, Washington, D.C.: Brookings Institution, December 18, 2017.

[75] Galen Stocking, "Digital News Fact Sheet," Pew Research Center, August 7, 2017; Amy Mitchell, Jeffrey Gottfried, Elisa Shearer, and Kristine Lu, "How Americans Encounter, Recall, and Act Upon Digital News," Pew Research Center, February 9, 2017.

[76] Gallup, 2016.

[77] Gallup, 2017.

Gallup بإدراج هذا المقياس في دراستها الاستقصائية.[78] يمكن أن يُعزى انخفاض الثقة في المؤسسات الإعلامية بجميع أنواعها، بشكل جزئي، إلى التحيُّز المتزايد وانعدام الدقة الذي يشوب التغطية الإخبارية. أظهرت دراسة استقصائية قام بها مركز Pew Research Center للأبحاث عام 2011 وجود زيادة حادة منذ عام 1985 في النسبة المئوية للأشخاص الذين أبلغوا عن افتقار القصص الإخبارية للدقة في أغلب الأحيان واصطباغها بصبغة التحيُّز ووقوعها بشدة تحت وطأة تأثير المنظمات القوية الأخرى.[79] بيد أن هناك بعض الانقسامات الحزبية البارزة تجاه هذه المسألة. في عام 2017، أعرب الديموقراطيون عن ثقتهم في الصحافة أكثر من الرئيس كمصدر للحصول على معلومات دقيقة؛ في حين أعرب الجمهوريون عن النقيض من ذلك تمامًا.[80] يُعتبَر ذلك التراجع في الثقة تجاه المؤسسات جزءًا جوهريًا من تصدع الحقيقة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في موضعٍ آخر، وهذا الأمر حقيقي على نحوٍ خاص بشأن انخفاض الثقة في المؤسسات الإعلامية.[81] إن عدم اليقين مما هو رأي ومما هو حقيقة والنزعة البشرية نحو تفضيل الرأي على الحقيقة كلاهما أمرين يتجليان بشدة عندما لا يُنظر إلى المؤسسات على أنها مصادر جديرة بالثقة لتوفير معلومات دقيقة ونزيهة. ومن الملاحظ أنه في حين انخفاض الثقة في المؤسسات الإعلامية التقليدية كمصادر للمعلومات الحقيقية، لم تشهد الثقة في وسائل الإعلام الأخرى مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أي تحسُّن. وبالتالي فإن ذلك لا يبدو بمثابة حالة تُستبدل فيها الثقة في إحدى المؤسسات بثقة في مؤسسة غيرها.[82]

---

[78] Gallup, 2017.

[79] Pew Research Center, “Press Widely Criticized, but Trusted More Than Other Information Sources,” webpage, September 22, 2011.

[80] Quinnipiac University Poll, “Trump Slumps as American Voters Disapprove 55%–38% Quinnipiac University National Poll Finds; Voters Trust Media, Courts More Than President,” February 22, 2017a.

[81] وبالرغم من الزيادة السنوية التي سبق الإشارة إليها، لا زال الاتجاه العام فيما يتعلق بالثقة في المؤسسات الإعلامية منحدرًا بشدة. كما أنه من غير الواضح ما إذا كان التضخم الذي دام لمدة عام يمثل تقلبًا أم أنه بداية لزيادة طويلة الأمد فيما يتعلق بالثقة في تلك المؤسسات. وهذا تطور يستحق الملاحظة.

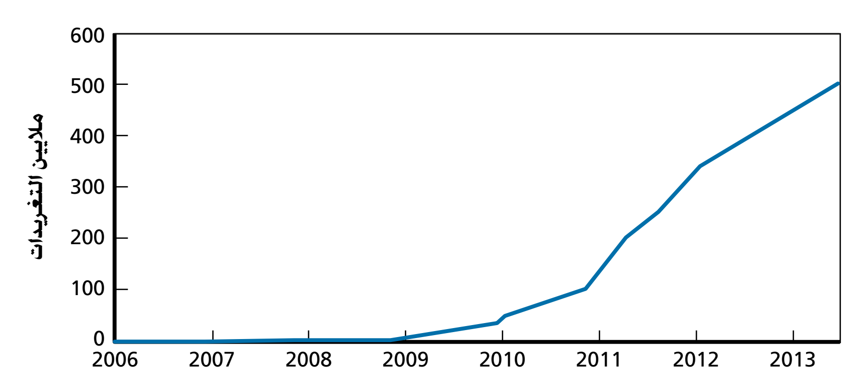
[82] من المرجَّح أن تفضي التغييرات التي طرأت حديثًا في شكل المحتوى الإعلامي وكذلك ظهور تقنيات إعلامية جديدة إلى تقويض الثقة ليس فقط في المؤسسات الإعلامية، لكن أيضًا في الترتيب الهرمي المؤسساتي التقليدي بشكل عام. شكَّلت التقنيات الإعلامية الجديدة عبر التاريخ تحديًا لوسائل الإعلام التقليدية والمتأصلة والتي قامت مرارًا وتكرارًا بممارسة الاحتكار على المعلومات. ولعلَّ خير مثال على ذلك هو ظهور الصحافة المطبوعة التي سمحت بنشر الإنجيل باللغة العامية كما قامت بنشر أعمال لمؤلفين ما قبل ظهور المسيحية، ومن ثمَّ أنعشت الصحافة المطبوعة روح كلٍ من حركة الإصلاح الديني وعصر التنوير إضافةً إلى ظهور مجموعة جديدة من الأعراف. انظر Elizabeth Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, New York: Cambridge University Press, 1980.

الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

حجم المعلومات وتدفّقها

يتمثَّل التغيير الرئيسي الثاني، والذي كان له أثر على نظام المعلومات وأفضي إلى تصدع الحقيقة، في ظهور الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي التي زادت من حجم المعلومات المتوفرة زيادةً هائلة، وزادت كذلك من السرعة التي يمكن بها الوصول لتلك المعلومات. وربما تعكس هذه الزيادات أهم التغييرات التي جرت في نظام المعلومات، كما تعكس إحدى الخصائص التي تضع البيئة الحالية في مكانة مستقلة عن البيئات السابقة. يبدو أن الحجم المتزايد للمعلومات ليس وحده الدافع في تصدع الحقيقة، لكنه بالأحرى الحجم المتزايد للرأي مقارنة بحجم الحقائق المتوفرة. ويُجري تمهيد الطريق لهذه الزيادة في الحجم النسبي للرأي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت. تؤثر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل Twitter وFacebook، بصورة مباشرة على انتشار المعلومات، وذلك بتسهيل الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات ومشاركتها بوتيرة أسرع. يمثل التقييم الذي يُجرى حول تزايد حجم التغريدات على Twitter كل يوم إحدى الطرق لقياس هذا الانفجار المعلوماتي. وكما هو مُبيَّن في الشكل 4.1، فقد زاد عدد التغريدات في اليوم الواحد من 5,000 تغريدة وذلك خلال عام 2007 لتصل إلى 500,000,000 تغريدة بحلول عام 2013، على

الشكل 4.1
التغريدات في اليوم: 2006-2013



المصادر: Internet Live Stats, “Twitter Usage Statistics,” webpage, undated; Krikorian, 2013; Twitter Engineering, 2011; Weil, 2010.

ملحوظة: رسميًا، لم يُحدِّث موقع Twitter تغريداته في اليوم الواحد منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2013. وتشير مصادر أخرى غير رسمية إلى أن عدد التغريدات في اليوم الواحد قد استقرت أو حتى تراجعت منذ ذلك الحين. انظر على سبيل المثال، جيم إدواردز (Jim Edwards)، “Leaked Twitter API Data Shows the Number of Tweets Is in Serious Decline,” Business Insider, February 2, 2016.

RAND *RR2314-4.1*

الرغم من إشارة بعض المصادر إلى أن هذه الزيادة في عدد التغريدات في اليوم الواحد قد استقرت بل حتى أنها تراجعت منذ ذلك الحين.[83] ورُغم أننا لا نستعرض اتجاهات البيانات المتعلقة بجميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي بالتفصيل، إلا أن هذه المنصات، مثل Facebook، أظهرت زيادات مماثلة في البيانات الناتجة.[84]

يمكن أن تؤثر منصات التواصل الاجتماعي أيضًا على نشر المعلومات وتغيير الطرق التي يتفاعل بها الأشخاص مع المعلومات والأنماط التي يتم من خلالها نشر المعلومات، بل والتأثير حتى على احتمالية نشر المعلومات في شبكة تواصل اجتماعية بأكملها. فعلى سبيل المثال، تشير الدراسة إلى أن الأشخاص الذين يتلقون الكثير من المعلومات التي تتم مشاركتها عن طريق الأصدقاء عبر شبكات وسائل التواصل الاجتماعي هم الأكثر احتمالاً لمشاركة المعلومات أيضًا عن غيرهم ممن يتواجدون في شبكات تكون مشاركة المعلومات عليها أقل شيوعًا.[85] وحتى نكون واضحين، تُعتبَر هذه الزيادة في حجم المعلومات وتوافرها تطورًا إيجابيًا بشكل عام، وذلك لأنها تتيح للمزيد من الأشخاص استهلاك هذه المعلومات وتقييمها بطريقة مباشرة، بدلاً من انتظار المعلومات المُرشَّحة من مصادر مُمركَزة. وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فإن النشر الأوسع نطاقًا لكميات أكبر من المعلومات يمكن أن يكون أيضًا ذا قيمة فيما يتعلق بإخضاع الحكومة ورؤساء الشركات للمساءلة و كشف ما يحدث من أفعال غير مشروعة أو فساد أو خيانة للأمانة داخل مؤسسات القطاعين العام والخاص. بيد أن هذا الحجم المتزايد في المعلومات وكذلك الوصول ذا الصبغة الديموقراطية إليها يمكن أن تتمخض عنهما أيضًا نتائج أخرى. على سبيل المثال، يميل الأشخاص إلى التأثر الشديد بأصدقائهم المُقرَّبين وعائلاتهم في التواصل الشخصي، لكن يمكن أن تكون العلاقات الأبعد والأضعف ذات تأثير بالغ عبر شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، وكثيرًا ما تكون بمثابة المصدر للمعلومات الجديدة التي يمكن أن تنتشر عبر المجموعة الاجتماعية.[86] وقد يعني هذا وجود فرصة أكبر فيما يتعلق بالتعرُّض لمعلومات

---

[83] Raffi Krikorian, “New Tweets per Second Record, and How!” Twitter Blog, August 16, 2013; Twitter Engineering, “200 Million Tweets per Day,” Twitter Blog, June 30, 2011; Kevin Weil, “Measuring Tweets,” Twitter Blog, February 22, 2010.

[84] انظر على سبيل المثال، Josh Constine, “How Big Is Facebook’s Data? 2.5 Billion Pieces and 500+ Terabytes Ingested Every Day,” Techcrunch, August 22, 2012; and Kit Smith, “Marketing: 47 Facebook Statistics for 2016,” Brandwatch, May 12, 2016.

[85] Eytan Bakshy, Itamar Rosenn, Cameron Marlow, and Lada Adamic, “The Role of Social Networks in Information Diffusion,” *Proceedings of the 21st International Conference on World Wide Web*, 2012.

[86] Bakshy et al., 2012.

وارادة من إطلاع غير موثوق أو غير معروف في الغالب، وهو أمر قد يضفي بتبعاته على تصدع الحقيقة. قد يكون من الصعب إجراء تقييم لمدي مشروعية نشر المعلومات عبر مصادر غير معروفة أو جديدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي وعبر عمليات البحث على الإنترنت، ونتيجة لذلك، قد تظهر احتماليات تَقبُّل شخص ما لمعلومات زائفة. يعدُّ البيان الصادر عن Facebook في أيلول (سبتمبر) 2017 حول إنشاء كيانات ذات صلة بروسيا لمستخدمين ومجموعات بهدف نشر المعلومات والتأثير على المواقف مجرد مثال واحد يبين كيف يمكن لهذا أن يحدث.[87]

كما يمكن أيضًا نشر أنواع مختلفة من المعلومات من خلال شبكة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمعدلات مختلفة ودرجات متفاوتة، مع ما يحمله ذلك من تبعات في تصدع الحقيقة. فعلى سبيل المثال، توصلت إحدى الدراسات إلى أن الهاشتاجات على موقع تويتر المرتبطة بمواضيع مثيرة للجدل سياسيًا وبالرياضة تتجه إلى الانتشار بصورة أكبر والاستمرار بصورة أطول على منصات وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من الهاشتاجات ذات الصلة بالمواضيع الأخرى، مثل الموسيقي والشعارات الحوارية (مثل FridayFeeling#).[88] يمكن أن تكون تلك النتيجة المستخلَصة ذات أهمية في فهم الطرق التي تسهم وسائل الإعلام من خلالها في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة. وإذا انتشرت حقًا المجادلات السياسية والأخبار السياسية المثيرة لأبعد نطاق ودامت لأطول مدة، فإنَّه من الممكن أن يساعد هذا على تفسير السبب في ظهور تصدع الحقيقة والمعلومات المضلِّلة بالوقت الحالي في النقاش السياسي الجدلي والحوارات المدنية في أبلغ صورة لهما. وفي نهاية المطاف، فإنه من الممكن أن تتغير المعلومات في أثناء انتشارها عبر شبكة اجتماعية، لتتحول إلى معلومات متحيزة أو مُحرَّفة بينما يتم تناقلها من شخص إلى آخر.[89] هناك أبحاث جرت حول عملية نشر المعلومات تؤكد أن الرسائل التي تظهر في الوقت الذي تنتشر فيه المعلومات عبر شبكة

---

[87] Alex Stamos, "An Update on Information Operations on Facebook," Facebook Newsroom, September 6, 2017.

[88] Daniel M. Romero, Brendan Meeder, and Jon Kleinberg, "Differences in the Mechanics of Information Diffusion Across Topics: Idioms, Political Hashtags, and Complex Contagion on Twitter," *Proceedings of the 20th International Conference on World Wide Web*, 2011.

[89] G. Kossinets, J. Kleinberg, and D. Watts, "The Structure of Information Pathways in a Social Communication Network," *Proceedings of the 14th Association for Computing Machinery Special Interest Group on Knowledge Discovery and Data Mining's International Conference on Knowledge Discovery and Data Mining*, 2008.

تواصل اجتماعي وأقسام من الشبكة تتشارك على نحو تفضيلي في صيغ أو تفسيرات معينة للرسالة، وبينما يمرر كل شخص المعلومات فإنه يضفي عليها تحيزاته وتفسيراته وخلفيته.[90] وبهذه الطرق، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تفتح المجال أمام إمكانية نشر المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخادعة بسرعة وعلى أوسع نطاق، وبالتالي، فهي تغذي تصدع الحقيقة عن طريق العمل على عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي والتأثير الناجم عن تفضيل الآراء والقناعات على حساب الحقائق الموضوعية. وفي بعض الأحيان، قد يدرك الناس أخيرًا أن المعلومات التي تعرضوا لها عبر الإنترنت هي معلومات زائفة، لكن قوة الانحياز المعرفي والدور القوي لوسائل التواصل الاجتماعي عبر الشبكات في تشكيل القناعات قد يحيل دون تحقيق هذا الفهم.

الوصول إلى المعلومات

هناك سمة أخري فريدة تتمتع بها منصات وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت تُسهم في تصدع الحقيقة ألا وهي إزالة المرشحات الخاصة بالمعلومات والوصول السلس الذي تتيحه هذه الإزالة لجميع أنواع المعلومات. عملت بعض الصحف وشبكات القنوات الإخبارية الوطنية خلال العقود الماضية على نشر المعلومات المنتشرة عبر وسائط الإعلام على نطاق أوسع. وكثيرًا ما كانت الصحف والقنوات التلفزيونية المحلية تندرج تحت جناح واحدة من هذه الصحف أو الشبكات الوطنية. وقد كان الوصول إلى العديد من أنواع المعلومات يقتصر على الأشخاص القادرين على تحمُّل تكاليف الاشتراك في الصحف الإخبارية؛ في حين اعتمد آخرون بشكل شبه تام على المعلومات الجاهزة التي تقدمها شبكات القنوات الإخبارية الكبرى الثلاث أو المحطات الإذاعية الكبرى. وعلاوة على ذلك، فقد كان من الممكن (وما زال بالإمكان) مقاضاة الناشرين والمذيعين بالإذاعة والشبكات بتهمة التشهير والافتراء، كما كانوا يخضعون لمعايير ولوائح تنظيمية معيَّنة. غير أنه أصبح الآن في مقدور أي شخص الوصول على الفور إلى كميات كبيرة ومصادر شتي للمعلومات غير المنشورة في وسائل الإعلام من القنوات الإخبارية الكابلية، والمنشورات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي والتي تتناول أي موضوع يمكن تصوره تقريبًا. حدّت وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت من السلطة على المعلومات وتخلَّصت من الدور الرئيسي للمؤسسات "الوصيَّة" التي اعتادت أن تكون بمثابة مرشحات المعلومات الرئيسية، مثل المصادر الإعلامية التقليدية والحكومة. علاوة على ذلك، تحولت العديد

---

[90] Lada A. Adamic, Thomas M. Lento, Eytan Adar, and Pauline C. Ng, "Information Evolution in Social Networks," *Proceedings of the Ninth Association for Computing Machinery International Conference on Web Search and Data Mining*, 2016.

من الصحف الإخبارية إلى صحف إلكترونية عبر الإنترنت بوصول مفتوح، مما أدى إلى إضفاء مزيد من الديموقراطية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات. وأخيرًا، فإنه من الجدير بالذكر أن الأخبار الكابلية ووسائل التواصل الاجتماعي، وهما بمثابة وسيلتين من وسائل نشر المعلومات اللتين تطورتا بشكل ملحوظ على مدي العقدين الماضيين، تخضع بشكل أقل للوائح تنظيم المحتوي أو القوانين التي تُحمِّل الوسائل الإعلامية مسئولية دقة المحتوي مقارنة بما يخضع له مذيعو التلفزيون الشبكي والإذاعة.[91]

يمكن أن يكون للتخلص من مرشحات المعلومات أو الأوصياء تبعات إيجابية وسلبية فيما يتعلق بالجودة والوصول إلى المعلومات. فمن ناحية، يُعتبر الوصول الديموقراطي إلى المعلومات تطورًا إيجابيًا مكَّن الأشخاص من الوصول إلى المعلومات على مستوي المجموعات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما حدَّ هذا الوصول الديموقراطي من سلطة شركات الإعلام التقليدية التي أدت أيضًا في بعض الأوقات دور المحتكِر من خلال سيطرتها على المحتوى الإعلامي رغم أنه من المحتمل أن تكون قد أدت دور جهة التحقق من المعلومات الخاطئة وجودة المحتوي. يُضفي أيضًا الوصول المباشر للمعلومات، وكذلك القدرة على العمل كمصدر للمعلومات، الطابع الديموقراطي على نظام المعلومات وقد يفسح المجال للأصوات المُهمَّشة والأقليات. تزعم سينجر (Singer) بأن ظهور المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي قد أوجد علاقة تفاعلية بين كل من وسائل الإعلام والجمهور. ويلعب الجمهور الآن دور "الوسيط الثانوي"، وهو ما يعني أن الجمهور أصبح يتمتع بشيء من القدرة على التمييز يتم من خلاله إعادة نشر المصادر والأخبار وبثها بصورة أوسع نطاقًا.[92] وتصف سينجر هذا التحوُّل بأنه خطوة جيدة من شأنها تمكين الأشخاص من تكوين نظام المعلومات الخاص بهم.

ورغم ذلك، فإنه في الوقت ذاته، تجعل الحقيقة التي تدور حول إمكانية أن يصبح أي شخص مصدرًا للمعلومات، عن طريق النشر على Twitter أو بعض المنصات الإلكترونية الأخرى، من انتشار المعلومات المضلِّلة أمرًا أسهل بكثير، وهي تقدم أيضًا أداة لأولئك الأشخاص الذين قد يستفيدون من التأجيج المُتعمَّد لتصدع الحقيقة. ولذلك، يبدو أن

---

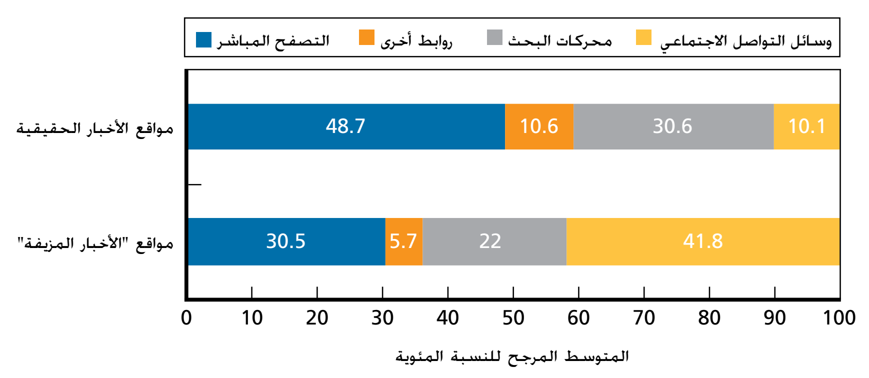
[91] انظر See Federal Communications Commission, "Program Content Regulations," webpage, September 29, 2017; Byron Tau, Georgia Wells, and Deepa Seetharam, "Lawmakers Warn Tech Executives More Regulation May Be Coming for Social Media," *Wall Street Journal*, November 1, 2017.

[92] Jane B. Singer, "User-Generated Visibility: Secondary Gatekeeping in a Shared Media Space," *New Media and Society*, Vol. 16, No. 1, 2014.

ظهور مصادر الأخبار غير الشائعة في الوسائط الإعلامية هو عامل مساهم في تصدع الحقيقة على الرغم من أنه قد يترتب عليه تحقيق فوائد. وقد أبدي الصحفيون مخاوفهم إزاء التبعات المترتبة على هذا التحوُّل إلى بيئة معلوماتية أكثر انفتاحًا، مُسلطين الضوء على وجود تراجع محتمَل فيما يتعلق بجودة المعلومات والتقارير ومصداقيتها وكذلك السلوك المتحضر في التواصل؛ مثل فقدان الاتزان أو استخدام نبرة غير لائقة، إضافة إلى غياب المساءلة فيما بين ناشري المعلومات الثانويين.[93] وسواء إذا ما كان التغيير إيجابيًا أو سلبيًا في نهاية الأمر، فإن فقدان السلطة على مصادر المعلومات ينطوي عليه تبعات مهمة في تصدع الحقيقة. وعلى نحوٍ خاص، فإن فقدان أوصياء وسائل الإعلام الرئيسيين يُزيد من الشك حول ما يُسلَّم به عمومًا كحقيقة و ما لا يُسلَّم به. كما أنه يفسح المجال لتفوق الرأي على الحقيقة في عديد من المجالات، لا سيما تلك المجالات التي تتسم بالتعقيد والتي قد تتطلب نوعًا ما من المعرفة المتخصصة أو توافر الخبرة.

تتوافر كذلك بعض الأدلة بأن وسائل التواصل الاجتماعي هي أحد السُبُل الرئيسية التي من خلالها يتمكَّن الناس من الوصول إلى "الأخبار الزائفة" والمعلومات المضلِّلة. تم إجراء دراسة عام 2017 اعتمدت على بيانات حركة استخدام الويب لأفضل 609 موقع من مواقع الأخبار الحقيقية في الولايات المتحدة و65 موقعًا من مواقع الأخبار الزائفة (مثل

الشكل 4.2
حجم زيارات مواقع الأخبار الإلكترونية الأمريكية، حسب المصدر



المصدر: ألكوت وجينتزكو (Allcott and Gentzkow)، 2017b، ص. 222.
ملحوظة: تُرجَّح المواقع حسب النسبة المئوية للزيارات الشهرية.

RAND *RR2314-4.2*

[93] Singer, 2014.

المواقع التي لا تستند فيها المقالات أو معظم المقالات إلا على معلومات خاطئة بصورة يمكن التحقق منها). وقد قارنت الدراسة الكيفية التي تمكّن من خلالها الأشخاص الوصول إلى هذه المصادر، مُسلطين الضوء على وسائل مثل التصفُّح المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي. وكما هو مبيَّن في الشكل 4.2، يعتبر التصفح المباشر الطريق الرئيسي للوصول إلى مواقع الأخبار الحقيقية (متبوعًا بمحركات البحث)، و 10 بالمئة فقط من نسبة استخدام الشبكة تحدث عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إلا أنه فيما يتعلق بمواقع "الأخبار الزائفة"، فهناك ما يزيد عن 40 بالمئة من نسبة استخدام الشبكة تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.[94] وهذا لا يعني أن وسائل التواصل الاجتماعي هي مشكلة في حد ذاتها، بل يفيد ذلك بأنه من الممكن أن تُفضي وسائل التواصل الاجتماعي إلى انتشار المعلومات المضلِّلة، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، إضافة إلى الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة.

كما عمل كل من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تغيير الطريقة التي يؤدي بها الإعلام مهامه. وكما هو الحال بالنسبة إلى المواطنين الأمريكيين العاديين، يعتمد الصحفيون بصورة متزايدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل Twitter، باعتبارها مصدرًا لاستقاء المعلومات الخاصة بالأخبار والتقارير الإخبارية، وأيضًا باعتبارها أداة من أدوات النشر. يشير البحث إلى اعتماد الصحفيين ومذيعي الأخبار التلفزيونية، خلال العقد الماضي، على Twitter بصورة متزايدة كمصدر وحيد أو رئيسي (على الرغم من اتجاههم لاستخدام حسابات "رسمية" فقط على Twitter). قد يكون التحوُّل إلى الاعتماد على Twitter أو بعض وسائل الإعلام الأخرى كمصدر لاستقاء المعلومات المتعلقة بالأخبار والتقارير الإخبارية وافيًا بالغرض في كثير من الحالات، لكن الاعتماد بشكل كلّي على Twitter يمكن أن يقوّض جودة الصحافة الاستقصائية وقد يُزيد من مخاطر انتشار المعلومات المضلِّلة، وبالتالي ينجم عن ذلك تزايد ظاهرة تصدع الحقيقة سوءًا بدلاً من تحسينها.[95] ومن الممكن أيضًا أن تؤدي الحاجة إلى اختصار المعلومات في صورة عبارات موجزة أو تعليقات صغيرة مقتضبة لأقصى حد ممكن (مثل تقديم تغريدة مكونة من 280 حرف) إلى تقويض نوعية الصحافة والمعلومات التي تتضمنها التقارير الإخبارية، كما يمكن أن تؤدي إلى التقليل من أهمية الحقائق. ونظرًا لأن أكثر ما يمكن السماح بتقديمه هو 280 حرف فقط، فإن الأساس

---

94 Hunt Allcott and Matthew Gentzkow, "Social Media and Fake News in the 2016 Election," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 31, No. 2, Spring 2017b.

95 Soo Jung Moon and Patrick Hadley, "Routinizing a New Technology in the Newsroom: Twitter as a News Source in Mainstream Media," *Journal of Broadcasting & Electronic Media*, Vol. 58, No. 2, 2014.

الواقعي الذي يستند عليه خبر ما قد يضيع أو يتم تحريفه في ظل السعي إلى التزام الإيجاز والبلاغة وإلى جذب المشاهدين. كما أن ظهور الإنترنت والتحوُّل إلى نموذج إعلامي، يمثل فيه النشر الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الآن طريقة من الطرق الرئيسية التي يحصل الناس بها على المعلومات، هي أمور زادت من سرعة نشر المقالات الإخبارية وقلَّلت من الوقت المستغرَق في تحرير هذه الأخبار والتأكد من صحة ما بها من حقائق.[96] وهذا الأمر من شأنه زيادة نشر المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضلِّلة، مع تبعات تخص جودة الصحافة ومستوى الثقة في المؤسسات الإعلامية (في حالة زيادة عدد الأخطاء المعروفة).

ورغم أن هذه المناقشة ركَّزت على Twitter وFacebook، فإنه من الجدير بالذكر أن هناك العديد من منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي أظهرت أوجه التشابه والاختلاف مع هاتين الوسيلتين الرائدتين في المجال. وتشمل الأمثلة على ذلك Reddit وSnapchat وInstagram و4chan وLinkedIn وPinterest وTumblr وWhatsApp وYouTube وذلك من بين العديد من الأمثلة الأخرى. قد يكون لكل موقع من هذه المواقع نموذج عمل مختلف بعض الشيء أو أنه يناشد فئات جماهيرية تختلف اختلافًا طفيفًا. فعلى سبيل المثال، تدور ماهية موقع Instagram حول الصور المنشورة، في حين أن موقع LinkedIn يعتبر في المقام الأول موقعًا للتواصل المهني. ويُعدُّ تطبيق Snapchat ذائعًا بين أوساط مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الأصغر سنًا، بينما يتجه Twitter إلى استقطاب قاعدة مستخدمين أكبر سنًا بعض الشيء. كما تختلف المنصات في مدى إسهامها في تصدع الحقيقة، لا سيما في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وكذلك في مدى نشرها للمعلومات الخاطئة، وفي درجة التساهل في هذا النشر من قِبَل المسؤولين عن الإشراف والرقابة على المحتوى.

كما أن هناك بعض المواقع، مثل Reddit و4chan، معروف عنها أنها أفضل من غيرها من حيث السماح لبعض المجموعات التي تستخدم المنصة من أجل إطلاق حملات معلومات مضلِّلة مقصودة على هذه المنصة وعبر المنصات الأخرى واستضافتهم. يعمل موقع Reddit من خلال عمليات تصويت يقوم بها مستخدمون آخرون. فالمنشورات التي تستحوذ على أصوات أكثر يتم عرضها في مكان بارز على الصفحة الرئيسية لموقع Reddit، مما يعني فعليًا أن المستخدمين الآخرين مسؤولون عن تقييم جودة معلومة ما بل وحتى تقييم مصداقيتها. بالرغم من أن هذا يبدو أنقى شكل من أشكال الوصول الديموقراطي للأخبار، فإنه ينطوي كذلك على إمكانية تفاقم بعض الجوانب السلبية المُحتمَلة التي تؤول إلى وسائل التواصل الاجتماعي المُبيَّنة سابقًا، بما في ذلك التردِّي المطرد في الجودة والنشر الأسهل للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة.

---

96 Fred Vultee, "Audience Perceptions of Editing Quality: Assessing Traditional News Routines in the Digital Age," *Digital Journalism*, 2014.

إن النظر بتمعن في طرق عمل تلك المواقع من شأنه توفير رؤية ثاقبة لبعض من هذه التبعات السلبية. هناك العديد من التحليلات التي تشير إلى أن خوارزميات موقع Reddit وأسلوب الرقابة المتبع فيه قد أدوا إلى أن يزيد الموقع تركيزه على المستوى الداخلي وأتاحوا له المجال بأن يصبح أرضًا خصبة لغرف الصدى والثقافات الفرعية الضارة. تشير دراسة من دراسات الأجناس البشرية التي تناولت المجموعات المستخدمة لموقع Reddit إلى الطرق التي من خلالها يقوم كل من نظام عملية التصويت، وسهولة إنشاء المواقع الفرعية (subreddits) (وهي عبارة عن منتديات لمناقشة مواضيع معينة)، ووجود سياسات واهنة تنظِّم المحتوى غير اللائق بتعزيز ما يسميه المؤلف "الثقافات التقنية السَّامة"، أو الثقافات الفرعية المشجعة على بُغض النساء أو غير ذلك من وجهات النظر العنصرية.[97] وتُسهِّل هذه الديناميكيات ذاتها من انتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة. لم يقدم موقعا Reddit و4chan ما يكفي لتنظيم هذه الأنواع من المجموعات الفرعية المخرِّبة عن عمد مثلما قدم موقعا Facebook وTwitter، وقد كانت نتيجة ذلك ازدهار مثل هذه المجموعات داخل هذه المنتديات. ورغم أننا لا نعتبر وسائل التواصل الاجتماعي والتغييرات التي أحدثتها في نظام المعلومات على أنها تطور سلبي في مجملها، فإن هذه المناقشة تشير إلى أن هناك منصات وسائل تواصل اجتماعي معينة تبدو أنها تمثل أحد العوامل المسهمة في تصدع الحقيقة بصورة مباشرة أكثر من غيرها.

ومن الجدير بالإشارة أيضًا أنه رغم وجود نسبة كبيرة من المواطنين الأمريكيين الذين يعتمدون حاليًا بدرجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها مصدرًا لاستقاء الأخبار،[98] فإن مواقع التواصل الاجتماعي ذاتها مختلفة بشكل كبير من حيث الشكل والمضمون عن الصحافة المهنية التي أسست معظم الأخبار المطبوعة والمُذاعة على قنوات شبكة التلفزيون خلال العقود الماضية. وبدلاً من ذلك، تهتم هذه الشركات، مثل Facebook وTwitter، في المقام الأول بتحقيق عائدات من وراء ما تقدمه من إعلانات. وبالتالي يكون لديهم حافز ضعيف لوضع معايير ضبط المحتوي أو الحيلولة دون نشر المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضلِّلة. وبالرغم من أن كلتا المؤسستين بذلتا بعض الجهود مؤخرًا لمعالجة أوجه القصور في هذه الجوانب، فإن التغييرات التي جرت حتى الآن لم تُحسِّن كثيرًا من الوضع.

97 Adrienne Massanari, “#Gamergate and the Fappening: How Reddit’s Algorithm, Governance, and Culture Support Toxic Technocultures,” *New Media & Society*, Vol. 19, No. 3, 2017.

98 Elisa Shearer and Jeffrey Gottfried, “News Use Across Social Media Platforms 2017,” Pew Research Center, September 2017.

المرشحات والخوارزميات

أخيرًا، تُسهم المرشحات والخوارزميات المُتضمَّنة في منصات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث، مثل Google، في تصدع الحقيقة، لا سيما في الخلاف المتزايد وعدم وضوح التمييز بين الرأي والحقيقة وذلك عن طريق إضفاء التحيز على أنواع المعلومات التي من المحتمل أن يصادفها أحد الأشخاص أو المشاركة في نشرها. تمثل الاقتراحات التي يقدمها موقع Twitter للمستخدمين حول متابعة بعض الأشخاص مثالاً على هذه التحيُّزات. تستند هذه الاقتراحات على (وغالبًا ما تشبه للغاية) أنواع المحتوى والأشخاص الذين يتابعهم المستخدمون بالفعل ويعيد أغلبهم التغريد أو مطالعة الموقع بشكل منتظم. إلا أن نظام تقديم الاقتراحات هذا يُشجِّع الأشخاص على ملء حسابهم على تويتر بمعلومات مشابهة لما يتداوله الناس بالفعل، كما أنها، في أغلب الظن، تتماشى تمامًا مع قناعاتهم. ومن ثمَّ تقع المسؤولية على عاتق كل مستخدم فيما يتعلق بالبحث عن الأصوات والمعلومات المتعارضة. تعمل مواقع تجميع الأخبار، مثل Yahoo أو Google أو تطبيق iPhone للأخبار، على تحريف المعلومات المتوفرة بنفس الطريقة وذلك عن طريق صياغة الأخبار التي يصدرونها للمستخدمين والتي تستند إلى مقالات قام هؤلاء المستخدمون بمعاينتها في الماضي. يمكن أن تُسهم هذه الأنواع من التحيُّزات التي تفرضها المرشحات والخوارزميات في تكوين غرف صدى ومجموعات مغلقة مكوَّنة من أشخاص يشاركون الأفكار ذاتها ويتقاسمون جميعًا مجموعة مشتركة من القناعات ويستهلكون الأنواع ذاتها من المعلومات، ويدعمون على الدوام قناعات بعضهم (بغض النظر عن استناد هذه المعلومات على حقائق من عدمه).

تنطوي المرشحات والخوارزميات المُتضمنة في منصات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث على الإنترنت التي تبدو (أو تزعم) أنها ليست تحيُّزية على وجود تحيزات متأصلة تمت برمجتها بداخلها والتي تؤدي بدورها إلى تحريف المحتوي الذي يتعرض له أي شخص، وبالتالي يُسهم ذلك في تصدع الحقيقة. وكما يلاحظ أزوبا (Osoba) وويلزر (Welser)، فإن هذه المرشحات والخوارزميات تتضمن تحيُّزات للأشخاص الذين يضعونها، فضلاً عن أي تحيُّزات تشتمل عليها البيانات المستخلصة من وسائل التواصل الاجتماعي والتي يتم بناءً عليها اختبار كود البرمجة هذا وتحسينه. ويعني ذلك أنه حتى عمليات البحث التي تتم على منصة مثل Google ستؤدي إلى نتائج، إلى حدٍ ما، مُتحيِّزة، وذلك عن طريق الخوارزمية المستخدَمة لإجراء البحث والنظام المستخدَم لتسجيل النتائج وتصنيفها. يتم تعزيز التحيُّزات المتأصلة لهذه المرشحات عن طريق تحيُّزات المستخدم ونزعاته. من المرجَّح أن يقوم المستخدمون بالبحث والتركيز على المعلومات التي تتماشى مع ما

يعتقدونه بالفعل، كما سبقت الإشارة إليه في موضعٍ آخر، ثم ينقلون هذه المعلومات إلى الآخرين في وسائل التواصل الاجتماعيّ الخاصة بهم. الأمر الذي من شأنه أن يفضي بصورة متزايدة ليس إلى ظهور غرف الصدى فحسب، بل وأيضًا إلى تهيئة بيئة سيكون من السهل فيها إظهار عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة.[99]

يشير البحث إلى أن الأشخاص الذين يتمكنون من الوصول إلى الأخبار والمعلومات باستخدام محركات البحث، وأولئك الذين يعتمدون على الشبكات الاجتماعيّة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي) من أجل الحصول على الأخبار، يميلون إلى تداول المحتوي المختلف بشكل أكبر والذي يأتي من بين عدد قليل من المصادر، أكثر من هؤلاء الذين يبحثون عن المعلومات بصورة مباشرة (مثل البحث عنها من خلال موقع منظمة إخبارية). والمجموعة الأولى هي أكثر احتمالية أيضًا من المجموعة الأخرى في تبني وجهات نظر أيديولوجية أكثر استقطابًا.[100] ومن الممكن أن يعود ذلك جزئيًا إلى الدور الذي تؤديه المرشحات والخوارزميات التي تشكِّل التقارير الإخبارية التي يتعرَّض لها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي وإلى الطرق التي تتفاعل من خلالها هذه المرشحات والخوارزميات مع الانحيازات المعرفية الموجودة أصلاً. وتجدر الإشارة أيضًا أنه رغم إمكانية إسهام هذه المرشحات والخوارزميات في تكوين غرف الصدى، فإن اختيارات المستخدمين المستقلة بشأن المصادر والمقالات التي يقرؤونها تؤدي دورًا مهمًا أيضًا في تشكيل التنوع الأيديولوجي وتباين المحتوي الإعلامي المُستَهلك.[101]

ورغم ذلك، فإن هناك ثمَّة دلائل متعارضة تشير إلى أن الشبكات ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأحيانًا حتى الخوارزميات التي تمت برمجتها في محركات البحث، يمكنها أيضًا تعريض الأشخاص إلى منظورات تحليلية ووجهات نظر متنوعة.[102] يشير أحد الأبحاث حول شبكات وسائل التواصل الاجتماعي ومجتمعاتها أن الاستعراض الذي تطرحه هذه الشبكات على مختلف الأفكار قد يكون مفيدًا. وكشف بحث حول كيفية تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الاستقطاب أن، من بين جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، يزيد الاستقطاب بأقل قدر ممكن بين المجموعات التي تقضي معظم

---

[99] Osoba and Welser, 2017.

[100] Flaxman, Goel, and Rao, 2016; Dimitar Nikolov, Diego F. M. Oliveira, Alessandro Flammini, and Filippo Menczer, "Measuring Online Social Bubbles," *Peer Journal of Computer Science*, Vol. 1, 2015.

[101] Eytan Bakshy, Solomon Messing, and Lada A. Adamic, "Exposure to Ideologically Diverse News and Opinion on Facebook," *Science*, Vol. 348, No. 6239, 2015.

[102] Flaxman, Goel, and Rao, 2016.

الوقت على وسائل التواصل الاجتماعي، ولعل السبب راجع إلى تعرُّض هذه المجموعات إلى مجموعة أكبر من الأفكار والمنظورات التحليلية، حتى وإن لم تكن جميع هذه الأفكار والمنظورات التحليلية مقبولة.[103] يمكن أن يعكس هذا أيضًا حقيقة أن الشباب يقضون على الأرجح وقتًا أطول على وسائل التواصل الاجتماعي، وأكثر احتمالاً لتقبُّل عقولهم لأفكار جديدة. ومن الأهمية بمكان أن يشير التحليل إلى أن غرف الصدى التي تتكون من مستخدمين أصحاب وجهات نظر متشابهة بشكل كبير حول القضايا الأساسية موجودة بين أوساط الديموقراطيين والجمهوريين، ومن ثمَّ فهي تمثل ظاهرة ممثلة لحزبين.[104] وبغض النظر عن كيفية تكوُّن غرف الصدى هذه، فإنها تمثل دافعًا للخلاف المتزايد حول الحقائق والنتائج التحليلية المستخلَصة، وهو الخلاف الذي يعد أحد المكونات الأساسية في تصدع الحقيقة؛ وفي كثير من الحالات، قد لا تتوافق وجهات النظر التي يتردد صداها في غرفة صدى واحدة مع الأفكار التي تهيمن على غرفة صدى أخرى.

وبالرغم من أن المرشحات والخوارزميات لهما دور مهم في تحريف المعلومات التي يستهلكها الأشخاص عبر الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هناك دليلاً أيضًا على أن تحديدات كل شخص تؤدي دورًا أكبر في تقييد المحتوي المعروض مقارنة بالمادة التي تتماشى مع قناعاته الموجودة أصلاً. وعلى نحوٍ خاص، فقد بحث كل من باكشي (Bakshy) وميسينج (Messing) وأداميك (Adamic) في 10.1 مليون حساب على Facebook بالولايات المتحدة، ولاحظوا وجود تفاعلات مع الأخبار التي يتم مشاركتها اجتماعيًا. وقد توصلوا إلى أن الاختيارات الفردية قد أدت دورًا أكبر من الدور الذي أدته خوارزمية Facebook في تحديد تنوُّع المحتوي الإخباري المُستهلَك.[105] ومن ثمَّ، فحتى مع وجود خوارزميات غير متحيزة تمامًا، يبدو أنه من المُرجَّح مواصلة الأشخاص في عرض محتوى إخباري مماثل من شأنه أن يتماشى مع وجهات نظرهم وأفكارهم الموجودة.

انتشار المعلومات المضلِّلة

يشكل حدوث زيادة واضحة في نشر المعلومات المضلِّلة تغيير ثالث في المشهد الإعلامي قد أسهم في تصدع الحقيقة. نُعرّف *المعلومات المضلِّلة* على أنها معلومات

[103] Levi Boxell, Matthew Gentzkow, and Jesse Shapiro, 'Is the Internet Causing Political Polarization? Evidence from Demographics," Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 23258, March 2017.

[104] Elanor Colleoni, Alessandro Rozza, and Adam Arvidsson, 'Echo Chamber or Public Sphere? Predicting Political Orientation and Measuring Political Homophily in Twitter Using Big Data," *Journal of Communication*, Vol. 64, No. 2, 2014.

[105] Bakshy, Messing, and Adamic, 2015.

مضلِّلة أو كاذبة منشورة عمدًا من أجل تحقيق هدف اقتصادي أو سياسي. وقد انتشرت أيضًا أشكال أخرى من المعلومات المشكوك فيها، بما في ذلك المعلومات الخاطئة (المعلومات المُضلِّلة أو الكاذبة عن غير قصد) ومختلف أشكال المعلومات المثيرة أو المتحيزة. نُعرّف *المعلومات الخاطئة* على أنها معلومات كاذبة أو مضلِّلة نُشرت عن غير قصد، أو عن طريق الخطأ أو الزلل. تأتي المعلومات الخاطئة والمضلِّلة في أشكال عديدة. تشمل المعلومات الخاطئة أخطاءً بسيطة، أو معتقدات خاطئة، أو مشاركة عنوان أو خبر مضلِّل. تتضمن المعلومات المضلِّلة أكاذيب صريحة وحقائق ملتوية وعناوين أخبار تشوه مضمون المقالة أو الحقائق أو البيانات المقدمة مع سياق كاذب ورسائل بريد إلكتروني ووثائق مزيفة منشورة على أنها صحيحة ورأي مروّج كحقيقة.[106] كما ذُكر آنفًا، لقد حفّز الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وسهل انتشار المعلومات المضلِّلة في السنوات الأخيرة وشجع عليها. عملت الجهات السياسية الفاعلة المحلية والأجنبية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية على نشر معلومات مضلِّلة كما استغل الأفراد الفاعلون المعلومات المضلِّلة سعيًا وراء تحقيق أرباح اقتصادية.[107] تتسبب المعلومات المضلِّلة في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة عن طريق نشر معلومات كاذبة تخلق حالة من عدم اليقين حول ما هو دقيق وما هو غير ذلك. تُؤدي المعلومات المضلِّلة، بشكل مباشر، إلى تزايد الحجم النسبي والتأثير الناتج للرأي والتجربة الشخصية على الحقيقة وقدرة الرأي على استيعاب الحقيقة. ومع ذلك، فمع تفاقم الاتجاهات الأربعة التي تسببت في تفاقم تصدع الحقيقة، يُصبح من الأسهل، بل وأكثر ربحية، بالنسبة لأولئك المهتمين بنشر المعلومات المضلِّلة أن يفعلوا ذلك، لأنه من الصعب على نحو متزايد التمييز بين الحقيقة والأباطيل.

لا تعد مشكلة المعلومات المضلِّلة ولا المعلومات الخاطئة أمرًا جديدًا. بيد أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تمكّن من نشر المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة بشكل أكثر وأسرع من أي وقت مضى ومن ثم تتضخّم الآثار السلبية ومدى تسبب هذه المعلومات السيئة في زيادة الخلاف حول الحقائق وتفسيرات هذه الحقائق،

---

[106] Claire Wardle, “Fake News: It’s Complicated,” *First Draft*, February 16, 2017.

[107] “Disinformation: A Primer in Russian Active Measures and Influence Campaigns,” hearings before the Select Committee on Intelligence, United States Senate, 115th Congress, March 30, 2017; Abby Ohlheiser, “This Is How Facebook’s Fake-News Writers Make Money,” *Washington Post*, November 18, 2016; Rob Portman, “President Signs Portman-Murphy Counter-Propaganda Bill into Law,” press release, December 23, 2016.

وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة. في العصور السابقة، كانت آثار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة محدودة نوعًا ما عند انتشارها (على سبيل المثال، عدد الناس الذين قرأوا هذه المعلومات بالفعل أو سمعوا عنها). أما اليوم، يمكن نشر المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة إلى ملايين من الناس في لحظة. علاوة على ذلك، يشكل تنوع المصادر وعمق الاستقطاب (الذي يتم مناقشته في قسم لاحق) بيئة من الصعب فيها تحديد المعلومات المضلِّلة على هذا النحو (لأن هناك ببساطة الكثير من المعلومات المتاحة) ومن المرجح فيها أن يقبل الناس المعلومات المضلِّلة باعتبارها حقيقة إذا كانت تُطابق نظرتهم السياسية للعالم. ومن ناحية أخرى، كما هو موّضح بمزيدٍ من التفصيل في مناقشة الجهات المضللة في وقت لاحق في هذا الفصل، يبدو أن هناك عددًا متزايدًا من الجهات الفاعلة في نظام المعلومات مع الحوافز والوسائل اللازمة لإطلاق حملات متطورة للمعلومات المضلِّلة. يمكن أن يكون هذا بسبب انتشار منصات وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة عدد المستخدمين، والمنتديات التي يسهل الوصول إليها المقدمة إلى الجهات الفاعلة المعنية التي تسعى لنشر المعلومات المضلِّلة، أو مزيج من الثلاثة. على مدى السنوات العديدة الماضية، على سبيل المثال، هناك زيادة في انتشار "أخبار زائفة" بواسطة حسابات آلية – وهي برامج تعمل تلقائيًا يمكن أن تتنكر في صورة أشخاص حقيقيين على منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الأخرى على الإنترنت، وبالتالي تنشر معلومات على نطاق واسع – وقد تم تصميمها لتكبير نطاق انتشار المعلومات الكاذبة وتوسيعه عن طريق استغلال الثغرات التقنية والبشرية، فضلاً عن الزيادة في عدد الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية (بما في ذلك الأشخاص الحقيقيين والحسابات الآلية) التي تنشئ معلومات كاذبة وتنشرها لتحقيق مكاسب اقتصادية.[108] ولا تشمل الأمثلة الأخيرة الأخبار الوهمية المنتشرة عن المرشحين السياسيين في انتخابات عام 2016 فحسب، بل تشمل أيضًا الكمّ الهائل من المعلومات الكاذبة المنتشرة حول فيروس زيكا.[109] يعمل حجم هذه المعلومات المضلِّلة

---

[108] David Lazer, Matthew Baum, Nir Grinberg, Lisa Friedland, Kenneth Joseph, Will Hobbs, and Carolina Mattsson, "Combating Fake News: An Agenda for Research and Action," Cambridge, Mass.: Shorenstein Center on Media, Politics, and Public Policy, 2017; Jacob Ratkiewicz, Michael D. Conover, Mark Meiss, Bruno Goncalves, Alessandro Flammini, and Filippo Menczer, "Detecting and Tracking Political Abuse in Social Media," *International AAAI Conference on Web and Social Media*, 2011; West, 2017.

[109] Lydia Ramsey, "5 Biggest Myths and Misconceptions About Zika Debunked," *Business Insider*, August 15, 2016.

والسرعة التي يمكن أن تنتشر بها عبر شبكات وسائل التواصل الاجتماعي على دفع تصدع الحقيقة من خلال بث بذور عدم اليقين حول ما هو (وما ليس) حقيقة ومن خلال إثارة الشكوك والخلاف في المجالات التي يكون فيها توافق عام مسبقًا.

أما البيانات الجيدة عن حجم المعلومات المضلِّلة تكون محدودة. كما هو الحال مع المعلومات التجريبية حول كيفية اتصال الناس وتفاعلهم مع هذه المعلومات، ولا سيما مقارنة بالعصور السابقة. ومع ذلك، نعلم أن حجم المعلومات والبيانات المتاحة عمومًا قد زاد، كما ذُكر سابقًا مع أدلة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك بعض الأدلة على أن بعض المسارات أكثر احتمالاً أن تُشجع المعلومات المضلِّلة وتعززها دون غيرها، بما في ذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص.[110] علاوة على ذلك، يبدو أن مقدار المعلومات المضلِّلة التي تُنشر عن طريق أشكال مختلفة من وسائل التواصل قد صار هائلاً من حيث الحجم ومتطورًا على نحو متزايد. على سبيل المثال، تبدو مواقع "الأخبار الزائفة" الإلكترونية مماثلة بشكل متزايد لمؤسسات الأخبار الحقيقية، وقد وضعت الجهات الفاعلة العازمة على نشر معلومات مضلِّلة استراتيجيات مؤلفة بشكل دقيق لاستهداف الجماهير الضعيفة.[111]

فعالية المعلومات المضلِّلة

تتسم المعلومات المضلِّلة بالخطورة لأنها يمكن أن تنشر البلبلة بين مستخدمي وسائل الإعلام (بما في ذلك الناخبين والزعماء السياسيين) وأن تؤدي إلى سياسات لها آثار سلبية غير مقصودة أو لا تعالج القضايا الرئيسية. ومع ذلك، فإن قياس مدى تغيير المعلومات المضلِّلة بفعالية لوجهات النظر حول القضايا السياسية والاجتماعية أمر صعب في معظم الحالات. يُشير البحث القائم إلى أن آثار المعلومات المضلِّلة و"الأخبار الزائفة" تختلف استنادًا إلى السياق، والمعلومات - والنتائج المستخلصة الفردية التي تتابع عن كثب البحث بشأن فعالية الحملات الإعلانية والتسويقية.[112] على سبيل المثال،

[110] Allcott and Gentzkow, 2017b.

[111] Graham Ruddick, "Experts Sound Alarms over News Websites' Fake News Twins," *The Guardian*, August 18, 2017.

[112] انظر، على سبيل المثال، Christy Ashley and Tracy Tuten, "Creative Strategies in Social Media Marketing: An Exploratory Study of Branded Social Content and Consumer Engagement," *Psychology & Marketing*, Vol. 32, No. 1, 2015; Sandra Ernst Moriarty, Nancy Mitchell, William Wells, Robert Crawford, and Linda Brennan, *Advertising: Principles and Practice*, Melbourne, Australia: Pearson Australia, 2014.

يُشير البحث حول فعالية المعلومات المضلِّلة الروسية المعاصرة في تشكيل مواقف شعبها إلى قدر من النجاح، ولا سيما في قضايا مثل الحرب مع أوكرانيا والمواقف تجاه الولايات المتحدة.[113] كانت الدعاية الروسية في أوكرانيا وحتى في جورجيا فعالة في تشكيل مواقف مجموعات محددة من الناس تجاه روسيا والأنشطة الروسية في تلك البلدان.[114] بيد أن تحليل الدعاية السوفياتية المستخدمة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين يشير إلى وجود حدود لقدرة المعلومات المضلِّلة على التأثير على المعتقدات. وعلى وجه الخصوص، في هذه الحالات، بدت المعلومات المضلِّلة قوية في تشكيل المعتقدات وترسيخها ولكنها أقل فعالية في تغيير أفكار الناس ذوي المعتقدات التي تشكلت بصورة كاملة.[115] كما يعد شكل المعلومات المضلِّلة أيضًا عاملًا حاسمًا في فعاليتها. يشير تحليل الدعاية الروسية إلى أن حجم المصادر وتنوعها والسرعة والتكرار من الخصائص التي تجعل المعلومات المضلِّلة ناجحة كأداة أو سلاح.[116] لقد تمكنت المعلومات المضلِّلة الروسية أيضًا من استغلال نقاط الضعف الحالية لجمهور مستهدف وخصائصه، كما يقال أنه قد جرى في الحدث التمهيدي للانتخابات الأميركية عام 2016.[117]

كما لاحظنا في مواضع أخرى، فإنه لا يزال من غير الواضح مدى تأثير المعلومات المضلِّلة المنتشرة من خلال مصادر مدعومة من روسيا ومصادر أخرى خلال الدورة الانتخابية الرئاسية عام 2016 على مواقف الناخبين الأفراد أو طريقة تصويتهم.[118] يُشير

---

[113] Theodore P. Gerber and Jane Zavisca, “Does Russian Propaganda Work?” *Washington Quarterly*, Vol. 39, No. 2, 2016.

[114] Chris Paul and Miriam Matthews, *The Russian “Firehose of Falsehood” Propaganda Model: Why It Might Work and Options to Counter It*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-198-OSD, 2016.

[115] Stephen White, “The Effectiveness of Political Propaganda in the USSR,” *Soviet Studies*, Vol. 32, No. 3, 1980.

[116] Paul and Matthews, 2016.

[117] Office of the Director of National Intelligence, *Assessing Russian Activities and Intentions in Recent US Elections*, Washington, D.C., ICA 2017-01D, January 6, 2017; Paul and Matthews, 2016.

[118] Hunt Allcott and Matthew Gentzkow, “Social Media and Fake News in the 2016 Election,” Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 23089, January 2017, revised April 2017a.

أغلب البحث التجريبي إلى أن تأثير هذا الجهد قد لا يكون هائلاً. حددت إحدى الدراسات أنه، "حتى تُغيّر الأخبار الزائفة نتيجة الانتخابات، يجب أن يكون لمقالة زائفة واحدة نفس الأثر المقنع لما يبلغ 36 حملة إعلانية تلفزيونية".[119] ومع ذلك، رغم أن المعلومات المضلِّلة قد لا تُغير القناعات الموجودة أصلاً، فقد تكون مؤثرة على التشكيل الأوّليّ للآراء. على سبيل المثال، وجد تقييم لانتخابات عام 2004 أن تحيز وسائل الإعلام والتوجيه في تغطية المرشحين قبل الانتخابات قد أثر على تقييمات المرشحين.[120] وهكذا، تصبح المعلومات المضلِّلة، بأي شكل تقريبًا، من دوافع تصدع الحقيقة لأنها تحجب التمييز بين الرأي والحقيقة وتضخّم بشكلٍ كبيرٍ كمية المعلومات الكاذبة، مما يحجب الحقائق والتحليل الموضوعي في بعض الحالات بشكل مؤثر.

عواقب المعلومات المضلِّلة

يمكن أن يكون لتصدّع الحقيقة المدفوع بالمعلومات المضلِّلة عواقب كبيرة. تبرز أمثلة جلية عندما تُستخدم المعلومات المضلِّلة لمهاجمة العلم والحط من شأنه في مجالات مثل الأغذية والتي تدمج الكائنات المعدلة وراثيًا والسلامة واللوائح المتعلقة بالعقاقير وتغيّر المناخ. وفي حالة الكائنات المعدلة وراثيًا، كما ذُكر من قبل، فهناك إجماع علمي على نطاق واسعٍ بأنها آمنة للاستهلاك (مع فوائدها التي أكدتها دراسات عديدة) لا سيما في المناطق التي تندر فيها مصادر الغذاء. على سبيل المثال، خلُصت دراسة أُجريت عام 2016، على يد الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب، إلى أن الأغذية المعدلة وراثيًا آمنة وصحية كالأطعمة غير المعدلة وراثيًا.[121] وتُبين الدراسات أن الأغذية المعدلة وراثيًا قد يكون لها فوائد إنسانية ومتعلقة بالأسعار والصحة في سياقات معينة. على سبيل المثال، تم تعديل الأرز الذهبي وراثيًا بحيث ينتج مركب البيتاكاروتين، والذي يمكن أن يقلل من نقص فيتامين (أ) في المناطق المدقعة حيث يكافح الناس من أجل الحصول على تغذيةٍ كافيةٍ.[122] يمكن للمحاصيل الأخرى المعدلة وراثيًا زيادة الإنتاج الغذائي أو

---

119 Allcott and Gentzkow, 2017a.

120 Kim L. Fridkin, Patrick J. Kenney, Sarah Allen Gershon, and Gina Serignese Woodall, “Spinning Debates: The Impact of the News Media’s Coverage of the Final 2004 Presidential Debate,” *International Journal of Press/Politics*, Vol. 13, No. 1, 2008.

121 National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, *Genetically Engineered Crops: Experiences and Prospects*, Washington, D.C.: National Academies Press, 2016.

122 Steven Salzberg, “Nobelists to Greenpeace: Drop Your Anti-Science Anti-GMO Campaign,” *Forbes*, July 4, 2016.

تحمّل الظروف القاسية، مما يجعل الاكتفاء الذاتي من الزراعة والأغذية ممكنًا في المناطق التي تُعاني حاليًا من الجوع والقحط.[123]

على الرغم من هذا الدليل وأدلة مماثلة، توجد ريبة بين الناس إزاء سلامة الكائنات المعدلة وراثيًا للاستهلاك الآدمي عند اليسار السياسي واليمين السياسي. فمنظمات مثل منظمة السلام الأخضر هي من أكبر جهات النقد للكائنات المعدلة وراثًيا، حيث تدعي أن هذه الكائنات مجرد وسيلة للمؤسسات الزراعية الكبيرة لزيادة الأرباح.[124] يُعارض بعض المنتقدين الآخرين استخدام تقنية التعديل الوراثي، بحجة أن هذه التقنية غير أخلاقية، وقد تكون خطرة "لتغييرها" في الطبيعة.[125] يمكن أن تحول السياسات، التي لا تستجيب إلا للمعلومات المضلِّلة التي يروجها الناس والمنظمات التي تسعى لتشويه سمعة كل من الكائنات المعدلة وراثيًا والشركات التي تطورها، دون تحقق هذه النتائج المفيدة بدون داعٍ.

يُعتبر تغير المناخ مثالاً آخر. على الرغم من الإجماع العلمي على أن تغير المناخ يحدث وينتج عن نشاط بشري، يشك البعض في الولايات المتحدة، وهم يتكتلون إلى حد كبير بين الموجودين على الجانب المحافظ من الطيف السياسي، في البحوث القائمة ويقدمون سردًا مختلقًا يشكك في النتائج المستخلصة العلمية طويلة الأمد والمنسوخة، أو حتى يتناقض معها.[126] فقد دفعت هذه الشكوك قطاعات معينة من السكان إلى رفض أدلة تغير المناخ أو المساهمات البشرية في تغير المناخ وأدت إلى تردد بعض صنّاع السياسات في اتخاذ الإجراءات التي أوصى بها المجتمع العلمي.[127] قد يكون لعدم تنفيذ السياسات التي تستجيب للتغيرات المتوقعة في المناخ آثار قد يكون لها عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك التقدم الأسرع للاحترار العالمي، وزيادة الأحوال الجوية القصوى، وارتفاع مستويات البحر، والتغيرات البيئية الأخرى. يمكن أن يكون لهذا التأخير

---

[123] David Freedman, "The Truth About Genetically Modified Food," *Scientific American*, September 1, 2013.

[124] Salzberg, 2016. كما في أماكن أخرى، نركز هنا على وجه التحديد على مسألة الاستهلاك لأن في هذه المسألة تكون بيانات الرأي العام أشمل وأقوى.

[125] Freedman, 2013.

[126] Naomi Oreskes, "The Scientific Consensus on Climate Change," *Science*, Vol. 306, No. 5702, 2004; Thomas F. Stocker and Dahe Qin, eds., *Climate Change 2013: The Physical Science Basis*, Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, New York: Cambridge University Press, 2013.

[127] Funk and Kennedy, 2016b.

أيضًا عواقب اقتصادية وخيمة. تختلف التقديرات الدقيقة لكنها ملحوظة في كافة المجالات. في عام 2015، قدّرت Citigroup أن تغير المناخ، إذا لم يقل، يمكن أن يكلف 44 تريليون دولار في إجمالي الناتج المحلي المفقود للاقتصاد العالمي بحلول عام 2060. توقعت مؤسسة Brookings أن الرقم قد يصل إلى 20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام 2100.[128]

وهناك مثال أخير يتعلق بهجمات على العلم والعمليات المستخدمة من قبل إدارة الغذاء والدواء (FDA) لتنظيم إصدار المستحضرات الصيدلية والأدوية الجديدة. يمكن أن يكون للمعلومات المضلِّلة في هذه الساحة عواقب وخيمة. يشير بعض النقاد إلى أن عمليات تقييم إدارة الغذاء والدواء وأساليب البحث والتحليلات العلمية لأدوية وعلاجات جديدة لا لزوم لها أو مرهقة أو ببساطة معيبة. وهناك آخرون لا يثقون في المنظمة بحجة أن الحوافز وتضارب المصالح يمنعان منظمي إدارة الغذاء والدواء من السماح بطرح أدوية وتقنيات جديدة في السوق.[129]

ومع ذلك، تُشير تحليلات عمليات إدارة الغذاء والدواء وتقييمات دراسات إدارة الغذاء والدواء السابقة وقراراتها إلى أن هذه الانتقادات ضئيلة الجدارة. توصلت إحدى الدراسات إلى أن إدارة الغذاء والدواء عادة ما تتخذ قرارات أسرع من المنظمين في كندا وأوروبا، وأن العديد من هذه الأدوية التي لم توافق عليها إدارة الغذاء والدواء رُفضت بسبب العواقب الطبية الخطيرة المحتملة المُبينة في دراسات إدارة الغذاء والدواء التي أُجريت بعناية. تبيّن أن أدوية أخرى هي ببساطة عديمة الفعالية، ولا يمكن التوصل إلى هذه النتائج المستخلصة إلا من خلال إجراء تقييمات مُنفذّة بعناية.[130] هناك حالات تباطأت فيها موافقات إدارة الغذاء والدواء بالمقارنة مع أماكن أخرى، وهناك حالات بدت فيها قرارات إدارة الغذاء والدواء متحفظة للغاية. ومع ذلك، لا يبدو أن ذلك هو القاعدة. تشير هذه النتائج المستخلصة إلى أنه بعيدًا عن أن هذه التحليلات قد تكون مرهقة أو لا لزوم لها أو معيبة

---

[128] Marshall Burke, "The Global Economic Costs from Climate Change May Be Worse Than Expected," Washington, D.C., Brookings Institution, December 9, 2015; Jason Channell, Elizabeth Curmi, Phuc Nguyen, Elaine Prior, Alastair R. Syme, Heath R. Jansen, Ebrahim Rahbari, Edward L. Morse, Seth M Kleinman, and Tim Kruger, *Energy Darwinism II: Why a Low Carbon Future Doesn't Have to Cost the Earth*, Citi GPS: Global Perspectives & Solutions, August 2015.

[129] Matthew Herper, "Would Trump's FDA Deregulation Create an Age of Miracles? Don't Bet on It," *Forbes*, March 1, 2107.

[130] Matthieu Larochelle, Nicholas S. Downing, Joseph S. Ross, and Frank S. David, "Assessing the Potential Clinical Impact of Reciprocal Drug Approval Legislation on Access to Novel Therapeutics in the USA: A Cohort Study," *BMJ Open*, Vol. 7, No. 2, 2017.

في الأساس، فإن العمل الذي قامت به إدارة الغذاء والدواء قد يسهم في الحقيقة في حماية المستهلكين. في حين أن هناك بالتأكيد مجالات ينبغي تحسينها في عملية إدارة الغذاء والدواء، فإن القضاء على احتياطات إدارة الغذاء والدواء أو تخفيض معايير إدارة الغذاء والدواء على أساس التصورات الخاطئة أو المعلومات المضلِّلة حول الدور الذي تقوم به المنظمة يمكن أن يقلل من سلامة التقنيات الطبية الجديدة والأدوية الجديدة ويزيد المخاطر التي يتحملها الأطباء والمرضى الذين يستخدمونها.

الحد من المعلومات المضلِّلة

لقد كان البحث الذي ركز على سبل للحد من آثار المعلومات المضلِّلة سريع الاستجابة بطبيعته، حيث ركز على كيفية الكشف عن "الأخبار الزائفة" وأنواع أخرى من المعلومات الكاذبة والتخلص منها، إلا أنه ليس استباقيًا في تحديد الخطوات الإيجابية، مثل تطوير حوافز لتشجيع المعايير الصحفية واستخدام الحقائق، التي يمكن أن تحسن سوق المعلومات. يركز خط واحد من البحث على استخدام التدخلات التقنية لتحديد المعلومات المضلِّلة وتعليمها أو إزالتها من موجزات المواقع الإلكترونية أو موجزات وسائل التواصل الاجتماعي التي تستضيف هذه المعلومات المضلِّلة.[131] تتابع شركات مثل Facebook وTwitter عددًا من النُهج على نفس المنوال. ومع ذلك، تتعقد هذه النهج بسبب الحجم الهائل من المعلومات المتاحة على الإنترنت. كما أن خبراء المعلومات الذين يعملون في مختبرات خارج شركات مثل Facebook وTwitter يعلمون أيضًا على تطوير وسائل أفضل لتعقب المعلومات الخاطئة وإزالتها من المنصات المتوفرة عبر الإنترنت. لا يزال من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت هذه النهج ستوفر حلولاً قابلة للتطبيق في بيئات واقعية. ومع ذلك، تُفصح العديد من الأمثلة عن السبل المحتملة للتغلب على التحديات التي تطرحها المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تناولت دراسة أُجريت عام 2016 منصة قادرة على جمع المعلومات الخاطئة عبر الإنترنت، والكشف عنها وتحليلها، وكذلك تقييم دقة مواقع أخرى للتحقق من الحقائق.[132] تُركز مجموعة أخرى من الدراسات على استخدام خوارزميات

---

[131] K. P. Krishna Kumar and Gopalan Geethakumari, "Detecting Misinformation in Online Social Networks Using Cognitive Psychology," *Human-Centric Computing and Information Sciences*, Vol. 4, No. 1, 2014, p. 14.

[132] Chengcheng Shao, Giovanni Luca Ciampaglia, Alesssandro Flammini, and Filippo Menczer, "Hoaxy: A Platform for Tacking Online Misinformation," *Proceedings of the 25th International Conference Companion on World Wide Web*, April 11–15, 2016.

لتحديد عقد معينة أو مستخدمين ينشرون معلومات خاطئة، وكذلك لزيادة فعالية أطر عمل المراقبة.[133] قد يكون العمل الإضافي في هذا المجال مفيدًا إذا كان بإمكانه توفير طرق أكثر كفاءة وأكثر فعالية لإزالة المعلومات المضلِّلة (ومَنْ ينشرون هذه المعلومات المضلِّلة) بطريقة دقيقة ومستهدفة تمنع التعدي على الحقوق الفردية.

ثمة نهج ثانٍ يتعلق بالاستجابات القانونية والسياسية التي تجعل انتشار "الأخبار المزيفة" أو محتوى تشهيري غير مشروع، كما حدث في أوروبا.[134] ومع ذلك، يمكن أن يكون تنفيذ هذا التشريع مع حماية الحقوق المدنية الفردية أمرًا صعبًا، وخصوصًا بسبب الخلافات الحزبية حول ما يشكل "أخبارًا مزيفة". يُوصي مسار ثالث، يستند إلى بحث ركّز على الحد من الانحيازات المعرفية، باتباع نهج تحصين: يُحذر الناس من أنهم قد يواجهون معلومات مضلِّلة، ويحدد المصادر التي يُرجح أن تنشر معلومات مضلِّلة، ويُوفر رسائل بسيطة ودقيقة لمواجهة المعلومات الكاذبة، ويُدرب المستهلكين للتعرف على "أخبار مزيفة" عندما يواجهونها. لقد أظهرت نُهج التحصين نجاح ما في سياقات معينة، ولكن يظل من غير الواضح ما إذا كان النموذج الطبي قابلاً للتطبيق هنا أم لا، لا سيما نظرًا لقوة الانحيازات المعرفية الفردية.[135]

أيًا كان شكل المعلومات المضلِّلة، فإنها تكون خطيرة ومصدر قلق فيما يتعلق بالصحة العامة، والديموقراطية، والبيئة، والاقتصاد. ومع ذلك، هناك بحث منهجي محدود حول كم المعلومات المضلِّلة الموجودة، وكيف تغيرّت بمرور الوقت، ومدى فعالية المعلومات المضلِّلة في تغيير المواقف حول مجموعة من قضايا السياسات. ومن أجل فهم تصدع الحقيقة، لابد من اكتساب فهم أعمق لكيفية معالجة المعلومات المضلِّلة وتقييمها، وكيف تسهم في عمليات صنع القرار، والأنواع والمصادر الأكثر تأثيرًا،

---

[133] Nam P. Nguyen, Guanhua Yan, and My T. Thai, “Analysis of Misinformation Containment in Online Social Networks,” *Computer Networks*, Vol. 57, No. 10, 2013; Nam P. Nguyen, Guanhua Yan, My T. Thai, and Stephan Eidenbenz, “Containment of Misinformation Spread in Online Social Networks,” *Proceedings of the 4th Annual Association for Computing Machinery Web Science Conference*, New York: ACM, 2012.

[134] James Dobbins, “Reining in Internet Abuse (Without Abusing the First Amendment),” *Tulsa World*, March 27, 2017; Seth Fiegerman, “Facebook’s Global Fight Against Fake News,” CNN, May 9, 2017; Lazer et al., 2017.

[135] Teresa A. Myers, Edward Maibach, Ellen Peters, and Anthony Leiserowitz, “Simple Messages Help Set the Record Straight About Scientific Agreement on Human-Caused Climate Change: The Results of Two Experiments,” *PloS One*, Vol. 10, No. 3, 2015.

وكيف تنتشر (على سبيل المثال، تداول الأحاديث، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المطبوعة). إن وجود عمل إضافي لتحديد النطاق الكامل لمصادر المعلومات المضلِّلة – فضلاً عن دوافع، ووسائل إعلام، وأحاديث، ورسائل مختلفة – سيُعزز إلى حد كبير فهم هذه المسألة عند الجمهور والحكومة والموظفين العموميين والباحثين. وعلى وجه التحديد، وجود فهم أدق للعديد من المصادر والأشكال المختلفة للمعلومات المضلِّلة ييسر تحديد استجابات أدق تستهدف أنواعًا وناشرين محددين، ربما يؤدي إلى نتائج أفضل.

التغييرات في نظام المعلومات: مجالات تقتضي مزيدًا من البحث المستقبلي

لقد كُتب الكثير حول طرق يمكن من خلالها أن تعمل تغييرات الممارسات الإعلامية، أو التشريع، أو التقنية الجديدة على تحسين مدى تسبب نظام المعلومات في ظاهرة تصدع الحقيقة. وتشمل المقترحات تصديق أو تدقيق أفضل للمصادر الإخبارية؛ خوارزميات البحث والتصفية البديلة التي تحد من التحيز أو تحريف النتائج؛ وبرامج الكمبيوتر التي يمكنها الكشف عن المعلومات المعيبة قبل أن تتخلل إحدى شبكات التواصل الاجتماعي (كما نُوقش في القسم السابق)[136]؛ ومراقبة أفضل لشبكات وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق الشبكات ذاتها، أو الحكومة، لتحديد المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة وإزالتها؛ والتعاون بين الصحفيين وجمهور الباحثين؛ [137]وتعزيز محو الأمية بوسائل الإعلام بين مستخدمي الإنترنت.[138]

البحوث القائمة، المذكورة أعلاه، حول نظام المعلومات يمكن أن تساعد في الاسترشاد عند استكشاف هذه الاستجابات الممكنة واختبارها. ومع ذلك، تبقى العديد من الأسئلة دون إجابة. بعض من أهم الأسئلة المتعلقة بفهم تصدع الحقيقة تتعلق بالتغيرات في حجم المعلومات وسرعتها وأنواعها بمرور الوقت. وهناك تصور عام بأن توفر المزيد من المعلومات والمعلومات المضلِّلة الآن أكثر من الماضي، ويبدو أن المعلومات تنتقل أسرع بكثير الآن ولجمهور أكبر. توجد أدلة عرضية غير منهجية لدعم هذه التصورات، ولكن البيانات التجريبية الدقيقة محدودة. يُعتبر فهم مدى تغير حجم المعلومات وأنواع

---

[136] Kumar and Geethakumari, 2014.

[137] Lazer et al., 2017.

[138] Philip J. Calvert, “Scholarly Misconduct and Misinformation on the World Wide Web,” *The Electronic Library*, Vol. 19, No. 4, 2001.

المعلومات التي زادت أكثر ومدى سرعة انتشار المعلومات ضروري لدقة تحديد التحديات التي تطرحها قنوات اتصال جديدة، وأهمية هذه التحديات بالنسبة لتصدع الحقيقة. وفيما يتعلق بفهم التغييرات في المعلومات المضلِّلة، على وجه الخصوص، يلزم وضع خريطة أدق لنظام المعلومات تُحدد أنواع المعلومات المضلِّلة والمُرسلين، وقصدهم، والجماهير، والشكل أو الوسيلة. وسيتيح هذا النوع من وضع الخرائط للباحثين تحديد المصادر أو المرسلين أو الجماهير التي تسهم في زيادة المعلومات المضلِّلة بصورة مباشرة بشكل أكبر. وبالمثل، سيكون فهم آلية تغيّر المحتوى الإعلامي – من حيث المواضيع والقدر النسبي من الرأي والحقيقة – هامًا، كذلك، لتخطيط الاستجابات لتصدع الحقيقة، ولفهم مدى حدوث تصدّع الحقيقة ولتحديد المجالات التي تُعتبر فيها خطيرة أو مُضرّة على وجه خاص.

وتُركز مجموعة أخرى من الأسئلة المهمة، إلا أنها غير مُجابة، عن كثب على الآليات. على سبيل المثال، كيف تُؤثر أي زيادة في سرعة المعلومات وحجمها على جودة هذه المعلومات؟ سيكون إجراء بحث إضافي حول كيفية مساهمة التعرّض لوسائل الإعلام في الاستقطاب أمرًا مفيدًا لفهم العلاقات بين دوافع تصدع الحقيقة. ويمكن أيضًا أن تكون الأبحاث الإضافية، بشأن كيفية انتشار المعلومات من خلال شبكات وسائل التواصل الاجتماعي (عبر الإنترنت وبدون اتصال بالإنترنت)، وكيف يمكن أن تشكل عوامل التصفية وخوارزميات البحث المعتقدات وتعزز التحيزات، أمرًا مفيدًا. وأخيرًا، يُعتبر فهم الآثار الأوسع نطاقًا (الفوائد والتكاليف على حد سواء) للوصول الديموقراطي إلى المعلومات، والقدرة على أن تكون مصدرًا للمعلومات، من المجالات المهمة، كذلك، التي تستحق الدراسة في المستقبل. يقترح جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس سبلاً إضافية للبحث في نظام المعلومات.

المطالب التنافسية المفروضة على النظام التعليمي

نظرًا لتغيّر نظام المعلومات وتطورّه، يُواجه النظام التعليمي الأمريكي مطالب متزايدة من عدد من المصادر، بما في ذلك المسؤولية عن إعداد الطلاب لمواجهة نظام معلوماتي أكثر تعقيدًا وصعوبة، ولتقييم المعلومات والمصادر، والتمييز بين الرأي والحقيقة. تُضاف هذه المسؤولية إلى قائمة متزايدة من المطالب الجديدة والسابقة: الاختبارات الموحدة والنشاطات اللا مدرسية، والرعاية قبل المدرسة وبعدها، والخدمات الأخرى. في الوقت ذاته، تواجه المدارس قيودًا متعلقة بالميزانية. تُشكل القيود المالية والمطالب المفروضة على النظام التعليمي والفجوة الناتجة بين التحديات المتطورة سريعًا لنظام المعلومات الجديد والمناهج الدراسية المقدمة للطلاب في معظم المدارس العامة الدافع الرئيسي الثالث لتصدع الحقيقة. تدفع هذه الفجوة، وتُديم، تصدع الحقيقة من خلال التسبب بشكل رئيسي في تطوير قاعدة شعبية عرضة لاستخدام المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة والمعلومات التي تطمس الخط الفاصل بين الحقيقة والرأي ونشرها. وبشكل مُحدد، بدون التدريب الذي يحتاجه الطلاب لتقييم المصادر بعناية، ولتحديد التحيزات لديهم والتحقق منها، وللفصل بين الرأي والحقيقة، يكون الطلاب الذين يتخرجون في مدارس تعلّم رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر (k-12) – وهو محور التركيز في هذه الدراسة – أو الجامعات أكثر عرضة للمعلومات الكاذبة والمضللة وأهدافًا سهلة للدعاية والحملات المتعمدة للمعلومات المضلِّلة والدعاية. علاوة على ذلك، فور استهلاك المستخدمين لهذه المعلومات بأنفسهم، فمن المرجح أن يمرروا المعلومات للآخرين، ويديموا التحديات التي يشكلها تصدع الحقيقة ويسهموا في سياق يتفاقم فيه تصدع الحقيقة.

حتى يكون الأمر واضحًا، فإننا لا نُلمح ضمنيًا إلى أن النظام التعليمي مسؤول عن تصدع الحقيقة. في السنوات الأخيرة، بدأت المناطق التعليمية في أنحاء البلد العمل على تطوير برامج لمحو الأمية الإعلامية (تُعلم الطلاب كيفية تقييم المعلومات ومصداقية المصادر، دون إملاء رأي عليهم) وإعادة إدخال دروس التربية المدنية للتصدي

لبعض التحديات المذكورة في هذه الدراسة. على سبيل المثال، تشمل المعايير الحكومية للأساس المشترك المتطلبات الجديدة التي تُعالج الطبيعة المتغيرة لمحو الأمية في عصر الإنترنت والتي تُركز بشكل أكبر على مستوى أعلى من مهارات التفكير النقدي.[139] ومع ذلك، يُعتبر اعتماد هذه المعايير غير مكتمل وغير متكافئ، ويُبلغ المعلمون عن استمرار وجود عقبات لإدخال بعض من هذه التغييرات في المناهج الدراسية.[140] وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن هذه التغييرات تتجه نحو إيجاد حلول لتصدع الحقيقة، إلا أنه لم تحدث هذه التغييرات في الوقت ذاته أو بالسرعة ذاتها كالعديد من التغييرات في نظام المعلومات، مثل بزوغ وسائل التواصل الاجتماعي والزيادة الهائلة التي حدثت في عدد مصادر المعلومات وتنوعها. نتناول هنا هذا التفاوت وهذه الفجوة بين إعداد الطلاب والتحدي، ما يمثل دافعًا لتصدع الحقيقة لأنه، كما ذكرنا، يتسبب في إيجاد جمهور من الناخبين عرضة للتحيز والمعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة وهو أيضا مسؤول عن إدامة هذه المعلومات والتحديات التي تصاحب تصدع الحقيقة.

قد يكون التفاوت بين التغييرات في نظام المعلومات واستجابة النظام التعليمي، انعكاسًا، بشكل جزئي، "لتباطؤ" المؤسسات – وهو ما يمثل حقيقة أن أي مؤسسة أو منظمة تستغرق وقتًا لتحديد المشكلات وتنفيذ الاستجابات.[141] ويشير أحد الأبحاث إلى أن المدارس قد تتغير ببطء على نحو خاص بسبب خصائص النظام التعليمي وعملية التغيير به. أولاً، كانت الجهود الرامية إلى تغيير السياسات والنُهُج المدرسية تتزايد بشكل طفيف في الغالب، مع التركيز على تغييرات هامشية حول الحواف التي تنتهي بأنها لها آثار ضيقة. ثانيًا، هذه الجهود تكون في الغالب دورية، كي تُناقش أفكار الابتكارات والتغييرات على السياسات القائمة بصورة متكررة. ثالثًا، يمكن أن يكون للتغييرات المنفذة تأثيرات مختلفة للغاية على مختلف أنواع التعليم ومستوياته وعبر

---

[139] Sally Valentino Drew, "Open Up the Ceiling on Common Core State Standards: Preparing Students for 21st Century Literacy—Now," *Journal of Adolescent & Adult Literacy*, Vol. 56, No. 4, December 2012/January 2013.

[140] Amy Hutchinson and David Reinking, "Teachers' Perceptions of Integrating Information and Communication Technologies into Literacy Instruction: A National Survey in the United States," *Reading Research Quarterly*, Vol. 46, No. 4, 2011.

[141] James Mahoney and Kathleen Thelen, "A Theory of Gradual Institutional Change," in James Mahoney and Kathleen Thelen, eds., *Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power*, New York: Cambridge University Press, 2010.

حدود الولايات.[142] وأخيرًا، حقيقة أن معظم المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التي يتم تنظيمها على المستوى المحلي قد تبطئ أيضًا وتيرة التغيير، حتى عند اتفاق كل أصحاب الشأن المعنيين على الحاجة إلى سياسات محدثة.

وهناك أيضا أدلة، مبُينة بمزيدٍ من التفصيل في هذا القسم، على أنه كانت هناك جوانب معينة من المناهج السائدة في العقد الأول وأوائل العقد الثاني من القرن الحالي قد أبطأت استجابة النظام التعليمي للمطالب الخارجية المتغيّرة. في هذا القسم، نركز على مجالين يُشير تحليلنا إلى أنهما متصلان بصورة مباشرة بشكل أكبر بالطرق التي تسهم من خلالها المطالب المتنافسة في النظام التعليمي في تصدع الحقيقة وهي: استبعاد التربية المدنية وتقليل الوقت الذي يُقضى في تدريب الطلاب على مهارات التفكير النقدي.[143] نركز على المدارس (وفي الأساس مدارس K–12) في هذا القسم لأنها توفر الطرق المباشرة بصورة أكبر لتعليم نسب كبيرة من الناخبين خلال فترة تكوينية على نحو خاص. ومع ذلك، تُعتبر محو الأمية المدنية والإعلامية أيضًا غائبة عن المناهج الجامعية في معظم الحالات. علاوة على ذلك، يتسم تعليم البالغين في هذه المناطق، وضمان أن لديهم أيضًا القدرة على تقييم المعلومات بشكل نقدي، بأهمية حاسمة، خاصة في المدى القريب، ولا توجد برامج لتدريس محو الأمية الإعلامية والمشاركة المدنية، على حد سواء، للبالغين. سيحتاج أي حل لتصدع الحقيقة إلى إعداد الشباب والبالغين بشكل أفضل للتعامل مع نظام المعلومات الذي يواجهونه عن طريق تحليل الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي التي يتلقونها، وتقييمها بشكل نقدي واستيعابها. نعود إلى مسألة الاستجابات في الفصل السادس.

فوائد التربية المدنية والتدريب على التفكير النقدي

تُشير الأبحاث إلى أن التعليم المدني والتدريب على التفكير النقدي تمنحان فوائد كبيرة للطلاب؛ فوائد قد تثبت أنها أدوات قوية لمكافحة تصدع الحقيقة. عدم كفاية التركيز على التربية المدنية قد تتسبب في زيادة تصدع الحقيقة بطريقتين. أولاً، قد يكون الطلاب الذين ليس لديهم فهم كاف للعمليات السياسية والجهات الفاعلة السياسية

[142] David Tyack and Larry Cuban, *Tinkering Toward Utopia: A Century of Public School Reform*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997.

[143] كما ذُكر من قبل، نشدد على أن المدارس تعمل على معالجة المسألتين ولكنها لم تسد الفجوة بعد.

والمؤسسات السياسية في الولايات المتحدة أقل قدرة على تقييم التقارير السياسية أو تصريحات المرشحين السياسيين بشكل فعال ومن ثم قد يكافحون من أجل تكوين مواقف سياسية مستنيرة، وقد يكونون عرضة للتأثر بالجهات المُضلِّلة المروجة لتصدع الحقيقة. ثانيًا، أولئك الذين لا يفهمون مؤسسات الديمقراطية ويقدرون فوائدها قد يكونون أقل احتمالية من حيث منح الثقة لهذه المؤسسات. الأهم من ذلك، تبدو قيمة التعليم المدني، على الرغم من أنها تتراكم طوال حياة الطالب، أكبر عندما يكون الطالب في المدرسة الثانوية أو حتى الجامعة.[144]

هناك أدلة تُشير إلى أن الآليتين قد تكونان ذواتي صلة. على سبيل المثال، كما ذُكر من قبل، تُبين الدراسات، عند توفرها، أن التعليم المدني يمكن أن يكون فعالاً في زيادة معرفة الطلاب ووعيهم السياسي، خاصة عندما يشجع التدريب الطلاب على التشكيك في الأفكار ومناقشتها علنًا، بما في ذلك الأحداث الحالية والمثيرة للجدل.[145] من المحتمل أن يبني الناخبون، الذين لديهم إدراك سياسي أكبر، تصويتهم على أساس المصالح الوطنية وليس الشخصية، وأن يكونوا أكثر انفتاحًا على الأفكار المتنوعة.[146] إضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم تحسين الوعي السياسي والمعرفة المدنية في زيادة الثقة في المؤسسات الديموقراطية.[147] علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن الطلاب الذين درسوا محو الأمية الإعلامية – وهو مجال محتمل للتركيز في مقرر التعليم المدني – من المرجح أن يكونوا

---

[144] Richard G. Niemi and Jane Junn, *Civic Education: What Makes Students Learn*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1998.

[145] Bonnie Bittman and William Russell III, “A Multiple Regression of Civics Education Scores,” *Research in Social Sciences and Technology*, Vol. 1, No. 2, 2016; Lauren Feldman, Josh Pasek, Daniel Romer, and Kathleen Hall Jamieson, “Identifying Best Practices in Civic Education: Lessons from the Student Voices Program,” *American Journal of Education*, Vol. 114, No. 1, 2007; Jason Gainous and Allison Martens, “Civics Education: Liberals Do It Better,” *Journal of Political Ideologies*, Vol. 21, No. 3, 2016; Joseph E. Kahne and Susan E. Sporte, “Developing Citizens: The Impact of Civic Learning Opportunities on Students’ Commitment to Civic Participation,” *American Educational Research Journal*, Vol. 45, No. 3, 2008; Peter Levine and Kei Kawashima-Ginsberg, *Civics Education and Deeper Learning*, Boston: Jobs for the Future, February 2015; National Task Force on Civic Learning and Democratic Engagement, *A Crucible Moment: College Learning and Democracy’s Future*, Washington, D.C., 2012; Niemi and Junn, 2008.

[146] Michael X. Delli Carpini and Scott Keeter, *What Americans Know About Politics and Why It Matters*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1996.

[147] Delli Carpini and Ketter, 1996.

قادرين على تحديد المزاعم الإعلامية الكاذبة أكثر من أولئك الذين لم يدرسوا مثل هذا المُقرر.[148] نظرًا للمخاوف المعاصرة حول "الأخبار المزيفة" وانتشارها، تُؤكد هذه النتيجة المستخلصة أهمية هذا النوع من التعليم في سياق تصدع الحقيقة، وقيمته. قد يؤدي تحسين المعرفة المدنية للناخبين، التي تُعزز من خلال التربية والتوعية، أيضًا إلى معتقدات وقرارات أكثر استنارة للناخبين فيما يتعلق بالقضايا والسياسات العامة، فضلاً عن جمهور الناخبين الذي لديه آراء ووجهات نظر أكثر اتساقًا مع مرور الوقت.[149] قد يكون تدريس هذه الأمور والمواضيع ذات الصلة، في المستوى K–12 ومستوى الجامعة، بصورة غير كافية إحدى الطرق التي يمكن من خلالها للفجوات الموجودة في النظام التعليمي أن تتسبب في تصدّع الحقيقة.

وبالمثل تُشير الأبحاث إلى أن الطلاب الذين يتلقون تدريبًا على التفكير النقدي يميلون إلى الحصول على نتائج أكاديمية أفضل واقتصادية على المدى الطويل واكتساب المهارات التي يمكن أن تُقلل من فعالية المعلومات المضلِّلة وتساعد في مكافحة تصدع الحقيقة.[150] يؤكد هذا البحث أيضًا أن التفكير النقدي عبارة عن مهارة يجب تطويرها وهي مكتسبة عمدًا وليست شيئًا يطوّره الطلاب بأنفسهم. وفقًا لإحدى الدراسات، يتعلم الطلاب، الذين تم تدريبهم للقيام بمهام التفكير النقدي ذات المستوى الأعلى كجزء من المنهج الدراسي، المواد بعمق أكثر وبشكل تام وهم أقدر على التعامل معها وتطبيقها مقارنة بأولئك الذين لم يتم تدريبهم إلا على استظهار الاستجابات والحقائق الأساسية وتقديمها.[151] تتمتع الأنشطة والمقررات التعليمية، التي تُعدّ للتأكيد على التفكير النقدي، بالقدر ذاته من الأهمية نظرًا لأنها تدرّب الطلاب على تحليل المعلومات التي تعلموها، ونقدها وتطبيقها، وليس مجرد تكرارها

---

[148] Joseph Kahne and Benjamin Bowyer, "Educating for Democracy in a Partisan Age: Confronting the Challenges of Motivated Reasoning and Misinformation," *American Educational Research Journal*, Vol. 54, No. 1, February 2017.

[149] Delli Carpini and Keeter, 1997.

[150] Mamoru Ishikawa and Daniel Ryan, "Schooling, Basic Skills and Economic Outcomes," *Economics of Education Review*, Vol. 21, No. 3, 2002.

[151] Jamie Jensen, Mark McDaniel, Steven Woodward, and Tyler Kummer, "Teaching to the Test ... or Testing to Teach: Exams Requiring Higher Order Thinking Skills Encourage Greater Conceptual Understanding," *Education Psychology Review*, June 2014.

أو استظهارها.[152] يمكن إدخال التفكير النقدي في أي مادة دراسية أو مقرر تعليمي ليس عن طريق مطالبة الطلاب باستظهار المعلومات أو تكرارها فقط بل الأهم بالتعامل مع المعلومات وتقييمها وتحليلها وتطبيقها على سياقات وحالات مختلفة. مع تغيّر نظام المعلومات وتزايد حجم المعلومات وسرعتها بشكل هائل، فإن القدرة على تصفية المعلومات وتقييمها – وهي مهارة تقدمها الفصول التي تتضمن عنصرًا يتعلق بالتفكير النقدي – أصبحت حيوية بصورة متزايدة. وبالمثل، تعمل زيادة تنوع المصادر وعددها على زيادة أهمية فهم ما يعنيه أن تكون "مستخدمًا مثقفًا ومتفاعلاً دائمًا مع الأخبار"، بما في ذلك فهم المصادر المحددة التي يتم الرجوع إليها وعددها. إذا لم يكن هذا النوع من التدريب جزءًا أساسيًا من التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، فهناك خطر بأن الطلاب سوف يتخرجون في المدرسة الثانوية دون المهارات التي يحتاجونها لتصفح نظام المعلومات المعقد اليوم. وهذا قد يؤدي إلى زيادة قابلية تأثر الطلاب بالمعلومات المضلِّلة أو تأثيرات التحيزات لديهم أو تحيزات الآخرين. وبالإضافة إلى استخدام أخبار كاذبة أو مضللة أو مستندة إلى رأي كحقيقة، أو قبولها، فقد يُشارك الطلاب أيضًا هذه المعلومات مع الآخرين، مما يُسهم في سياق يزداد فيه تصدع الحقيقة.

الحالة الراهنة للتدريب على التفكير النقدي والتعليم المدني

محو الأمية الإعلامية والتعليم المدني

رغم الفوائد المؤكدة وقدرة التعليم المدني على إفهام الطلاب كيفية استخدام أنواع مختلفة من وسائل الإعلام والمشاركة بفاعلية كمواطنين في الديموقراطية، فإن الجودة والأولوية الممنوحة للتربية الوطنية – وفي بعض الحالات، التدريب الذي يركز صراحة على التفكير النقدي – قد انخفضتا في مطلع القرن الأول من العقد الحالي بطرق يبدو أنها تغذي تصدع الحقيقة. على سبيل المثال، على الرغم من أن هناك تقييمًا أُجري عام 2014 وجد أن المعرفة المدنية بين طلاب الصف الثامن قد زادت منذ عام 1998 (على الرغم من أنه لم يحدث أي تغيير منذ 2010)، فقد أشارت تحليلات ومناقشات أخرى أُجريت كجزء من الدراسة مع المعلمين إلى أن الضغوط الناتجة عن المطالب المتنافسة قد أدت

[152] Jensen et al., 2014.

إلى انخفاض حاد في الوقت والموارد والأهمية التي يتم إيلائها للتربية المدنية.[153] في كثير من الحالات، تُعتبر التربية المدنية جزءًا من دروس الدراسات الاجتماعية أو التاريخ، حيث تفقد أهميتها وتستحوذ على تركيز أقل. علاوة على ذلك، أدى تشريع حديث، مثل قانون "عدم إهمال أي طفل" (No Child Left Behind) والمبادرات اللاحقة (بما في ذلك المعايير الحكومية للأساس المشترك ومبادرة "السباق إلى القمة" (Race to the Top) المنفذّة في عامي 2009 و2010)، إلى زيادة في استخدام الاختبار لتقييم الطلاب والمعلمين. وقد كان لذلك تأثير، سواء عن قصد أو عن غير قصد، للنهوض بتعليم القراءة والرياضيات، وفي بعض الحالات استبعاد الدراسات الاجتماعية (حيث تُدرس معظم مقررات التربية المدنية حاليًا) وغيرها من المواد. في دراسة استقصائية أُجريت عام 2012، ذكر ثلثا المدرسين في المدارس العامة أن الدراسات الاجتماعية، والعلوم، والفنون قد اسُتبعدت بسبب التركيز على الاختبار الموّحد.[154] على الرغم من أن التغيرات في السنوات الأخيرة أعادت لفت الانتباه جزئيًا إلى الدراسات الاجتماعية والصفوف القائمة على التربية المدنية، فمن المرجح أن الأمر سيستغرق وقتًا إضافيًا والتزامًا مستدامًا لمعالجة عدم التوازن بصورة كاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التقدم في التربية المدنية يتم ببطء، فقد تقدمت التغيرات في نظام المعلومات بسرعة كبيرة جدًا لدرجة أن المدارس المستجيبة قد لا تتمكن من مواكبتها. ومع ذلك، يوجد في الوقت ذاته فئة من الطلاب في طريقها إلى بدء نمط حياة البالغين والانخراط بفاعلية في النشاط السياسي ولكن قد لا يكونون تلقوا التدريب اللازم لتصفح نظام المعلومات الحالي أو فهم المطلوب منهم كمواطنين. كما لاحظنا، قد يدفع نقص التدريب هذا الطلاب الناشئين (أو المتخرجين حديثًا) في المدارس إلى أن يكونوا أكثر عرضة للتحيز والمعلومات المضلِّلة وحتى المضللين المتعمدين المرتبطين بظاهرة تصدع الحقيقة، ممن تمت مناقشتهم بتفصيل أكثر لاحقًا.

---

153 S. G. Grant, "High-Stakes Testing: How Are Social Studies Teachers Responding?" *Social Education*, Vol. 71, No. 5, September 2007; Wayne Journell, "The Influence of High-Stakes Testing on High School Teachers' Willingness to Incorporate Current Political Events into the Curriculum," *High School Journal*, Vol. 93, No. 3, Spring 2010; National Center for Education Statistics, "Are the Nation's Eighth-Graders Making Progress in Civics?" infographic, The Nation's Report Card, U.S. Department of Education, NCES-2015-112c, 2014; Judith L. Pace, "The Complex and Unequal Impact of High Stakes Accountability on Untested Social Studies," *Theory & Research in Social Education*, Vol. 39, No. 1, 2011.

154 Farkas Duffett Research Group, *Learning Less: Public School Teachers Describe a Narrowing Curriculum*, Washington, D.C.: Common Core, 2012.

تكمن إحدى دلالات الحالة المتردية للتربية المدنية وآثارها الممكنة على ظاهرة تصدع الحقيقة في درجات المعرفة السياسية المنخفضة عند الأمريكيين، وهي نتيجة ليست جديدة إلا أنها تعد مؤشرًا على حقيقة أن الطلاب يخرجون من المدرسة وهم تنقصهم المعرفة المدنية ويظهرون اهتمامًا بسيطًا بالبحث عن المعلومات السياسية ذات الصلة والحفاظ عليها. تظهر اختبارات المعرفة السياسية درجات متدنية للغاية باستمرار. على سبيل المثال، أظهر بحث أجراه مركز Pew Research Center في 2007 أن 66 بالمئة من المشاركين تمكنوا من تسمية حاكم ولايتهم و49 بالمئة تمكنوا من تسمية المتحدث باسم مجلس النواب وزعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ.[155] لم تكن هذه الدرجة هي أدنى درجة على الإطلاق، بل كانت تمثل المستوى التقليدي خلال عدة سنوات من الدراسات الاستقصائية.[156] لا يُعتبر انخفاض مستويات المعرفة السياسية بين العامة أمرًا جديدًا، ولكنها تمثل تذكرة لمدى الحاجة الملحة إلى تحسين التدريب والتربية المدنيين.

يكمن أحد أوجه المشاركة المدنية والمعرفة الإعلامية التي يُغفل عنها عادة في القدرة على فهم الإحصاءات والاحتمالية وتفسيرها، والتي تُستخدم في استطلاعات الرأي العام والتغطية الإعلامية في كل الموضوعات تقريبًا، بداية من الرعاية الصحية والبطالة وحتى الهجرة والسياسات الخارجية. إن تحلي المرء بالقدرة على تفسير الإحصاءات وتقييمها – وهذا نوع من أنواع "المعرفة الكمية" – قد يكون ضروريًا حتى يكون مواطنًا واعيًا ومشاركًا في المجتمع المعاصر وحتى يكون قادرًا على تحليل مصادر الأخبار المختلفة وتقييمها. عند عدم قدرة الطلاب المتخرجين حديثًا (وكذلك الطلاب الذين لا يزالون في مرحلة الدراسة) على فهم الإحصاءات وتحليلها، فإنهم قد يتأثرون بسهولة بالمعلومات الخاطئة أو المضلِّلة وقد يمرروها إلى الآخرين. ومن ثمّ، قد تكون أوجه القصور في تدريس الإحصاء طريقة أخرى قد تُكوّن من خلالها الفجوات في نظام التعليم الحالي، بمرور الوقت، قاعدة ناخبين يُعدون أرضًا خصبة لتفاقم ظاهرة تصدع الحقيقة واتجاهاتها الأربعة.

بصورة عامة، يبدو أن الإحصاءات والاحتمالية يندمجان بصورة متزايدة في مناهج الرياضيات في عدد متزايد من المدارس. عرّف المجلس الوطني لمعلمي الرياضيات تحليل

---

[155] Pew Research Center, "Public Knowledge of Current Affairs Little Changed by News and Information Revolutions," webpage, April 15, 2007.

[156] Pew Research Center, 2007.

البيانات والإحصاء على أنها مجالات أساسية لتدريس الرياضيات لما يقرب من 20 سنة، وتظل هذه الموضوعات مكوّنات محورية في تعليم الرياضيات اليوم.[157] على الرغم من أن تدريس الإحصاء ربما يكون كافيًا في حد ذاته، فمن الممكن أن تكون هناك حاجة لبذل جهد إضافي لدمج هذا التدريب مع المعرفة الإعلامية أو لتحديث المناهج الحالية حتى تتناول بصورة مباشرة موثوقية، وتفسير الأشكال الجديدة للبيانات الناشئة سريعًا في نظام المعلومات. وعلى وجه التحديد، لن يستلزم هذا تعليم الطلاب حساب الإحصاء فحسب، بل تعليمهم أيضًا تفسيرها في سياقها وتعليمهم التعرف عليها عند إساءة استخدامها أو كونها مضللة.

توجد بعض البرامج التي تهدف إلى سد الفجوات الموجودة بين الضرورة الظاهرة للتعليم المدني وبين وضعه الحالي في الكثير من المناطق التعليمية. واستجابة للتراجع في التعليم والتدريب المرتكز على التربية المدنية فيما يخص التفكير النقدي، تُبذل عدة جهود لوضع برامج تركز على هذه الموضوعات لاستخدامها في المدارس في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى الترويج لها. على سبيل المثال، أنشأت ساندرا داي أوكونر (Sandra Day O'Connor)، القاضية السابقة بالمحكمة العليا، دورة للتربية المدنية تُسمى "iCivics"، وهي عبارة عن برنامج يعلم الطلاب كيفية سير العملية الديمقراطية من خلال تقديم ألعاب وتدريبات لعب الأدوار؛ يلعب فيها الطلاب دور قاضي أو نائب في مجلس الشيوخ أو ناشط مجتمعي.[158] أظهرت تقييمات البرنامج أنه فعال في زيادة المعرفة المدنية والمشاركة المجتمعية.[159] بحلول عام 2010، كانت المدارس في جميع الولايات الخمسين تستخدم برنامج iCivics وأُضيفت مؤخرًا نسخة إسبانية للبرنامج.[160] تأسس مشروع المعرفة الإعلامية في عام 1993 لتعليم الطلاب تقييم المعلومات واستخدام وسائل الإعلام بصورة نقدية. يهدف البرنامج إلى تعليم الطلاب كيفية تحليل المعلومات

---

157 Christine Franklin, Gary Kader, Denise Mewborn, Jerry Moreno, Roxy Peck, Mike Perry, and Richard Schaeffer, *Guidelines for Assessment and Instruction in Statistics Education Report: A Pre-K–12 Framework*, Alexandria, Va.: American Statistical Association, 2007.

158 iCivics, "Our Story," webpage, undated.

159 Brooke Blevins and Karon LeCompte, "Going Beyond the Games with iCivics. A Response to 'The Challenges of Gaming for Democratic Education: The Case of iCivics,'" *Democracy and Education*, Vol. 24, No. 2, 2016, Article 9.

160 iCivics, "iCivics Celebrates Gaming Milestone," webpage, October 21, 2010; Drew Gerber, "Spanish-Language Video Game Aims to Teach Students About Civil Rights," *Washington Post*, November 24, 2017.

وتقييمها بدلاً من مجرد قبولها؛ وتعليمهم فهم استراتيجيات التسويق والعرض والتلاعب الإعلامي؛ والتحفيز على الإتاحة والشفافية في الصحافة. كان الهدف من إعداد البرنامج تزويد الشباب والبالغين بالقدرة على تقييم المصادر والتعرف على الانحياز وتمييز استراتيجيات التسويق الإعلامي، وكذلك كتابة الرسائل الإعلامية الخاصة بهم ومشاركتها. وصلت المنظمة لذروة نشاطها في الفترة بين 2010 و2014، ولكن عملها انتهى في حزيران (يونيو) 2016 بسبب نقص الموارد.[161] يُعتبر مشروع المعرفة الإخبارية مثالاً آخر موجه إلى طلاب المدرسة المتوسطة والثانوية وهو يهدف إلى تعليم الطلاب كيفية تقييم المصادر والمعلومات من خلال نموذج يمتد لأربعة أسابيع يتم تدريسه كجزء من فصول اللغة الإنجليزية أو الدراسات الاجتماعية. تشتمل الوحدة على دروس بالغرف الدراسية، وجلسات يُدرّس فيها متطوعون صحفيون، وغير ذلك من الأنشطة التفاعلية.[162] كما صممت جامعة ستوني بروك دورة على الإنترنت تمتد لستة أسابيع مُعدَّة من أجل المساعدة في تعليم مستخدمي وسائل الإعلام كيفية التمييز بين المصادر الجديرة بالثقة والمصادر التي قد تكون متحيزة أو مضللة.[163]

كما تهدف التغيرات في الأساس المشترك إلى معالجة الفجوات الموصوفة هنا على أنها تيسر انتشار ظاهرة تصدع الحقيقة وتديمها. على سبيل المثال، تشتمل المعايير الحكومية للأساس المشترك على متطلبات جديدة تعالج المعرفة الإعلامية والرقمية (على الإنترنت). من المتوقع، وفقًا لهذه المعايير المُحدثة، أن يكون الطلاب قادرين على دمج المصادر وأشكال وسائل الإعلام المتنوعة، وتقييم جودة كل مصدر ودقته، واستخدام التكنولوجيا للاشتراك في المعلومات والتفاعل معها ونشرها.[164] وتستهدف هذه المعايير الجديدة بشكل واضح أنواع المهارات التي يحتاجها الطلاب لاستكشاف الوسط المعلوماتي سريع التغير. ومع ذلك، تشير الأبحاث والدراسات الاستقصائية للمعلمين اللاحقة إلى أن هذه المعايير الجديدة طُبقت بصورة غير متساوية. يدرك الكثير من المعلمين أهمية هذه المعايير ولكنهم يقرون أيضًا بوجود نقص في الموارد (أي المال أو الوقت) اللازمة للتطبيق الكامل. على سبيل المثال، اكتشفت عدة دراسات أن بعض

[161] Media Literacy Project, "About Us," webpage, undated-a; Media Literacy Project, "What We Do," webpage, undated-b.

[162] News Literacy Project, "Program," webpage, undated.

[163] Stony Brook University Happenings, "'Making Sense of the News: News Literacy Lessons for Digital Citizens' Online Course from the Center for News Literacy," webpage, December 2016.

[164] Drew, 2012/2013.

المديرين عارضوا إدراج المعرفة الرقمية في المناهج المدرسية لأنهم يتصورون أن وسائل الإعلام الرقمية حجمها ضئيل بالنسبة إلى وسائل الإعلام التقليدية أو حتى ضارة على معرفة الطلاب بمعنى أكثر تقليدية.[165] وكمثال آخر، أشارت دراسة استقصائية لمعلمين أمريكيين قد شاركوا في تعليم القراءة والكتابة بعد أن تم سؤالهم عن تحديد العقبات التي تحول دون تنفيذ دورات التعلُّم الرقمي بأن ضيق الوقت هو العقبة الأكثر أهمية، تليها عدم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وقلة تدريب التطور المهني لتمكينهم من تعليم المواد العلمية، وانعدام الدعم الفني والحوافز.[166] وأخيرًا، يرى النقَّاد أن المعايير الجديدة لا تقطع شوطًا كبيرًا في معالجة بعض الفجوات بين المناهج الدراسية الحالية المستخدمة في معظم المدارس وبين الصعوبات التي تفرضها بيئة المعلومات، ومن ثمَّ قد تواصل هذه المعايير إخراج جيلٍ من الشباب الراشدين الأكثر عرضة لتصدع الحقيقة وما يصاحبه من معلومات مضلِّلة وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة.[167]

قد تؤثر أيضًا قلة الاهتمام بالتربية المدنية والمعرفة الإعلامية على البالغين كما سبق وأشرنا إلى ذلك. ويعد غياب التوعية المجتمعية الفعَّالة وبرامج التعليم المستمر أو تعليم البالغين على الصعيد الوطني في هذه المجالات دافعًا لتصدع الحقيقة بنفس قدر الفجوة بين المناهج الدراسية ومتطلبات نظام المعلومات. ومثلما هو الحال مع الطلاب الذين لم يحصلوا على التدريب المناسب والذين قد يكونون عرضة للمعلومات الخاطئة المنشورة والمستخدمَة، فإنه من المُرجَّح أن يصبح البالغون غير القادرين على تقييم المصادر بصورة دقيقة، أو البحث عن مصادر معلوماتية غير مٌتحيِّزة، أو التمييز بين الرأي والحقيقة ضحايا بالقدر ذاته للرأي المُروَّج على أنه حقيقة أو ضحايا للمعلومات المضلِّلة المنشورة عن عمدٍ، بل ومن المُرجَّح، وعلى القدر ذاته، أن ينشروا هذه المعلومات بين أشخاص آخرين، وهو ما يسهم في استمرار الصعوبات التي يفرضها تصدع الحقيقة وتفاقمها. قد تكون مواجهة هذه المشكلة في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية أسهل من استهداف البالغين الذين هم في حاجة إلى أن يأتوا طوْعًا والذين قد يكون لديهم بالفعل تحيُّزات راسخة من شأنها أن تمنعهم من الاستيعاب الكامل لأي برامج تهدف إلى زيادة المعرفة الإعلامية والمدنية. ومع ذلك، قد يكون من الممكن استخدام برامج التوعية المجتمعية (التي يتم تقديمها من خلال المكتبات أو التي يتم إدارتها من خلال المدارس لكنها تستهدف الآباء) لتعزيز المعرفة الإعلامية والمدنية بين البالغين

[165] Drew, 2012/2013.

[166] Hutchinson and Reinking, 2011.

[167] Drew, 2012/2013.

غير الملتحقين بالمدرسة أو في منتدى قائم على أساس أُسري حيث يمكن للأطفال وللبالغين تعلُّم المهارات سويًا. يمكن لهذا النوع من البنية الأساسية أن يخفف بعض الضغوط على المدارس بمجرد إنشائه، حيث أنه سيقدم شكلاً آخر من التوعية التي تستهدف الأجيال الأكبر سنًا. وقد يكون من الصعب تنفيذ هذا النوع من البرامج أو قياسه، إلا أنه نهج جدير بالاستكشاف.

التفكير النقدي

تفيد الاتجاهات أيضًا في التدريب على التفكير النقدي بوجود بعض الفجوات وأوجه القصور ذات الصلة بتصدع الحقيقة. وأسفرت أبحاث تستند إلى دراسات استقصائية ومقابلات مع مُعلِّمي المدارس العامة عن وجود تراجع في التركيز على التفكير النقدي وفي دعم الدروس التي تُشجِّع الطلاب على التفاعل مع المواد التي يتعلمونها.[168] ويستشهد المعلمون أنفسهم بوجود تركيز متزايد ومطلق على درجات الاختبارات، والكفاءة، والتحصيل العلمي كسبب في قضاء وقت أقل في التركيز على الوحدات التي تشتمل على التفكير النقدي: يتم قضاء وقت أطول في تدريس استراتيجيات خوض الاختبارات، مما يؤدي إلى وجود وقت أقل لتدريس مهارات التفكير النقدي ذات المستوى الأعلى.[169]

ولكي نكون واضحين، يعتبر التراجع في التركيز المنصب على تعليم الدراسات الاجتماعية أو أنشطة التفكير النقدي لصالح الرياضيات والعلوم غير مطلوب بالقطع من قِبل قانون "عدم إهمال أي طفل" أو غيره من المبادرات. وبدلاً من ذلك، ربما يكون الأمر هو اعتقاد المُعلِّمين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أنهم ببساطة غير قادرين على تلبية متطلبات هذا التشريع أو المبادرات اللاحقة دون التقصير في جوانب أخرى. وأوضح فاجنر (Wagner) عام 2008 بأن بعض المدارس والمُعلِّمين يركزون على تدريس التفكير النقدي لكن الغالبية منهم لم يؤدوا عملاً كافيًا لتعليم هذه المهارة للطلاب والتكيف بسرعة كافية مع أسواق العمل والمعلومات الخارجية المتغيرة، وذلك استنادًا إلى أبحاثه حول النظام التعليمي.[170]

---

[168] Joel Westheimer, “No Child Left Thinking,” *Colleagues*, Vol. 12, No. 1, 2015.

[169] Barbara Newell, *A Quantitative Research Study on the Effects and Perceptions of the No Child Left Behind Legislation*, dissertation, University of Phoenix, 2014; Westheimer, 2015.

[170] Tony Wagner, *The Global Achievement Gap: Why Even Our Best Schools Don’t Teach the New Survival Skills Our Children Need—and What We Can Do About It*, New York: Basic Books, 2008.

وحتى إن لم يكن ذلك مصدر قلق جديد، إلا أن هناك أسبابًا تجعل قلة التركيز على التفكير النقدي أمرًا مثيرًا للقلق على وجه الخصوص في الوقت الحالي، وذلك بالنظر إلى هذا الأمر من منظور تصدع الحقيقة. وعلى وجه الخصوص، تعتبر مهارات التفكير النقدي ضرورية للتمييز بين الرأي والحقيقة ولفرز المعلومات المضلِّلة، والانحيازات، والمصادر متدنِّية النوعية. وتكون هذه المهارات أكثر أهمية عندما يصبح نظام المعلومات أكثر تعقيدًا. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التدريب في هذه المجالات إلى زيادة قابلية تأثر الطلاب الخرِّيجين والشباب حديثي التخرج بالمعلومات الزائفة أو المعلومات المضلِّلة عن عمد، أو بالرأي والتحيُّز. وقد يؤدي ذلك الأمر إلى استمرار تصدع الحقيقة بسبب استخدام الطلاب هذه المعلومات ونشرها.

ومن بين الطرق المستخدمة لتقييم كيفية تدريس مهارات التفكير النقدي هي الأخذ في الاعتبار اتجاهات تدريس العلوم، خاصة الاتجاهات التي تركز على تدريس المنهج العلمي، والتي تعد نوعًا من التفكير النقدي. وقد تساءلت العديد من الدراسات في الفترة ما بين أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عما إذا كانت معايير تدريس العلوم في الولايات المتحدة كافية أم لا (لا سيما تركيز هذه المعايير على التعليم الدقيق المستند إلى الاستقصاء ومعرفة الحقائق العلمية الأساسية). وأسفرت دراسة أجراها معهد تومس بي فوردهام عام 2012 عن حصول 13 ولاية فقط على درجة "A" أو "B" نظير معاييرهم العلمية، وحصول 17 ولاية على درجة "D" أو "F"[171] وانتقدت الدراسة المدارس على عدم الجمع بين معايير موضوعية ومحددة بشكل واضح للحقائق والمعلومات الأساسية التي يجب أن يتعلمها الطلاب وبين الأنشطة المستندة إلى الاستقصاء والتي تشتمل على فرص للطلاب لتطبيق المنهج العلمي خلال التعلُّم العملي. وأشار باحثون بأن أحد أوجه القصور الكبرى تكمن في اتجاه المدرسين إلى قلة الاهتمام والتركيز على التعليمات المباشرة للمواضيع المهمة، والمناهج، والعمليات والتركيز مقابل ذلك التركيز على تدريس العلوم "من خلال الاكتشاف."[172] وحدَّد تقييم أُجري في عام 2015 بشأن الوضع الحالي لتدريس العلوم بعض أوجه القصور في المناهج

[171] Paul Gross, Lawrence Lerner, Ursula Goodenough, John Lynch, Martha Schwartz, and Richard Schwartz, *The State of State Science Standards 2012*, Washington, D.C.: Thomas B. Fordham Institute, 2012.

[172] Gross et al., 2012.

الدراسية العلمية في مجالات تعزيز التفكير النقدي وأهمية الحقائق والبيانات.[173] على سبيل المثال، وجد القائمون على هذا التقييم أن ما يقرب من نصف المُعلَّمين فقط ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية في عام 2012 "لديهم طلابًا يوضحون البيانات أو يحلِّلونها باستخدام الجداول، والمخططات، والرسوم البيانية" مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، وأن 17% فقط ذكروا بأنهم "يطلبون من الطلاب تقديم أدلَّة تدعم مسائلهم" وذلك أثناء جميع الدروس أو في معظمها.[174] وذكر المعلمون أيضًا أنهم يصبون تركيزًا كبيرًا على خطط الدروس التي تنطوي على قيام المعلم بشرح المفاهيم للصف أو للطلاب لاستكمال مسائل كتاب التدريبات أو أسئلته، بدلاً من استخدام نهج أكثر تفاعلاً يُركِّز على مهارات التفكير النقدي.[175] إن وجود قصور في التدريب الكافي في المنهج العلمي وتركيز محدود على استخدام الحقائق والبيانات لا يعني أن التفكير النقدي غير مشمول في مقررات تعليمية أخرى، ولكن قد يكون مؤشرًا على طريقة من الطرق التي تسهم بها فجوات المناهج التعليمية المستخدمة في بعض المدارس في تهيئة بيئة مدنية وانتخابية تغذي تصدع الحقيقة وتطيل من أمده.

وقد بُذلت جهود لسد هذه الثغرة بين مهارات التفكير النقدي التي يحتاجها الطلاب لاستكشاف نظام المعلومات وبين تلك المواد التي كانت مشمولة في المناهج المدرسية في أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة المعايير الحكومية للأساس المشترك، والتي تم إطلاقها في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين "تُركِّز على تطوير مهارت التفكير النقدي وحل المشكلات والمهارات التحليلية التي سيحتاجها الطلاب لتحقيق النجاح".[176] وتبنت 42 ولاية بجانب واشنطن العاصمة المعايير الأصلية التي تشير إلى تجديد الالتزام لنقل هذه المهارات إلى الطلاب في السنوات القادمة.[177] وكما ذُكر آنفًا، فقد بُذلت أيضًا جهود

---

[173] Suzanne Wilson, Heidi Schweingruber, and Natalie Nielsen, eds., *Science Teachers' Learning: Enhancing Opportunities, Creating Supportive Contexts*, Washington, D.C.: National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, 2015.

[174] Eric R. Banilower, P. Sean Smith, Iris R. Weiss, Kristen M. Malzahn, Kiira M. Campbell, and Aaron M. Weis, *Report of the 2012 National Survey of Science and Mathematics Education*, Chapel Hill, N.C.: Horizon Research, 2013.

[175] Banilower et al., 2013.

[176] Common Core Standards Initiative, "What Parents Should Know," webpage, undated-b.

[177] Common Core Standards Initiative, "Standards in Your State," webpage, undated-a.

تركز بشكل واضح على تدريس المنهج العلمي. وقد تم وضع معايير العلوم للجيل القادم مؤخرًا لتحسين تدريس المنهج العلمي ومواجهة بعض التحديات المُبيَّنة للتو، ولتحسين مبادئ الاستقصاء العلمي والمعرفة العلمية، والمنهجيات الأكثر تحديدًا (مثل استخدام دراسات الحالة والاستقصاء الأوَّلي). وأظهرت نحو 40 ولاية رغبتها في تطبيق معايير العلوم للجيل القادم، بينما تبنت 18 ولاية فقط هذه المعايير اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) عام 2016 (وهو ما يمثل حوالي 35% من الطلاب في الولايات المتحدة).[178]

اتجهت المعايير الحكومية للأساس المشترك وتغيُّرات أخرى في سياسات التعليم نحو تركيز أكثر دقة على مهارات التفكير النقدي المطلوبة لإعداد الطلاب وتدريبهم على مواجهة التحديات التي يفرضها نظام المعلومات الحالي وللحد من إمكانية التأثر بتصدع الحقيقة. على سبيل المثال، توصلت إحدى الدراسات إلى أن المُعلِّمين قد أفادوا بأن المعايير الحكومية للأساس المشترك نقلت مهارات التفكير النقدي إلى الطلاب بشكل أكثر فعالية من المعايير المفروضة في التشريع الأصلي لقانون "عدم إهمال أي طفل".[179] ومع ذلك، فإنه من الجدير بالذكر مرة أخرى أن تبني هذه المعايير لم يكن شاملاً، ولا يزال من غير الواضح إلى أي قدر نجحت الولايات والمناطق التعليمية في مراجعة المناهج التعليمية وأعباء المقررات المدرسية لتعكس المعايير الجديدة، أو في هيكلة أولويات جديدة تغرس بشكل فعلي تدريس التفكير النقدي كهدف أساسي راسخ في جميع المقررات الدراسية. في عام 2015، قررت أعداد كبيرة من الطلاب في نيويورك وأماكن أخرى عدم الاشتراك في الاختبارات المتعلقة بالأساس المشترك، وعلى الرغم من أن تبني الأساس المشترك يظل واسع الانتشار (42 ولاية أعضاء في هذه المبادرة)، فإن بعض الولايات صرفت نظرها عن هذه المعايير.[180] وكما أُشير إليه آنفًا، فإن تبني المعايير العلمية أبعد ما يكون عن الشمول. علاوة على ذلك، توضح دراسات استقصائية حديثة بأن بعض المُعلِّمين قد أفادوا بعدم رضاهم عن بعض الجوانب المُحدَّدة في المعايير الحكومية للأساس المشترك، بما في ذلك الجوانب التي ينبغي التركيز عليها، وعدد

---

[178] Next Generation Science Standards, *Next Generation Science Standards: Executive Summary*, June 2013; National Science Teachers Association, "About the Next Generation Science Standards," webpage, undated.

[179] Sandra Cochrane and Joshua Cochrane, "Teacher Perceptions of the Common Core Performance Standards," *Georgia Education Researcher*, Vol. 12, No. 1, June 30, 2015.

[180] Emmanuel Felton, "Are the Common Core Tests Turning Out to Be a Big Success or a Resounding Failure?" The Hechinger Report, April 2015.

مُعلِّمي المعايير اللازمين لتغطية التدريس، والتدريب الذي يحصلون عليه بأنفسهم لتدريس مكوّنات المعايير الحكومية للأساس المشترك.[181]

وأخيرًا، تتبقى مسألة الاختبار. فعلى الرغم من عدم وجود "اختبارات أساس مشترك مطلوبة" مُحدَّدة، إلا أن معظم الولايات وضعت تقييمات أو تعاونت مع متعاقدين لوضعها بهدف تقييم مدى وصول الطلاب إلى المستويات المرغوبة من الكفاءة في شتى المجالات. قد تستغرق إدارة هذه الاختبارات ذاتها وقتًا محدودًا، وقد تُحقِّق الاختبارات فوائد فيما يتعلق بتقييم استعداد الطلاب، ولكن من الممكن أن يؤدي الوقت المستغرَق في تجهيز الطلاب لأخذ التقييمات إلى استبعاد موضوعات وأنشطة أخرى (بما في ذلك بعض المواد مثل الدراسات الاجتماعية والمدنية والعلوم). وعلى الرغم من وجود جدال قائم حول الآثار الدقيقة لنظام الاختبار المُوحَّد لمهارات التفكير النقدي، إلا أن التركيز الشديد على الاختبار والحفظ في العديد من الولايات قد يؤدي إلى تقليل الوقت المستغرَق في أنواع محددة من الأنشطة وقد يؤدي إلى حصر المناهج التعليمية في موضوعات وأنماط أسئلة مُحدَّدة.[182] تشمل بعض الاختبارات المُوحَّدة مكوّنات تتطلب تطبيق المفاهيم والتحليل، مثل اختبارات الإلحاق المتقدم أو اختبار كاليفورنيا لمهارات التفكير النقدي (الذي يستهدف الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا والبالغين على المستوى الإداري).[183] ورغم أن التقييمات تخضع للتنقيح لاستخلاص مهارات التفكير النقدي على نحو أفضل، إلا أن العديد من الاختبارات التي يتم تقديمها في مستويات الصفوف الدُنيا تميل بشكل كبير نحو الحفظ والتكرار.[184] قد يعتبر تحديد التوازن الملائم بين هذين النوعين من التعلم، الحفظ والتفكير عالي المستوى، بندًا مهمًا في جداول الأعمال للمُعلِّمين والمديرين للمُضي قدمًا. وأخيرًا،

---

[181] Gary Troia and Steve Graham, "Common Core Writing and Language Standards and Aligned State Assessments: A National Survey of Teacher Beliefs and Attitudes" *Reading and Writing*, Vol. 29, No. 9, November 2016.

[182] Laura S. Hamilton, Brian M. Stecher, Julie A. Marsh, Jennifer Sloan McCombs, Abby Robyn, Jennifer Russell, Scott Naftel, and Heather Barney, *Standards Based Accountability Under No Child Left Behind: Experiences of Teachers and Administrators in Three States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-589-NSF, 2007; Linda Valli and Robert Croninger, "High Quality Teaching of Foundational Skills in Mathematics and Reading," Chicago: Data Research and Development Center, undated.

[183] Insight Assessment, "California Critical Thinking Skills Test (CCTST)," webpage, undated.

[184] Jacobs, 2007; Valli and Croninger, undated.

تتغير المدارس رويدًا رويدًا مثل بقية المؤسسات، وهذا يعني أن التغيير المؤسساتي الفعلي قد يستغرق بعض الوقت ليصبح واضحًا. ولسوء الحظ، فإن نظام المعلومات يتغير وسيستمر في التغير سريعًا، وقد تستمر الفجوة بين التدريب الذي يحصل عليه الطلاب لمعالجة المعلومات وتقييمها وبين الادعاءات التي سيواجهها هؤلاء الطلاب في الاتساع، على الأقل في المدى القريب. وقد يكون الانتباه إلى معالجة هذه الفجوة وسدِّها أحد السبل المهمة لمواجهة تصدع الحقيقة.

الملخص

تعني الفجوة بين متطلبات نظام المعلومات الجديد وبين التدريب الذي تقدمه المدارس في مجالات مثل المعرفة الإعلامية والمدنية والتفكير النقدي أن الطلاب والشباب البالغين غير قادرين على استكشاف عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة الذي يميز تصدع الحقيقة وغير قادرين على تفسيره وتصحيحه، وقد يؤثر هذا القصور في المهارات على تفسير الطلاب للمعلومات واستخدامهم لها. إن الفجوة بين متطلبات نظام المعلومات وبين المناهج الدراسية الحالية تحفِّز تصدع الحقيقة وتطيل من أمده وذلك من خلال المساعدة في إنشاء قاعدة انتخابية تكون مُعرَّضة بدرجة كبيرة إلى المعلومات المُضلِّلة والخاطئة وإلى المعلومات التي تتسم بعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة (أو بين الحقيقة والباطل) ومن خلال المساعدة في إنشاء محتوى تتم مشاركة هذه المعلومات فيه ويتزايد فيه تصدع الحقيقة. إذا لم يكن الطلاب (والبالغون) قادرين على الشك والتقييم بعمق في أي معلومة يتعرَّضون لها، سيكونوا عرضة لتصديق المعلومات الخاطئة ولترويجها، ومن المرجح أن يكونوا أكثر عرضة ليتأثروا بعواطفهم الخاصة وتسيطر عليهم أو التأثر باتجاهات الأصدقاء في تكوين القناعات واتخاذ القرارات. وبينما يزداد عدد المصادر وتنوعها ويزداد حجم المعلومات وسرعة تداولها، تصبح أمور مثل القدرة على تقييم المعلومات بشكل نقدي، وتطبيق المعلومات من مجال إلى آخر، واستخدام المعلومات الجديدة وتحليلها، أكثر مركزية وأهمية لتكوين الرأي والقناعة. إن التفكير النقدي والمعرفة الإعلامية أمران ضروريان لإكمال كل مهمة من تلك المهمات، وبدون هذه المهارات، سيُنهي الطلاب التعليم المدرسي وهم غير مؤهلين لمعالجة الكم الهائل من المعلومات التي يتعرضون إليها كل يوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والصحف. وهذا ما يساعد على ظهور بيئة يتنامى فيها تصدع الحقيقة: يسعى الأفراد إلى التمييز بين الحقيقة والرأي، ولا يثقون في المؤسسات الرئيسية، ويمكن أن تؤثر عليهم المعلومات المضلِّلة، والآراء الشخصية، والتأثيرات الاجتماعية بسهولة

أكثر، ومن الأرجح أن يشارك الناس هذه المعلومات، وينقلون التحيُّزات إلى الآخرين. تعتبر الاتجاهات على مدار الخمس سنوات الماضية واعدة من حيث الانتباه لأهمية تعليم التربية المدنية والتدريب عليها في التفكير النقدي، ولكن لا يقتصر هذا الجهد فقط على احتياجه للاستمرار، بل عليه أيضًا مواكبة نظام المعلومات والإعلام المتطور بشكل مستمر من أجل كبح تصدع الحقيقة ومواجهته.

وفيما يتعلق بالاقتراح القائل بأن المناهج المدرسية في حاجه إلى إيلاء تركيز أكبر على العلوم المدنية والمعرفة الإعلامية والتفكير النقدي، فإننا نتفهم بأن تحميل مطالب جديدة على نظام تعليمي مثقل فعليًا بالأعباء قد يتسبب في المزيد من الصعوبات على المعلمين والمديرين. ومع ذلك، يمكن دمج هذا التركيز الإضافي على التربية المدنية والمعرفة الإعلامية والتفكير النقدي بشكل فعَّال في المقررات الدراسية الموجودة وقد تتضمن أيضًا عددًا محدودًا من الشروط والمتطلبات الجديدة. على سبيل المثال، يمكن دمج التربية المدنية بكل سهولة في الدراسات الاجتماعية، والتاريخ، وحتى فصول اللغة الإنجليزية (من خلال مواضيع قراءة مخصصة). وقد يتم دمج أهداف المعرفة الإعلامية في فصول الرياضيات في شكل تدريب على الاحتمالات والإحصاءات، بالإضافة إلى استخدامها على شكل مشاريع بحثية يتم إجراؤها للدراسات الاجتماعية، أو التاريخ، أو اللغة الإنجليزية، أو مقررات دراسية أخرى. وفقًا لما أشار إليه أحد الأبحاث فإن التفكير النقدي يمكن تدريسه بشكل أكثر فعالية عندما يتم دمجه في المقررات بدلاً من أن يتم تدريسه على أنه موضوع قائم بذاته حيث يمكن إدراج التفكير النقدي على نحو مماثل في فصول العلوم (كما سبقت الإشارة إلى ذلك)، والرياضيات، وفهم المواد المقروءة، وفي فصول أخرى.[185] وبهذه الطريقة، يمكن غالبًا تناول هذه الموضوعات المهمة داخل المناهج الدراسية الحالية بشكل أكبر مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة.[186] ولكن الأهم من ذلك ضرورة إشراك المُعلِّمين في التخطيط للتعديلات المستقبلية التي سُتجرَى على المناهج الدراسية لمواجهة مطالب النظام المعلوماتي والسياسي المعاصر بشكل أفضل، وذلك لكون المعلمين عنصرًا أساسيًا في عملية وضع المواد أو الوحدات أو أساليب التعليم الجديدة وتطبيقها.

---

[185] David Perkins, *Making Learning Whole*, San Francisco: Josey Bass, 2009.

[186] تتجه العديد من المدارس في هذا الاتجاه كما تمت الإشارة إليه.

وأخيرًا، لا يقتصر تعليم العلوم المدنية والمعرفة الإعلامية والتفكير النقدي فقط على التدريب داخل الفصول الدراسية. بل يمكن أن يتم إدراجه كذلك داخل المناقشات السياسية التي تعقدها المدرسة، والأنشطة خارج المناهج الدراسية (مثل فِرق المناقشات)، وداخل البرامج المجتمعية المُوجَّهة نحو الخدمات التي تُعلّم عن طريق العمل، وداخل جميع البرامج التي تحسّن من الوعي والفهم للمسؤوليات المدنية والمؤسسات السياسية.[187] وقد تكون هذه الأنشطة بمثابة وسائل لتعليم المشاركة المدنية والتفكير النقدي والتأسيس لهما في السياقات التي تتجنب المنافسة السياسية والحزبية.

المطالب التنافسية المفروضة على النظام التعليمي: مجالات تقتضي مزيدًا من البحث المستقبلي

إن تعليم الشباب والبالغين قد يمثل أداة قوية لمواجهة تصدع الحقيقة. وقد يعتبر التركيز المتزايد على كل من التفكير النقدي، والمقررات الدراسية التي تُعلّم الطلاب كيفية تناول الكم الكبير من المعلومات التي يتعرَّضون لها كل يوم ويقيّمونها، والفصول التي ترشد الطلاب بشأن انحيازاتهم المعرفية وكيفية الحد منها، والبرامج التي تغرس روح المسؤولية في الطلاب للانخراط المباشر في الديموقراطية بمثابة أدوات قيمة في استعادة الحوار المدني واستعادة الثقة في المؤسسات. ومع ذلك، هناك العديد من الأسئلة في هذا المجال. أولاً، محدودية البيانات فيما يتعلق بنوعية البرامج المدنية وانتشارها بين الشباب والبالغين على الصعيد المحلي. وسيكون من المفيد معرفة مدى اختلاف هذه الأنواع من البرامج بين الولايات وبين المجموعات السكانية. وهناك بيانات مماثلة حول السبل التي يتعلم الطلاب فيها مهارات التفكير النقدي تسمح للممارسين

---

[187] Alexander W. Astin and Linda J. Sax, "How Undergraduates Are Affected by Service Participation," *Journal of College Student Development*, Vol. 39, No. 3, 1998; Pamela Johnston Conover and Donald D. Searing, "A Political Socialization Perspective," in Lorraine M. McDonnell, P. Michael Timpane, and Roger Benjamin, eds., *Rediscovering the Democratic Purposes of Education*, Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 2000; Maryann Jacobi Gray, Elizabeth Heneghan Ondaatje, Ronald D. Fricker, Sandy A. Geschwind, Charles A. Goldman, Tessa Kaganoff, Abby Robyn, Melora Sundt, Lori Vogelgesang, and Stephen P. Klein, *Combining Service and Learning in Higher Education: Evaluation of the Learn and Serve America, Higher Education Program*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-998-EDU, 1999; Alan Melchior, Joseph Frees, Lisa LaCava, Chris Kingsley, Jennifer Nahas, Jennifer Power, Gus Baker, John Blomquist, Anne St. George, Scott Hebert, JoAnn Jastrzab, Chuck Helfer, and Lance Potter, *Summary Report: National Evaluation of Learn and Serve America*, Education Resources Information Center Clearinghouse, U.S. Department of Education, 1999; Niemi and Junn, 1998.

ولصنّاع السياسة تحديد المجالات التي بها فجوات أكبر في البرامج المدنية وبرامج التفكير النقدي، وذلك في جميع المراحل المدرسية. أيضًا ستكون التقييمات التي تقيِّم مدى فعالية البرامج الحالية والمبادرات غير التقليدية، مثل iCivics، غنية بالمعلومات المفيدة. وقد تكون البرامج التجريبية التي تضع مبادرات تعليمية جديدة في المدارس والمجتمعات المحلية مُجدية، خاصة إذا كانت هذه البرامج تقدم نظرة متعمقة في أنواع برامج التوعية أو المقررات الدراسية أو الأنشطة التي تقوم على الأرجح بإعداد الأفراد من جميع الفئات العمرية لمواجهة نظام المعلومات الذي يشكل تحديًا في الوقت الراهن.

وينبغي على الأبحاث التي تدرس كيفية توسيع نطاق البرامج التعليمية في المدارس وكيفية تمويل هذه الجهود وتطويرها أن تأخذ في اعتبارها أيضًا كيفية تعليم المجتمعات المحلية بأكملها عبر البرامج المقدمة في المراكز المدنية على سبيل المثال، أو في الكنائس والمعابد (أو في أماكن عبادة أخرى) أو في المكتبات. ولهذا الأمر أهمية خاصة على المدى القصير: سيساعد تعليم الأطفال على تقليل تحديات تصدع الحقيقة على المدى البعيد، ولكن ستتطلب معالجة هذه المسائل في المستقبل القريب الالتزام بتحسين المهارات التحليلية للآخرين. يطرح جدول أعمال بحثي في الفصل السادس وسائل إضافية للبحث في النظام التعليمي.

الاستقطاب

يعد الاستقطاب الدافع الأخير لتصدع الحقيقة، سواء أكان استقطابًا سياسيًا أو اجتماعيًا سكانيًا. وربما يعتبر الاستقطاب أحد الدوافع الأكثر تعقيدًا لتصدع الحقيقة لأنه يسبب ظاهرة تصدع الحقيقة ويؤدي إلى تفاقمها أيضًا. يؤدي الاستقطاب إلى وجود خلاف متزايد حول الحقائق وتفسيراتها وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، عن طريق تكوين طرفين متعارضين أو أكثر لكل منهما وجهات نظره وقناعاته الخاصة. وقد تصبح هذه المجموعات المستقطَبة متعصبة في التفكير والتواصل (على سبيل المثال، في غرف الصدى المنشأة في وسائل التواصل الاجتماعي). فمن السهل لكل مجموعة، في مثل هذه البيئات المغلقة، أن تؤسس تفسيراتها الخاصة بشأن الحقائق والمعلومات والمعلومات الزائفة إلى أن تنتشر هذه التفسيرات وتترسخ. يساعد الاستقطاب، على المستوى الحكومي، في إنشاء دوافع لمسؤولين منتخَبين ليكونوا بمثابة مُضلِّلين مساهمين في تصدع الحقيقة، وفي تعتيم الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة عن عمد لتحقيق مصالح محددة. وعلى الصعيد الانتخابي، قد يؤثر الاستقطاب أيضًا على الأمانة والثقة في الحكومة، ومن المُرجَّح أن يفقد الناخبون بأحزاب الأقلية خصيصًا الثقة

في المؤسسات (والمعلومات الصادرة عن تلك المؤسسات) التي تسيطر عليها أحزاب المعارضة. وأخيرًا، قد يمتلك كل جانب، في بيئة يسودها الاستقطاب، بعض الدوافع ليستخدم المعلومات المضلِّلة لتعزيز الدعم داخل قاعدته الخاصة، ومن ثم المساهمة في طمس الخط الفاصل بين الرأي والحقية. يسهم تصدع الحقيقة، في الوقت ذاته، في الاستقطاب. فأثناء قيام كل طرف بوضع تفسيره للحقائق، قد تتمسك الأطراف المعارضة أكثر وأكثر بقناعاتها حول القضايا الرئيسية، بل حتى في وجهات نظرهم إلى بعضهم.

ويترتب على الاستقطاب أيضًا عواقب وخيمة على سلامة الديموقراطية والاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية. ومن وجهة نظر الديموقراطية الأمريكية، ربما يكون الأدهى من ذلك أن الاستقطاب يؤدي أيضًا إلى الجمود السياسي والتعطل الوظيفي على جميع المستويات الحكومية وإلى تراجع الحوار المدني.[188] بل وقد يقود الاستقطاب كذلك إلى الشك في مدلول السياسات الحكومية ومدى تطبيقها بسبب الاحتمالية المتزايدة بحدوث تحولات كبيرة في السياسات عندما تنتقل الرقابة الحكومية من طرف لآخر.[189] وقد يؤدي الاستقطاب أيضًا إلى الحد من كفاءة العمليات التشريعية ونوعيتها وإلى تقويض كل من الثقة في الحكومة وفعالية الضوابط الرقابية والتوازنات بصورة أعم.[190]

الاستقطاب السياسي

الاستقطاب السياسي بين النواب السياسيين.

وصل الاستقطاب السياسي إلى مستويات مرتفعة تاريخيًا في النظام السياسي الأمريكي الحالي طبقًا لما تشير إليه معظم المقاييس. وتتضح الانقسامات خصيصًا بين المسؤولين المُنتخَبين ولكنها أيضًا تصبح أكثر وضوحًا بين جمهور الناخبين. يقيس أحد المقاييس المستخدمة لمتابعة المسافة بين المُشرِّعين (صانعي القرار) الجمهوريين والمُشرِّعين الديموقراطيين المسافة في الأوضاع الأيديولوجية لأصوات الجمهوريين والديموقراطيين أعضاء الكونغرس في كل من مجلس النواب ومجلس

---

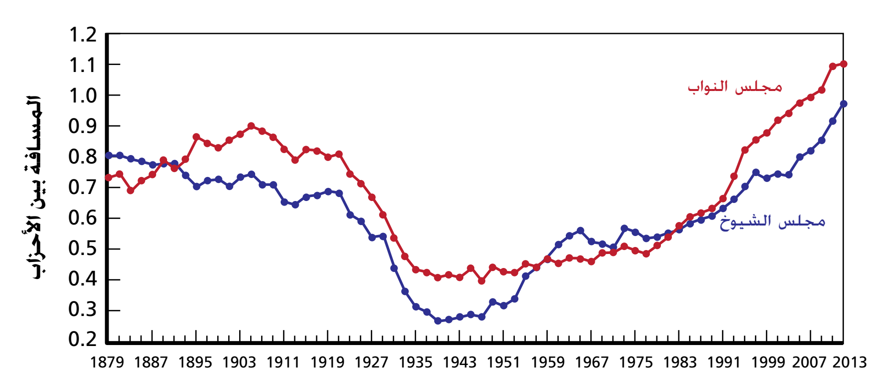
[188] ونعرض مقاييس هذا الجمود والآثار المترتبة عليه في الفصل الخامس.

[189] Scott Baker, Nicholas Bloom, Brandice Canes-Wrone, Steven Davis, and Jonathan Rodden, "Why Has U.S. Policy Uncertainty Risen Since 1960?" Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 19826, January 2014.

[190] Michael Barber and Nolan McCarty, "Causes and Consequences of Polarization," in Jane Mansbridge and Cathie Jo Martin, eds., *Negotiating Agreement in Politics*, Washington, D.C.: American Political Science Association, 2013; Diana Epstein and John D. Graham, *Polarized Politics and Policy Consequences*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, OP-197-PV/EMR, 2007.

الشيوخ.[191] يبين الشكل 4.3 وجود زيادة ثابتة في حجم الاستقطاب بين الجمهوريين في الكونغرس ونظرائهم الديموقراطيين (حسب تقييم هذا المقياس على الأقل) منذ أربعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه ليس بجديد، إلا أنه لا يُظهر أيه مؤشرات للاستقرار أيضًا. والأهم من ذلك أن الاستقطاب يتنامى بمعدل ثابت منذ عام 2000 (خاصة في مجلس الشيوخ)، مما يعني أنه يصبح أكثر حِدة بصورة أسرع مما كان عليه من قبل، وذلك من وجهة نظر هذه الدراسة. ويُظهر مقياس آخر أنه بحلول عام 2017 كان هناك اقتسام في التمثيل فيما يقرب من 23 بالمئة من الولايات (على سبيل

الشكل 4.3
المسافة بين الأحزاب على طول البُعد المحافظ-الليبرالي: 1879-2013



المصدر: جيمز مودي وبيتر جيه موتشا James Moody and Peter J. Mucha, "Portrait of Political Party Polarization," *Network Science*, Vol. 1, No. 1, 2013.

ملاحظات: تشير المسافة بين الأحزاب إلى المسافة الأيدولوجية بين الحزبين السياسيين وسط جميع أصوات الكونجرس المُقيَّمة على مقياس ليبرالي إلى محافظ ويتم قياسها باستخدام مقياس "التقدير الاسمي الديناميكي المرجح بثلاث خطوات" الذي يقيم الوضع الأيدولوجي للقرارات السياسية على هذا المقياس الأيدولوجي. كلما زادت المسافة بين الأحزاب، زاد الاستقطاب (انظر بول وروزينثال (Poole and Rosenthal 1985). كل نقطة على الخط في الشكل تمثل مقياس المسافة بين الحزبين. الخطوط الحمراء والزرقاء التي تصل هذه النقاط تعكس الاتجاهات داخل مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين، على التوالي.

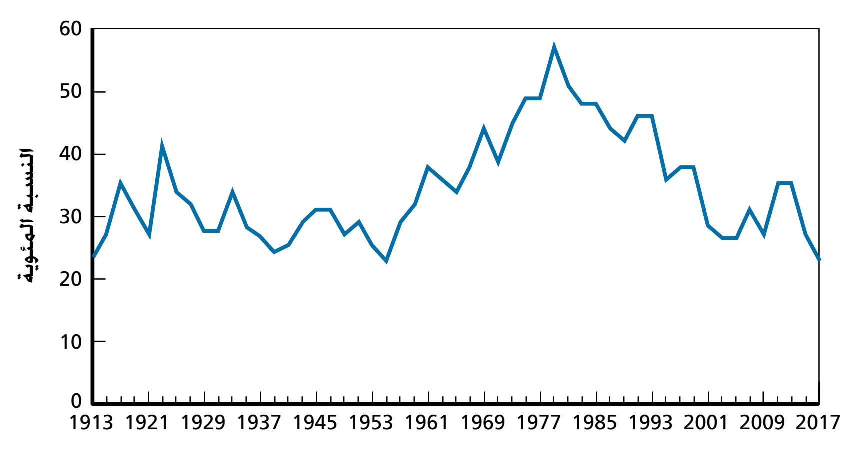
RAND *RR2314-4.3*

[191] يتم احتساب هذا المقياس من خلال تقييم أصوات أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب على مقياس من الليبراليين إلى المُحافظين، وبعد ذلك يتم جمع النتائج الفردية لكل حزب لتقييم المسافة بين الحزبين فيما يتعلق بالأوضاع الأيديولوجية. انظر Keith Poole and Howard Rosenthal, "A Spatial Model for Legislative Roll Call Analysis," *American Journal of Political Science*, Vol. 29, No. 2, 1985.

المثال، عضوان من مجلس الشيوخ من حزبين مختلفين).[192] يوضح الشكل 4.4 النسبة المئوية للولايات التي تشهد انقسامًا في التمثيل في كل جلسة يعقدها الكونغرس منذ عام 1913. ويُظهر أيضًا أن عدد وفود مجلس الشيوخ متعددة الأحزاب حلَّ عند مستواه المنخفض الحالي ثلاث مرات أخرى في تلك الفترة: من 1913 إلى 1915، ومن 1939 إلى 1941، ومن 1955 إلى 1957. وتجدر الإشارة إلى أنه قد وصلت النسبة المئوية لمعدل وفود مجلس الشيوخ متعددة الأحزاب إلى 38 بالمئة في الآونة الأخيرة مثل عام 2000.

وقد توصل بحث أُجري عن أسباب هذه الزيادة في الانقسام السياسي داخل الحكومة الأمريكية حتى سبعينيات القرن الماضي إلى أن معظم الزيادة في الاستقطاب كانت تُعزى إلى تغيير الأعضاء، وذلك عندما خسر أصحاب المناصب الانتخابات أمام منافسين

الشكل 4.4
النسبة المئوية للولايات ذات الوفود متعددة الأحزاب بمجلس الشيوخ: 1913-2017



المصدر: "Biographical Directory of the United States Congress, 1774–Present," Bioguide.Congress.Gov, undated.

RAND *RR2314-4.4*

---

[192] حتى إذا تحدثنا عن الخمسين ولاية، فإن النسبة المئوية للولايات التي يمثلها وفود مجلس شيوخ منقسمة قد يكون ناتجها رقمًا فرديًا بسبب حقيقة خروج أعضاء مجلس الشيوخ من الخدمة ودخولهم فيها على مدار فترة خدمة متوسطة بالكونغرس، ويرجع ذلك إلى عدة أمور مثل التقاعد أو المرض أو التعيين في الحكومة أو في مناصب أخرى، أو إجراء انتخابات خاصة وهلم جرًا. ويمكن أن يُزيد وجود مرشحين لطرف ثالث من تعقيد طريقة حساب انقسامات مجلس الشيوخ. وأخيرًا، قد يغير أعضاء مجلس الشيوخ الانتماءات الحزبية في بعض الحالات.

من حزب آخر. إلا أن الزيادة في الاستقطاب منذ ذلك الحين كانت بسبب كل من تغيير الأعضاء، لا سيما الإطاحة بالديموقراطيين الجنوبيين المعتدلين وجلب الجمهوريين المحافظين، و*تقلب آراء العضو*، أي عندما تزداد المواقف الفردية للعضو تطرفًا بمرور الوقت.[193] ويبدو أن الدافع وراء هذا التقلب في الرأي الذي يوضِّح معظم الزيادة في الاستقطاب منذ عام 1996 هو كل من المنافسة المحتدمة بين الأحزاب (في الولايات المتأرجحة) وداخل الأحزاب (في الانتخابات التمهيدية) وبسبب توجهات الناخب المتغيرة (والتي قد تعكس التغييرات في التوجهات في أوساط مجموعة ثابتة من الناخبين أو قد تكون نتيجة إعادة التقسيم الإداري الذي يُغيِّر مزيج الناخبين الموجودين في مقاطعة). وبعبارة أخرى، قد تتغير التوجهات وأصوات المشرعين (صانعو القرار) الفرديين استجابة للناخبين أو للضغط الذي يحدث داخل الكونغرس ذاته.[194] ويعد ركود نشاط أعضاء الكونغرس سمة أخرى من سمات الانتخابات الأخيرة، ويتمثل هذا الركود في حقيقة أن شاغلي المناصب السياسية في مجلسي النواب والشيوخ تتم إعادة انتخابهم بمعدلات مرتفعة ويتقاعدون بمعدلات منخفضة (الشكل 4.5). وعلى الرغم من أن المعدلات المرتفعة لإعادة الانتخاب والمعدلات المنخفضة للتقاعد من الأمور المعتادة، فقد كان هناك اتجاه تصاعدي طفيف في إعادة انتخاب شاغلي المناصب (على مدار العقد الماضي) وانخفاض في نسبة تقاعد شاغلي المناصب (على مدار الربع الأخير من القرن الماضي). وقد يؤدي ذلك إلى ترسيخ الاستقطاب بل ويزيد من تفاقمه، لأن الأعضاء لا يتم استبدالهم لفترات طويلة ويصبحون أكثر تطرفًا في وجهات نظرهم.[195]

الاستقطاب السياسي على المستوى الشعبي

ظهر الاستقطاب السياسي أيضًا خارج الكونغرس وأصبح جليًا في المجتمع الأوسع نطاقًا. فقد بلغت نسبة التوافق في التصويت الحزبي بين الجمهوريين والديموقراطيين

---

[193] Jamie L. Carson, Michael H. Crespin, Charles J. Finocchiaro, and David W. Rohde, "Redistricting and Party Polarization in the U.S. House of Representatives," *American Politics Research*, Vol. 35, No. 6, 2007; Sean M. Theriault, "Party Polarization in the U.S. Congress: Member Replacement and Member Adaptation," *Party Politics*, Vol. 12, No. 4, 2006.

[194] Adam Bonica, "The Punctuated Origins of Senate Polarization," *Legislative Quarterly*, Vol. 39, No. 1, February 2014.

[195] John N. Friedman and Richard T. Holden, "The Rising Incumbent Reelection Rate: What's Gerrymandering Got to Do with It?" *Journal of Politics*, Vol. 71, No. 2, 2009; Kyle Kondik and Geoffrey Skelley, "Incumbent Reelection Rates Higher Than Average in 2016," Rassmussen Reports, December 15, 2016.

الشكل 4.5
معدلات تقاعد شاغلي المناصب ومعدلات إعادة انتخابهم: 1946–2014

شاغلو المناصب المُعاد انتخابهم، بين هؤلاء الذي يسعون إلى إعادة الانتخاب

شاغلو المناصب غير الساعين إلى إعادة الانتخاب

النسبة المئوية

100 90 80 70 60 50 40 30 20 10 0

1946 1950 1954 1958 1962 1966 1970 1974 1978 1982 1986 1990 1994 1998 2002 2006 2010 2014

المصدر: Brookings Institution, "Report: Vital Statistics on Congress—Data on the U.S. Congress, Updated January 2017," webpage, January 9, 2017.

RAND *RR2314-4.5*

أعلى مستوياته من أي وقت مضى، وهذا يعني أنه من المُرجَّح بشكل متزايد أن يصوت ناخب بعينه للديموقراطيين فقط أو للجمهوريين فقط في انتخابات تلو الأخرى. وقد زادت النسبة المئوية للناخبين الذين يُعبّرون عن وجهات النظر الليبرالية أو المحافظة بشكل دائم أكثر من الضِعف، حيث ارتفعت من 10 بالمئة إلى 21 بالمئة، وذلك على مدار العشرين عامًا الماضية.[196] يتفاقم الاستقطاب السياسي نتيجة *الاستقطاب الجغرافي* والذي يعني مجموعة من الأشخاص الذين يشاركون وجهات نظر سياسية مماثلة ويميلون إلى العيش بالقرب من بعضهم، بدلاً من أن يكونوا موزعين في جميع فئات السكان.[197] ويبين تحليل لنتائج تصويت الانتخابات الرئاسية عام 2016 بأن أقل من 10 بالمئة من بين 3,113 مقاطعة حققت هامشًا أحادي الرقم في الفوز الانتخابي بالانتخابات الرئاسية؛ وينطبق هذا الوصف على أكثر من ثلث المقاطعات في عام 1992.[198] وكما يبين الشكل 4.6، فإن

---

[196] Pew Research Center, "Political Polarization in the American Public," webpage, June 12, 2014.

[197] يرد شرح مُفصَّل لأسباب الاستقطاب الجغرافي أو السكاني لاحقًا في هذا القسم.

[198] David Wasserman, "Purple America Has All But Disappeared," FiveThirtyEight Blog, March 8, 2017b.

الشكل 4.6
عدد المقاطعات المكتسحة في الانتخابات العامة الرئاسية: 1976-2012

المصدر: Pew Research Center, "Politically Competitive Counties Have Become Even Less Common," webpage, June 29, 2016b.

RAND *RR2314-4.6*

عدد المقاطعات التي حققت انتصارًا ساحقًا – التي تخطى فيها هامش الفوز الانتخابي أكثر من 50 بالمئة – ازداد أيضًا زيادةً هائلة على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، تمامًا مثلما كان هو الحال مع حصة الناخبين الذين يعيشون في مقاطعات مستقطبة بشدة. وبالنظر إلى الفترة بين عامي 1976 و2012 يتبين أن العدد المتوسط للمقاطعات التي حققت فوزًا ساحقًا هو 450 وأن المعدل هو 472. في عام 2016، حُسمت النتيجة في 1,196 بهوامش فوز تخطت 50 بالمئة؛ وهو ما يفوق بمرتين ونصف المتوسط على مدار العشرين عامًا السابقة.[199] وهناك عدة أسباب لهذا التغيير، بما في ذلك إعادة التقسيم الإداري للمقاطعات المدفوعة سياسيًا والتصنيف بين الأحزاب، حيث أسهم كل منهما في التماثل في المقاطعات السياسية التي تقود هذا الاتجاه في الانتخابات المحسومة بفوز ساحق.[200] يتم تناول كلتا المسألتين لاحقًا في هذا الفصل.

---

[199] Wasserman, 2017b.

[200] تشير كلمة *التصنيف الحزبي* إلى التحولات الحزبية التي جعلت كلًا من الحزبين السياسيين متماثلين بصورة متزايدة، حتى إن وجهات النظر الأساسية للأمريكيين العاديين قد تغيرت بشكل أقل حدة. وبينما كان لدى الحزبين الجمهوري والديموقراطي فصائل ليبرالية وفصائل محافظة في السابق، أصبحت النخب الحزبية في كلا الجانبين أكثر حدَّةً وأصبحت الاختلافات بين المنصات الحزبية أكثر ظهورًا، وتمكن الناخبون من الوقوف بصورة أفضل بجانب الحزب الأكثر ملاءمة لاتجاهاتهم ووجهات

بالإضافة إلى المقاييس التي تم عرضها للتو، فإنه يُمكن أيضًا ملاحظة الاستقطاب السياسي في الاتجاهات السائدة في قناعات الأفراد واتجاهاتهم في جانبي الطيف السياسي داخل الحكومة وبين الناخبين على حد سواء. فعلى سبيل المثال، زادت الفجوات بين النخب الحزبية منذ عام 1970 فيما يتعلق بالإنفاق البيئي وقد حذت الاتجاهات بين العامة هذا الحذو لتصبح مُستقطبة على نحو متزايد بجانب الانتماءات الحزبية.[201] وعلى مستوى الناخبين، تُظهِر استطلاعات الرأي بأن لدى الجمهوريين والديموقراطيين وجهات نظر مختلفة جدًا حول العديد من القضايا الأساسية:

- ذكر استطلاع رأي أجرته جامعة كوينيبياك في آيار (مايو) عام 2017 بأن 49 بالمئة من الجمهوريين وافقوا على قانون الرعاية الصحية الأمريكي بينما كانت نسبة الموافقة في صفوف الديموقراطيين أقل بكثير من 10 بالمئة.[202]
- توصلت دراسة استقصائية لمركزPew Research Center للأبحاث عام 2017 بأن 90 بالمئة من الديمقراطيين أعربوا عن دعمهم قيام وسائل الإعلام بالدور "الرقابي" على الحكومة مقارنة بنسبة دعم من الجمهوريين تصل إلى 40 بالمئة. (ويعد هذا تغييرًا ملحوظًا منذ عام 2011، حيث أعرب 60 بالمئة من المشاركين من كلا الجانبين من الطيف السياسي عن وجهة النظر هذه.[203])
- وأظهرت دراسة استقصائية أجريت في كانون الأول (ديسمبر) عام 2016 بأن 58 بالمئة من الجمهوريين أفادوا بأن اللوائح التنظيمية البيئية مكلفة جدًا وتضر بفرص العمل والاقتصاد، بينما كانت نسبة الديمقراطيين 17 بالمئة.[204]

نظرهم. قادت هذه المواءمة بعض الناخبين إلى تغيير الأحزاب، ومن ثم التخلص من الناخبين الأكثر اعتدالاً في كل حزب. وتتمثل النتيجة النهائية في وجود أحزاب متجانسة بشكل أكبر وظهور انقسامات أكثر حدّةً بين الأحزاب، حتى في الحالات التي تغيرت فيها الاتجاهات الأساسية للناخبين الفرديين بشكل أقل حدّة. انظر Matthew Levendusky, *The Partisan Sort: How Liberals Became Democrats and Conservatives Became Republicans*, Chicago: University of Chicago Press, 2009.

201 Aaron McCright, Chenyang Xiao, and Riley Dunlap, "Political Polarization on Support for Government Spending on Environmental Protection in the USA, 1974–2012," *Social Science Research*, Vol. 48, 2014.

202 Quinnipiac University Poll, "GOP Health Plan Backers Could Feel Pain at the Polls, Quinnipiac University National Poll Finds; Only 20 Percent of U.S. Voters Support Plan," May 25, 2017b.

203 Michael Barthel and Amy Mitchell, "Americans' Attitudes About the News Media Deeply Divided Along Partisan Lines," Pew Research Center, May 10, 2017.

204 Monica Anderson, "For Earth Day, Here's How Americans View Environmental Issues," Pew Research Center, April 20, 2017.

وعلى الرغم من أنه لم يسبق التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية، ووجهات النظر حول دور الإعلام، واللوائح التنظيمية البيئية، إلا أن الخلاف لا زال يتعمق بمعدل متزايد. لا يقتصر الأمر على كون الأمريكيون يعيشون في مجتمع سياسي منقسم، بل بات هذا الانقسام يتعمق وأصبح من الصعب مواجهته على نحو متزايد.

تشير البيانات والمقاييس المقدمة حتى الآن إلى وجود استقطاب شديد بين الناخبين، ولكن ينبغي فهم منابع هذا الانقسام. بإمعان النظر في عدد من المقاييس الإضافية يتبيَّن أن سبب الانقسام المُتسِّع بين الجمهوريين والديموقراطيين على الصعيد الشعبي يعود إلى التصنيف الحزبي بخلاف التحول الفعلي في الاتجاهات. على سبيل المثال، لم يقل عدد الأفراد الذين تم تحديدهم كمستقلين أو كأشخاص يقفون على مسافة محايدة أو شبه محايدة من أطراف الطيف السياسي.[205] علاوة على ذلك، تكشف استطلاعات الرأي العام عن وجود عدد من مجالات توافق الآراء بين الانتماءات الحزبية. تشمل هذه المجالات قيمة الديموقراطية وأهمية برنامجي الرعاية الطبية (Medicare) والمساعدة الطبية (Medicaid).[206] ربما كان التصنيف الحزبي أحد تفسيرات هذا التناقض الواضح بين (1) البيانات المعنية بعدد المقاطعات التي شهدت فوزًا حاسمًا والانقسامات الحزبية الحادة وبين (2) البيانات التي تشير إلى الجوانب المُتفق عليها واستقرار في عدد الناخبين المستقلين. يشير مفهوم *التصنيف الحزبي* إلى قيام الأفراد، بغض النظر عن تغيير اتجاهاتهم، بالتحوُّل وتصنيف أنفسهم داخل حزبين أكثر تجانسًا يتألفان من أفراد اعتادوا تبني انتماءات حزبية متنوعة. قد يصبح اتجاه الناخب المتوسط في كل جانب من جانبي الانقسام الحزبي أكثر تطرفًا على الرغم من أن اتجاهات الناخبين لم تتغير على المستوى الإجمالي.[207]

يضيف هذا التفسير فارقًا بسيطًا في فهم مدى تأثير الاستقطاب على الناخبين بصورة أوسع. قد لا تبدو الآراء أكثر تطرفًا، ولكن المسافة بين الأحزاب لا زالت في تزايد مستمر سواء من حيث منصاتها أو من حيث التفضيلات الوسطية لأعضائها. ومع ذلك، لا يزال هذا شكلاً من أشكال الاستقطاب على مستوى الناخبين والمستوى المنهجي. يختلف الأمريكيون على جانبي الطيف السياسي بشكل متزايد على مجموعة واسعة

[205] Matthew Gentzkow, "Polarization in 2016," Stanford, Calif.: Stanford University, Toulouse Network for Information Technology Whitepaper, 2016.

[206] Lee Drutman, "Political Divisions in 2016 and Beyond," Voter Study Group, June 2017.

[207] Morris Fiorina, "Americans Have Not Become More Politically Polarized," *Washington Post*, June 23, 2014; Levendusky, 2009.

من القضايا السياسية والاجتماعية، مما يزيد من غائية هذا الانقسام وحدّته وعواقبه. ويبدو أن العديد من الجوانب المختلف عليها تشتمل على عدة قضايا حول ما يهتم به الناس اهتمامًا كبيرًا ويمس حياتهم بقوة: الهجرة، وعدم المساواة الاقتصادية، والقضايا الأخلاقية، والتدخل الحكومي. وإذا ما تحدثنا عن الاستقطاب، فيبدو أن التباين بين الأحزاب ألقى بالتبعات الأكثر أهمية على تصدع الحقيقة. وبينما يتسع الانقسام الحزبي، يصبح التواصل عبر الفجوة صعبًا بصورة متزايدة وتنقطع مشاركة الأفكار والآراء. ينشأ عن ذلك غرف صدى في كل جانب: لدى كل مجموعة روايتها وآراؤها السائدة، وقد يكون كلاهما غير مكتمل أو يحتوي على أخطاء، لكنهما يتناميان لأنهما لا يتنازعان داخل الحزب.

تفسير زيادة الاستقطاب السياسي

ثمة الكثير من التفسيرات المحتملة حول أسباب زيادة الاستقطاب السياسي بهذا المعدل الحاد. كما تؤثر العديد من العوامل التي تفضي إلى زيادة الاستقطاب على جوانب تصدع الحقيقة أو تُحفِّزها. أولاً، تدعم الانحيازات المعرفية وعوامل الاستدلال العقلي الأخرى الانتماءات الحزبية بمرور الوقت حيث يبحث الأفراد عن المعلومات التي تتوافق مع وجهات نظرهم للعالم وتحمي هويتهم الذاتية، وهي نزعة وضحناها آنفًا.[208] حيث يبحث هؤلاء الذين يتبنون وجهات نظر ليبرالية للعالم وينتمون للحزب الديموقراطي عن المعلومات التي تميل لصالح الديموقراطيين، والتي ترسّخ من صحة وجهات نظر الديموقراطيين السياسية. وبالمثل، فإن هؤلاء الذين يتبنون وجهات نظر عالمية مُحافظة سيبحثون عن معلومات تميل لصالح الجمهوريين وترسخ من صحة وجهات نظر الجمهوريين السياسية. وبمرور الوقت، يسبب هذا الاتجاه مزيدًا من الاختلافات بين الحزبين، مما يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب. وبحسب ما تمت ملاحظته في مواضع أخرى، فإن انحراف البرهان يساهم في استمرار انتشار المعلومات والقناعات الخاطئة أو المُضلِّلة.

قد تؤدي وسائل الاستدلال كذلك دورًا لأن الأفراد قد يعتمدون على الهوية الحزبية عند تقييم المرشحين أو السياسات. وبالرغم من عدم تغيُّر النزعة البشرية حول استخدام وسائل الاستدلال والتحيُّزات، فإن التعقيد المتزايد لنظام المعلومات قد يدفع الأشخاص إلى الاعتماد بشكل أكبر على وسائل الاستدلال، مثل الانتماء الحزبي، عند اتخاذ قرارات سياسية مهمة أو تشكيل اتجاهات وقناعات بشأن قضايا السياسة. وعلى المستوى

[208] Dan M. Kahan and Donald Braman, "Cultural Cognition and Public Policy," *Yale Law & Policy Review*, Vol. 24, No. 1, 2006.

الإجمالي، يمكن لهذه النزعة الفردية المتمثلة في الاعتماد المتزايد على الإشارات الحزبية أن تُعمِّق من الانقسام الحزبي.

ثانيًا، تحد التغييرات التي تمت مناقشتها سابقًا في الوسط الإعلامي، لا سيما قوة وسائل التواصل الاجتماعي ومرشحاتها، بالإضافة إلى خوارزميات محركات البحث، من تنوع المعلومات التي يتداولها الفرد، وتؤدي إلى تشكيل غرف صدى حزبية، وكذلك تُرسِّخ الاستقطاب والهوية الحزبية. كما أن الطبيعة الحزبية المتزايدة لبعض وسائل الإعلام قد يكون لها تأثير مماثل، مما يسهم في تأليف روايات حزبية من الجانب المنافس، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وترسيخ الهوية الحزبية. (تقع وسائل الإعلام في مرمى النقد بسبب الاستقطاب المستفحل، وبالرغم من حشد هذا الرأي لبعض الدعم، فقد وثَّقت بعض الأدلة التجريبية السببية قدرة الصحافة على زيادة مستوى الاستقطاب السياسي بشأن نقاش أو قضية محددة.[209]) حتى أن التعليم يؤدي دورًا في ترسيخ التحزُّب، وخاصةً إذا تم طرح التفسيرات الحزبية للنتائج المستخلصة العلمية أو الأحداث التاريخية أو الحالية على أنها جزء من المنهج الدراسي.

تعد خصائص العمليات والمؤسسات السياسية الأمريكية دافعًا آخر للاستقطاب السياسي. أولاً، إن ما يتم من تقسيم للدوائر الانتخابية بغرض إنجاح حزب بعينه أو إعادة للتقسيم الإداري للمقاطعات على صعيد الولاية بواسطة السياسيين الساعين إلى تعزيز مناصبهم السياسية وتعزيز مصالح أحزابهم يمكن أن يؤدي إلى ترسيم حدود جغرافية غير حقيقية تهدف إلى تعطيل أحزاب المعارضة في الانتخابات. وينجم عن ذلك في الغالب تشكيل مقاطعات سياسية متجانسة، بالإضافة إلى حصر مؤيدي أحزاب المعارضة في أقل عدد ممكن من المناطق أو توزيعهم على المناطق بأعداد صغيرة للحد من النفوذ السياسي. وتضيف النتائج مُكوِّنًا جغرافيًا إلى الاستقطاب السياسي، حيث توجد أغلبية ساحقة للديموقراطيين في منطقة وأغلبية ساحقة للجمهوريين في منطقة أخرى. ويحد ذلك من المنافسة بين الأحزاب، حيث يُرسَّخ من التحزُّب السياسي بشكل أساسي في المجالس التشريعية للولايات ومجلس النواب الأمريكي.[210] ويؤكد البحث أن إعادة التقسيم الإداري يحد بشكل هائل من عدد المناطق السياسية المتنافسة

---

[209] Prior, 2013.

[210] J. Gerald Hebert and Marina K. Jenkins, "The Need for State Redistricting Reform to Rein in Partisan Gerrymandering," *Yale Law & Policy Review*, Vol. 29, No. 2, 2010.

على الصعيد الوطني.[211] في الواقع، يقدم عدد من الدراسات دليلًا واضحًا على أن الحشد الجغرافي، الناجم عن إعادة التقسيم الإداري والعوامل الأخرى التي تخضع للمناقشة لاحقًا في هذا القسم، يمثل دافعًا قويًا للاستقطاب السياسي.[212] بالرغم من أن إعادة التقسيم الإداري والاستعانة به في تحسين النتائج الانتخابية للانتهازيين السياسيين ليست أمرًا مستحدثًا، فإن الاستغلال السياسي لإعادة تقسيم المناطق إداريًا بات أمرًا أكثر شيوعًا في السنوات الأخيرة وأكثر تأثيرًا في فصل الناخبين عن مختلف المواقع على أساس الطيف السياسي. وعلى وجه التحديد، أتاحت تقنيات التقسيم التحليلي الجديدة والبيانات الأفضل للسياسيين تحسين استراتيجيات إعادة التقسيم الإداري، مما أدى إلى العزل الدقيق المتزايد للمناطق السياسية.[213] ويُبرز ذلك، بدوره، تأثير إعادة التقسيم الإداري للمناطق على الاستقطاب، وتسبب في زيادة الانقسامات على مدار السنوات العشرة الأخيرة.

ثمة دافع آخر للاستقطاب يتمثل في تأثير مانحي الحملات الخاصة والمانحين الكبار على مستوى المؤسسات، مثل جماعات الضغط، والاتحادات، ومصالح الشركات، وغير ذلك. ويؤثر المانحون الأثرياء منذ أمد طويل على نتائج السياسة والسياسات الانتخابية عبر المنح الضخمة الداعمة لمناصب ومرشحين بأعينهم. وقد ازداد هذا التأثير على مدار الخمسة عشر عامًا الأخيرة. يمثل الهدف من قانون ماكين – فينجولد،[214] وهو تشريع بشأن تمويل الحملات صدر في عام 2002، في تنظيم التبرعات المقدَّمة إلى الأحزاب السياسية، بيد أن العديد من اللوائح التنظيمية التي نص عليها القانون تراجع

---

[211] Micah Altman and Michael McDonald, "Redistricting and Polarization," in James Thuber and Antoine Yoskinaka, eds., *American Gridlock: The Sources, Character, and Impact of Political Polarization*, New York: Cambridge University Press, 2015.

[212] Jesse Sussell and James A. Thomson, *Are Changing Constituencies Driving Rising Polarization in the U.S. House of Representatives?* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-896-RC, 2015.

[213] Jeffrey C. Esparza, "The Personal Computer vs. the Voting Rights Act: How Modern Mapping Technology and Ethically Polarized Voting Work Together to Segregate Voters," *UMKC Law Review*, Vol. 84, No. 1, Fall 2015; Benjamin Forest, "The Changing Demographic, Legal, and Technological Contexts of Political Representation," *Proceedings of the National Academy of Sciences*, Vol. 102, No. 43, 2005; Raymond J. La Raja, "Campaign Finance and Partisan Polarization in the United States Congress," *Duke Journal of Constitutional Law & Public Policy*, Vol. 9, No. 2, 2014.

[214] Public Law 107–155, Bipartisan Campaign Reform Act of 2002, March 27, 2002.

تطبيقها أو توقف تطبيقها تمامًا منذ ذلك الحين، ما أدى إلى استعادة دور نفوذ الجهات الثرية المانحة وسلطتها في صياغة المشهد السياسي. تم تخفيف القيود المفروضة على تبرعات الشركات في عام 2007 وإزالتها في عام 2010 بعد حكم المحكمة العليا في قضية *مواطنون متحدون ضد لجنة الانتخابات الفيدرالية*، الخطوة التي مكّنت جماعات الضغط والمنظمات غير الربحية والمنظمات الأخرى من إنفاق الأموال الطائلة على أنشطة الانتخابات.[215] ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه المجموعات أكثر انخراطًا في لعبة النفوذ السياسي، بل تمدد نفوذها على المناصب والمنصات والنتائج السياسية، ما أدى مرة أخرى إلى تنحية كلا الحزبين عن المناصب المركزية والاتجاه نحو تبني مواقف أكثر تطرفًا واستقطابًا من الناحية الأيديولوجية وتعود بالنفع على شرائح صغيرة من السكان بدلاً من جميع الناخبين.[216] النفوذ لصيق المال، والجهات المانحة الكبيرة قادرة على استقطاب المرشحين تجاه تفضيلات السياسات التي قد تكون متوافقة أو متعارضة مع تفضيلات الأغلبية.[217] قد يدفع النفوذ غير المتناسب للجهات المانحة وجماعات الضغط الكبيرة للحملات ظاهرة تصدع الحقيقة إلى المدى الذي تُقوِّض فيه الثقة تمامًا في الحكومة (أو المؤسسات الأخرى) وتقلل من الفعالية السياسية لعامة الجمهور بشكل أوسع. على الرغم من أن بعض الأبحاث تشير إلى صعود سهم الفعالية السياسة عند تطبيق قوانين الإفصاح العام ووضع أسقف للتبرعات المالية، فليس هناك مجهود يُذكر للتوصل إلى الآليات السببية التي قد تدفع هذه العلاقة.[218] تعكس العلاقات بين تمويل الحملات والاستقطاب والثقة في الحكومة والفعالية السياسية مجالاً يقتضي مزيدًا

[215] *Citizens United v. Federal Election Commission*, 558 U.S. 08-205, 2009. لمعرفة السياق، انظر Thomas Stratmann, "Campaign Finance: A Review and Assessment of the State of the Literature," *Oxford Handbook of Public Choice*, April 20, 2017.

[216] Raymond J. La Raja and Brian F. Schaffner, "The Effects of Campaign Finance Spending Bans on Electoral Outcomes: Evidence from the States About the Potential Impact of Citizens United v. FEC," *Electoral Studies*, Vol. 33, No. 1, 2014.

[217] Brittany H. Bramlett, James G. Gimpel, and Frances E. Lee, "The Political Ecology of Opinion in Big-Donor Neighborhoods," *Political Behavior*, Vol. 33, No. 4, 2011; Eric Heberlig, Marc Hetherington, and Bruce Larson, "The Price of Leadership: Campaign Money and the Polarization of Congressional Parties," *Journal of Politics*, Vol. 68, No. 4, 2006; Raymond J. La Raja and Brian F. Schaffner, *Campaign Finance and Political Polarization: When Purists Prevail*, Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 2015.

[218] David M. Primo and Jeffrey Milyo, "Campaign Finance Laws and Political Efficacy: Evidence from the States," *Election Law Journal: Rules, Politics, and Policy*, Vol. 5, No. 1, February 2006.

من البحث ويمكن من خلاله إثبات نجاعة المزيد من الرؤى الثاقبة المعنية بالوصول إلى فهم أفضل لتصدع الحقيقة.

وأخيرًا، فإن النظام الأساسي له تأثير استقطابي مماثل على المرشحين السياسيين والمنصات الحزبية. يتعين على المرشحين، في الانتخابات التمهيدية، أن يحظوا بقبول الأعضاء الأكثر تطرفًا بالأحزاب السياسية، الذين من المُرجَّح ظهورهم في الانتخابات التمهيدية والانتخابات في حال الانخفاض المتدني لمعدل الإقبال، ومن ثمَّ السيطرة على العملية الأساسية. وهذا يعني أنه ليس لدى المرشحين دافع يُذكر لنيل قبول الناخبين المعتدلين. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يواجه مطلقًا الفائز بالانتخابات التمهيدية حاجة قوية لنيل قبول الناخبين المعتدلين أو المستقلين في الولايات أو المقاطعات التي تضم أغلبية كبيرة من الديمقراطيين أو الجمهوريين. والمحصلة هي أنه في بعض الحالات (وليس جميعها بالتأكيد) يكون لدى المرشحين الذين يفوزون بالانتخابات العامة آراء أكثر تطرفًا من الناخبين العاديين ويتعاملون وفقًا لذلك بمجرد الوصول إلى السلطة.[219] وتعتبر تغذية التطرف هذه في الانتخابات التمهيدية إحدى دوافع الاستقطاب الذي يبدو أنه لم يتغير: على الرغم من أن العملية الانتخابية أسهمت في حالة الاستقطاب، فليس من الواضح أنها تسببت في *زيادة* الاستقطاب الذي نركز عليه في هذا الطرح. ومع ذلك، فإن العديد من التغييرات الأخرى موضع النقاش في هذا القسم، مثل التمويل وتقسيم الدوائر الانتخابية بغرض إنجاح حزب بعينه، قد هيَّئت بيئة يستطيع فيها المرشحون بالانتخابات التمهيدية أن يكونوا أكثر تطرفًا للفوز (بل والاضطرار أن يكونوا كذلك في بعض الأحيان).

بالنظر إلى عدد دوافع الاستقطاب السياسي السارية في النظام السياسي الحالي، فليس غريبًا أن تزداد حالة الانقسام الحزبي استفحالاً، وأن يتفشى تصدع الحقيقة، وأن تتدنى الثقة في المؤسسات السياسية إلى أقل مستويات لها على الإطلاق. وفي الوقت الذي تصبح فيه الأحزاب أكثر استقطابًا وتزداد آراء المرشحين من حيث تطرفها وعدم تمثيلها لقاعدة الناخبين الأعم، فإنه يبدو من الطبيعي أن تتراجع ثقة الناخبين في الحكومة.

الاستقطاب الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي السكاني

الاستقطاب القائم على التركيبة السكانية

على غرار الاستقطاب السياسي، يعد كل من الاستقطاب الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي السكاني حادين للغاية، بل وربما يعدان مصدرًا أكثر إزعاجًا في تصدع

Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy*, New York: Harper & Row, 1957; [219] Eric McGhee, Seth Masket, Boris Shor, Steven Rogers, and Nolan McCarty, "A Primary Cause of Partisanship? Nomination Systems and Legislator Ideology," *American Journal of Political Science*, Vol. 58, No. 2, 2014.

الحقيقة نظرًا لدورهما المشارك في تشكيل غرف الصدى التي تتسم بعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وتقضي على جوانب الإجماع بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية لهذه الحقائق، بل وتزعزع الثقة في مؤسسات بعينها. نقصد *بالاستقطاب الاجتماعي السكاني* الإشارة إلى التمييز العنصري التدريجي للولايات المتحدة والذي حدث مع اتجاه الأفراد للعيش بالقرب من أفراد آخرين يتشاركون معهم في سمات الجنس والعمر والخلفية الاقتصادية والحرف المهنية والقناعات وتأييد الأحزاب— وكنتيجة لذلك، فإن المواقف السياسية في مناطق محددة أصبحت متماثلة على نحو متزايد.[220] في 2009، أكَّد بيشوب (Bishop) أن الأمريكيين أصبحوا يختارون بشكل متزايد العيش ومجاورة أشخاص لديهم وجهات نظر ثقافية وسياسية مماثلة، مما أسفر عن تشكيل مجموعة من المناطق المتجانسة سياسيًا على المستوى الداخلي. كما يرى أن ذلك ليس نتيجة لقرارات مقصودة بالعيش مع الديموقراطيين أو الجمهوريين؛ وإنما نتج ذلك عن الأمور التي يضعها الأفراد في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات بشأن أماكن معيشتهم، مثل السمات الثقافية وسمات التركيبة السكانية والفرص الاقتصادية، وهي قرارات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بوجهات النظر السياسية السائدة.[221] ويظهر الاستقطاب الجغرافي جليًا في زيادة نتائج الانتخابات المكتسحة وافتقار التنوع في تحزُّب ممثلي الولايات والممثلين المحليين، وهو الأمر الذي ناقشناه آنفًا.[222]

وجد مؤلفون آخرون وجود دعم لصالح هذه الفرضية. وقد اعتمد بيشوب على نتائج الانتخابات الرئاسية؛ بينما اعتمد مؤلفون آخرون على بيانات تسجيل الأحزاب. وقد توصلت إحدى هذه الدراسات، التي ركزت على كاليفورنيا، إلى وجود زيادة في التمييز القائم على التركيبة السكانية بين الديموقراطيين والجمهوريين في الفترة من 1992 و2010 عبر عشرة مقاييس من مقاييس التمييز البالغ عددها 12 مقياسًا. وطبقًا للدراسة، تنوعت الزيادة في التمييز، استنادًا إلى المقاييس، من 3 بالمئة إلى 23 بالمئة، وهي زيادة ضخمة.[223] ويرى بيشوب وآخرون أن التصنيف بناء على التركيبة السكانية يمثل تحديًا

---

220 Bill Bishop, *The Big Sort: Why the Clustering of Like-Minded America Is Tearing Us Apart*, Wilmington, Del.: Mariner Books, 2009.

221 Bishop, 2009.

222 Corey Lang and Shanna Pearson-Merkowitz, "Partisan Sorting in the United States, 1972–2012: New Evidence from a Dynamic Analysis," *Political Geography*, Vol. 48, 2015.

223 Jesse Sussell, "New Support for the Big Sort Hypothesis: An Assessment of Partisan Geographic Sorting in California, 1992–2010," *PS: Political Science & Politics*, Vol. 46, No. 4, 2013.

للديموقراطية الأمريكية لأنه يعيق التنوُّع في الأيديولوجيات على المستوى المحلي كما يعرقل أنواع المناظرات والمناقشات السياسية اللازمة لساحة زاخرة بالأفكار.[224] ومع ذلك، عارض بحث آخر هذه الفرضية، وكان وجه الاحتجاج فيه هو أن الدليل على التصنيف وفقًا للتركيبة السكانية أضعف مما يشير إليه تحليل بيشوب. ويقترح هؤلاء المؤلفون أن الاتجاهات التي لاحظها بيشوب تتمثل في زيادة الاستقطاب بناءً على التركيبة السكانية وترتبط أكثر بزيادة أعداد المُسجَّلين المستقلين والجمهوريين وانخفاض عدد الديموقراطيين المُسجَّلين في مجموعة محددة من المقاطعات والولايات. ومع ذلك، فإن هؤلاء المنتقدين لا يرون أن التصنيف بناءً على التركيبة السكانية لم يحدث. لكنهم بدلاً من ذلك يختلفون حول نسبة وجود هذا التصنيف والآليات المحفزة له.[225]

بغض النظر عن الآليات المحددة التي تحفز هذا التصنيف، فإن الاستقطاب الجغرافي يبعث على القلق إذا ما ذكرنا تصدع الحقيقة لأنه يزيد من الهوة بين المجموعات ويُسهِّل بشكل أكبر على كل جانب من المجموعة سرد روايته الخاصة به، وطرح مجموعة تفسيراته الخاصة به، وكذلك مجموعة التجارب التي مرَّ بها، وهي جميعها عوامل تُقلِّل من قيمة الحقائق الموضوعية. يشكل الاستقطاب الجغرافي بفاعلية غرفة صدى كبيرة، يتم فيها تنحية الحقائق جانبًا لصالح القناعات والآراء وتنتشر فيها المعلومات المضلِّلة بسرعة. كما قد يشكل الحشد الجغرافي دافعًا للاستقطاب السياسي. في الواقع، تشير تقديرات كل من سوسيل (Sussell) وتومسون (Thomson) بأن 30 بالمئة من الزيادة في الاستقطاب في مجلس النواب في الفترة من الكونغرس الثالث والتسعين (1973) إلى المجلس رقم 112 (2011) يرجع إلى الحشد الجغرافي لجمهور الناخبين عبر أبعاد مثل معدلات الزواج والعرق والتعليم والتمدد الحضري.[226] وبهذه الطرق، يمكن للاستقطاب الجغرافي أن يُسرِّع من استفحال تصدع الحقيقة بالتزامن مع إضفاء الطابع المؤسساتي عليها في المجتمعات المحلية.

الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي

يمتد الاستقطاب إلى ما بعد الاستقطاب الجغرافي ليشمل أيضًا المجالين الاجتماعي والاقتصادي. يميل الأفراد بشكل متزايد إلى العمل وإقامة علاقات اجتماعية والذهاب إلى الكنيسة مع من يشبههم، ويؤدي كل ذلك إلى تشكيل مجموعات اجتماعية

---

[224] Bishop, 2009.

[225] Samuel J. Abrams and Morris P. Fiorina, "'The Big Sort' That Wasn't: A Skeptical Reexamination," *PS: Political Science & Politics*, Vol. 45, No. 2, 2012.

[226] Sussell and Thomson, 2015.

مُستقطبة من الأفراد، يتراجع تفاعلهم تراجعًا بالغًا مع باقي المجموعات.[227] وكشفت دراسة في 2015 أنه مع زيادة كل من الهوية المتحزِّبة والتمييز الجغرافي القائم على التحزُّب، وهما اتجاهان ظهر كلاهما في الولايات المتحدة على مدار العقد الماضي، فإن الاستقطاب الاجتماعي، بما فيه من غضب وانحياز ونشاط عبر الانتماءات الحزبية، يصبح أيضًا أكثر حِدّة. ويعني ذلك أن الاستقطاب السياسي والجغرافي يمكن أن يغذي المزيد من الانقسامات الحزبية والاستقطابات الاجتماعية الأساسية التي تتجاوز حدود السياسات وتتداخل مع المناقشات والعلاقات عبر الانتماءات الحزبية. وتشير الدراسة إلى أن الاستقطاب الاجتماعي في الولايات المتحدة شهد ازديادًا، ويمكن قياس هذه الزيادة عن طريق كل من الزيادة المتزامنة في حجم العداء الذي يشعر به أعضاء حزب ما تجاه الحزب الآخر، وكم النشاط الحزبي الذي ينخرط فيه شخص ما (مثل حضور الاجتماعات ومحاولة التأثير على أصوات الآخرين)، وانحياز الشخص تجاه ممثلي حزبه.[228] والذين يشيرون إلى أن الاستقطاب في الولايات المتحدة اليوم ليس شديدًا غالبًا ما يشيروا إلى مجالات الاتفاق الواسعة عبر الخطوط الحزبية. ولكن، إذا انشغلت مجالات الاختلاف بالقضايا المهمة الخاصة بالناخبين الأفراد، فإن الانقسام على هذه القضايا قد يكفي لتغطية مجالات الاتفاق. ومن شأن إجراء مزيد من البحوث لتحديد مجالات أقوى اتفاق وخلاف بين جمهور الناخبين في الولايات المتحدة أن يوفر نظرة أعمق على مدى الاستقطاب وعمقه، وقد يوفر رؤى حول المجالات التي يمكن فيها القضاء على الانقسامات الحزبية بسهولة.

مع زيادة عدم المساواة في الدخل، يصبح أيضًا الاستقطاب مسألة اقتصادية. فمن حيث الفرص والخبرات والتفضيلات السياسية، ازدادت المسافة الفاصلة بين فاحشي الثراء والذين يُكافحون من أجل العيش على مدى العقدين الماضيين، وقد يكون هذا الانقسام قد تسبب في ظهور التصورات والروايات المتنافسة حول الفرص الاقتصادية بين شرائح الفئات.[229] إن التفاعل بين الأغنياء جدًا والفقراء جدًا أمر نادر الحدوث، والذي، بالإضافة إلى استمرار زيادة عدم المساواة، يوسع الهوة بين المجموعتين.[230] شهدت حالة

---

[227] Bishop, 2009.

[228] ليليانا ماسون (Lilliana Mason) "'I Disrespectfully Agree': The Differential Effects of Partisan Sorting on Social and Issue Polarization," *American Journal of Political Science*, Vol. 59, No. 1, 2015.

[229] قد لا تحل الانقسامات بين شرائح الفئات محل تلك الموجودة بين الشرائح العرقية أو الجنسية – بل قد تضيف بعدًا آخرًا لتشكيل روايات تنافسية متعددة يبدو أنها تظهر في المجتمع المعاصر.

[230] John Voorhies, Nolan McCarty, and Boris Shor, "Unequal Incomes, Ideology, and Gridlock: How Rising Inequality Increases Political Polarization," working paper, August 2015.

عدم المساواة في الدخل تفاقمًا في الولايات المتحدة بسبب أي تدبير يتم النظر فيه تقريبًا. وباستخدام بيانات ضريبة الدخل المرسملة، يبين تحليل عدم المساواة منذ عام 1913 أنه على الرغم من أن حالة عدم المساواة في الدخل قد انخفضت بين عامي 1929 و1978، فإنها ازدادت باستمرار منذ ذلك الحين، ووصلت إلى مستويات عالية مثل تلك التي شهدناها في أواخر عشرينيات القرن العشرين في السنوات الأخيرة. وواصلت الارتفاع.[231] يدفع حالة عدم المساواة المتزايدة، بشكل كامل تقريبًا، وجود زيادة في حصة الثروة التي يحتفظ بها أعلى 0.1 بالمئة من الناس في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت من 7 بالمئة في عام 1979 إلى 22 بالمئة في عام 2012.[232] كما زاد ركود عام 2008 من حدة حالة عدم المساواة في الدخل حيث كان له تأثيرات مختلفة على الطبقات الغنية جدًا والمتوسطة والطبقات المتدنية، مما أضر بالطبقات المتدنية بدرجة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، أفادت حالة التعافي أولئك الذين هم على قمة توزيع الدخل أكثر من أولئك القريبين من القاع.[233] يرتبط الاستقطاب الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالتصنيف الجغرافي (أولئك الأغنياء يميلون إلى العيش في المناطق المركزة بدرجة عالية) والهوية الحزبية والاستقطاب السياسي (غالبًا ما تؤثر الرفاهية الاقتصادية على التفضيلات والآراء السياسية).

وتشير أبحاث أخرى إلى أن الاستقطاب الاقتصادي مدمج نسبيًا وقد يكون له تأثير متوارث عبر الأجيال. وعلى الرغم من السرد التقليدي "للإنسان العصامي" وقدرة الشخص على التدرج في السلم الاقتصادي، يتوصل البحث إلى أن الحراك الاقتصادي في الولايات المتحدة محدود للغاية في الواقع، خاصة في المناطق ذات المستويات العالية من الفصل الجغرافي وعدم المساواة في الدخل. ويظهر هذا البحث، على سبيل المثال، أن أحد المقيمين في شارلوت بولاية كارولينا الشمالية، والذي يبدأ في أدنى خُمس في توزيع الدخل، لديه احتمال بنسبة 4.4 بالمئة فقط للوصول إلى أعلى خمس، كما أن أحد المقيمين، بنفس الوضع، في سان خوسيه بكاليفورنيا، لديه احتمال بنسبة 12.9 بالمئة

---

[231] Emmanuel Saez and Gabriel Zucman, "Wealth Inequality in the United States Since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 131, No. 2, 2016.

[232] Saez and Zucman, 2016.

[233] Emmanuel Saez, "Striking It Richer: The Evolution of Top Incomes in the United States (Update with 2007 Estimates)," Berkeley, Calif.: University of California, Department of Economics, 2009.

للوصول إلى أعلى خمس.[234] ولا يشير أي منهما إلى مستوى عالٍ ملحوظ من الحراك الاقتصادي أو الاحتمالات الكبيرة لحدوث انعكاس في مستوى الاستقطاب الاقتصادي الملحوظ في المجتمع اليوم.

تأثير الاستقطاب على ظاهرة تصدع الحقيقة

يرتبط الاستقطاب في الأبعاد الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ارتباطًا خاصًا بتصدع الحقيقة عندما تكون العناصر الأربعة معززة ومتداخلة. يسهم الاستقطاب بجميع أشكاله في خلق غرف الصدى، حيث نادرًا ما يتعرض الناس لأفكار جديدة ويصبحون أكثر عزلة عن أي شيء جديد أو مختلف، بل وخائفين منه. في هذه البيئة، قد تسود الانحيازات المعرفية، وقد تصبح الحقائق أقل أهمية، ويمكن التخلص من مصادر السلطة الرسمية إذا تم اعتبارها خارج المجموعة. على الرغم من تناولنا لجميع أشكال الاستقطاب بشكل منفصل، إلا أنها مرتبطة ببعضها بشكل وثيق. وعلى وجه التحديد، قد يؤدي الاستقطاب السياسي إلى تفاقم التمييز الجغرافي إذا انتقل الناس للعيش بالقرب من أفراد يتبنون آراءً سياسية مماثلة. وفي الوقت ذاته، قد يسهم التصنيف الجغرافي في الاستقطاب السياسي إذا أصبحت المواقف السياسية للمجموعة متجانسة أو معزولة على نحو متزايد بمرور الوقت. كما أن التصنيف الجغرافي يُزيد من تفاقم الاستقطاب الاجتماعي ويزيد من آثار الاستقطاب الاقتصادي إذا كان الناس في منطقة معينة يواجهون معطيات اقتصادية مماثلة. كما تُمثّل حقيقة أن أبعاد الاستقطاب هذه غالبًا ما تكون متداخلة ومُعززة إشكالية هي الأخرى، فتكون النتيجة ظهور مجتمع منقسم يترك مجالات أو حوافز أقل للتواصل بين المجموعات أو للوصول إلى اتفاق، والتي يكون بها مجموعات فرعية متخصصة قد يكون لها تفضيلات سياسية مختلفة جدًا. وكما ذُكر في موضع آخر، فإن إحدى أخطر تبعات الاستقطاب تتمثل في قدرته على إيجاد غرف الصدى وتقسيم المجتمع إلى الحد الذي يمتلك فيه كل طرف روايته الخاصة، بل ونسخته الخاصة من الحقائق. يسهم الاستقطاب أيضًا في الجمود السياسي، وفقدان فعالية الحكومة، وتراجع النقاش العام، وخلق حالة من عدم اليقين والقلق. وهذه هي النواحي التي تحتاج إلى مزيد من البحث لفهم آثار الاستقطاب بشكل كامل. سنتناول هذه النواحي مرةً أخرى في الفصل السادس.

[234] Raj Chetty, Nathaniel Hendren, Patrick Kline, and Emmanuel Saez, "Where Is the Land of Opportunity? The Geography of Intergenerational Mobility in the United States," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 129, No. 4, 2014.

الاستقطاب: مجالات تقتضي مزيدًا من البحث المستقبلي

يركز البحث الحالي المعني بالاستقطاب، إلى حد كبير، على شرح أسبابه ومظاهره، وتبعاته، أو على توثيق تغيراته بمرور الوقت وآثاره على السياسات الحزبية والتوزيع الجغرافي للسكان. وعلى الرغم من كل هذا العمل، فهناك نقص في الأدلة التجريبية في بعض النواحي. على سبيل المثال، كما ذكرنا من قبل، يتم نقد وسائل الإعلام بسبب أنها تفاقم من الاستقطاب بشكل كبير، ولكن الدليل التجريبي السببي يوثق القدرة الصحافية على زيادة مستوى الاستقطاب السياسي حول قضية أو مناظرة معينة.[235] وبالمثل، هناك أدلة مختلطة حول ما إذا كان التصنيف الجغرافي مدفوعًا في المقام الأول بتغيير المواقف السياسية عند مجموعات من الأشخاص الذين يعيشون في أجزاء معينة من الدولة، أو عن طريق الانتقال الفعال وشكل من أشكال التمييز الذاتي، أو عن طريق التغييرات المؤسساتية (مثل تعديل الدوائر الانتخابية). ومن الضروري إجراء بحث آخر حول طرق الحد من الاستقطاب ودوافع التصنيف والحشد الجغرافي لفهم الاستقطاب وكيفية ارتباطه وإسهامه في الاتجاهات الأربعة التي تشكل تصدع الحقيقة، بالإضافة إلى محاولات لتحديد الحلول.

أما الفجوة اللافتة الأخرى في البحث بشأن الاستقطاب فهي الكمية الصغيرة نسبيًا من الدراسات السابقة التي تركز بشكل فعال على استكشاف طرق يمكن من خلالها الحد من الاستقطاب. تُركّز معظم الدراسات في هذا الموضوع على التغييرات بالمؤسسات أو العمليات السياسية، غير أن الدليل التجريبي، الذي يشير إلى أن هذه التغييرات توفر حلاً فعالاً، يتسم بمحدوديته. على سبيل المثال، الدراسات التي تعتبر الانتخابات التمهيدية المفتوحة، التي تسمح للأعضاء غير الحزبيين بالتصويت في الانتخابات التمهيدية (هذا من شأنه أن يحد من المرشحين المتطرفين أو يُقلل من احتمال تقدمهم، من الناحية النظرية)، تتوصل إلى أن مثل هذا التغيير له تأثير ضئيل على النتائج.[236] وقد تقدم الدراسات حول النُهج البديلة لتعديل الدوائر الانتخابية مزيدًا من الفرص لإحداث تأثير. وعلى وجه التحديد، توصلت الدراسات إلى أنه عندما تُصدر السلطة القضائية أو إحدى اللجان المستقلة قرارات إعادة تقسيم الدوائر، يكون للتغييرات الناتجة تأثير محدود على درجة المنافسة الانتخابية بين الأحزاب، مما قد يوقف الزيادة

---

[235] Prior, 2013.

[236] McGhee et al., 2014.

في المقاطعات ذات الأغلبية الساحقة والمؤشرات المماثلة للاستقطاب.[237] وثمة نهج آخر لتخفيف الاستقطاب، تم استكشافه في إطار أضيق، وهو تنظيم تبرعات الحملات الخاصة.[238]

وقد تطرقت مجموعة أخرى من الأبحاث إلى قوة الاتصال بين المجموعات. على سبيل المثال، عند استكشاف طرق للحد من الانقسامات والتعصب الجماعي بين الأعراق، أثبتت عدة تجارب أنه عند وضع مجموعتين من الأشخاص، لديهم وجهات نظر متضاربة أو يأتون من خلفيات مختلفة جدًا، في غرفة معًا لمناقشة وجهات نظرهم، تتميز كلتا المجموعتين بفهم أفضل وأكثر اكتمالاً لآراء أولئك الذين على الجانب الآخر.[239] إن الفكرة القائلة بأن الاتصال والتواصل المباشر يحدّان من الاستقطاب ويتغلّبان على التعصب تُعتبر شكلاً من أشكال "فرضية الاتصال بين المجموعات" لألبورت. ورأى ألبورت بأن الاتصال بين المجموعات سيكون أكثر فعالية في وجود أربعة شروط: وضع جماعي متساو، ومجموعة مشتركة من الأهداف، ودعم السلطة، والتعاون بين المجموعات.[240] وأكدت الدراسات اللاحقة هذه الفرضية، ونظرت في السبب في أنها قد تكون صحيحة وكيف يمكن أن تنجح، واستكشفت السياقات التي تنطبق فيها.[241] يشير أحد التحليلات إلى أن هناك أربع عمليات قد تفسر سبب أن الاتصال بين المجموعات يحد من التحيز والتعصب: تنمية العلاقات العاطفية، والتعرف على المجموعة الأخرى، وإعادة النظر في

---

[237] Jamie L. Carson, Michael H. Crespin, and Ryan D. Williamson, “Reevaluating the Effects of Redistricting on Electoral Competition, 1972–2012,” *State Politics & Policy Quarterly*, Vol. 14, No. 2, 2014.

[238] Nolan McCarty and Boris Shor, “Partisan Polarization in the United States: Diagnoses and Avenues for Reform,” Cambridge, Mass.: Harvard University, working paper, 2015.

[239] انظر، على سبيل المثال، Thomas F. Pettigrew, “Generalized Intergroup Contact Effects on Prejudice,” *Personality and Social Psychology Bulletin*, Vol. 23, No. 2, 1997; Thomas F. Pettigrew and Linda R. Tropp, “A Meta-Analytic Test of Intergroup Contact Theory,” *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 90, No. 5, 2006.

[240] Thomas F. Pettigrew, “Intergroup Contact Theory,” *Annual Review of Psychology*, Vol. 49, No. 1, 1998.

[241] Pettigrew and Tropp, 2006, p. 751.

خصائص مجموعة الفرد ومعتقداته، وتبني السلوك المتغير.[242] على الرغم من أن نظرية ألبورت كانت تهدف في الأصل إلى تطبيقها بشكل أساسي على المجموعات العرقية والإثنية، فإن الدراسات اللاحقة وجدت أن النظرية قابلة للتطبيق على مجموعات أخرى أيضًا.[243] على سبيل المثال، توصلت الدراسات، التي توسع هذه الفكرة إلى السياق الحزبي، إلى نتائج مماثلة – يمكن أن يساعد الاتصال والتواصل بين الانقسامات الحزبية مجموعتين على البدء في تجاوز بعض اختلافاتهما – لكن النتيجة لا تسري بين جميع السكان.[244] وهذا يشير إلى أن التواصل والتفاعل المباشر قادران على الحد من الاستقطاب، ولكن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لاستكشاف كيف يمكن تطبيق هذه النتيجة المستخلصة على نطاق أوسع للحد من الاستقطاب السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة. قد يكون سد الفجوة أمرًا صعبًا، ولكن القيام بذلك قد يكون ضروريًا للحد من العواقب السلبية لتصدع الحقيقة أو لتهيئة مناخ سياسي أكثر إنتاجية.

وللتحرك في هذا الاتجاه، فمن الضروري إجراء بحث آخر في عدد من المجالات. لحسن الحظ، يوجد بالفعل عدد كبير من المقاييس التي يمكن للباحثين استخدامها لتقييم حدة الاستقطاب بجانب عدد من الأبعاد. كما يوفر العمل الحالي تصورًا جيدًا للدوافع الرئيسية للاستقطاب السياسي، على الرغم من أنه ربما يوفر تصورًا أقل بالنسبة للاستقطاب السكاني الاجتماعي. ومع ذلك، لا يوجد دليل سببي قوي يفسر ما إذا كانت الانقسامات الحزبية داخل المؤسسات السياسية الأمريكية تخلق الاستقطاب بين الناخبين أو ما إذا كانت العلاقة تعمل بقوة أكبر في الاتجاه المعاكس. قد يكون فهم هذه العلاقة أمرًا مهمًا لتحديد مواضع استهداف الاستجابات للاستقطاب. هناك أيضًا أبحاث محدودة تحدد ما إذا كانت الدوافع المؤسساتية للاستقطاب – مثل تعديل الدوائر الانتخابية أو النظام الأساسي أو الاتجاهات الاجتماعية والسكانية – هي المسؤولة بشكل مباشر عن زيادة الاستقطاب في الولايات المتحدة. ومرة أخرى، يُعتبر تحديد المصادر الأساسية للاستقطاب الحاد أمرًا ضروريًا لوضع حلول فعالة وقد يكون نقطة

---

[242] Pettigrew, 1998.

[243] Pettigrew and Tropp, 2006; Thomas F. Pettigrew and Linda R. Tropp, *When Groups Meet: The Dynamics of Intergroup Contact*, New York: Psychology Press, 2011.

[244] Joshua J. Dyck and Shanna Pearson-Merkowitz, “To Know You Is Not Necessarily to Love You: The Partisan Mediators of Intergroup Contact,” Political Behavior, Vol. 36, No. 3, 2014.

الاتصال الأكثر إنتاجية للبحث المستقبلي في هذا المجال. يعرض جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس طرقًا إضافية للبحث حول الاستقطاب.

مسألة التضليل

ثمة مسألة أخيرة حول تصدع الحقيقة، واتجاهاتها الأربعة، ودوافعها الأربعة، وهي مسألة التضليل: هل تصدع الحقيقة شيء خارج عن السيطرة البشرية مع وجود هذه المجموعة من الدوافع الخارجية الأربعة، مثل كارثة طبيعية، أم أنه ناتج عن أعمال متعمدة من جانب أشخاص أو منظمات بعينها؟ يبدو أن الإجابة تكمن في مكان ما بين هذين النقيضين. يبدو أنَّ بعض عناصر تصدع الحقيقة، ودوافعها، ما هي إلا نتيجة طبيعة بشرية أو موقف لا إرادي، وليس عملاً متعمدًا صادرًا من أشخاص أو كيانات معينة. على سبيل المثال، تم تعريف الانحيازات المعرفية، مثل الميل إلى البحث عن معلومات تأكيدية وتقديم الخبرة الشخصية على الحقيقة، في هذا الفصل باعتبارها دوافع لتصدع الحقيقة ويمكنها على الأقل تفسير سبب كون المعلومات الخاطئة قادرة على الانتشار بسهولة، ولماذا يصبح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة غير واضح، ولماذا غالبًا ما تكون هناك مقاومة وشكوك حول البيانات الموضوعية الأساسية التي لا تتطابق مع التصورات الشائعة. يبدو أن الانحيازات المعرفية أحد دوافع تصدع الحقيقة، ولكن يبدو أنها مبرمجة داخل العقل البشري، ومن الواضح أنها ليست نتيجة لتصرفات متعمدة من جانب جهة تضليل. وبالمثل، قد تسهم الطريقة التي يتم بها إعداد وسائل التواصل الاجتماعي في تصدع الحقيقة. على سبيل المثال، تسهل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل Twitter، نشر قدر كبير من المعلومات بسرعة وسهولة، وتسمح لأي شخص بأن يصبح مصدرًا للمعلومات، مما يجعل نشر الآراء والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة على نطاق واسع أكثر سهولةً واحتمالاً. ويمكن أن يدفع هذا الأمر إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وبين الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة. ومع ذلك، قد لا يكون دقيقًا القول بأن منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأصلية قد أُنشئت لنشر معلومات خاطئة.[245]

---

[245] ومع ذلك، يبدو أن بعض المنصات أكثر استعدادًا من غيرها من حيث السماح باستخدام مواقعها لهذا الغرض، كما ذُكر سابقًا في هذا الفصل.

ولكن يوجد ضمن التغييرات والظروف، التي حددناها كدوافع لتصدع الحقيقة، عدد كبير من المُضللين الذين يتسببون عن قصد وبشكل فعال في تفاقم المشكلة، وهناك آخرون يسهمون في المشكلة بصورة أقل عمدًا ولكن بطرق لا تقل أهمية عن غيرها. ومن باب التذكير، فإننا نُعرِّف *الدوافع* على أنها تغيرات أو ظروف عامة تبدو أنها تسبب تصدع الحقيقة ونُعرِّف *المضللين* على أنهم كيانات تعمل على تسريع الاتجاهات التي تشكل تصدع الحقيقة، عن عمد أو عن غير عمد، من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو أهداف أخرى. نناقش، في هذا القسم، بعض المؤسسات، والجماعات، والأحداث التي يبدو أنها تؤدي دورًا في تفاقم تصدع الحقيقة أو تعجل به (أو أحد اتجاهاتها) لتحقيق مكاسب خاصة بها – من خلال تقديم معلومات مضللة لتعزيز أهدافها، من خلال نشر معلومات خاطئة عن عمد، أو عن طريق التلاعب بسياق أو تحرير المعلومات بطرق تشوه الحقائق الأساسية، أو تحجب معلومات لإخفاء حقائق وبيانات موضوعية. نناقش الدوافع المحددة التي تمكن هؤلاء المضللين من تحقيق هذه الأهداف، لكننا لا نحاول تحديد كل المجموعات أو الأفراد الذين قد يعملون كمضللين لتصدع الحقيقة. بدلاً من ذلك، نركز على أربعة أنواع رئيسية من الجهات الفاعلة: وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية ومنظمات البحوث، والجهات الفاعلة السياسية والحكومة، والجهات الفاعلة الخارجية.[246] في واقع الأمر، من المرجح أن تعمل الجهات المضللة، الذين لم يناقَشوا بشكل صريح في هذا القسم، من خلال إحدى هذه القنوات أو المؤسسات الأربعة لتعجيل تصدع الحقيقة من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضلِّلة، أو نشر الرأي على أنه حقيقة من خلال منظمات الضغط السياسي، أو تمويل الأبحاث المتحيزة التي تتلاعب بالبيانات لتحقيق النتيجة المرجوة.

وسائل الإعلام

لقد تسبب العديد من شركات الإعلام، أثناء سعيها لتحقيق الربح وجهودها لإنتاج برامج تجذب المشاهدين وتصب في مصلحة المحصلة النهائية، في تصدع الحقيقة بطرق عديدة. كما استكشفنا سابقًا في هذا الفصل، عملت الدورة الإخبارية على مدار 24 ساعة والمنافسة المتزايدة في صناعة الأخبار على تحفيز بعض وسائل الإعلام على نشر

---

[246] لمزيد من المناقشة حول الطرق التي قد يتم من خلالها التلاعب بالحقائق والبيانات من خلال الجهات الفاعلة السياسية، والشركات والأفراد والمنظمات الأخرى. انظر: Charles Lewis, *935 Lies: The Future of Truth and the Decline of America's Moral Integrity*, New York: Perseus Books, June 2014.

معلومات مثيرة ومضللة في بعض الأحيان بحيث تجذب المشاهدين وتميل إلى القناعات الموجودة أصلاً لديهم. وتعمل بعض المنظمات الإعلامية بجانب دوافع أخرى كذلك، بما في ذلك الدوافع الحزبية. فقد أصبحت بعض وسائل الإعلام حزبية بشكل متزايد بمرور الوقت وقامت بتحريف المعلومات التي تقدمها (سواء الحقائق أو الآراء) من أجل التقدم في تحقيق هدف سياسي معين أو جذب جماهيرها المتحزبة بشكل متزايد، وذلك على النحو الذي ناقشناه بالفعل.[247] ومع ذلك، فإن هذه القرارات تتسم بعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وتزيد الحجم النسبي والتأثير الناتج للرأي والتجربة الشخصية على الحقيقة، وقد تتسبب أيضًا في تراجع حالة الإجماع بشأن الحقائق التي تشكل جزءًا من تصدع الحقيقة. ويوجد العديد من الأمثلة على الحالات التي اكتُشفت فيها وسائل إعلام نشرت معلومات عُرفت فيما بعد بأنها خاطئة، إما عن قصد أو من خلال الأبحاث والتقارير غير الدقيقة بصورة كافية. ففي صيف عام 2017، تراجعت CNN عن أخبار ركزت على النفوذ الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 بعد أن تبين أن هذه الأخبار غير صحيحة؛ وقد أسفرت هذه الواقعة عن استقالة ثلاثة من كبار الصحفيين وانتقادات لاذعة من الكيانات المحافظة.[248] ولم يمض إلا بضعة أشهر حتى تراجعت Fox News عن خبر مقتل سيث ريتش (Seth Rich)، موظف الحملة الانتخابية الديمقراطية، والذي روّجت له بشدة على موقعها الإلكتروني وبرامجها التلفزيونية.[249] لا يُعد تراجع وسائل الإعلام أمرًا جديدًا بل كان سمة من سمات سوق وسائل الإعلام لفترة طويلة؛ ولا يُقصد من هذه الأمثلة الإشارة إلى أن جميع الأخبار التي تبثها القناتان المذكورتان (أو أي جهات أخرى) تعمل دائمًا على عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة أو غالبًا ما تنشر معلومات خاطئة. بدلاً من ذلك، تهدف الأمثلة إلى توضيح الطرق التي تتسبب من خلالها حتى وسائل الإعلام الوطنية الرئيسية أحيانًا في تصدع الحقيقة، حتى عن غير قصد، عن طريق نشر معلومات خاطئة أو مضللة أو عن طريق التمييز غير الكافي بين الحقيقة الموضوعية والرأي. وبالإضافة إلى المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، قد تستخدم بعض وسائل الإعلام معلومات

---

247 Groeling, 2008.

248 Jacqueline Thomsen, "Three Resign from CNN After Russia Story Retraction," *The Hill*, June 26, 2017.

249 Oliver Darcy, "Fox News' Now Retracted Seth Rich Story," CNN Money, August 10, 2017.

غير صحيحة عمدًا لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، أو لجذب المشاهدين، أو للتأثير على المواقف العامة.

المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية

كما أسهمت المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك المؤسسات التي تركز على العلوم الاجتماعية وتلك التي تعمل في مجالات مثل الصحة أو العلوم الطبيعية الأخرى، في الاتجاهات التي تشكل جزءًا من تصدع الحقيقة. هناك مناقشة مستفيضة في الصحافة الشعبية وبين أوساط الأبحاث والأوساط الأكاديمية حول ما إذا كان العلم "مهمشًا". إن أولئك الذين يزعمون أنه قد يكون مهمشًا، يدّعون أن الميل إلى نشر أنواع معينة من النتائج المستخلصة دون غيرها أو دون النتائج غير المستخلصة قد قوض جودة ودقة النتائج المستخلصة العلمية والبحثية في التخصصات الأكاديمية وشوه العمليات التي تدعم العلم كمؤسسة بطريقة جوهرية.[250] كما أدى الضغط لنشر الأبحاث العلمية إلى ظهور المجلات الاستغلالية، التي تفرض رسومًا على المؤلفين من أجل نشر أبحاثهم، لكن لديها معايير أقل بكثير من المجلات الرائدة، وكذلك الاتفاقيات الزائفة التي تسمح للأكاديميين، بصرف النظر عما إذا كانوا حاضرين فعليًا، بتضمين العروض التقديمية للمؤتمرات في سيرهم الذاتية. من شأن كل من المجلات الاستغلالية والاتفاقيات الزائفة التسبب في تراجع المعايير الأكاديمية، بالإضافة إلى أنها تُديم الأبحاث منخفضة الجودة وتنشرها.[251] وعلى الرغم من أن هذه التطورات لا تشير إلى أن الأبحاث الأكاديمية والنتائج المستخلصة العلمية لم تعد جديرة بالثقة العامة – فقد أنتجت هذه المؤسسات هيئات كبيرة من المعرفة تعمل على تعزيز الصالح العام – إلا أنه يبدو أنها تظهر وكأنها حالات بارزة تم فيها التراجع عن نتائج مستخلصة لأبحاث بارزة بسبب المخالفات المتعمدة، أو البيانات الملفقة، أو الأساليب الخاطئة، أو غير ذلك من الأخطاء التي أسهمت في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وتراجع الإجماع حول الحقائق الموضوعية والبيانات، وانخفاض

---

[250] Daniel Engber, "Is Science Broken?" Slate, August 21, 2017.

[251] Gina Kolata, "Many Academics Are Eager to Publish in Worthless Journals," *New York Times*, October 30, 2017.

الثقة في المؤسسات. يُعتبر الدليل على أن شركات التبغ والبنوك الكبرى تعمدت تضليل الناس وخداعهم مثالين ربما قد قوضا ثقة الجمهور في تقييمات الخبراء.[252]

مثل هذه الأخطاء والتراجعات ليست بالأمر الغريب في الصحف الأكاديمية على صعيد مختلَف التخصصات. توصلت دراسة قائمة على معدلات التراجع في المجلات العلمية الرئيسية إلى أنَّ معدلات التراجع الأعلى قد سجلتها بعض الصحف التي تحظى بالقدر الأكبر من التقدير، بما فيها *New England Journal of Medicine*، و*Science*، و*Nature*. وترجع الكثير من هذه النتائج إلى وجود منهجية رديئة، أو تلاعب متعمَّد بالبيانات، أو ارتكاب أخطاء غير مقصودة.[253] وقد يعكس معدَّل التراجع الكبير هذا، المتعلِّق بهذه المجلات مقارنة بمجلات أخرى، وجود مزيد من الشفافية والأمانة الأكاديمية، بيد أنَّه قد يكون أيضًا مؤشرًا على العيوب التي قد تنشأ في عملية مراجعة المقال أو على انتشار الأخطاء البحثية أو حدوث التلاعب. كما تؤثِّر هذه الظاهرة على مقالات ومجلات العلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تراجعت *Journal of Applied Psychology* عن دراسات نشرتها في الأعوام القليلة الماضية بسبب وجود أخطاء في البيانات بالإضافة إلى التحريف. وكمثال آخر على ذلك، تبيَّن في عام 2016 أنَّ ثمَّة دراسة، أجراها علماء سياسيون حول تأثير الأنواع المختلفة لعوامل التأثير على المواقف الشخصية تجاه زواج المثليين ونشِرت على نطاق واسع، استندت استنادًا كاملاً إلى بيانات كاذبة.[254] فيما عدا عمليات التراجع، يميل العديد من المجلات الأكاديمية والباحثين الذين يقدّمون أبحاثهم إليها إلى حظر نشر الأبحاث التي لم تتوصل إلى نتائج وعدم نشر سوى الأبحاث ذات النتائج المهمة. ومع ذلك، قد يشجع هذا الأمر على الممارسات البحثية السيئة، مثل الاستخدام المفرط للتنقيب عن البيانات (البحث عن نتائج مهمة والتلاعب بالنتائج الإحصائية)، أو المبالغة في النماذج الإحصائية التي قد تسهم في وجود تحيز نتيجة إهمال متغير ما (تحيزات تنشأ عندما تكون المجموعة الصحيحة للمتغيرات التوضيحية غير مدرجة)، أو الاهتمام

---

[252] *United States v Philip Morris*, Civil Action No. 99-2496, 2004; Jim Puzzanghera and E. Scott Reckard, “Citigroup to Pay Record Fine in $7-Billion Mortgage Settlement,” *Los Angeles Times*, July 14, 2014.

[253] Ferric C. Fang and Arturo Casadevall, “Retracted Science and the Retraction Index,” *Infection and Immunology*, Vol. 79, No. 10, 2011.

[254] Authorea Team, “Do the Right Thing: 11 Courageous Retractions,” webpage, undated; Maria Konnikova, “How a Gay Marriage Study Went Wrong,” *The New Yorker*, May 22, 2015.

بالدلالة الإحصائية على حساب الأهمية الجوهرية، أو ا عدم اعتبار القوة الإحصائية لمجموعة من النتائج (احتمال رفض فرضية باطلة إلا أنها صحيحة في الواقع - بمعنى آخر، الإبلاغ عن تأثير زائف). قد تؤدي كل ممارسة من هذه الممارسات إلى نتائج مستخلصة بحثية، على الرغم من استنادها إلى بيانات، قد تكون مضللة أو غير قابلة للتكرار من خلال علماء آخرين.[255] والأهم من ذلك، وجود الكثير من الأمور الناتجة عن كيفية تأثير هذه الممارسات على النتائج المستخلصة في العلوم الطبيعية (مثل الكيمياء، والأحياء، والعلوم البيئية)، ولكن الوضع مُشابه بالنسبة للعلوم الاجتماعية (مثل علم الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع).[256] قد تكون المحصلة النهائية لهذه الممارسات وحالات التراجع، سواء كانت مدفوعة بعمليات مراجعة نظراء غير مكتملة، أو بيانات مزيفة، أو خطأ في البحث، هي تقويض ثقة الجمهور في البحث والتحليل الأكاديمي - وحتى الحقائق والبيانات - بشكل أكثر عمومًا. ربما بشكل أكثر مباشرة، تكون النتائج المستخلصة للأبحاث الأكثر تحيزًا أو تضليلاً، شكلاً من أشكال المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضلِّلة، كما أشرنا في هذا الفصل، وهو دافع مهم لتصدع الحقيقة.

كما تسهم المنظمات البحثية الحزبية والمنظمات البحثية التي تمولها شركات ثرية أو مصالح خاصة فقط في الاتجاهات التي تشكل تصدع الحقيقة. فهناك عدد متزايد من "مؤسسات الفكر والرأي" وغيرها من المنظمات البحثية إما متحيز بشكل غير قابل للاعتذار أو لديه أجندة (وفي بعض الحالات، أبحاث) ضيقة مدفوعة فكريًا تبدو وكأنها مُحرفة من أجل مصالح الشركات أو الجهات المانحة الخاصة. وفي تقييمه لما يسميه "صناعة الأفكار"، يصف دريزنر (Drezner) ظهور جيل جديد من مؤسسات الفكر والرأي في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان يركز على الدعوة السياسية بدلاً من المنح وكانت تمول من قبل مانحين كبار ذوي أجندات واضحة.[257] وقد ارتفع عدد المنظمات التي تتشارك هذه الخصائص على مدى العقود القليلة الماضية، وازداد تأثير المال الخاص وأموال الشركات، بل وبدأت مؤسسات الفكر والرأي البارزة البحث عن مصادر تمويل جديدة.[258] يشير دريزنر إلى أن دعم الشركات لن يؤثر على أنواع الأبحاث التي تقوم

---

[255] John Ioannidis, "Why Most Published Research Findings Are False," *PLOS Med*, Vol. 2, No. 8, August 30, 2005.

[256] John Ioannidis, T. D. Stanley, and Hristos Doucouliagos, "The Power of Bias in Economics Research," *Economic Journal*, Vol. 127, No. 605, October 2017.

[257] Daniel Drezner, *The Ideas Industry*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2017.

[258] Drezner, 2017.

بها المؤسسات البحثية فحسب، ولكن تؤثر أيضًا على النتائج المستخلصة التي يتم نشرها والترويج لها.[259] يزعم دريزنر أنَّ العديد من هذه المنظمات تقوِّض أخلاقيات البحث من أجل الحفاظ على التمويل كما أنَّ هذه المنظَّمات تتردد في الكشف عن نتائج مستخلصة تضر بالعملاء.[260] حتى المؤسسات البحثية التي تنوي نشر أبحاث موضوعية وغير متحيزة يمكن أن ينتهي بها المطاف بنتائج مستخلصة تتأثر، أو على الأقل يتأثر تقديمها، بالمشكلات المتعلقة بالتمويل وعلاقات العملاء. وتبذل منظمات أخرى جهودًا أقل للحفاظ على الهدف والعمل على شكل منظمات ضغط تقريبًا. على سبيل المثال، يتم التحقيق مع ExxonMobil من قبل مجموعة من المحامين العامين (بقيادة نيويورك تضم عددًا من الولايات الأخرى ذات القيادة السياسية الديموقراطية) بدعوى العمل مع عدد من المجموعات البحثية لتمويل تقارير تشكك في علم المناخ، وتغطية معلومات الشركة حول كيفية إضرار الوقود الأحفوري بالبيئة، وتضليل المستثمرين.[261] (تنفي شركة ExxonMobil هذا الادعاء، كما أنَّ التحقيق والإجراءات القضائية لم ينتهيا بعد.[262]) تشير الدلائل إلى أن صناعة التبغ قد اتخذت خطوات مماثلة لتقويض الأدلة التي تربط بين التدخين والتدخين السلبي بالسرطان.[263] لا تستطيع المنظمات التي تعتمد على الجهات المانحة الحزبية في كثير من الأحيان الانحراف عن العقيدة الأيديولوجية التي قدمها هؤلاء المانحون.[264] وبدلًا من ذلك، تنشر هذه المنظمات تقارير تحافظ بقوة على انتماء حزبي، وغالبًا ما تستخدم تحليل وبيانات مضللة لبلوغ النتيجة المرجوة. وتسهم أجندات الأبحاث المتحيزة والنتائج المضللة أو المحرفة في تصدع الحقيقة عن طريق تقويض الثقة في منظمات البحث باعتبارها مقدمي معلومات وعن طريق عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة من خلال الترويج للتحليل والتفسير الخاطئ.

---

[259] .Drezner, 2017

[260] .Drezner, 2017

[261] Eric Lipton and Brooke Williams, "How Think Tanks Amplify Corporate America's Influence," *New York Times*, August 7, 2016; "Texas Judge Kicks Exxon Climate Lawsuit to New York Court," Reuters Business News, March 29, 2017.

[262] ExxonMobil هي إحدى الجهات المانحة لمؤسسة RAND Institute of Civil Justice.

[263] "Big Tobacco and Science: Uncovering the Truth," University of California, Davis, Health, webpage, undated.

[264] .Drezner, 2017

كما قد تؤثر مصادر التمويل على الأبحاث التي تُجرى في جامعة أو مختبر أو أي مكان بحث آخر. وأحد الأمثلة على ذلك، صناعة الأدوية. تحدد مصادر التمويل أنواع العقاقير التي يتم إجراء بحث بشأنها بشكل مكثف والأدوية التي يتم جلبها إلى الأسواق. كما يُغير تضارب المصالح المدفوع بمصادر التمويل نتائج التجارب التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان العقار آمنًا أم لا. يُمول العديد من تجارب الأدوية من خلال الشركة المصنعة، والتي لديها مصلحة مكتسبة في نجاح تلك التجارب. في العديد من الحالات، يكون للباحثين الذين يجرون هذه الدراسات علاقات مالية مع الشركة المصنعة. على الرغم من صعوبة تحديد ما إذا كانت العلاقات المالية بين الباحثين والشركات المصنعة تؤدي إلى نتائج متحيزة، فإن الأبحاث تشير إلى أن التجارب التي يمولها المجال ذاته تميل إلى إنتاج عدد أكبر من النتائج الإيجابية من تلك التي يتم تمويلها بشكل مستقل.[265] وهذا يشير إلى أن العلاقات المالية قد تسبب تحيزًا يمكن أن يؤثر على نتائج دراسة بحثية. وعلى الرغم من استخدام مثال المستحضرات الصيدلانية، فإنه من الصعب التفكير في مجال قد لا يكون خاضعًا لهذا النوع من الانحياز، ولا إلى خطر نشر النتائج غير الصحيحة بقصد أو بدون قصد. تؤدي التحيزات والتشوهات من هذه الأنواع إلى تصدع الحقيقة من خلال صعوبة تحديد الحقيقة وتقويض الثقة في المؤسسات البحثية والأكاديمية على نطاق أوسع.[266]

---

[265] Ben Goldacre, “Trial Sans Error: How Pharma-Funded Research Cherry Picks Positive Results [Excerpt],” *Scientific American*, February 13, 2013.

[266] عند مناقشة الطرق التي أسهمت من خلالها الأوساط الأكاديمية ومنظمات البحث الأخرى في مشكلة تصدع الحقيقة، نأمل أن نتحلى بالشفافية تجاه سياسات مؤسسة RAND وممارساتها في مجالات مثل أخطاء البحث وتجنب كل من تضارب المصالح الفعلي والواضح. يخضع كل منشور من مؤسسة RAND لعملية مراجعة أقران صارمة قبل النشر، والهدف منها ضمان استيفاء معايير الجودة والموضوعية لمؤسسة RAND. (انظر RAND Corporation, “Standards for High-Quality Research and Analysis,” webpage, undated-c.) في حال اكتشاف أخطاء بعد النشر، تتخذ مؤسسة RAND عدة خطوات. أولاً، تتسم مؤسسة RAND بالصراحة والشفّافية بشأن حقيقة وقوع خطأ. ثانيًا، إذا كان من الممكن تصحيح الخطأ، يتم سحب المنشور ومراجعته. وإذا تعذر تصحيح الخطأ (على سبيل المثال، بسبب طبيعة البيانات)، يتم سحب المنشور والتراجع عنه رسميًا. ثالثًا، تُجري مؤسسة RAND تقييمًا للدروس المستفادة حول كيفية حدوث خطأ وسبب ذلك لتقليل فرص حدوث أخطاء مماثلة مرة أخرى. يُجري هذا التقييم أعضاء بمؤسسة RAND من خارج فريق المشروع الأصلي.
على سبيل المثال، بعد مراجعة داخلية شاملة في عام 2011، سحبت مؤسسة RAND دراسة حول أماكن بيع الماريجوانا الطبية والجريمة بعد إعادة تقييم البيانات المستخدمة في الدراسة ومعرفة أنها غير كافية لتناول سؤال البحث المطروح. (انظر RAND Corporation, “RAND Retracts Report About Medical Marijuana Dispensaries and Crime,” news release, October 24, 2011.)

من المهم، عند وصف الطرق التي أسهمت من خلالها الأوساط الأكاديمية والعلوم والمجتمع البحثي الأوسع في تصدع الحقيقة، التأكيد على أنه على الرغم من وجود أخطاء ومخالفات وحالات تحيز، فهناك على الأقل عدد متساو من الأمثلة على أبحاث عالية الجودة أدت إلى تقدم الفهم السائد للمبادئ الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المهمة بطرق أفادت المجتمع. علاوة على ذلك، هناك عمليات ذاتية التنظيم تجري بالفعل داخل المجتمع البحثي الأوسع نطاقًا، بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم نشر النتائج غير المستخلصة ولتحسين عملية مراجعة الأقران للوقوف على الأخطاء قبل النشر. في الحقيقة، قد تُسهم هذه الجهود المستمرة في زيادة عدد عمليات التراجع في المجلات الأكاديمية الرائدة. وبهذا المعنى، قد تكون عمليات التراجع دليلاً على التحسينات في عملية تدقيق البحث والنشر، والتي، إذا استمرت، يمكن أن تقلل من مدى مساهمة المنظمات الأكاديمية والبحثية في تصدع الحقيقة.

الجهات الفاعلة السياسية والحكومة

تؤدي أيضًا الجهات الفاعلة السياسية والحكومة، باعتبارها مؤسسة، دورًا. تُسهم الوعود المنكوثة، والحالات التي يثبت فيها أن منظمات حكومية تقوم بنشر معلومات مضللة أو غير صحيحة، بشكل مباشر في انخفاض الثقة في المؤسسات وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة بشكل أكثر عمومًا. على سبيل المثال، لم تعمل تطمينات الرئيس أوباما آنذاك وآخرين في إدارته أنه، بموجب قانون الرعاية الصحية الأمريكي، "إذا كنت تحب خطتك الصحية، يمكنك الاحتفاظ بها"، على إظهار الواقع. بدلاً من ذلك، أُجبر الملايين على تغيير خطط الرعاية الصحية عندما توقفت شركات التأمين عن تقديم خطط لا تلبي معايير قانون الرعاية الصحية الأمريكي.[267] وقد ساعد هذا الوعد المنكوث على تقليص دعم قانون الرعاية الصحية الأمريكي وتقويض مصداقية إدارة باراك أوباما في نظر الكثيرين. وكمثال آخر، فإن الإجماع الواقع في منتصف بداية القرن الواحد والعشرين، على أن الرئيس العراقي صدام حسين (Saddam Hussein) لم يكن يمتلك أسلحة نووية، والتي كانت أحد المبررات الرئيسية لإدارة جورج دبليو بوش (George W. Bush) للغزو الأمريكي للعراق، كان

تحتفظ RAND بالعديد من الضمانات ضد تضارب المصالح الشخصية والتنظيمية، وتحتفظ بحق نشر النتائج المستخلصة والتوصيات في عقودها واتفاقيات المنح مع العملاء والمانحين، وتكشف عن كل من مصادر التمويل لكل منشور وقائمة بجميع العملاء والمانحين الذين طلبوا إجراء البحث في مؤسسة RAND. (انظر RAND Corporation, "How We're Funded," webpage, March 22, 2017.)

[267] D'Angelo Gore, "Keeping Your Health Plan," FactCheck.Org, November 11, 2013.

له تأثير دائم على ثقة الجمهور في المعلومات الواردة من أوساط الاستخبارات، على الرغم من حقيقة أن المشكلة في الفترة التي سبقت غزو عام 2003 كانت تتعلق بالمعلومات الاستخبارية ذاتها بدرجة أقل، وطريقة استخدامها بدرجة أكبر.[268]

كما أسهم السياسيون على المستوى الفردي في تصدع الحقيقة، مما أدى إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وتقديم معلومات مضللة من أجل تحسين فرصهم السياسية أو تحقيق نتيجة سياسية معينة. لطالما كان السياسيون من مختلف الأطياف السياسية يشتهرون بتشويش الحقائق حتى تتناسب مع قصة مرغوبة، والجهات الفاعلة السياسية الحالية ليست استثناءً من ذلك. يقوم موقع Politifact الإلكتروني لمراجعة الحقائق بتصنيف صدق الشخصيات السياسية استنادًا إلى عدد مجموعة محددة من التصريحات العامة المختارة من قبل Politifact التي تُعتبر صحيحة، ومعظمها صحيحة، ونصف صحيحة، ومعظمها خاطئة، وكاذبة، وذلك في "موقع "Politifact Scorecard" التابع لها. قد تكشف مراجعة درجات القيادة في مجلس النواب والشيوخ في كلا الحزبين عن مقياس واحد ممكن (وإن كان جزئيًا) لمدى تأثير الجهات الفاعلة السياسية على الحقيقة. ومن بين مجموعة البيانات العامة المختارة التي تم تقييمها، فإن الزعماء الديموقراطيين والجمهوريين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ يستخدمون البيانات الكاذبة أو الكاذبة في مُعظمها بنسبة تتراوح من 42 بالمئة إلى 44 بالمئة، وفقًا للشخص المُحدد.[269] وسواء كان هذا الاستخدام لبيانات كاذبة أو مضللة متعمدًا أم غير ذلك، فإن نشر معلومات كاذبة أو كاذبة في معظمها يُسهم في تطور تصدع الحقيقة عن طريق عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وزيادة الحجم النسبي للرأي، وتقويض الثقة في الحكومة كمصدر للمعلومات (لأن أولئك الذين يصنعون البيانات عبارة عن مسؤولين حكوميين). ليست هناك أدلة واضحة تشير إلى أن متوسط الشخصيات السياسية اليوم أكثر أو أقل صدقًا مما كان عليه في العقود السابقة. ومع ذلك، فمن الممكن أن تكون لهذه البيانات غير الصحيحة والتحريفات أهمية

---

[268] Paul Pillar, “Intelligence, Policy, and the War in Iraq,” *Foreign Affairs*, Vol. 85, No. 2, March/April 2006.

[269] Politifact, “Browse by Speaker,” webpage, undated. يعتبر Politifact بعض البيانات غير صحيحة لدرجة أنها تصنف على أنها "كذب صارخ". نُضمن تلك البيانات باعتبارها بيانات "كاذبة" في النسب أعلاه. لا يقيّم Politifact جميع البيانات، بل مجموعة مختارة من البيانات ذات الصلة المُعلنة. ركز تقييمنا على أربع مناصب: زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، والمتحدث باسم مجلس النواب، وقادة الأقلية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

أكبر الآن ولها تأثير أكبر على مواقف الناخبين بسبب تغيرات نظام المعلومات، مثل ظهور منصات وسائل التواصل الاجتماعي (التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة السياسية التحدث مباشرة إلى الناخبين) والدورة الإخبارية على مدار 24 ساعة (والتي توفر العديد من الفرص للشخصيات السياسية الرئيسية لتبادل وجهات النظر مع جمهور وطني). وبهذه الطريقة، يمكن أن تسهم البيانات المضللة الصادرة عن المنظمات الحكومية، أو أي بيان كاذب أو تشويش من أي شخصية سياسية، في تصدع الحقيقة.

وأخيرًا، فإن منظمات الضغط وجماعات المصالح تُعتبر مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة السياسية التي قد تسهم في تصدع الحقيقة. عادة ما تقوم هذه المجموعات بالضغط من أجل سياسة معينة أو ضدها، وكثيرًا ما ترغب في استخدام بيانات مضللة أو في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة لتحقيق النتيجة المرجوة بالنسبة لهم.[270] تُسهم منظمات الضغط، التي تستخدم بيانات ومعلومات خاطئة أو مضللة (عن قصد أو عن غير قصد) للتأثير على الرأي العام، بشكل مباشر في تصدع الحقيقة عن طريق عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وتقويض الثقة في المؤسسات، وخلق حالة من الشك في صحة وموثوقية الحقائق والبيانات والتحليل.

الجهات الفاعلة الخارجية

أخيرًا، يبدو أن الجهات الفاعلة الخارجية أسهمت في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي، والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على الحقيقة. أبلغ مثال على ذلك هو التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام 2016. وأفاد تحليل صادر عن المخابرات الأمريكية أن "آلة الدعاية الروسية التي تديرها الدولة أسهمت في حملة التأثير من خلال العمل كمنصة لرسائل الكرملين إلى الجمهور الروسي والدولي".[271] ويشير التقرير إلى أن روسيا استخدمت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة أو المتحالفة مع الدولة، مثل RT وSputnik، وعددًا كبيرًا من الجهات المضللة الفردية والحسابات الآلية لنشر معلومات مستهدفة زائفة إلى سكان سريعي

---

270 Jeffrey M. Berry, *Lobbying for the People: The Political Behavior of Public Interest Groups*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2015; Jack L. Walker, *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements*, Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1991.

271 Office of the Director of National Intelligence, *Assessing Russian Activities and Intentions in Recent US Elections*, Washington, D.C., ICA 2017-01D, January 6, 2017, p. iii.

التأثر من أجل التأثير على مواقفهم تجاه أحد المرشحين للرئاسة، بهدف تحقيق نتيجة مواتية للمصالح الروسية.[272] وقد كانت روسيا تسعى إلى القيام بذلك من خلال استغلال ثلاثة اتجاهات على الأقل من الاتجاهات التي تشكل تصدع الحقيقة: عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، وزيادة الحجم النسبي للمعلومات المضللة والرأي لطمس الحقيقة، وتقويض الثقة في المؤسسات الرئيسية (أي المؤسسات السياسية) باعتبارها مصدرًا للمعلومات. ومع ذلك، فإن روسيا ليست الدولة الوحيدة التي أسهم استخدامها للحملات الإعلامية في الولايات المتحدة في تصدع الحقيقة. على سبيل المثال، هناك أدلة كبيرة على استخدام الحكومة الصينية لمعلومات مضلِّلة ودعاية تهدف إلى تعزيز النظرة الإيجابية للصين داخل الولايات المتحدة (خاصة بين المجتمعات الناطقة بالصينية) لتدعيم سيطرة الحزب الحاكم وتشجيع الاستثمار بها والشراكات التجارية مع الشركات الصينية. تشتمل هذه الدعاية على جهود وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك جهود وسائل الإعلام المطبوعة التقليدية والإعلانات.[273] علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن هذه الجهود قد زادت خلال العقد الماضي.[274] كما أن الدعاية الصينية لها نفس التأثيرات الأساسية للجهات الفاعلة الروسية من حيث المساهمة في عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وزيادة الحجم النسبي للمعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة بالنسبة للحقيقة.

الملخص والمسار المستقبلي

يبدو أنَّ هناك عددًا كبيرًا من الكيانات التي أدت دورًا هامًا في الإسهام في ترسيخ الاتجاهات الأربعة التي تكوِّن ظاهرة تصدع الحقيقة. والدور الذي تؤديه هذه العوامل المضلِّلة في التحديات التي نلحظها اليوم في كل من الحوار السياسي والمدني الأمريكي والمناظرات السياسية والحوكمة يُمثِّل مجالاً خصبًا للاستقصاء والاستكشاف. قد يشتمل هذا على أبحاث تتولاها جهات خارجية علاوة على تحليل يبت في الشأن الداخلي تجريه مؤسسات بحثية وأكاديمية وشركات إعلامية وجهات فاعلة سياسية بهدف تحديد السبل التي يمكنهم من خلالها تعزيز الشفافية والتركيز على أهمية الحقائق الموضوعية بشكل

---

[272] Office of the Director of National Intelligence, 2017.

[273] Sarah Cook, "Chinese Government Influence on the U.S. Media Landscape," testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on China's Information Controls, Global Media Influence, and Cyber Warfare Strategy, May 4, 2017.

[274] Cook, 2017.

أفضل. وهذه أيضًا فرصة للمواطنين المعنيين للنظر في دور الحقائق والبيانات والتحليلات في حياتهم، والبحث عن سُبُل مواجهة التحيُّزات والسعي وراء الحقائق الموضوعية، والمشاركة في الحوار المدني، وهي جميعها أمور قد تقطع أشواطًا كبيرة في مواجهة تصدع الحقيقة. وسوف نعود للتطرق إلى المواضيع البحثية الممكنة المتعلقة بهذا الجانب في الفصل السادس.

الملخص: تصدع الحقيقة بوصفه منظومة

ناقش هذا الفصل أربعة دوافع لتصدع الحقيقة وهي: خصائص المعالجة المعرفية البشرية وتسلُّط الانحياز المعرفي،والتغيُّرات في نظام المعلومات، والقيود المفروضة في النظام التعليمي، والاستقطاب. لقد عرضنا كل اتجاه على حدة وناقشنا السُبُل التي يسهم من خلالها كل اتجاه في تصدع الحقيقة. في واقع الأمر، تعمل هذه الدوافع الأربعة معًا من أجل إحداث تصدع الحقيقة، فيما هو أشبه لمنظومة بشكل أكبر من كونها مجموعة علاقات سببية أحادية الاتجاه. فكل دافع يؤثر في الدوافع الأخرى كما أنه يتأثر بها. كما أن التغيُّرات في نظام المعلومات تزيد من استفحال بعض التحديات التي تنشأ عن الانحيازات المعرفية، وذلك عن طريق تقديم كميات هائلة من المعلومات للأشخاص والسهولة التي يجدها أي شخص أكثر من أي وقت مضى في البحث عن معلومات تتوافق مع قناعاته الموجودة أصلاً. تتسبَّب الزيادة ذات الوتيرة السريعة والمتعلِّقة بسرعة انتشار المعلومات وحجمها في فرض تحديات جديدة على النظام التعليمي الأمريكي والمؤسسات الداعمة للتنمية المدنية للبالغين. تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين غرف الصدى، والتي يتم تعزيزها بشكل أكبر عن طريق المرشحات وخوارزميات البحث، ويسهم كل هذا في حدوث الاستقطاب. وفي الوقت ذاته، قد ينشأ عن الاستقطاب حوافز للمنظمات الإعلامية من أجل تقديم وجهات نظر متحيِّزة، كسبيل لزيادة نسبة المشاهدة والاحتفاظ بها. كما ينتج عن كل من الاستقطاب والهوية المُتحزِّبة انحيازات معرفية جديدة ونماذج عقلية جديدة، والتي يمكنها التأثير على القناعات الفردية والانفتاح على تقبُّل معلومات جديدة. حدد هذا الفصل أيضًا عددًا من الجهات المُضلِّلة التي تعمل على استغلال التغيُّرات والظروف التي تفرضها الدوافع، وهو ما يزيد بدوره الطين بِلَّة ويحقق المصالح السياسية والاقتصادية لهذه الجهات المُضلِّلة.

تمثل ظاهرة تصدع الحقيقة، مدفوعة بهذه التفاعلات معًا وفي آنٍ واحد، مشكلة معقَّدة بما تتضمنه من عدم يقين حول ما هو حقيقة وما هو وجهة نظر والخلاف المتزايد

حول الحقائق، والثقة المتدنية في المؤسسات. يتزايد هذا التعقيد عن طريق آليات التعقيب التي من خلالها تؤثر ظاهرة تصدع الحقيقة أيضًا في دوافعها. تعمل الانحيازات المعرفية على تعزيز فكرة تفضيل وجهة النظر والتجربة على حساب الحقائق، وتنشأ عنها مقاومة مناهِضة للحقائق الجديدة بين أوساط الناخبين، غير أن عدم وضوح الخط الفاصل بين وجهة النظر والحقيقة في تصدع الحقيقة يجعل التحدي المتعلق بتمييز الحقائق أمرًا أكثر صعوبة. إن تصاعد وتيرة الاستقطاب يسهم بوضوح في دوافع تصدع الحقيقة المتمثلة في الخلاف المتزايد حول الحقائق والتفسيرات التحليلية وتدني الثقة، كما تزيد الخطوط المطموسة الفاصلة بين الرأي والحقيقة المتعلقة بتصدع الحقيقة وما يصاحبها من تفجُّر في الرأي من استفحال الاستقطاب عن طريق خلق روايات متنافسة. إن وسائل الإعلام وإطاحتها بالجهات الرقابية على المعلومات سرَّع من تقدُّم ظاهرة تصدع الحقيقة وافتقار الحقائق للترابط ذي الصلة، تمامًا كما هو الحال بالنسبة إلى تأثير كل من الحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة على أنواع وشبكات تدفق المعلومات في منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

نستعرض في الفصل القادم أربع عواقب لظاهرة تصدع الحقيقة وهي: تراجع الحوار المدني؛ والجمود السياسي على المستوي الفيدرالي؛ وزيادة الشعور بالعزلة وعدم المُشاركة بين أوساط جمهور الناخبين؛ وزيادة الشك في السياسات الوطنية والذي يصحبه تبعات محلية ودبلوماسية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أيضًا تعقيبات متبادلة بين عواقب تصدع الحقيقة واتجاهاتها الأربعة ومسبباتها. فعلى سبيل المثال، يقوِّض الخلاف المتزايد حول الحقائق الأساسية وكذلك عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة قدرة الأشخاص على كلا جانبي قضية ما من تحقيق إجراء حوار مثمر. وفي الوقت ذاته، بدون إجراء مثل هذه المناقشات، فإنه من المُرجَّح أن يتدنى الإجماع على الحقائق الموضوعية وتفسيرات تلك الحقائق بشكل أكبر نظرًا لأن كل مجموعة تطرح روايتها الخاصة بها. ومن الأمثلة الأخرى هي أن الاستقطاب، الذي لا يُحفِّز تصدع الحقيقة فحسب، بل أيضًا يقوِّض الحوار المدني ويُضعفه، هو سبب رئيسي في حدوث الجمود السياسي، ويسهم في التشكيك بالسياسات. وفي الوقت ذاته، فإنَّه من المحتمل أن يؤدي الحوار المدني الواهي وعدم قدرة الفريقين على مناقشة ومباحثة القضايا البنَّاءة إلى تعميق الانقسام بين الفريقين وتفاقم الاستقطاب. وآخر الأمثلة على ذلك هو أن الاستقطاب يوضح كثيرًا من الجمود السياسي الملاحَظ في الحكومة الحالية، لكنَّ

الجمود السياسي وما يصاحبه من ركود يحيق بمختلَف الأحزاب يزيدان أيضًا من تفاقم الاستقطاب. نستعرض بعضًا من هذه العلاقات بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

نوضح آليات ردود الفعل هذه لا للخلط بين الأسباب والآثار بل من أجل التأكيد على التحدي المتعدد الأوجه الذي يفرضه تصدع الحقيقة ولتسليط الضوء على التدفق السلس لتصدع الحقيقة وأسبابه وآثاره. كما نلاحظ مرة ثانية أن إطار العمل الذي نقترحه هو أول خطوة، وأن البحث المستقبلي يجب أن يراعي إذا ما كانت العناصر الموجودة في إطار العمل تحتاج إعادة تنظيمها ودمجها أو توسيعها لتشمل عناصر أخرى. يعرض الشكل 4.7 تصوُّرًا بيانيًا لهذه العلاقات.

التحدي الذي تفرضه ظاهرة تصدع الحقيقة أمره معقد ومن ثم يتطلب إجابة معقدة ومتعددة الأوجه. وتعد أول خطوة تجاه هذه الإجابة هي فهم هذه العلاقات المتبادلة وعواقبها المحددة على المجتمع. إن الوقوف على هذه العواقب واستكشافها هما أمران ضروريان لأن الفهم التجريبي والواضح لتكاليف ظاهرة تصدع الحقيقة يرشد عملية البحث للتوصُّل إلى استجابات تتعلق بالسياسات. يحدد الفصل الخامس أربع عواقب مهمة لتصدع الحقيقة وتبعاتها على المجتمع، وما المعلومات الإضافية المطلوبة لاتخاذ الخطوة التالية في التصدي لتصدع الحقيقة.

الشكل 4.7
تصدع الحقيقة بوصفه منظومة



الفصل الخامس

عواقب تصدع الحقيقة

تفرض مسألة تصدع الحقيقة ومظاهرها المتعددة تهديدًا مباشرًا على الديموقراطية وتصحبها تكاليف وعواقب فعلية – اقتصادية وسياسية ودبلوماسية. ومع ذلك، لا يكفي مجرد الوقوف على هذه العواقب. فلابد أيضًا من معرفة هذه التكاليف المفروضة على المجتمع على المستويين الوطني والفردي، وتقديرها. لن يشير تقدير التكاليف هذا إلى ضرورة معالجة ظاهرة تصدع الحقيقة فحسب، لكنه قد يساعد أيضًا في تسليط الضوء على الحلول الممكنة – أو على الأقل تسليط الضوء على مجالات التركيز لإجراء أبحاث مستقبلية بخصوص الحلول الممكنة. نناقش، في هذا الفصل، العواقب الأربع التي حددنا أنها يمكن أن تكون أكثر العواقب خطورة وتدميرًا: تراجع الخطاب المدني؛ والجمود السياسي على المستوى الفيدرالي؛ وتفاقم حالة الإعراض وعدم المُشاركة وسط جمهور الناخبين؛ وتضاعف عدم اليقين في السياسات الوطنية، الذي يصحبه تبعات محلية ودبلوماسية. نقدم، في هذا الفصل، دليلاً وصفيًا يشير إلى أن كل عاقبة من هذه العواقب موجودة حاليًا في المجتمع الأمريكي على مستوى أعلى مما كان عليه سابقًا ويرتبط ارتباطًا وثيقًا على الأقل بظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها. نبحث الآليات التي قد توضح هذه العلاقات، فضلاً عن تكاليف كل عاقبة. كما نحدد المجالات التي يلزم إجراء بحث فيها لتحقيق مزيد من الفهم للعواقب وعلاقاتها بتصدع الحقيقة. ومع ذلك، كما هو الحال في المجالات الأخرى التي خضعت للبحث في هذه الدراسة، هناك نقص في الأدلة التجريبية الدقيقة اللازمة للإقرار بشكل قاطع أن الاتجاهات التي نحددها على أنها جزء من ظاهرة تصدع الحقيقة هي التي أحدثت بصورة مباشرة أو غير مباشرة العواقب التي تمت مناقشتها في هذا الفصل. ويمثل إنشاء هذه العلاقات السببية أحد عناصر جدول الأعمال البحثي الوارد في الفصل السادس.

تراجع الخطاب المدني

كيف تؤدي ظاهرة تصدع الحقيقة إلى تراجع الخطاب المدني

لعل أول عاقبة لتصدع الحقيقة هي تراجع الخطاب المدني على مستوى المجتمع الأمريكي. نعني *بالخطاب المدني* "الحوار المتماسك والنزيه والصريح والبنّاء، والتشاور الذي يسعى إلى تقديم المصلحة العامة".[1] تجدر الإشارة إلى أن الخطاب المدني لا يتعين بالضرورة أن يكون لطيفًا أو سلبيًا، لكن يجب أن يكون مستنيرًا وصادقًا، مع تحلي جميع المشاركين بالحوار بعقلية متفتحة والرغبة في الإنصات إلى وجهات نظر بديلة والالتزام بالتوصل إلى نتيجة بنّاءة.[2] إننا مهتمون تحديدًا، ضمن مجال هذا الموضوع العام، بالخطاب المتعلق بقضايا السياسات والموضوعات المتعلقة بالرفاهية العامة، بمعناها الأوسع. وفي حال عدم وجود مجموعة مشتركة من الحقائق وبدون وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، سيصبح من المستحيل تقريبًا إجراء مناقشات هادفة بخصوص السياسات والموضوعات المهمة. على سبيل المثال، النظر في النقاش بشأن قضية الهجرة. قضية الهجرة من القضايا التي تستحق الدراسة الجادة. كيفية تأمين الحدود الأمريكية بأفضل وسيلة، كيفية التصدي للمهاجرين غير المسجلين، كيفية قياس الحاجة إلى العمالة المهاجرة، كيفية الموازنة بين احتياجات مواطني الولايات المتحدة والمقيمين بصفة قانونية وحقوقهم وبين أولئك اللاجئين الذين يبحثون عن الأمان في الولايات المتحدة والأشخاص الباحثين عن مستقبل أفضل لعائلاتهم - هذه الأسئلة جميعها مهمة وتستحق إجراء نقاش بشأنها. إن إجراء نقاش بنّاء بشأن ما يجب أن تبدو عليه السياسات تجاه المهاجرين، أو الأهداف والنتائج التي تهدف السياسات إلى تحقيقها، أمر صعب بدون وجود مجموعة مشتركة من الحقائق - مثل عدد المهاجرين المتسللين إلى الولايات المتحدة والدور الاقتصادي للمهاجرين ومستوى الجريمة التي يرتكبها هؤلاء المهاجرون. بدلاً من التركيز على الحلول، يتناقش مختلف أصحاب الشأن ببساطة بشأن الشروط الأساسية للنقاش. وهذا يحدث على ما يبدو، بشكل جزئي، بسبب كمية المعلومات الكبيرة المتداولة عن هذا الموضوع، التي يقوم بعضها على الحقيقة وبعضها على غير الحقيقة. قد يكون تحديد شروط المناقشة جزءًا ضروريًا من العملية، لكن لا يبدو، في الوضع الحالي، أن هناك أساسًا مشتركًا بشأن المصطلحات على الإطلاق. وبعبارة

---

[1] Brosseau, 2011.

[2] Andrea Leskes, "A Plea for Civil Discourse: Needed, the Academy's Leadership," *Liberal Education*, Vol. 99, No. 4, 2013.

أخرى، لا يتم التوصل إلى أساس المناقشة – السياسات – أبدًا. قد يؤدي هذا الخلل، في الأخير، إلى صنع قرارات حكومية غير ناجحة أو غير مجدية. كما أن العجز عن الوصول إلى قرار قائم على الحقيقة (أو في الحقيقة أي قرار) بشأن الموضوع له تبعات مهمة خارج نطاق صناعة القرار والحوكمة – على سبيل المثال، الأشخاص الذين قد يتأثر وضعهم في الولايات المتحدة بقرار سياسة ما في هذا الإطار في نهاية المطاف يمكن أن يتعرضوا في الوقت نفسه لحالة كبيرة من عدم اليقين.

وهناك مثال آخر يتمثل في النقاش بشأن كيفية التصدي لارتفاع معدلات الجريمة المصحوبة بالعنف في المدن الكبرى، مثل شيكاغو. تتداخل الخلافات بشأن معدل الجريمة المصحوبة بالعنف حاليًا والاتجاهات في معدل الجريمة المصحوبة بالعنف والأسباب الأساسية للتغيرات في معدل الجريمة المصحوبة بالعنف (التي يمكن تحديد العديد منها بموضوعية) مع النقاش المطلوب بشدة بشأن كيفية التصدي لماهية الجريمة المصحوبة بالعنف التي تقع. لا يُعيق عدم القدرة على وضع مجموعة مشتركة من الحقائق مجرد إجراء نقاشات هادفة بشأن هذه القضية وغيرها من القضايا المهمة؛ فقد يُسفر أيضًا عن خيارات سياسات لا تستند إلى حقائق ولا تعالج أسباب الجريمة المصحوبة بالعنف. وقد تصبح النتيجة حالات وفيات كان من الممكن الحيلولة دون سقوطها أو سوء تخصيص لموارد القطاع العام النادرة. ومن ثم، فإن تراجع الخطاب المدني لا يؤدي ببساطة إلى تقويض جودة صنع السياسات بشكل مجرد. وقد يكون له أيضًا تبعات حقيقية على المواطنين.

قد تكون حالة تراجع الخطاب المدني نموذجًا على الطريقة التي يعمل بها إطار تصدع الحقيقة بوصفه منظومة، مع التعليق بشأن تصدع الحقيقة وأسبابها وعواقبها. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الاستقطاب والانحيازات المعرفية التي تدفع تصدع الحقيقة قد تدفع أيضًا التراجع الظاهر في الخطاب المدني من خلال زيادة تعقيد المسألة أمام شخصين أو مجموعتين في اتجاهين متضادين بشأن أي قضية من التوصل إلى نقاش هادف بشأن تلك القضية. لن يقتصر الأمر على أن يكون لكل جانب نسخته الخاصة من الحقائق وروايته الخاصة، غير أن الاستقطاب الجغرافي يعني أن الأشخاص على الجانب الأول يتفاعلون بشكل محدود جدًا مع الأشخاص على الجانب الآخر أو يحتكون بهم بشكل محدود، الأمر الذي بدوره يدعم التصوّرات المُسبقة ويمكن أن يُوهن المهارات

اللازمة للأشخاص للمشاركة في النقاش المدني.[3] علاوةً على ذلك، قد يتجنب الأفراد إجراء حوارات مع الآخرين الذين لا يوافقونهم الرأي وربما لا يكونوا على استعداد إطلاقًا للاستماع إلى وجهات نظر بديلة، وذلك نظرًا إلى التحيزات الإدراكية.

نسوق مثالاً آخر على آلية التعليق هذه في التغيرات في نظام المعلومات – لا سيما في ظل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة أساسية للتواصل – والتي أسهمت على الأرجح في تراجع الخطاب المدني. يشير البحث إلى أن المجهولية (عدم الكشف عن الهوية) التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي تُزيد من حدة المضايقات، و"التنمّر"، وأنواع أخرى من التعليقات السلبية بطرق قد لا تحدث في المحادثات المباشرة.[4] إضافة إلى ذلك، فإن أنواع "الخطاب" التي تتم على منصات وسائل التواصل الاجتماعي تميل إلى إدخال قدر محدود من التواصل العميق أو المباشر. كما تميل الحوارات إلى أن تكون أكثر سطحية وقد لا تتضمن نقاشات هادفة عن القضايا الحقيقة. ومن ثم، بينما يمكن لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي إثارة بعض الزيادة في الاهتمام والنشاط السياسي – بما في ذلك منتديات النقاش والمنشورات التي تنتشر "انتشارًا واسعًا" عبر الإنترنت – فإنه لا يمكن لهذه المنصات أن تحل محل المجال العام[5] كموقع بديل للخطاب المدني.[6] وبقدر ما يمثل وجود سوق عامرة بالأفكار أهمية للوصول إلى ديموقراطية سليمة، فإن النمو التدريجي للتواصل عبر الإنترنت واستبداله البطيء بالتواصل المباشر أو الشخصي قد يكون تحولاً خطيرًا. بالإضافة إلى ذلك، يشير جزء من البحث إلى أن الاعتماد على أشكال التواصل عبر الإنترنت وحدها يمكن أن يؤخر نمو قدرة أي شخص على إجراء نقاشات هادفة وشخصية، خاصة إذا كان الشخص يستخدم التواصل عبر الإنترنت للهروب من النقاشات المباشرة.[7]

---

3 Leskes, 2013.

4 Paul Best, Roger Manktelow, and Brian Taylor, "Online Communication, Social Media and Adolescent Wellbeing: A Systematic Narrative Review," *Children and Youth Services Review*, Vol. 41, 2014.

5 نعني *بالمجال العام*، حيزًا اجتماعيًا يمكن للأشخاص أن يجتمعوا فيه شخصيًا لمشاركة الأفكار وتحديد المشكلات والاحتياجات المجتمعيّة والإجراءات ومناقشتها.

6 Christopher M. Mascaro and Sean P. Goggins, "Technologically Mediated Political Discourse During a Nationally Televised GOP Primary Debate," *Journal of Information Technology & Politics*, Vol. 12, No. 3, 2015.

7 Lisa M. Flaherty, Kevin J. Pearce, and Rebecca B. Rubin, "Internet and Face-to-Face Communication: Not Functional Alternatives" *Communication Quarterly*, Vol. 46, No. 3, 1998; Adam N. Joinson, "Self-Esteem, Interpersonal Risk, and Preference for E-Mail to Face-to-Face Communication," *CyberPsychology & Behavior*, Vol. 7, No. 4, 2004.

تقييم تراجع الخطاب المدني

على الرغم من صعوبة تقييم قيمة الخطاب المدني بالنسبة لنوعية الديموقراطية بشكل تجريبي، فإن الدراسات التي تقيِّم قيمة الديموقراطية التداولية تشير إلى أنه حتى عندما يكون الموقف متشابكًا أو خلافيًا ولم يتم التوصل إلى قرار نهائي، فإن الخطاب والنقاش العام يمكن أن يقوما بوظيفة مهمة فيما يخص الديموقراطية، حيث يدعم مشاركة وجهات النظر المختلفة وصياغة قرارات ونتائج سياسات أكثر اتزانًا وأكثر منطقية.[8] يمكن أن يكون هذا صائبًا في الديموقراطية التمثيلية حيث يتم اتخاذ القرارات النهائية من جانب مندوبين منتخبين بدلاً من الناخبين أنفسهم. يمكن أن يكون للخطاب المدني أيضًا على مستوى مجموعات الهوية فوائد تثقيفية بالنسبة للطلاب الذين يتم حثهم على إجراء هذا النوع من النقاش، وهو ما يسهم في تطوير قدرتهم على المشاركة في المعلومات ورفع اهتمامهم بالمشاركة في أنشطة مدنية أخرى.[9] الخطاب المدني ليس مجرد جزء ضروري من الديموقراطية: بل هو جزء مهم أيضًا من التقدم المجتمعيّ، وقد يسهم في تحقيق تقدم في مجالات مثل التقنية أو العلوم الاجتماعية أو العلوم الفيزيائية، إذ من الممكن أن يُفضي النقاش ومشاركة المعلومات إلى حدوث ابتكارات.[10]

مدى الدليل التجريبي المتعلق بالخطاب المدني

توجد بيانات تجريبية قليلة عن كم أو نوعية الخطاب المدني بمرور الوقت، لكن في أرجح الأحوال شهد الكم والنوعية تراجعًا على مدار العقد الماضي على الأقل. توجد نماذج سائدة على هذا التراجع في المجتمع المعاصر. على سبيل المثال، أسفرت النقاشات بين المرشحين السياسيين والمسؤولين المنتخبين في عام 2016 و2017 عن مشادات أو تهديدات جسدية. يعتبر التنابز بالألقاب أحد الأساليب التكتيكية الشائعة في الحملات السياسية. استبعدت الكليات والجامعات المتحدثين الذين لم تتوافق أو ترق آراؤهم بين صفوف الطلاب (وواجه المتحدثون الذين تابعوا حديثهم رغم هذه المقاومة احتجاجات عنيفة). تحوّلت القاعة العامة المليئة بأعضاء الكونجرس إلى فوضى عارمة. يبدو أن هذه الأمور تحدث الآن في كثير من الأحيان، ولكن تجدر الإشارة إلى أن أيًا منها

---

8 Mark Button and Kevin Mattson, "Deliberative Democracy in Practice: Challenges and Prospects for Civic Deliberation," Polity, Vol. 31, No. 4, Summer 1999.

9 Patricia Gurin, Biren Ratnesh A. Nagda, and Gretchen E. Lopez, "The Benefits of Diversity in Education for Democratic Citizenship," *Journal of Social Issues*, Vol. 60, No. 1, 2004.

10 Leskes, 2013.

ليس جديدًا بالكلية. كانت القاعات العامة مثيرة للنزاع في عام 2009 عندما ظهر حزب الشاي على الساحة، وكانت الحملات السياسية دائمًا ما يصدر عنها أسلوب تصادمي وغير لطيف. ومع ذلك، فإن واقع أن أي شخص الآن يمكنه مشاركة الأفكار ونشرها عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي يضاعف من مخاطر وانتشار الخطاب الذي يتعارض مع فرضية الخطاب المدني - أي الخطاب المليء بالاتهامات والخلافات المعادية التي تفتقر إلى الانفتاح اللازم ليكون الحوار الهادف ممكنًا.

عند الإشارة إلى أن الخطاب المدني يشهد تراجعًا، فإننا لا نعني الافتراض ضمنًا أن الخطاب المدني في الولايات المتحدة كان دائمًا مثاليًا ومثمرًا. في الواقع، دائمًا ما كانت هناك قيود مفروضة. انحدرت النقاشات السياسية بشأن القضايا الحرجة، على مدار تاريخ الولايات المتحدة، لتتحول إلى نزاعات مشحونة انفعاليًا، سواءً بين جمهور الناخبين أو داخل المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، كان الخطاب المدني في الماضي غالبًا ما يستبعد مجموعات معينة من الأشخاص، مثل النساء والأمريكان الأفارقة. كانت النساء مستبعدة بنسبة كبيرة من ممارسة الخطاب المدني، وقلَّما كانت آراؤهم محل تقييم أو اهتمام، حتى حصلن على حق التصويت.[11] تتمتع النساء اليوم، بصفتهن جماعة، بصوت أعلى في الخطاب المدني - حتى النساء المستقلات لا زلن يعملن لتحقيق المساواة مع النظراء من الذكور في مجالات مثل السياسة والمجال الأكاديمي. لم يكن يتم استبعاد الأمريكان الأفارقة من الخطاب المدني فحسب، بل كانوا أيضًا عرضة لخطاب كراهية وتهديدات وامتهان - وهي ممارسات تتعارض تمامًا مع مبدأ الخطاب المدني - خلال معظم القرن العشرين ولا يزال مستمرًا إلى حد ما حتى الآن.[12] اتسمت حالة التقدم في التصدي للتحيز والتمييز وتذليل العقبات أمام مشاركة بعض الجماعات في الخطاب المدني بالبطء، بيد أن وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من قنوات التواصل الناشئة منحت فئات الأقلية فرصة أكبر للتعبير عن تصوراتهم وآرائهم وتفضيلاتهم.

كانت العقبات التي تواجه الخطاب المدني سابقًا قائمة غالبًا عند الحدود بين مجموعات الهوية المختلفة (أي العرق والجنس والحالة الاقتصادية). ومع ذلك فإن التحديات التي تواجه الخطاب المدني تبدو أكثر انتشارًا وتتخطى حدود مجموعات

---

11 Dorothy E. Smith, "A Peculiar Eclipsing: Women's Exclusion from Man's Culture," *Women's Studies International Quarterly*, Vol. 1, No. 4, 1978.

12 Martin Reisigl and Ruth Wodak, *Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism*, Abingdon, UK: Routledge, 2005.

الهوية في المجتمع المعاصر. يتجنب الأشخاص الذين يميلون إلى عدم الانخراط في الخطاب الهادف فعل ذلك باللجوء إلى شبكاتهم المعزولة والبحث عن مصادر داعمة، مدفوعين بالانحيازات المعرفية والاستقطاب وبواسطة التغيرات في بيئة التواصل. قد يؤدي هذا الانزواء إلى الإقلال من القيمة التي تم إقرارها سابقًا بشأن الخطاب المدني، مع احتمالية وجود عواقب بعيدة المدى. وللأسف، لا نمتلك إلى الآن دليلاً تجريبيًا متماسكًا لتسجيل الاتجاهات المحتملة في نوعية الخطاب المدني أو كمّه، كتلك التي تمت مناقشتها سابقًا أو لتقييم التكاليف الكمية والكيفية (الوصفية) لفقدان الخطاب المدني كقيمة. نتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل في القسم التالي والفصل السادس.

الجهود المبذولة لزيادة الخطاب المدني

يسعى عدد متزايد من المبادرات إلى تعزيز الخطاب المدني، ويجري العديد منها من خلال الكليات والجامعات. يشير البحث بشأن الخطاب المدني إلى أن تعلُّم كيفية المشاركة في حوار مدني هادف مهارة ينبغي تعليمها؛ فهي ليست شيئًا يمكن تعلمه من خلال الملاحظة أو التجربة.[13] يجب أن يحظى الطلاب بفرص عديدة للمشاركة في الخطاب المدني ويتم تقييمهم. ومن ثم، فعلى ما يبدو أن مواجهة مشكلة الخطاب المدني من خلال النظام الجامعي إجراء مناسب. تضم الأمثلة المحددة لهذه المبادرات ما يلي:

- Arizona State University's Arizona Humanities Council in Project Civil Discourse، والذي يجتمع بمجموعات متنوعة من الأشخاص لبحث المشكلات المجتمعيّة العويصة والمعقدة[14]
- عقد سلسة من ورش العمل وحلقات النقاش بجامعة إيموري والتي ارتكزت على تشجيع الخطاب المدني ونشر التنوع الفكري بجميع الاختصاصات[15]

---

[13] Leskes, 2013.

[14] Leskes, 2013.

[15] Leskes, 2013.

- الوصول بالخطاب المدني إلى أن يكون قيمة جوهرية وإدراجه في الأهداف الرئيسية بمعظم مفردات المنهاج الخاص بالدورة بجامعة روجر ويليامز[16]
- عقدت كلية RAND للدراسات العليا ورشة عمل بحث الطلاب خلالها الوسائل التي يمكن للتكنولوجيا، بدءًا من مقاطع الفيديو عبر الإنترنت إلى الأدوات التفاعلية وألعاب الورق، تحسين الخطاب المدني.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود المبذولة لتحسين الخطاب المدني بعيدة عن أن تكون وافية، خاصة بالنظر إلى قوة القوى المتعارضة. يجب أن يتضمن التصدي الأقوى للتراجع في الخطاب المدني تعهدات على المستويين المحلي والقومي، بين أعضاء الكونجرس وبين المؤسسات الإعلامية الرائدة لإجراء مناقشات جادة ومدنية بشأن قضايا حيوية. وهذا يستلزم مجهودًا حقيقيًا من جانب الأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين بمجلس النواب ومجلس الشيوخ لإجراء حوارات جادة عن قضايا السياسات التي تضم أعضاءً من الحزبين وجهود المؤسسات الإعلامية لاستضافة مناقشات فعلية عن موضوعات تحظى باهتمام عام وترقب بين الخبراء أصحاب الخلفيات ووجهات النظر المختلفة (بدلاً من تخصيص محتوى يروق لتركيبات سكانية محددة). هذا ويجب أن يشمل الرجوع إلى الخطاب المدني أيضًا تغييرات في الطريقة التي يستخدم بها الأمريكيون المعلومات والقيمة التي يقرّها الأشخاص على الحقائق. إن استعادة الخطاب المدني سيكون أمرًا شديد الصعوبة، لكنه ليس بالمستحيل. في الواقع، يمكن أن يتحرك العمل ضد تصدع الحقيقة طبيعيًا تجاه تلك الاستعادة وذلك عن طريق إعادة إرساء تأكيد الحقائق واحترامها، والتي يجب أن تكون الأساس لأي خطاب هادف.

على الرغم من أن الخطاب المدني موضوع يحظى باهتمام متزايد، فإنه أيضًا مجال يفتقر إلى البحث التجريبي عالي الجودة ولابد من إجراء أبحاث إضافية. والأهم من ذلك، أنه توجد أبحاث تجريبية محدودة تحدد بدقة *مدى* تغير الخطاب المدني بمرور الوقت *وبأي قدر*. عرضنا عددًا من الأمثلة العرضية التي تشير إلى تراجع في كم الخطاب المدني ونوعيته في السنوات الأخيرة، غير أن المحاولات الأكثر قوة لتقييم الاتجاهات تجريبيًا هذا العام يمكن أن تؤدي إلى فهم أعمق لكيفية حدوث تغييرات في الخطاب المدني وأسباب ذلك. ثانيًا، ستحظى التقييمات التي توضح كيفية تأثير الخطاب المدني على نوعية الديموقراطية الأمريكية وكفاءتها من الناحية المنهجية والتجريبية بقيمة معتبرة.

---

[16] Leskes, 2013.

وكذلك التقييمات التي تكشف عن التكاليف الاقتصادية وغيرها من التكاليف نتيجة فقدان الخطاب المدني (على الأفراد والمجتمع). يمكن أن تكون هذه التقييمات كيفية (وصفية) وكمية أيضًا، الأمر الذي من شأنه دراسة تكاليف الفرص المهدرة والقرارات القائمة على الفرص المهدرة وغيرها من المجالات التي قد تؤدي الزيادة في الخطاب والنقاش المدني فيها إلى نتائج أفضل. هذا وقد تكون نماذج المنفعة المتوقعة التي تنظر في مدى تأثر رفاهية شخص ما بتراجع الخطاب المدني مفيدة ومجدية أيضًا. ستسلط هذه الأنواع من تقييمات التكلفة الضوء بشدة على الأسباب التي تجعل الخطاب المدني ضروريًا ويستحق الرعاية والارتقاء. وأخيرًا، وعلى الرغم من أهمية المبادرات المضطَّلع بها للارتقاء بالخطاب المدني على المستوى الجامعي، فهناك حاجة أيضًا إلى إجراء بحث لتحديد المناهج الأكثر فاعلية للتقدم بمستوى الخطاب المدني وبحث طرق لتثقيف الكبار من خلالها، خارج إطار بيئة المدرسة الرسمية، حول كيفية المشاركة في الخطاب المدني واكتساب المهارات اللازمة.

الجمود السياسي

بعيدًا عن تراجع الخطاب المدني، فعلى ما يبدو أن ظاهرة تصدع الحقيقة تسهم أيضًا في حالة الجمود والتأزم السياسي في واشنطن. على الرغم من أن الحكومة الأمريكية شهدت فترات من التأزم في الماضي، فإن البيانات الواردة في هذا القسم تسلط الضوء على الطرق التي يتضح من خلالها تفاقم حالة الجمود هذه وزيادة تكلفتها على الشعب الأمريكي. ونحن نرى أن تصدع الحقيقة أحد العوامل المساهمة على الأقل في تعميق هوة هذا التأزم.

يوجد بعض من الأشخاص يميلون إلى وجود حكومة أصغر حجمًا بأدنى مستوى من التدخل تنهض بوظائف أقل ولا تتدخل في حياة الأشخاص إلا قليلاً. في حين يرى آخرون أن الجمود السياسي تطور إيجابي يساعد في كسر الاحتكار الذي تسيطر به "المؤسسة" على وضع السياسات. ومع ذلك، فإن معظم الأشخاص يعترفون على الأرجح بأن هناك مجموعة أساسية من الوظائف يُفترض أنها تكون ضمن مسؤولية الحكومة، ويمكن للجمود السياسي (وتصدع الحقيقة الذي يدفعه) أن يتداخل حتى مع هذه الوظائف.

كيف تتسبب ظاهرة تصدع الحقيقة في حدوث جمود سياسي

يمكن أن يؤدي تصدع الحقيقة إلى حالة جمود سياسي من خلال عدد من القنوات. أولاً، يؤدي عدم اليقين والاختلاف بشأن الحقائق الأساسية وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة إلى وجود انقسامات بين المسؤولين المنتخبين - في كثير من الأحيان وليس دائمًا، إلى جانب الأهواء الحزبية التي تجعل من الصعوبة موافقة هؤلاء الممثلين على شروط الحوار بشأن القضايا الأساسية، والأسوأ من ذلك، أنها تحول دون التوصل إلى تسوية أو اتفاق بشأن التشريعات الأساسية. كما يُسهم أيضًا عامل تراجع الثقة في الحكومة، وهو اتجاه آخر من اتجاهات تصدع الحقيقة، في الجمود السياسي من خلال إضعاف سلطة المؤسسات الحكومية وتدعيم موقف الدول الفاعلة صاحبة حق النقض (الفيتو)، مثل جماعات المصالح التي يمكن أن تتدخل في صناعة القرارات الحكومية وتمتلك القدرة على التأثير على الرأي العام.[17] قد تؤدي أيضًا بعض العوامل الدافعة لتصدع الحقيقة دورًا في ذلك. على سبيل المثال، يؤدي الاستقطاب الذي يبدو أنه يدفع تصدع الحقيقة إلى ظهور عقبات وعواقب كبيرة بين معسكرات الحزبيين وعدم التواصل والتسوية والاتفاق. بل إن العواقب الأخرى لتصدع الحقيقة قد تؤدي دورًا في ذلك. ويبدو أيضًا أن تراجع الخطاب المدني، بالإضافة إلى الكم الكبير للمعلومات المضلِّلة التي تثير حالة عدم اليقين بشأن ما هو حقيقة وما هو رأي وما هو زائف ببساطة، يؤدي إلى تفاقم حالة التأزم السياسي اليوم لأنه يُصعّب على صناع السياسات الوثوق من استناد الآراء التي يطرحها زملاؤهم إلى حقيقة والشروع في حوار هادف.

على الرغم من أن ظاهرة تصدع الحقيقة ليست العامل الوحيد الذي يدفع إلى التأزم السياسي بكل وضوح، فإن تزايد عدم اليقين وتراجع الثقة وتزايد الاختلاف بشأن الحقائق (جميعها مرتبطة بتصدع الحقيقة) قد تؤدي جميعها إلى تفاقم الجمود السياسي في نواحٍ رئيسية. على سبيل المثال، قد يتعارض تراجع الثقة وتزايد الاختلاف بشأن الحقائق مع مسؤولية الكونجرس في ممارسة مهام الرقابة الأساسية أو التوصل إلى اتفاق (أحيانًا داخل حزب واحد) بشأن القضايا التشريعية الرئيسية. تؤدي هذه التأخيرات وفترات الركود إلى عواقب مالية حقيقة، وغير ذلك من العواقب. اكتشف باحثو مؤسسة RAND الذين أجروا تقييم تكاليف الجمود الذي ينجم عن الاستقطاب السياسي أن صياغة القوانين وتمريرها وتأكيد التعيينات الرئاسية التنفيذية والقضائية

---

17 Francis Fukuyama, "America in Decay: The Sources of Political Dysfunction," *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 5, 2014

(أو على الأقل طرحها للتصويت) ووضع الميزانيات وتخصيص الاعتمادات المالية وضمان الرقابة السليمة من الأمور الضرورية إذا كانت الحكومة راغبة في العمل بكفاءة وتوفير الخدمات اللازمة بفعالية، وإذا كانت الولايات المتحدة راغبة في التفاعل بشكل بنَّاء مع شركائها وحلفائها وإذا كان الرئيس ومستشاروه راغبين في اتباع سياسات تعمل على الارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين الأمريكيين.[18] ومن ثم، فإنه بقدر ما تتداخل ظاهرة تصدع الحقيقة مع أي من هذه الوظائف أو جميعها، فإنه يمكن أن تفرض تهديدًا على عمل الديموقراطية.

تقييم الجمود السياسي وتكاليفه المصحوبة

يؤكد عدد من المقاييس الزيادة الحادة في حالة الجمود السياسي في السنوات الأخيرة. مرة أخرى، لا يمكن أن نعزي هذه الزيادة كليًا إلى ظاهرة تصدع الحقيقة، غير أن تصدع الحقيقة أحد العوامل المساهمة على الأرجح، كما أوضحنا سابقًا. قد تكون المماطلات السياسية، وهو أسلوب حزبي يتم اللجوء إليه لتأجيل التصويت على تشريع ما، أحد مقاييس الخلاف داخل الكونجرس وعجزه عن تمرير القوانين واتخاذ إجراءات أخرى. يعرض الجدول 5.1 اتجاهًا تصاعديًا تدريجيًا في عدد المماطلات السياسية كل سنة في الفترة بين 1947 و2017 في مجلس الشيوخ ويركز على الزيادة الحادة بحلول عام 2008 تقريبًا، نهاية الفترة الرئاسية للرئيس جورج دبليلو بوش "George W. Bush" وتولي باراك أوباما "Barack Obama"سدة الحكم. تكشف البيانات الخاصة بحجم عمل الكونجرس عن إشارات مماثلة للجمود والتأزم. يعرض الجدول 5.2 إجمالي النسبة المئوية للتشريع المقترح الذي سنَّه كل مجلس منذ عام 1973 (عندما تم جمع البيانات لأول مرة). هبط معدل سن القوانين هبوطًا ملحوظًا منذ ذروته في منتصف الثمانينيات ثم تراجع بشكل ثابت إلى حد ما منذ 2003 تقريبًا، [19]الأمر الذي يشير إلى أن نسبة أقل من التشريعات المقترحة تصل إلى مرحلة التشريع. يظهر هذا الاتجاه على الرغم من حقيقة أن إجمالي عدد التشريعات المقترحة جاء ثابتًا تقريبًا منذ أوائل الثمانينيات، باستثناء فترة وجيزة بين عام 1993 و1996، حيث كان إجمالي التشريع المقترح لكل سنتين منخفضًا إلى حد ما.[20] ومن المنطقي الافتراض أن حالة الاستقطاب والجمود أحد أسباب هذا الانخفاض في عدد القوانين المسنونة في

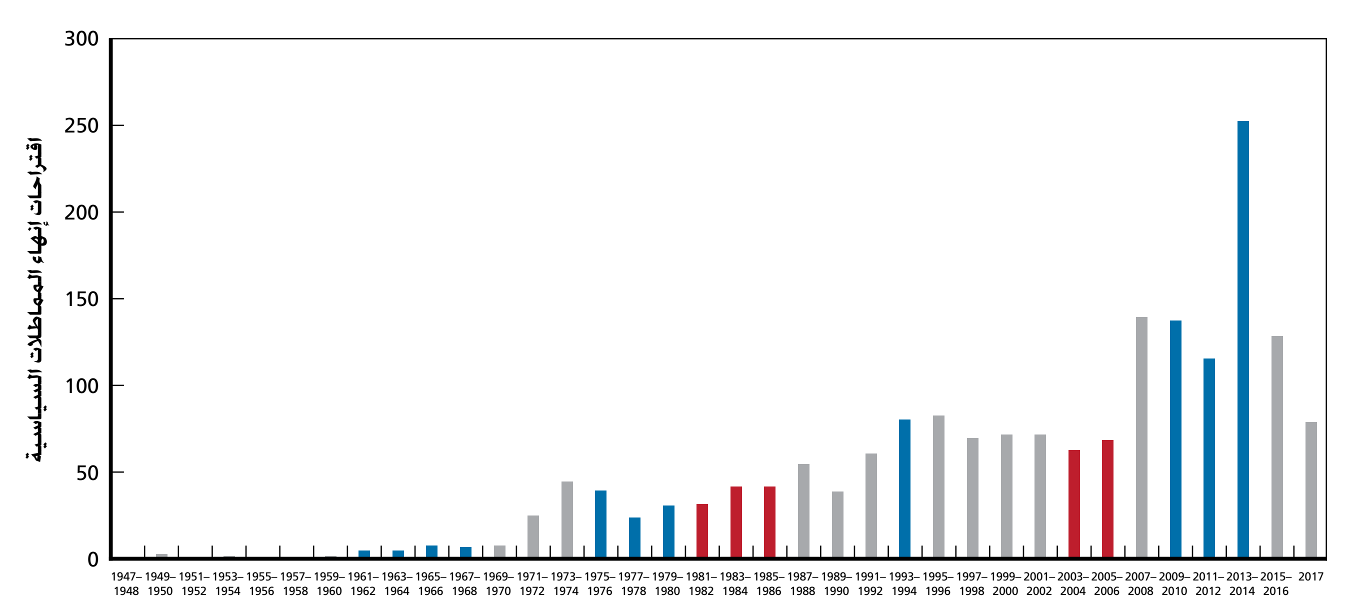
---

[18] بحث غير منشور للباحث Stephanie Young, Daniel Egel, Sarah Turner, and Michael Kennedy, RAND Corporation.

[19] GovTrack, “Statistics and Historical Comparison, Bills by Final Status,” webpage, undated.

[20] GovTrack, undated.

الشكل 5.1
عدد مذكرات الاقتراح للقضاء على المماطلات السياسية: 2017–1947

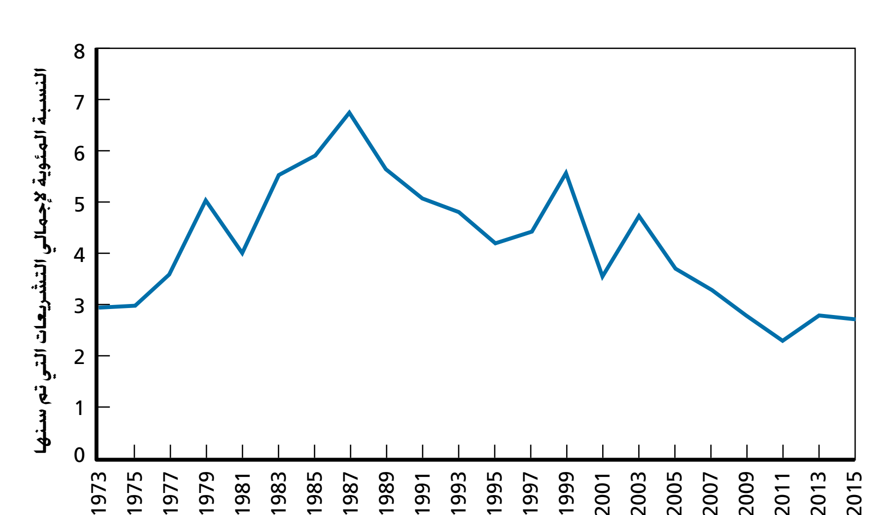


المصدر: مكتب الشؤون التاريخية التابع لمجلس الشيوخ الأمريكي، U.S. Senate Historical Office, “Cloture Motions,” webpage, undated-a; “Party Division,” webpage, undated-b.

ملحوظة: تشير الأعمدة الرمادية إلى انقسام السيطرة على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض. وتشير الأعمدة الحمراء إلى سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض. وتشير الأعمدة الزرقاء إلى سيطرة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض.

RAND *RR2314-5.1*

الشكل 5.2
النسبة المئوية لإجمالي التشريعات التي تم سنها: 1973–2015



المصدر: GovTrack, undated.

الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فإن الواقع أيضًا أن هذا المقياس لا يضع في الحسبان حجم أي تشريع معين أو مدى تشابكه، أو ما إذا كانت مشروعات القوانين التي يسنها الكونجرس في السنوات الأخيرة أكثر ترجيحًا من العقود السابقة لتشمل العديد من التشريعات الأقل المدمجة في تشريع واحد. هذا، وستكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحليل للتعقيد النسبي وسن التشريعات المقترحة والمقررة على مدار العقود الأربع الماضية وذلك بُغية التوصل إلى الأسباب المحتملة للانخفاض في معدل سن القوانين في العقديْن الماضييْن.

للجمود السياسي تكاليف سياسية واقتصادية كبيرة. من الناحية الاقتصادية، برزت قوة هذه العواقب وحدّتها بوضوح خلال فترة التعطل الحكومي في عام 2013. تباينت التقديرات، بيد أن أغلبها يشير إلى أن التعطل الحكومي أدى إلى هبوط من 0.25 إلى 0.5 نقطة مئوية في النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي، ما أدى إلى خسارة بلغت حوالي 20 مليار دولار تكبدها الاقتصاد الأمريكي. كما تضرر أيضًا الموظفون الفيدراليون والمتعاقدون مع الحكومة الذين لم يمكنهم العمل خلال فترة التعطل

الحكومي.[21] أشارت مراجعة خدمة البحث بالكونجرس التي أجرت تقييم تقديرات التكلفة الناجمة عن فترة التعطل إلى أن "مراجعة تقديرات الطرف الثالث لتأثيرات التعطل على الاقتصاد تستكشف انخفاضًا متوقعًا في نمو إجمالي الناتج المحلي بما لا يقل عن 0.1 نقطة مئوية لكل أسبوع من فترة التعطل".[22] كما أشارت المراجعة أنه، على الرغم من أن معظم المراقبين لم يحاولوا إدراج تأثيرات مضاعفة أو غير مباشرة، فإن "التقديرات الخاضعة للمراجعة يمكن اعتبارها بمثابة حد أدنى للتأثيرات العامة على النشاط الاقتصادي".[23]

بالإضافة إلى فترات التعطل، فقد تسبب الجمود السياسي أيضًا في انخفاض معدلات التأكيد القضائي بالمحاكم الأدنى درجة، الأمر الذي أدى إلى تأخيرات كان لها تكاليف اقتصادية على الحكومة والأفراد المعنيين بالإجراءات القانونية.[24] وضع يونغ (Young) وآخرون إطار عمل لتقدير بعض التكاليف الاقتصادية للجمود السياسي، بما في ذلك التأخيرات في التأكيدات التنفيذية والقضائية والمواعيد النهائية التي لم يتم استيفاؤها الخاصة بالإجراءات التشريعية لازمة الإقرار، كقوانين الإنفاق. تتباين النتائج حسب النوع المحدد للتأخير المعني، ونعرض هنا مثالاً على ذلك: من خلال استخدام التأخير كقياس لتكلفة الفرصة البديلة للأموال المودعة في الحسابات الخالية من المخاطر من جانب المتنازعين الذين ينتظرون حكمًا قضائيًا في قضايا مدنية، قدَّر يونغ وآخرون أن التأخيرات في التعيينات القضائية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض سنوي قدره 3.3 مليار دولار أمريكي في إجمالي الناتج المحلي باستخدام أوضاع خط الأساس.[25] كما استعان المؤلفون أيضًا بتجربة التعطل الحكومي في عام 2013 والتقديرات التي خضعت للمناقشة سابقًا لتقييم تكلفة أي تعطل لاحق، وتتضمن هذه المرة التكاليف غير المباشرة التي استبعدتها التقديرات الأخرى. وفقًا ليونغ وآخرين، يمكن أن يتسبب أي تعطل حكومي إضافي لمدة أسبوعين في تقليص إجمالي الناتج المحلي بواقع 9 مليارات دولار.[26] كما يشير المؤلفون إلى أن التكاليف

---

[21] Marc Labonte, *The FY2014 Government Shutdown: Economic Effects*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, September 11, 2015.

[22] Labonte, 2015.

[23] Labonte, 2015, p. 7.

[24] Sarah A. Binder and Forrest Maltzman, *Advice and Dissent: The Struggle to Shape the Federal Judiciary*, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2009.

[25] بحث غير منشور ليونغ وآخرين.

[26] بحث غير منشور ليونغ وآخرين.

المرتبطة بفقدان المصداقية العالمية أو بعدم القدرة على تجنب وقوع أزمة دولية بسبب صنع القرارات الخرقاء يمكن أن تكون باهظة، على الرغم من صعوبة قياس ذلك اقتصاديًا.

تُعد نوعية الخدمات الحكومية وكفاءتها ضحية أخرى للتأزم السياسي. حيث يتداخل الركود التشريعي مع قدرة الحكومة على تعديل البرامج لتلبية احتياجات جمهور الناخبين غير المتوقعة ويؤدي إلى جمود المؤسسات التشريعية والمؤسسات الأخرى وعدم مرونتها.[27] كما يمكن أن يؤدي الجمود السياسي إلى التأخير في اتخاذ قرارات السياسات الأساسية أو اعتماد سياسات مُرضية على أضيق نطاق لا يمكن تمريرها إلا من خلال حزب واحد فقط (أو من خلال حزب واحد وعدد قليل من الأعضاء الرمزيين بالحزب المعارض) ولا يتطلب حلاً وسطًا حقيقيًا. على الرغم من أن تمرير أي سياسات قد يكون أفضل من الجمود السياسي في بعض الحالات، فإن التدابير المنقوصة والسياسات التي يتم صياغتها وتمريرها بدون حوار يمكن أن تخلِّف عواقب سلبية أخرى على الناخبين الأفراد. إن الجهود المبذولة لمعالجة قضايا أساسية كعدم المساواة الاقتصادية والفقر وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وآثار التجارة والمكننة على وظائف أو عمال بعينهم دائمًا ما تُواجه بالعراقيل بسبب عدم التوافق بين الأحزاب بخصوص الحقائق والتفسيرات التحليلية الأساسية لتلك الحقائق. يمكن أن تؤدي حالات عدم التوافق هذه إلى خيارات سياسات لها تبعات سلبية كبيرة على الأفراد (أو في حال التأزم السياسي، يظهر العجز عن صياغة السياسات). على سبيل المثال، نشأت أوجه القصور في قانون الرعاية الصحية الأمريكي التي أدت إلى ارتفاع الأقساط بين مجموعات من المواطنين الأمريكيين نتيجة القيود السياسية بشكل جزئي، الناتجة بسبب المنافسة بين الأحزاب، والتي أثرت في الأخير على الصياغة النهائية للقانون.[28] إن استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الرعاية الصحية الناجمة عن الجمود السياسي صحبه آثار مضللة حول السوق وأدى إلى زيادات إضافية في الأقساط.[29] إن التأخيرات في وضع السياسات – أو عدم تنفيذ أي سياسات – لا يصحبها تكاليف اقتصادية فقط بل له آثار مالية وآثار أخرى محتملة مباشرة على حياة الأفراد.

[27] Nolan McCarty, Keith T. Poole, and Howard Rosenthal, *Polarized America: The Dance of Ideology and Unequal Riches*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 2008؛ بحث غير منشور ليونغ وآخرين.

[28] Sarah Kliff and Ezra Klein, "The Lessons of Obamacare," *Vox*, March 15, 2017.

[29] Chad Terhune and Julie Appleby, "Uncertainty over Obamacare Leaves Next Year's Rates in Limbo," National Public Radio, July 19, 2017.

وأخيرًا، يمكن أن يخلِّف عجز الحكومة عن التوصل إلى قرارات سريعة بشأن القضايا الرئيسية مخاطر بالغة على السياسات الخارجية. عندما تظهر تهديدات خارجية، يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على اتخاذ قرارات فورية لحماية الأمن القومي. في حال عجزها عن فعل ذلك بسبب الجمود السياسي، فإن سلامة الأفراد والأمن القومي تكون معرضة لخطر جسيم. يجب أن ترتكز القرارات المعنية بكيفية نشر القوات البرية الأمريكية وتوقيت نشرها على بيانات ومعلومات واضحة بالإضافة إلى استيعاب واضح للتحالفات والالتزامات ذات الصلة. يمكن أن يترتب على التردد والارتباك، في الحالات التي يلزم أن تكون الاستجابات فيها فورية، عواقب وخيمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الجمود السياسي، الناجم عن تصدع الحقيقة في موقف مثل هذا، إلى تصعيد غير متعمد وعواقب أخرى.

ومن ثم، فإن تكاليف التأزم السياسي بالغة، سواءً تم قياسها من حيث الخسائر الاقتصادية أو تدهور نوعية الحكومة أو زيادة مخاطر السياسات الخارجية أو بكل بساطة فقدان المصداقية حيال حكومة عاجزة تعاني في نظر ناخبيها. تؤدي زيادة الخلاف بشأن الحقائق والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة إلى التأزم السياسي بسبب عدم انتهاج الخطاب المدني المثمر والحوار الهادف وزيادة تعقيد الوصول إلى تسوية. نظرًا إلى مقدار هذه التكاليف وجسامتها، فإن التحليل الإضافي سيكون مفيدًا في تعزيز فهم الباحثين للمجالات التي تكون فيها التكاليف أضخم ولوضع حلول للتصدي لها. لعل الأكثر أهمية، أنه على الرغم من أن يونغ وآخرين أنجزوا خطوات كبيرة في تقدير تكاليف حالات التعطل الحكومي والتأخيرات في التأكيد القضائي والعجز عن تنفيذ التشريعات، فإنه من الصعوبة بمكان تقدير التكاليف المرتبطة بمخاطر السياسات الخارجية والانكماش في العلاقات الدبلوماسية وتراجع مصداقية الحكومة أو الانخفاض في النوعية العامة للتشريعات والخدمات الحكومية بسبب التأزم السياسي. ستساعد الجهود المبذولة في تقدير هذه التكاليف صناع القرار وحتى الناخبين على معرفة الطرق الكثيرة التي يؤثر بها التأزم مباشرةً على سبل عيشهم وأمنهم القومي. على سبيل المثال، يمكن للجهود المبذولة في تقييم تكاليف أوجه القصور بقانون الرعاية الصحية الأمريكي أن تسلط الضوء على مدى التأثير المباشر للتأزم الحكومي على سبل العيش، ومن ثم، يمكن أن ينتج عن ذلك ضغط انتخابي

للوصول إلى تسوية.[30] سيكون من الضروري أيضًا البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها تخفيف حدة الاستقطاب (خضع للمناقشة في الفصل السابق)؛ يتمثل الحل في التغلب على حالة الجمود السياسي في الحد من الانقسام ورفض الوصول إلى تسوية على صعيد الانتماءات الحزبية. قد تتضمن الحلول المحتملة التغييرات المؤسساتية أو العملياتية على صعيد الدولة أو الصعيد الوطني والتي تدعم الوصول إلى تسوية أو تسهيل إجراءاتها على الأقل. ومع ذلك، فإنه من المهم التذكير بأن الضوابط والتوازنات بالمؤسسات السياسية الأمريكية تستهدف وقف العمليات عندما تتعرض الدولة لانقسام عميق وعندما يكون الاتفاق على السياسات الرئيسية محدودًا. وبهذا المعنى، قد يكون الجمود السياسي مفيدًا، حيث يعمل كأداة رقابة على سلطة أي شخص أو حزب. يمكن أن تكون البحوث المرتكزة على تحديد مزايا الجمود وفرصه ذات فائدة، إن وُجدت. ويقترح جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس وسائل أخرى لإجراء بحوث في مسألة الجمود السياسي.

الشعور بالعزلة وعدم المشاركة

كيف تتسبب ظاهرة تصدع الحقيقة في الشعور بالعزلة وعدم المشاركة

من الواضح أن ظاهرة تصدع الحقيقة أدت إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعبرون عن مشاعرهم بالاغتراب عن المؤسسات الكبرى، بما في ذلك الحكومة، والإعلام، والمؤسسات الدينية وتراجع التعبير عن الفعالية السياسية. نقصد بلفظة *الاغتراب* الانسحاب من المؤسسات الكبرى والعمليات والمعايير الاجتماعية ونبذها والاستياء منها.[31] وفيما يبدو أن ظاهرة تصدع الحقيقة تُزيد من حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي من نواحٍ رئيسية قليلة. نظرًا إلى أن المواطنين يفقدون الثقة في أن تنهض الحكومة بما هو مناسب وإقرار التشريعات وتحمُّل مسؤولياتها الأساسية ورعاية مصالح مواطنيها، فإن المؤسسات التقليدية والعمليات الديموقراطية التي ترتكز عليها في مهب الريح هي الأخرى. تتفاقم حالة الاغتراب بسبب عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة كما ينجم عنه حدوث عدم اليقين بشأن مَن وما يمكن تصديقه. وهذا قد يؤدي إلى شعور بخيبة الأمل حيال الحكومة، وبعد فترة، قد يصل الأمر إلى نبذ المؤسسات والمنظمات الموصومة

---

[30] Kliff and Klein, 2017.

[31] نستخدم مصطلح *الاغتراب الاجتماعي* للإشارة إلى عملية يصبح الأفراد فيها منعزلين ومنغلقين على أنفسهم ويفعلون الأشياء بأنفسهم بدون المشاركة بفاعلية مع الآخرين.

بمصداقية مشكوك فيها. إن انتشار المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة التي قد تكون سببًا لتصدع الحقيقة أمر وثيق الصلة هو الآخر، وهو مثال آخر للطرق التي ترتبط بها دوافع تصدع الحقيقة وعواقبها.

تقييم الشعور بالعزلة وعدم المشاركة

تشير استطلاعات الرأي العام إلى السخط حيال الأحزاب السياسية الكبرى وشعور بأن الكونجرس لم يضطلع بدوره كما ينبغي من حيث تمثيل مصالح الناخبين. على سبيل المثال، توصلت دراسة استقصائية لمركز Pew Research Center للأبحاث أجريت عام 2015 إلى أن نسبة 47 بالمئة من الناخبين تُفيد بأن المواطنين العاديين لا يمتلكون إلا وسائل ضئيلة للتأثير من خلالها على الحكومة، وأن نسبة 39 بالمئة تُفيد بأن التصويت ليس له تأثير على كيفية إدارة الحكومة للأمور، ما يعني ازدياد انتشار مشاعر السخط مقارنة بالعقود السابقة.[32] رصد مركز دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية (American National Election Studies) الاتجاهات السائدة في الفعالية السياسية المتصورة، وذلك منذ خمسينيات القرن العشرين.[33] شهدت الفعالية السياسية المتصورة تراجعًا مستمرًا بين عام 1952 و1980، ومنذ ذلك الحين اهتزت هذه الفعالية عبر سلسلة من الدورات، صعودًا وهبوطًا على مدار عقود، على النحو الذي يُظهره الجدول 5.3. ومع ذلك، فإنه بعد فترة من صعود الفعالية المتصورة بين عام 1994 و2002 (حيث تجاوز متوسط الفعالية السياسية خلال هذه الفترة 60 نقطة على مؤشر مدرج من 1 إلى 100)، هبطت الفعالية المذكورة بحدة مرة أخرى إلى 36 نقطة فقط في عام 2012. يقترب هذا المستوى من الانخفاض السابق، حسب قياس مركز دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية، بل شهد انخفاضًا أكبر مرتين فقط: في عام 1990 (35 نقطة) وعام 1994 (33 نقطة). يمكن لهذا الشعور بعدم الكفاءة السياسية، وهو الأعلى بين الناخبين الشباب وذوي المستويات الأدنى من التعليم، أن يُضعف الدافع والرغبة في المشاركة في الأنشطة المدنية والانتخابية، بما في ذلك حضور الاجتماعات وعملية التصويت المحلية.

كما أشرنا سابقًا، فإن الثقة في المؤسسات الحكومية كافة وقدرتها على "اتخاذ القرارات المناسبة" منخفضة للغاية، وهذا مظهر آخر من مظاهر العزلة.[34] لكن ربما

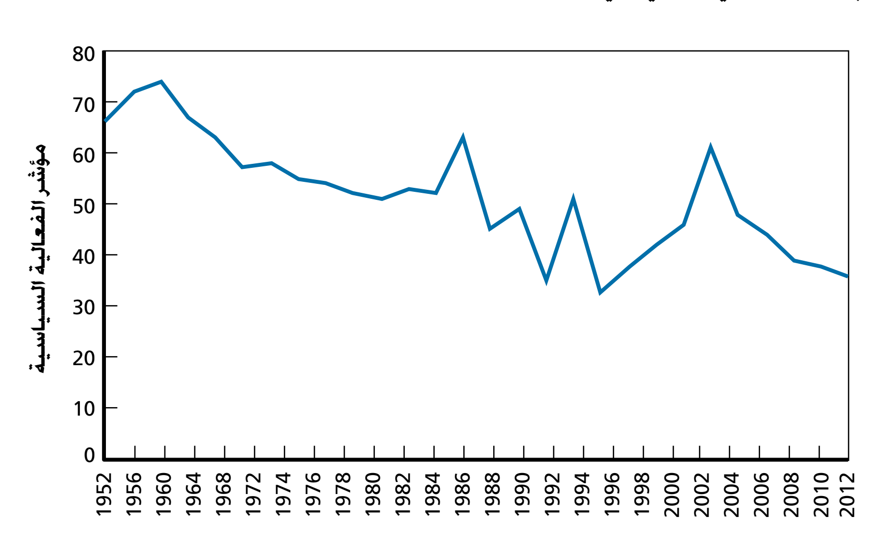
---

[32] Pew Research Center, “Beyond Distrust: How Americans View Their Government—9. Views of the Nation, How It’s Changing and Confidence in the Future,” webpage, November 23, 2015b.

[33] يرصد مركز دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية المواقف والآراء والمشاركةالسياسية للناخبين الأمريكيين بإجراء دراسة استقصائية ممثلة وطنيًا. لمزيد من المعلومات، انظر مركز دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية، الصفحة الرئيسية، غير مؤرخ.

[34] Pew Research Center, 2015a.

الشكل 5.3
اتجاهات الفعالية السياسية: 1952–2012



المصدر: American National Election Studies, "Average Score on Index 1952–2012: External Political Efficacy," webpage, undated.

ملاحظات: يطلب مؤشر الفعالية السياسية من المشاركين التقييم على مقياس من 0 إلى 100 مدى تأييدهم أو رفضهم لإحدى العبارات التالية (اعتمادًا على نسخة الدراسة الاستقصائية المستخدمة): (1) "الأشخاص مثلي ليس لديهم ما يقولوه بشأن ما تفعله الحكومة" أو (2) "لا أعتقد أن المسؤولين الحكوميين يهتمون كثيرًا بشأن ما يعتقده أشخاص مثلي". تشير درجة "0" إلى التأييد الكامل وتشير درجة "100" إلى عدم التأييد الكامل أو شعور كبير بالكفاءة. بدأ جمع بيانات هذا المقياس منذ 1952 كل عامين أو أربعة أعوام. تعكس السنوات الموضحة في الشكل جميع السنوات في هذا النطاق عندما طُرح هذا السؤال في الدراسة الاستقصائية.

RAND *RR2314-5.3*

تمثَّل الدليل الدامغ على عواقب الاغتراب والشعور بخيبة الأمل تجاه المؤسسة في نجاح المرشحين الخارجيين بالحزب الديمقراطي والجمهوري في عام 2016 – أي المرشحين الذين تدعمهم مجموعات الناخبين الذين شعروا بأنهم مهملون ومنسيون. لم يقتصر هؤلاء المرشحون على بيرني ساندرز ودونالد ترامب فقط، بل تجاوز إلى مرشحين خارجيين، حازوا على نسبة 5.7 من تصويت الناخبين،[35] مقارنة بنسبة 1 و1.5 و1.8 بالمئة فقط في

[35] تضم انتخابات عام 2016 عددًا من الديناميكات المختلفة التي ربما تكون قد أدت إلى ارتفاع إجمالي الأصوات لصالح مرشحين آخرين في 2016 مقارنةً بالانتخابات السابقة. ومع ذلك، ربما تكون نسبة من هؤلاء الناخبين على الأقل فضَّلوا اختيار مرشح آخر بعد شعورهم بالاغتراب بسبب ممارسات الأحزاب والشخصيات السياسية الرسمية.

الانتخابات الرئاسية الثلاث السابقة.[36] تُظهر الاتجاهات في المشاركة المدنية انخفاض مستويات المشاركة باستمرار، خاصة بين فئات إثنية وعمرية معينة. بلغ معدل الإقبال العام في عام 2016 (والمحدد كنسبة مئوية من المواطنين المؤهلين للتصويت) بالكاد 59.3 بالمئة، وهو ما يمثل انخفاضًا بسيطًا عن عام 2004 و2008 وإن تحققت زيادة طفيفة مقارنةً بعام 2012.[37] ومع ذلك، كان معدل الإقبال أكثر سلبية بشكل واضح بين قطاعات معينة من الناخبين: تراجع معدل الإقبال بين الناخبين الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الإسبان بين عام 2012 و2016، بينما حدث تراجع أكبر بين الناخبين الأمريكيين الأفارقة.[38] يمكن أن يعزى جزء من ذلك إلى وجود مرشحين بعينهم في بطاقات التصويت، بيد أن الدليل يشير إلى أن العزلة والاغتراب كانا لهما دور كذلك. ومع ذلك، فثمة اتجاه ظاهر في العزلة يشير إلى أنه لا يقتصر على الناخبين من الأقلية. وعند سؤالهم بشأن عدم تصويتهم، فإن العديد من الناخبين الذين لهم حق التصويت يردون بأنهم لا يمتلكون الوقت أو لا يشعرون بالالتزام تجاه المعايير التشاركية للديموقراطية التمثيلية. هذا، وقد تم تسجيل نسبة أقل من المواطنين الذين بلغوا سن الاقتراع للتصويت في عام 2012 (65 بالمئة) مقارنةً بعام 1972 (72 بالمئة). كما أن المشاركة في الأشكال الأخرى للنشاط المدني متدنية مقارنةً بالفترات السابقة. على سبيل المثال، تراجعت نسبة الأمريكيين الذين أفادوا بقضاء وقت طويل مع أحد الجيران من 30 بالمئة إلى 19 بالمئة، في الفترة بين عام 1974 و2016.[39] كما جاءت المشاركة المدنية في الولايات المتحدة منخفضة مقارنةً بالمعدلات في دول ديموقراطية أخرى. أفادت نسبة 29 بالمئة من المشاركين في إحدى الدراسات الاستقصائية، في الولايات المتحدة، بحضورهم حملة انتخابية أو خطابًا في عام 2016، مقارنةً بنسبة 42 بالمئة في اليونان و38 بالمئة في الهند. أفادت أيضًا

---

[36] "Popular Votes 1940–2012," Roper Center, webpage, undated; David Wasserman, "2016 National Popular Vote Tracker," Cook Political Report, January 2, 2017a.

[37] "Voter Turnout," United States Election Project, webpage, undated.

[38] Jens Manuel Krogstad and Mark Hugo Lopez, "Black Voter Turnout Fell in 2016, Even as a Record Number of Americans Cast Ballots," Pew Research Center, May 12, 2017.

[39] نائب رئيس أعضاء اللجنة الاقتصادية المشتركة، *What We Do Together: The State of Associational Life in America*, SCP Report No. 1-17, May 2017.

نسبة ستة عشر بالمائة من الأمريكيين بالمشاركة في احتجاج منظم، مقارنةً بنسبة 25 بالمئة في إيطاليا والهند، ونسبة 27 بالمئة في جنوب إفريقيا.[40]

يشير الدليل أيضًا بأن الأمريكيين قد استغنوا عن المشاركة الفعالة والمدنية الشخصية بالمشاركة المدنية عبر الإنترنت.[41] يشير البحث إلى ارتفاع مستويات المشاركة السياسية عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي مقارنةً بالمشاركات الشخصية. بحلول عام 2013، استخدم حوالي ثلثا الأمريكيين الذين لديهم حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي هذه المنصات في الحصول على المعلومات السياسية أو مشاركتها.[42] كما تتجه الشخصيات السياسية، بدءًا من الرئيس وأعضاء الكونجرس إلى كبار مسؤولي الشرطة ومكافحة الحرائق أيضًا، نحو وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام هذه المنصات لمشاركة الأفكار والتواصل مع الناخبين، ويستخدم عدد متزايد من الناخبين وسائل التواصل الاجتماعي في متابعة ممثليهم.[43] وعلى الرغم من أهمية المشاركة والانخراط السياسي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وقيمتها، إذ تُفسح المجال أمام قنوات جديدة للوصول والمشاركة، فإنها لا تُغني عن المشاركة المباشرة الشخصية. فالمشاركة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أقل مباشرة وغالبًا ما تمثل التزامًا مؤقتًا بالمشاركة بالإضافة إلى كونها أكثر سطحية. في الواقع، يرى بعض الباحثين أن المشاركة في مؤسسات غير سياسية ومدنية أو الاستغناء عن التفاعل وجهًا لوجه بمجرد العضوية في مجتمع عبر الإنترنت يمكن بالفعل أن يحُد من تميز الشخص وقدر مشاركته السياسية ويودي بهما نحو التراجع.[44]

تمثل العزلة العامل الأكبر لتراجع المشاركة وسط الفئة الأصغر، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 29 عامًا. هذه المجموعة هي الأقل ميلاً نحو المشاركة في الانتخابات، والأقل

---

[40] Pew Research Center, "Even in an Era of Disillusionment, Many Around the World Say Regular Citizens Can Influence Government," webpage, October 24, 2016c.

[41] Pew Research Center, "Civic Engagement," webpage, April 25, 2013.

[42] Aaron Smith, "Part 2: Political Engagement on Social Networking Sites," Pew Research Center, April 25, 2013.

[43] Monica Anderson, "More Americans Are Using Social Media to Connect with Politicians," Pew Research Center, May 19, 2015a.

[44] Jeffrey M. Berry, "Nonprofits and Civic Engagement," *Public Administration Review*, Vol. 65, No. 5, 2005; Mark E. Kann, Jeffrey M. Berry, Connor Gant, and Phil Zager, "The Internet and Youth Political Participation," *First Monday*, Vol. 12, No. 8, 2007.

احتمالاً بالشعور بالهوية المدنية والأقل دراية بالشؤون العامة. على أرض الواقع، يستطيع شخص واحد فقط من بين كل عشرة أشخاص معرفة أسماء أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين بولايته. كما أن أفراد هذه الفئة أقل ميلاً نحو المشاركة في الأنشطة السياسية الأخرى ويذكر ما يزيد قليلاً عن الثلث بأنهم يتابعون الأخبار يوميًا، مقارنةً بالفئات الأكبر سنًا. يشبه قدر كبير من هذه العزلة السلوك الشبابي للأجيال الأكبر سنًا وهو سلوك ليس بالجديد، غير أن ظهور الإنترنت وانتشاره وتزايد الدور الذي يؤديه الإنترنت في مذهب النشاطية والمشاركة المدنية قد يفاقم حالة العزلة القائمة حتى وإن أتاح فرصًا جديدة للمشاركة.[45]

إن تراجع مستوى المشاركة العامة الذي يبدو أنه مدفوع بفعل تصدع الحقيقة، جزئيًا على الأقل، أمر ضروري لعدد من الأسباب. تؤدي المشاركة العامة عددًا من الأدوار في الديموقراطية. أولاً، بحسب ما يذكر فيربا (Verba) ونيي(Nie) فإن المشاركة المدنية تسمح للناخبين بالضغط على النخبة السياسية لإقرار التفضيلات التأسيسية والاستجابة لها.[46] ثانيًا، يمكن للمشاركة العامة تعزيز عملية التعلم وبناء العلاقات والشفافية والتفاهم بين الأفراد أصحاب وجهات النظر المختلفة حيث إنها تسمح بالتعبير عن المعتقدات والآراء وتغييرهما ويمكن أيضًا أن تدعم التعاون والتوصل إلى اتفاق.[47] ثالثًا، يمكن أيضًا أن تسهم المشاركة المدنية في تحسين نوعية الديموقراطية عن طريق تعزيز أنواع أخرى من المشاركة والانخراط المجتمعي.[48] يرى مؤيدو المشاركة المدنية أن هذا الانتشار الواسع للمشاركة داخل المجتمع يمكن أن يعزز قيم الثقة والتسامح ويقلِّص من حدة الاستقطاب، أي جميع الصفات التي يُعد المجتمع في أمس الحاجة إليها والتي تبدو في الوقت ذاته أنها في حالة تراجع في العديد من جوانب المجتمع في الوقت الحالي.[49] إن استعادة المشاركة المدنية، إذا كان بإمكانها تعزيز تزايد الثقة في المؤسسات والحد من الاستقطاب، يمكن أن تكون طريقة لمكافحة ظاهرة تصدع الحقيقة وعواقبها السلبية.

ومع ذلك، توجد قيود مهمة على المزايا التي توفرها المشاركة المدنية الأوسع نطاقًا. يرى بوتنام (Putnam) أن "رأس المال الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد" (أي تلك الروابط التي

---

[45] Ellen Quintelier, "Differences in Political Participation Between Young and Old People," *Contemporary Politics*, Vol. 13, No. 2, 2007.

[46] Sidney Verba and Norman H. Nie, *Participation in America*, New York: Harper & Row, 1972.

[47] National Academies of Science, Committee on Science Communication, 2017.

[48] فيربا ونيي، 1972

[49] Elizabeth Theiss-Morse and John R. Hibbing, "Citizenship and Civic Engagement," *Annual Review of Political Science*, Vol. 8, 2005.

تربط بين الانتماءات الاجتماعية والسياسية والعرقية) أمر مفيد، في حين أن "رأس المال الاجتماعي بين المجموعات (أي الروابط التي تعزز الترابط داخل المجموعات) يمكن أن يكون غير مفيد.[50] بالنظر إلى المخاوف المتعلقة بالفصل على أساس التركيبة السكانية والأيديولوجية، فإن الانتباه لمخاطر رأس المال الاجتماعي بين المجموعات أمر لافت للنظر ومهم على وجه التحديد. من الممكن أن تكون لظاهرة تصدع الحقيقة آثار مختلفة فعليًا على الأشكال المختلفة لرأس المال الاجتماعي. ربما تكون قد عززت ظاهرة تصدع الحقيقة الروابط والصلات داخل المجموعات الحزبية أو العرقية أو الديموغرافية (التي يُنظر إليها عمومًا على أنها الشكل السلبي والضار لرأس المال الاجتماعي)، والتي غالبًا ما تتألف من أشخاص يتشاركون رواية وتفسيرًا واحدًا للأحداث، في الوقت الذي تُضعف فيه هذه الظاهرة الاتفاق والروابط الاجتماعية التي تتعارض مع الانتماءات العرقية أو السياسية أو الاقتصادية (الشكل الذي يعود بالنفع بصورة أكبر من رأس المال الاجتماعي).[51] ويبدو أن التفاعل بين المجموعات أصبح أكثر إثارة للنزاع وأكثر استقطابًا. وقد يعزى ذلك، جزئيًا على الأقل، إلى تزايد حدة الخلاف بشأن الحقائق التي تمثل جزءًا من ظاهرة تصدع الحقيقة، ويمكن أن تُزيد هذه الانقسامات من إضعاف مستويات المشاركة المدنية المثمرة. كلما أسست كل مجموعة مجموعتها الخاصة من الحقائق ورواياتها الخاصة، تقلّصت وتقزّمت الأرضية المشتركة لبناء تفاعل مثمر بين المجموعات في الأنشطة السياسية والأنشطة المدنية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع الخطاب المدني، الذي تمت مناقشته سابقًا، يمكن أن يعجِّل بالتراجع في المشاركة المدنية. يمكن أن يكون الخطاب المدني، على وجه التحديد، أحد الوسائل التي يصبح فيها الأشخاص منخرطين في المجال السياسي ومنشغلين به، مع الإبقاء على ذلك؛ وبدون ذلك، قد يبدو النقاش السياسي أمرًا يصعب إيجاده، ويمكن أن يولي الأشخاص ظهورهم عن المجال السياسي تمامًا.

إن الدعم التجريبي للعلاقة بين المشاركة ونوعية الديموقراطية والتمثيل ملتبسة بعض الشيء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى صعوبات تحديد الإجراءات الملائمة للمشاركة والتقييم الدقيق لآثار المشاركة على الإنتاج الحكومي. هذا، وتشير بعض الأدلة إلى وجود علاقة بين المستويات المرتفعة للمشاركة المدنية ونوعية التمثيل، خاصةً في المجتمعات ذات المستويات المرتفعة من المشاركة.[52] بالإضافة إلى ذلك،

---

50 Robert D. Putnam, *Bowling Alone*, New York: Simon & Schuster, 2000.

51 Theiss-Morse and Hibbing, 2005.

52 Jeffrey M. Berry, Kent E. Portney, and Ken Thomson, *The Rebirth of Urban Democracy*, Washington, D.C.: Brookings Institution, 1993.

يعرض البحث الذي يفرِّق بين رأس المالي الاجتماعي بين المجموعات ورأس المال الاجتماعي بين الأفراد بعض الدعم لرأي بوتنام. لا يجد هذا التحليل ذاته أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين أشكال الربط للمشاركة المدنية ونوعية التمثيل، غير أنه يكشف عن علاقة سلبية واضحة بين رأس المال الاجتماعي بين المجموعات ونوعية التمثيل.[53] تشير تقييمات الأنواع الأخرى من النتائج، مثل نوعية نتائج السياسات ومقدار الإبداعات في السياسات، إلى أن المشاركة المدنية يصحبها تأثير إيجابي، ولعل هذا يرجع إلى أنها تدفع نحو الحوارات الثرية والأكثر تنوعًا، حتى وإن كانت لا تؤدي إلى تحسين نوعية التمثيل مباشرة.[54] ومن ثمَّ، فإنه من المنطقي إبداء القلق إزاء التغريب والعزلة وآثارهما على سلامة الديموقراطية الأمريكية، لا سيَّما بين أوساط الشباب الذين سيمثلون الجيل القادم من القادة في المستقبل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المشاركة المدنية على نطاق أوسع لا تخلو من المخاطر، بما في ذلك الآراء السلبية تجاه الحكومة نتيجة المشاركة بصورة أكبر.[55]

تُجرى جهود مستمرة لتحديد طرق من شأنها زيادة المشاركة المدنية، خاصةً بين الناخبين الشباب. فعلى مستوى الحكومة المحلية، تميل هذه الجهود إلى التركيز على تكثيف المشاركة المجتمعية في الأنشطة السياسية المحلية. في حين ركزت التدخلات الأخرى على استغلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتعزيز الاهتمام والمعرفة السياسية، بل والتواصل السياسي، على نطاق أوسع وأكثر قوة (عبر المدونات أو منتديات النقاش).[56] يستهدف نهج آخر، مبيَّن في الفصل الرابع، زيادة التربية المدنية داخل المدارس من أجل تشكيل وعي وشغف سياسي أكثر قوة، والتي

[53] Kim Quaile Hill and Tetsuya Matsubayashi, "Civic Engagement and Mass-Elite Policy Agenda Agreement in American Communities," *American Political Science Review*, Vol. 99, No. 2, 2005.

[54] Stephen Knack, "Social Capital and the Quality of Government: Evidence from the States," *American Journal of Political Science*, Vol. 46, No. 4, October 2002.

[55] Theiss-Morse and Hibbing, 2005.

[56] Michael X. Delli Carpini, "Gen. Com: Youth, Civic Engagement, and the New Information Environment," *Political Communication*, Vol. 17, No. 4, 2000; Howard Rheingold, "Using Participatory Media and Public Voice to Encourage Civic Engagement," *Civic Life Online: Learning How Digital Media Can Engage Youth*, Cambridge, Mass.: MIT Press, John D. and Catherine T. MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, 2008.

يأمل المعلمون ترجمة ذلك إلى نسبة مشاركة أكبر.[57] كما تسعى النُهُج الأخرى إلى بناء مشاركة مدنية أوسع نطاقًا في هذه الأوساط كالكنائس والمعابد.[58] توجد حاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث لتقييم نجاح هذه الجهود لتشكيل مشاركة مدنية من خلال قنوات جديدة واستخدام وسائل ابتكارية.

بيد أنَّ هذه المحاولات الرامية إلى تشكيل مشاركة مدنية تواجه تحديات كبيرة. أولاً، عدم اهتمام بعض الأفراد من الناخبين بالمشاركة في الأنشطة السياسية أو الاهتمام الضئيل بها، بصرف النظر عن المخاطر والمزايا.[59] ثانيًا، عدم وضوح أشكال الرأسمال الاجتماعي والمشاركة المدنية، التي يُرجَّح أنهما سيساعدان على تحسين نوعية الديموقراطية، وكذلك مجالات عمل الحكومة التي تنهض فيها المشاركة المدنية بالدور الأكبر. ويشهد البحث في هذا المجال تزايدًا، غير أنه توجد ثغرات كبرى لا تزال قائمة. تتمثل إحدى أهم الثغرات الأساسية في الافتقار إلى مقاييس ومنهجية واضحة لقياس التغييرات في المشاركة المدنية بمرور الوقت. إن المقاييس الحالية قيد الاستخدام - مشاركة الناخبين ومشاعر الفعالية السياسية وتمثيل الأصوات في الكونغرس - ليست نموذجية، كما أن البيانات بشأن المشاركة في النشاطية غير متسقة ولا توفر التغطية التاريخية اللازمة لإجراء تقييم دقيق. ونظرًا إلى أن السخط السياسي يمكن أن يبدو على أنه حالة من اللامبالاة العامة، فثمة نهج محتمل يتمثل في النظر في كيفية تغير عدد الإجابات التي تتضمن "عدم وجود رأي" أو عدم الاستجابة في الدراسات الاستقصائية ذات المنحى السياسي بمرور الوقت. يتمثل نهج آخر في رصد التصويت لمرشحي حزب آخر أو النسبة المئوية للأصوات المؤيدة لغير المرشحين، إذ قد يشير كلاهما إلى الرفض العام للنظام السياسي القائم. هذا، وقد يساعد تحديد فترات في الماضي عندما كانت المشاركة المدنية منخفضة على تقديم إيضاحات عن الأسباب الجذرية والحلول الممكنة.

لابد أيضًا من إجراء مزيد من البحوث لمعرفة كيفية تأثير المشاركة المدنية على أداء الديموقراطية ونوعية النتائج الانتخابية ونتائج السياسات والفعالية السياسية ورضا المواطنين. وفيما يبدو وجود علاقة ما، غير أن البحث التجريبي لم يثبت بعد وجود علاقة راسخة. يُمثِّل البحث الذي يسهم في تكوين معرفة بآثار المشاركة المدنية على

---

[57] iCivics, undated.

[58] Kraig Beyerlein and John R. Hipp, "From Pews to Participation: The Effect of Congregation Activity and Context on Bridging Civic Engagement," *Social Problems*, Vol. 53, No. 1, 2006.

[59] Theiss-Morse and Hibbing, 2005.

الديموقراطية – وأنواع المشاركة المدنية التي تحمل الآثار الأقوى والأكثر أهمية – أولوية كبرى للعمل المستقبلي.

وأخيرًا، توجد حاجة لإجراء بحث لتحديد كيفية زيادة المشاركة المدنية بأكبر قدر من الفعالية. وهذا يتطلب فهمًا أفضل للطرق التي من خلالها تؤدي التغييرات في نظام المعلومات والاستقطاب وتراجع الثقة في المؤسسات إلى حالة من الاستياء. تشمل النُهُج الممكنة للتغلب على عدم المشاركة المدنية المرتبطة بتصدع الحقيقة التعليم المرتكز على المدنيين والمصمم خصيصًا والتغييرات في المؤسسات الحالية لضمان شعور الناخبين بتمثيلهم وتمكينهم من الديموقراطية و(ربما) إدخال تحسينات على الطرق التي يتم بها نشر المعلومات التي من شأنها تعزيز الشفافية والانفتاح. يقترح جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس وسائل أخرى لإجراء بحوث ترتبط بالمشاركة المدنية.

عدم اليقين

كيف تتسبب ظاهرة تصدع الحقيقة في عدم اليقين في السياسات

العاقبة النهائية لتصدع الحقيقة هي عدم اليقين. توجد أنواع كثيرة مختلفة من عدم اليقين، ولكن سنقوم بالتركيز في هذا القسم على عدم اليقين في السياسات على المستويين الدولي والوطني. إن اتجاهات تصدع الحقيقة التي تبدو أنها تُزيد من عدم اليقين في السياسات هي عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وتراجع الثقة في مصادر المعلومات التي كانت تحظى بتقدير فيما مضى. عندما لا يثق الأفراد والشركات وحتى الجهات الفاعلة الخارجية في المعلومات المقدمة من الحكومة الأمريكية أو وسائل الإعلام أو مجموعات المصالح الأخرى، وعندما تكون المعلومات المقدمة من نفس هذه المصادر تعمل بشكل مستمر على الخلط بين الآراء والأباطيل والحقائق، فإن عدم اليقين الناتج عن ذلك يكون له تأثيرات كبيرة على صناعة القرار وعلى كل من سلوك الفرد والدولة. فعلى المستوى الدولي، ربما يعمل عدم اليقين بشأن السياسات الأمريكية أو الالتزام الأمريكي على إقدام الدول المتنازعة على اتخاذ خطوات عدائية تصل إلى تصعيد الصراع، أو ربما يثير تساؤل الحلفاء عن التزامات الولايات المتحدة وتجعلهم يتصرفون بطرق لا تصب في مصالح الولايات المتحدة. وعلى المستوى الوطني، من المحتمل بالنسبة للشركات القيام بتأجيل الاستثمارات والتغاضي عن فرص النمو. بالإضافة إلى ذلك، تعمل ظاهرة تصدع الحقيقة بجانب أحد من دوافعها، وهو الاستقطاب، على زيادة تفاقم عدم اليقين في السياسات. فعندما يوجد نقص في الحقائق أو التفسيرات

التحليلية للبيانات المتفق عليها لتوجيه قرارات السياسات، فإن قرارات السياسات تخضع، في المجالات المتباينة مثل الصحة والتمويل والعلاقات الخارجية، إلى الإلغاء في كل مرة تتغير فيها الإدارة أو قيادة الكونجرس. كل هذه التغييرات، والتهديدات التي من المحتمل حدوثها وعدم القدرة على توقّع وقت حدوثها، يتسبب في الشك في السياسات على المستوى المحلي وكذلك على مستوى الحلفاء والشركاء.

تقييم تكاليف عدم اليقين على المستويين الدولي والوطني

كما أسلفنا، عدم اليقين في السياسات له عواقب خطيرة على المستويين الدولي والوطني. سنناقش في هذا القسم بعضًا من هذه العواقب، بداية من التأثيرات الاقتصادية إلى خطر الصراع الدولي. على سبيل المثال، أظهر عدم اليقين في السياسات وجود تكاليف اقتصادية كبيرة على شكل حالات تراجع في الإنتاج والاستثمار التجاري.[60] وتُقدِّر إحدى الدراسات أن الشركات تقلل من استثمارها بنسبة 4.8 بالمئة في سنوات الانتخاب بسبب المخاوف بشأن تغييرات السياسات الاقتصادية التالية للانتخابات.[61] نظريًا، فإن هذا لا يؤثر على قرارات الاستثمار سنويًا، ولكن من المحتمل أيضًا أن هذه التأثيرات قد تمتد لفترات أطول في بيئة مشوهة بتصدع الحقيقة، حيث ازداد عدم اليقين في السياسات فيها بسبب عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة وبسبب زيادة حجم المعلومات المضلِّلة. توجد أيضًا آثار اقتصادية أخرى. على مستوى المؤسسة، هذه الآثار تشمل التقلب المتزايد في سعر الأوراق المالية وتراجع معدلات التوظيف في القطاعات المرتبطة بمجالات عدم اليقين في السياسات (مثل الدفاع والرعاية الصحية والبنية التحتية)؛ أما على المستوى الكلي، فيمكن أن يتأثر الاستثمار العام والتوظيف والإنتاج.[62]

كما يؤثر عدم اليقين في السياسات على أداء الحكومة وكفاءتها. على سبيل المثال، توصل بعض الباحثين إلى أن عدم اليقين في السياسات من الممكن أن يعمل على زيادة البيروقراطية: بمعنى أن تحمي الجماعات المختلفة داخل الحكومة مصالحها الشخصية

---

[60] Baker et al., 2014; Scott R. Baker, Nicholas Bloom, and Steven J. Davis, “Measuring Economic Policy Uncertainty,” Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 21633, October 2015.

[61] Brandon Julio and Youngsuk Yook, “Political Uncertainty and Corporate Investment Cycles,” *Journal of Finance*, Vol. 67, No. 1, 2012.

[62] Baker, Bloom, and Davis, 2015.

عن طريق "تمرير المعلومات من المستويات الأعلى للأدنى دون مشاركة أفقية للمعلومات" أو عزل أنشطتها والتصرف على أساس التخوف من أن تغييرات السياسات المستقبلية قد تقلل من دور الجماعة أو أهميتها.[63] وهذا، بدوره، يمكن أن يقلل من عملية صناعة القرار السياسي. يعوق عدم اليقين أيضًا عملية صناعة القرار السياسي بصورة مباشرة أكبر في المجالات بالغة التعقيد التي يؤدي وجود غموض حول الحقائق الأساسية بها إلى جعل الاختيار من بين خيارات السياسات أمرًا صعبًا. إن العمليات البيروقراطية البطيئة لها آثار بالغة عندما تعمل على تأجيل القرارات المهمة المتعلقة بالسياسات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الخارجية. على سبيل المثال، عندما تواجه هذه العمليات تهديدًا حقيقيًا بشن هجوم على الأراضي الأمريكية، فإن صانعي السياسات يجب أن يكونوا قادرين على تحديد رد فوري. كما يعيق عدم اليقين بشأن المعلومات عملية صناعة القرار ومن ثم التوصل إلى اتفاق حول الاستعداد والأمن القومي. يمكن قول الشيء ذاته بالنسبة للاستجابة المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية أو الأحداث التي لا تعتمد على بيانات.

ويمكن أن يؤثر عدم اليقين بشكل سلبي على قرارات السياسات على الصعيد المحلي كذلك. تؤدي القرارات القائمة على الآراء أو التصورات أو الأيديولوجية بدلاً من الحقائق، إلى سياسات لها تبعات غير مقصودة ووخيمة – وهو الموقف الذي يبدو شائعًا بصورة متزايدة في بيئة تعاني من تصدع الحقيقة، حتى بين صانعي السياسات. على سبيل المثال، قد يؤدي النهج الخاص بتغير المناخ والمعتمد على المعلومات المضلِّلة، بدلاً من اعتماده على الحقيقة العلمية، إلى المخاطرة إما بالمبالغة في رد الفعل تجاه تهديد صغير بشكل يؤدي إلى نتيجة عكسية أو بتجاهل قلق بالغ حتى فوات الأوان.

إن عدم اليقين في السياسات، المدفوع بتصدع الحقيقة بشكل جزئي على أقل تقدير، من الممكن أيضًا أن يكون له تبعات دبلوماسية. قد يتخذ الحلفاء والخصوم إجراءات تتعارض مع المصالح الأمريكية عندما يكون لديهم ريب حول الثقة في المواقف السياسية السابقة التي يتخذها القادة الأمريكيون، أو حول القدرة على تحديد ما إذا كان هذا الالتزام (أو التهديد في حالة العدو) حقيقيًا. على سبيل المثال، من الممكن أن يلجأ الحليف الذي يفقد الثقة في قوة الالتزام الأمريكي إلى شريك آخر من أجل الحصول على دعم إضافي، مما يحرم الولايات المتحدة من إمكانية إقامة علاقة اقتصادية أو سياسية

[63] Rui J. P. de Figueiredo, Jr., “Electoral Competition, Political Uncertainty, and Policy Insulation,” *American Political Science Review*, Vol. 96, No. 2, 2002.

مهمة. ومن الممكن لأي عدو يعتقد بأن الموقف الأمريكي السابق ليس انعكاسًا دقيقًا للإرادة الأمريكية أن يتحدى الولايات المتحدة ويشارك في تصعيد الأعمال العدائية تجاهها. هذه المنظمات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهيكل تحالف ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قللت بعض عدم اليقين المحيط بالالتزامات الدبلوماسية، ولكن، في النصف الأول من القرن العشرين، لم تكن هناك ضمانات مماثلة وكان عدم اليقين أكبر بصورة معتبرة. إذا تسببت ظاهرة تصدع الحقيقة في زيادة عدم اليقين هذا، فمن المحتمل أن يزيد خطر التصعيد غير المتعمد، بل والصراع كذلك.

في النهاية، كما ذُكر آنفًا، يمكن أن يزيد تصدع الحقيقة بجانب الاستقطاب (أحد دوافع تصدع الحقيقة) من تفاقم عدم اليقين في السياسات بالإضافة إلى الآثار المترتبة الأخرى دوليًا ومحليًا. من المحتمل أن تخضع السياسات التي لا تعتمد على الحقائق المشتركة والمقبولة بصفة عامة، بل على القرار الانتقائي ورفض الحقائق، للتراجع والتغيير السريع عندما تتغير التوجهات أو الأحزاب في قيادة الكونجرس أو الرئاسة. يقوّي الاستقطاب من هذا الاتجاه، حيث يُزيد من التباعد الأيديولوجي بين صانعي السياسات من كل جانب في هذا النطاق ويزيد أيضًا من فرص "صدمة السياسات" عندما تنتقل السلطة التنفيذية والتشريعية من حزب إلى آخر. وعلى المستوى المحلي، قد تؤدي تغييرات السياسات السريعة إلى العديد من العواقب السلبية، بما في ذلك الخسارة المالية للأفراد أو المؤسسات وإهدار الموارد على المستوى الفردي والحكومي، وعدم الاستقرار في مجال الاقتصاد أو الرعاية الصحية أو أسواق التأمين التي لها تأثيرات مباشرة على المقومات الفردية. بالإضافة إلى ذلك، قد تُقلل تغييرات السياسات من الثقة في المؤسسات الرئيسية. وعلى المستوى الدولي، تضر تغييرات السياسات بالمصداقية الأمريكية، وقد تضر بالتحالفات والشركات وتؤدي إلى إثارة التصعيد الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى صراع شامل.

إدارة عدم اليقين على المستوى الوطني

توضح العديد من الأبحاث في دراسات سابقة في علم النفس والتجارة كيفية مكافحة عدم اليقين الحالي وإدارته والتخطيط له والاستفادة منه. ومع ذلك، لا تعالج أي من هذه الأبحاث، بشكل فعلي، التحديات على المستوى الدولي أو الوطني والتي يفرضها عدم اليقين المرتبط بتصدع الحقيقة. سيشكل التغلب على عدم اليقين المرتبط بتدني الثقة وانتشار المعلومات المضلِّلة صعوبة ما. سيكون البحث بشأن وسائل تزويد صانعي القرار من الحكومة والأفراد بالمعلومات الموضوعية غير المنحازة أمرًا قيمًا للغاية. تُعتبر

بعض الجهود في هذا الاتجاه قيد التنفيذ. على سبيل المثال، تحاول بعض شركات وسائل التواصل الاجتماعي تقليل حجم المعلومات الخاطئة المضللة المنشورة على منصاتها، وتساعد المنظمات التي تتحقق من الحقائق في تحديد الإثباتات والبيانات الخاطئة المضللة. ووفقًا لما ذكر في موضع آخر، فمع ذلك، لا تكفي الحقائق الموضوعية في معظم الحالات لإثارة الشعور باليقين بشأن معلومة معينة. علاوةً على ذلك، يوجد بحث متواصل إلا أنه قليل بشأن طرق تقليل عدم اليقين في العلاقات الدولية والدبلوماسية – وهذا البحث في مجال عدم اليقين المرتبط بتصدع الحقيقة – قد يكون أكثر خطورة. ومن ثم، فإن البحث المرتبط بالتغلب على آثار عدم اليقين المرتبط بتصدع الحقيقة يجب أيضًا أن يأخذ في الاعتبار أنواع المراسلين والرسائل والمنصّات المطلوبة لتزويد الجهات الفاعلة الدولية والمحلية بالحقائق الموضوعية بطريقة تجعلهم مستعدين لقبول هذه الحقائق والتفاعل معها.

يوجد كثير من النواحي الأخرى التي قد يكون فيها البحث الإضافي حول موضوع عدم اليقين أمرًا ذا صلة. أولاً، قد يوفر تحديد الإجراءات الإضافية لعدم اليقين، ومتابعتها، رؤية أكثر شمولاً لمدى تغير عدم اليقين بمرور الوقت، والطرق والمجالات التي ازداد فيها والطرق والمجالات التي لم يتغير فيها. على سبيل المثال، بالرغم من كشف بيانات الرأي العام لتصورات حول عدم اليقين إلا أن وجود مقاييس إضافية قد يكون أمرًا مفيدًا، بما في ذلك تحليل أكثر منهجيةً للحالات التي يغير فيها الشخصيات السياسية القيادية مواقفهم بشكل جذري وللحالات التي تتغير فيها السياسات الوطنية بشكل جوهري ولمدى تغيير السياسات أو تغيير اتجاهها بعد تسليم الإدارة. كما سيكون التقييم الأكثر دقة للتكاليف المختلفة لعدم اليقين، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية، أمرًا ذا قيمة. بالرغم من وجود تقديرات جيدة إلى حد ما للتكاليف الاقتصادية لعدم اليقين، فإن تقييمات تكاليف عدم اليقين فيما يتعلق بأضرار الأمن القومي أو مخاطره على الشراكات الدبلوماسية تكون أقل تأثيرًا. من المفيد أيضًا معرفة أنواع عدم اليقين الأكثر ضررًا وتقييم هذا الضرر من الناحية الكمية أو أي ناحية أخرى في مختلف المجالات، مثل السياسات الخارجية والاقتصاد والصحة العقلية للأفراد. أخيرًا، بالرغم من كون الحل البسيط لعدم اليقين هو توافق السياسات، قد تكون السياسات الأخرى أو التدخلات المؤسساتية قادرة على تحسين عدم اليقين والحد منه. سيكون من المفيد إجراء بحث لتحديد التدخلات المحتملة وآلية عملها. يبين جدول الأعمال البحثي في الفصل السادس وسائل إضافية لدراسة عدم اليقين.

الملخص

تبين التكاليف الموضحة في هذا الفصل خطورة التحديات التي يشكلها تصدع الحقيقة. من المحتمل أن تؤدي الاتجاهات التي حددناها إلى تبعات غير التي تحققنا منها في هذه الدراسة – العواقب التي ستظهر باستمرار البحث في هذا المجال وتطور الفهم الشامل لظاهرة تصدع الحقيقة. يُعد التركيز العميق على العواقب الأربع المذكورة أمرًا في غاية الأهمية، ليس بسبب الرؤية التي يقدمها حول الطرق التي قد تتسبب ظاهرة تصدع الحقيقة من خلالها في تهاوي مؤسسات المجتمع الأمريكي وهيئاته فحسب، بل لأنه يمكنه كذلك تحديد المجالات التي قد تشكل استجابات السياسات فيها حجر الزاوية في مواجهة تصدع الحقيقة. ستكون الأبحاث الإضافية بشأن هذه المجالات الأربعة قيّمة للغاية في تحديد هذه الاستجابات. تقدم المناقشة الواردة في هذا الفصل بعض الاتجاهات المحتملة الخاصة بهذا البحث. أولاً، وفقًا لما ذكر في موضع آخر، تُحفز التغييرات المستهدفة للمؤسسات الحكومية ومنظمات الإعلام عملية الوصول إلى اتفاق والتحلي بالشفافية، وكل منهما يعيد المصداقية والثقة في هذه المؤسسات بل ويساعد في الفصل بين الرأي والحقيقة. ثانيًا، هناك مجالات تؤدي فيها الاستجابات التشريعية دورًا كبيرًا في القضاء على الاستقطاب وظاهرة تصدع الحقيقة، إما من خلال تفويض منتديات للخطاب الاجتماعي الهادف أو تقليل عدم اليقين في السياسات. أخيرًا، قد يُساعد أيضًا استخدام الاقتصاد السلوكي لتحديد طرق لبناء المواقف من أجل التشجيع على السلوكيات المرغوب فيها – مثل المشاركة المدنية والمشاركة في الخطاب المدني وتحديث المعتقدات السابقة بسهولة أكبر ومنح المزيد من الأهمية للحقائق الموضوعية – في تحسين بعض عواقب تصدع الحقيقة وسماتها الأكثر إثارة للقلاقل. ومع ذلك، يلزم إجراء أبحاث إضافية في كل مجال من هذه المجالات. يحدد الفصل السادس جدول أعمال بحثي يمكن الاستعانة به كخريطة يُسترشد بها في إجراء المزيد من البحث.

الفصل السادس

الطريق لإيجاد الحلول: جدول أعمال بحثي

لقد قدمت هذه الدراسة تعريفًا لتصدع الحقيقة وعرضت أمثلة، وحيثما أمكن، قدّمت دليلاً بالطرق التي يبدو فيها أن ظاهرة تصدع الحقيقة تؤثر على الساحة السياسية والخطاب السياسي اليوم. وقد ناقشت الدراسة أربعة دوافع لظاهرة تصدع الحقيقة، وتطرقت إلى الآليات السببية المحتملة التي تربط بين هذه الدوافع وتصدع الحقيقة، ووصفت البحث والدليل الذي يوحي بوجود صلة بين كل دافع وبين الاتجاهات الأربعة المرتبطة بتصدع الحقيقة. كما حددت الدراسة النتائج الأربعة التي تبدو منسوبة إلى تصدع الحقيقة ولو جزئيًا على الأقل، وبحثت التبعات المرتبطة بكل منها، والطرق المقترحة التي تؤدي من خلالها ظاهرة تصدع الحقيقة إلى هذه العواقب.

لقد شددنا خلال هذه الدراسة على الطرق التي يبدو فيها أن تصدع الحقيقة ودوافعها ونتائجها مختلفة عن الاتجاهات المماثلة التي تمت ملاحظتها في العقود الأخيرة، على الرغم من أننا نقر بأن بعض مكونات تصدع الحقيقة ليست جديدة تمامًا. تُبرز النماذج المماثلة السابقة الواردة في الفصل الثالث فترات في تاريخ الولايات المتحدة أظهرت الاتجاهات التي تحمل بعض السمات المميزة لما حددناه على أنه تصدع للحقيقة، فضلاً عن مشاركة بعض من دوافعها. ومع ذلك، لقد استهدفنا أيضًا توضيح كيفية اختلاف الفترات السابقة عن اليوم.

وكما أشرنا خلال هذه الدراسة، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث الواقعية في عدد من المجالات المهمة، لفهم كل من تصدع الحقيقة بصورة أفضل وفهم كيفية اختلاف الظروف عن الماضي ومدى مشابهتها للظروف في الماضي بشكل أكبر. ولقد أشرنا إلى وجود حاجة إلى استخلاص النماذج المماثلة السابقة والدولية للدروس والمقارنات، وجمع المزيد من الأدلة التجريبية الأكثر صرامة عن مدى انتشار ظاهرة تصدع الحقيقة في مجتمع اليوم؛ واستكشاف (وإنشاء، حيثما أمكن) آليات

سببية تربط تصدع الحقيقة بدوافعها وعواقبها؛ وتحديد الاستجابات التي يمكن أن تساعد في التعامل مع المجالات التي تكون فيها آثار تصدع الحقيقة أكثر حدة وكذلك اختبارها وتنفيذها. وعلى الرغم من أن البحث والدليل المقدم في هذه الدراسة غير تام وغير مكتمل، إلا أنه يرسي أساسًا يتم الاستناد إليه.

فنحن نؤمن بأن اتخاذ إجراء بشأن جدول الأعمال البحثي هذا يجب أن يكون فوريًا وذا أولوية عالية. وكما نشير خلال هذه الدراسة، تتطلب الديموقراطية السليمة سوق أفكار نابضة، حيث يعمل الحوار الدقيق ومناقشة القضايا السياسة الرئيسية كطريقة للوصول إلى نتائج سياسية أكثر استنارة تحمي حقوق الأفراد مع تعزيز الأمن والازدهار والمصلحة الوطنية. وبدون وجود مجموعة مشتركة من الحقائق واتفاق عام حول كيفية التعامل مع التفسيرات التحليلية لتلك الحقائق والبيانات ومتى يتم الثقة فيها، يصبح من الصعوبة بمكان إجراء هذا النوع من الحوار المفيد. وفي ظل تصدع الحقيقة؛ تظهر الروايات المتضاربة، وتزداد النزعة العصبية داخل جمهور الناخبين الأمريكيين، ويزداد الجمود والخلل السياسي حيث سيكون ثمة خطاب رنّان حول القضايا المدنية والسياسية بطريقة مثالية. ولقد ناقشنا في الفصل الرابع مدى تعقيد دوافع تصدع الحقيقة. ثم ناقشنا في الفصل الخامس بعضًا من آثار تصدع الحقيقة على الخطاب المدني وصنع السياسات والمشاركة المدنية والسمعة والأمن الدولي للولايات المتحدة. إن تصدع الحقيقة، وانخفاض استخدام الحقائق والبيانات والتحليلات واحترامها في الخطاب المدني والسياسي لهما تضمينات بعيدة المدى في جميع جوانب الحياة العامة والسياسية الأمريكية، ويشكل مستويات كثيرة من المخاطر تشمل: ضعف الديموقراطية بشكل جوهري، وانقسام الناخبين دائمًا، وتحييد المؤسسات السياسية والمدنية الأمريكية (بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن الحكم) عن الأمر كثيرًا، وتُعرِّض وضع الولايات المتحدة في النظام العالمي وحتى في الأمن القومي للضرر بشكل لا يمكن إصلاحه. ولكل هذه الأسباب، نعتقد أن التحديات التي تفرضها ظاهرة تصدع الحقيقة ملحة ويجب أن تُؤخذ على محمل الجد ويجب معالجتها على الفور وبصورة شاملة. يمثل جدول أعمال بحثي المُقترح في هذا الفصل خطوة أولى نحو العمل، حيث يحدد مجموعة من الأولويات البحثية التي تهدف إلى تأسيس فهم أفضل لتصدع الحقيقة ومساعدة الأفراد والمنظمات في العثور على حلول عملية يمكن أن تعالج تصدع الحقيقة على المدى القريب والمتوسط.

يعرض هذا الفصل جدول الأعمال البحثي الذي يحدد أولويات البحث. ويهدف إلى التوجيه بإجراء مزيد من الدراسة عن ظاهرة تصدع الحقيقة، ومعالجة بعض الفجوات في البيانات والفهم والمعرفة المُسلط عليها الضوء في هذه الدراسة، ودعم السعي وراء الحلول والاستجابات. فنحن نصف أربعة مسارات بحثية ونقدم أولويات بحثية واستفسارات بحثية محددة في كل من الأمور التالية:

1. النماذج المماثلة السابقة والدولية
2. البيانات والاتجاهات
3. الآليات والعمليات
4. الحلول والاستجابات.

نناقش كيفية إسهام كل مسار من هذه المسارات في تحقيق فهم أعمق لتصدع الحقيقة والمساعدة في البحث عن استجابات عالية الفعالية. والجدير بالذكر أنه يمكن أن يكون هناك تداخل عبر مسارات البحث، حيث: قد تندرج بعض المسائل في أكثر من مسار واحد، وقد يجمع مشروع واحد مسائل بحثية من عدة مسارات، حسب حجمها وأهدافها. فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروع يركز على المعلومات المضلِّلة أن يبحث الاتجاهات في كم المعلومات المضلِّلة بمرور الوقت، وأسباب الزيادات والانخفاضات في هذا الحجم، وسبل خفض كمية المعلومات المضلِّلة التي تنتشر من مصادر مختلفة أو التحكم فيها. واختتمنا الفصل بوضع خطط مستقبلية لمتابعة جدول الأعمال. من المهم أن يكون جدول الأعمال البحثي هذا مرنًا وسريع الاستجابة. ومع المضي قدمًا في هذا البحث، قد تظهر مسائل وجوانب تركيز جديدة. وبالتالي، ينبغي تحديث جدول الأعمال حسب الحاجة لضمان قبوله وملائمته.

مسار البحث الأول: النماذج المماثلة السابقة والدولية

نقترح استمرار العمل المُقدم في الفصل الثالث خلال مسار البحث الأول، مع استكشاف المظاهر السابقة لتصدع الحقيقة في الولايات المتحدة بمزيد من العمق، وكذلك النماذج المماثلة الحالية والسابقة في البلدان الأخرى. يهدف مسار البحث الأول إلى (1) تحديد أوجه التشابه والاختلاف، بالإضافة إلى الدروس والرؤى، التي يمكن اكتسابها من التجارب السابقة و(2) تسليط الضوء على كيف يمكن أن تكون ظاهرة تصدع الحقيقة

كما عرفناها جديدة ومختلفة عن الماضي. وفي هذا الموضوع، سيكون وجود رؤية إضافية حول ما إذا كان هناك انخفاض في الإجماع حول الحقائق والبيانات، والتفسيرات التحليلية المستندة إلى هذه البيانات، في الفترات السابقة أمرًا مفيدًا، خاصة لأن ذلك يبدو سمة مميزة للعصر الحالي. والأهم من ذلك، قد يساعد البحث في كيفية انتهاء الأحداث التي تشبه تصدع الحقيقة في الماضي، في تحديد الاستجابات أو الأدوات السياسية الداعمة التي يمكن استخدامها لمجابهة تصدع الحقيقة اليوم. اقترح الفصل الثالث جوانب أولية للتركيز عليها، تشمل الأدوار التي يؤديها الازدهار الاقتصادي والوحدة الوطنية (عكس التماسك)، والدور الذي تؤديه الصحافة الاستقصائية، ومدى تغير مخاوف المجتمع بشأن الموضوعية والتحليل القائم على الحقائق مثل تأرجح بندول الساعة، ما يعزز التصحيح الطبيعي للأحداث التي تشبه تصدع الحقيقة. يقدم الجدول 1.6 أولويات البحث لهذا المسار ونماذج للمسائل البحثية المرتبطة. تعد المسائل التي نطرحها هنا وفي الأجزاء الأخرى من هذا الفصل غير شاملة؛ وبدلاً من ذلك نقدم نماذج لأنواع المسائل التي يتعين التعامل معها ضمن المسار البحثي.

يضم مسار البحث الأول نوعين من الأولويات البحثية. ففي الأولوية الأولى، نقترح الاستمرار في استكشاف النماذج المماثلة في تاريخ الولايات المتحدة (أولوية البحث 1.A)، بما في ذلك الفترات الثلاث السابقة المحددة في هذه الدراسة وكذلك الفترات الأخرى التي يمكن أن توفر نماذج لأوجه التشابه والرؤى الإضافية. يوضح الجدول 6.1 المسائل البحثية المحتملة. قد يحتاج البحث التاريخي إلى الاعتماد بشكل كبير على الأبحاث المؤرشفة لاستقصاء أدلة الاتجاهات الأربعة التي تشكّل تصدع الحقيقة بتعمق. وفي الأولوية الثانية، نقترح التوسع في هذا التحليل وصولاً إلى النماذج المماثلة الدولية (أولوية البحث 1.B). وفي كلتا الحالتين، تتشابه مسائل البحث فيما يلي:

- يجب أن يتم استخلاص كل النماذج المماثلة المحتملة لأوجه التشابه والاختلاف في الجوانب ذات الصلة بتصدع الحقيقة. وسوف يساعد ذلك في تحسين فهم الباحثين وتحديدهم أي من هذه الجوانب جديد وأي منها له سوابق تاريخية واضحة. وستجدر الحاجة إلى جعل المسائل التي نقترحها أكثر تحديدًا. فعلى سبيل المثال، قد يركز الباحث بشكل محدد على تراجع الثقة في المؤسسات، أو على زيادة الاختلاف حول الحقائق والتفسيرات التحليلية لتلك الحقائق أو البيانات أو التحليلات بدلاً من التركيز عمومًا على جميع أوجه التشابه والاختلاف؛ ويمكن

الجدول 6.1
أولويات البحث للنماذج المماثلة السابقة والدولية

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
1.A: النماذج المماثلة في تاريخ الولايات المتحدة	• ما أوجه التشابه والاختلاف بين الفترات السابقة والحالية في المجالات ذات الصلة بظاهرة تصدع الحقيقة؟ هل هذه الاتجاهات المُلاحظة في هذه الأيام فريدة من نوعها، أم أنها تمثل استمرارًا للماضي؟ • في حالة وجود أوجه تشابه مع الماضي، ماذا نتعلم منها؟ وفي حالة وجود اختلافات، ما تبعاتها؟ • كيف يتم مقارنة المستويات الحالية للاستقطاب والتحديات في نظام المعلومات وحالة التربية المدنية مع الماضي؟ • كيف يتم مقارنة المستويات الحالية للجمود السياسي والخطاب المدني والاغتراب وعدم اليقين مع الماضي؟ • كيف انتهت هذه الفترات السابقة؟ وما العوامل الأكثر أهمية؟ ما الرؤى التي يمكن الاسترشاد بها في تقديم استجابة هذه الأيام؟
1.B: النماذج المماثلة العالمية	• ما أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج المماثلة الدولية ونماذج الولايات المتحدة في المجالات ذات الصلة بظاهرة تصدع الحقيقة؟ • هل الدوافع الأساسية في النماذج المماثلة الدولية متشابهة مع دوافع ظاهرة تصدع الحقيقة أو مختلفة عنها في الولايات المتحدة؟ وكذلك عواقبها؟ • ما الدروس التي يمكن تعلمها من هذه النماذج المماثلة الدولية؟

للباحثين استكشاف كيفية اختلاف المظهر الحالي لهذا الاتجاه عن الماضي (وسبب ذلك).

- يجب تقييم كل نموذج مماثل محتمل لتحديد ما إذا كانت الدوافع والنتائج الرئيسية تتشابه مع تلك الخاصة بتصدع الحقيقة اليوم في الولايات المتحدة أو تختلف عنها. وقد تشير أوجه الاختلاف إلى العوامل الإضافية التي ينبغي اكتشافها. ويمكن أن تساعد الإجابات عن هذه الأسئلة الباحثين في فهم السبل التي يكون تصدع الحقيقة فيها أمرًا جديدًا والسبل التي يكون تصدع الحقيقة فيها بمثابة استمرار للماضي. وفي حالة الأمثلة التاريخية، قد يتضمن ذلك تحليلاً مركزًا للتغييرات في الاستقطاب بمرور الوقت، بحيث يتناول هذا التحليل الأسئلة المتبقية في الدراسة الحالية ويستكشف كيف يسهم هذا العامل في ظاهرة تصدع الحقيقة.

- يجب أن يتم استخلاص كل نموذج مماثل محتمل للحصول على الرؤى والدروس الرئيسية التي يمكن تمديدها حتى اليوم. تشمل مجالات الاستكشاف تقييم سبب انتهاء المظاهر السابقة للظواهر التي تشبه تصدع الحقيقة، وفهم الطرق التي يمكن من خلالها استخدام الخصائص الفريدة لتصدع الحقيقة أو ديناميكياتها اليوم من أجل تحفيز العثور على الحلول. ويعد السؤال الأخير ضروريًا إذا كان يجب على الباحثين التعلم من التجربة السابقة واستخدام هذه التجارب للتعجيل بإنهاء تصدع الحقيقة اليوم.

مسار البحث الثاني: البيانات والاتجاهات

نقترح، خلال مسار البحث الثاني، التركيز على تحديد مقاييس كل جانب من جوانب تصدع الحقيقة وتجميعها وتقييمها. وسيتيح ذلك للباحثين تحديد الجوانب التي تكون فيها ظاهرة تصدع الحقيقة أشد حدة وتوثيقها بصورة أفضل، وتوضيح مراحل ظهور تصدع الحقيقة اليوم، وإظهار الطرق التي تكون فيها تصدع الحقيقة ظاهرة فريدة مختلفة عن الماضي بشكل أكثر وضوحًا وصرامة. ولقد أشرنا في موضع آخر أنه سيكون من الصعب تحديد إجراءات معينة لاتجاهات تصدع الحقيقة ودوافعها ونتائجها وقياسها. ومع ذلك، فقد حاولنا تحديد الاتجاهات المحتملة وأنواع معينة من البيانات قد تجعل هذه المهمة أكثر قابلية للتحقيق.

أولاً، سيؤدي وجود دليل أفضل حول الاتجاهات الأربعة التي تحدد ظاهرة تصدع الحقيقة ذاتها إلى تيسير تحديد مدى تأثير تصدع الحقيقة على الخطاب والساحة السياسية الأمريكية بشكل أفضل. ويتم تحديد عدد من مقاييس الاهتمام المحددة في الفصل الثاني. ويمكن أن تساعد هذه المقاييس أيضًا الباحثين في فهم أي من عناصر تصدع الحقيقة جديد وأي منها قديم. ثانيًا، سوف يؤدي وجود معلومات فضلى عن هذه الظواهر مثل، سرعة تدفق المعلومات ومقدار المعلومات المتاحة ومدى تغير الاستقطاب بمرور الوقت، إلى مساعدة الباحثين في تحديد الدوافع والعواقب الرئيسية لتصدع الحقيقة وإجراء تقييم أشمل لنطاقها والطرق التي تكون فيها (أو لا تكون فيها) بمثابة عملية مستمرة. يمكن أن تساعد الأبحاث التي يتم إجراؤها كجزء من مسار البحث الثاني في تركيز الانتباه على هذه الدوافع والعواقب التي تبدو أكثر ديناميكية وتأثيرًا والتي أدت إلى التغييرات الأكثر فائدة أو الأكثر أهمية بمرور الوقت. وأخيرًا، سوف يؤدي وجود بيانات فضلى في جوانب مثل تبعات الجمود السياسي،

بالإضافة إلى طرق أكثر دقة لقياس تبعات تراجع الخطاب المدني إلى توفير رؤية حول آثار تصدع الحقيقة والضرر الذي تخلفه على الديموقراطية الأمريكية والفعالية السياسية والأمن القومي.

وكما أشارت هذه الدراسة، ثمة نواحي مثل الاستقطاب السياسي والثقة بالمؤسسات حيث يوجد بالفعل قدر كبير من المعلومات حول الاتجاهات بمرور الوقت، بينما توجد جوانب أخرى تكون أقل توثيقًا. يوضح الجدول 6.2 الأولويات الرئيسية في مسار البحث الثاني مع التركيز على تلك النواحي التي تفتقر للبيانات الجيدة. ويتمثل التحدي في معظم هذه الحالات في صعوبة تحديد المقاييس الجيدة، وقد يصعب جمع البيانات. ومع ذلك، يقدم الجدول 6.2 الأسئلة البحثية للنماذج ذات الصلة في هذه الجوانب لتحفيز التفكير والابتكار حول كيفية التغلب على هذه التحديات. ويعتبر أيضًا بعض هذه المسائل عام جدًا بدرجة لا تصبح معها مسائل بحثية دون وجود تحسينات إضافية عليها. نقدم أفكارًا أكثر تحديدًا في العديد من الفقرات التالية.

الجدول 6.2
أولويات البحث للبيانات والاتجاهات

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
2.A: تصدع الحقيقة واتجاهاتها	• أي مجال من المجالات انحسر الإجماع على الحقائق والتفسيرات التحليلية لهذه الحقائق بشأنه؟ وأين ظل الإجماع كما هو؟ ما الذي يؤدي إلى هذا الانحسار عند حدوثه؟ • ما التكاليف المرتبطة بالزيادة في الاختلاف على الحقائق؟ • ما الطرق وأي مجال من المجالات الموضوعية التي أصبح فيها الرأي والحقيقة غير واضحين؟ • كيف تغيرت قدرة الأشخاص على التمييز بين الرأي والحقيقة بمرور الوقت؟ كيف أسهمت التغييرات الطارئة في نظام المعلومات في هذا الأمر؟ • كيف تطور استخدام الحقائق والتحليل القائم على الحقائق في الأشكال المختلفة للإعلام والاتصال؟ • أي المجالات تكون ظاهرة تصدع الحقيقة أكثر حدة فيها؟ • ما جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة الجديدة؟ وأي منها لا يعد جديدًا؟
2.B: نشر المعلومات	• كيف ستبدو "خريطة" نظام المعلومات؟ ما الأنواع المختلفة للمعلومات والجماهير والمرسلين والنوايا (مثل، المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة)؟ • كيف تغير حجم المعلومات عمومًا والمعلومات المضلِّلة بصفه خاصة بمرور الوقت؟ • كيف تغيرت سرعة تدفق المعلومات بمرور الوقت؟

الجدول 6.2—يُتبع

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
2.C: التغييرات في مجال الإعلام	• كيف تغير عدد المصادر بمرور الوقت؟ هل توجد في الوقت الحالي مصادر أكثر من الماضي؟ • كيف تغيرت نسبة الرأي والحقيقة في الأشكال المختلفة للتغطية الإعلامية بمرور الوقت؟ وكذلك محتوى التغطية؟ • كيف تغيرت دقة تغطية الأخبار بمرور الوقت؟ • كيف تغير اقتصاد وسائل الإعلام؟ كيف أثرت هذه التغيرات في ظاهرة تصدع الحقيقة؟
2.D: الاستقطاب والجمود السياسي	• كيف يمكن تقييم التغييرات في الاستقطاب الاجتماعي والسكاني بمرور الوقت بدون المقاييس الموجودة بالفعل؟ ما الذي تعكسه هذه الاتجاهات؟ • ما التكاليف السياسية الخارجية والدبلوماسية للجمود السياسي؟ • ما التكاليف المرتبطة بغياب المصداقية محليًا ودوليًا بسبب الجمود السياسي؟
2.E: الخطاب والمشاركة المدنية	• كيف تغيرت جودة الخطاب والمشاركة المدنية ومقدارهما بمرور الوقت؟ • كيف تغيرت المواقف تجاه الخطاب والمشاركة المدنية بمرور الوقت؟ • كيف يمكن قياس تكاليف التراجع في الخطاب والمشاركة المدنية؟ ما الذي تعكسه هذه الاتجاهات؟ • ما تكاليف تراجع الخطاب والمشاركة المدنية بالنسبة لنوعية الحكومة؟ وكذلك في مجالات أخرى؟
2.F: الفرص التعليمية	• كيف تغيرت جودة التربية المدنية في المدارس والكليات والجامعات ومقدارها بمرور الوقت؟ • كيف تغيرت جودة التوعية بالتربية المدنية للبالغين ومقدارها بمرور الوقت؟ • كيف تغير كم التدريب وكيفه في التفكير النقدي بمرور الوقت؟ • كيف تختلف جودة التربية المدنية والتدريب على التفكير النقدي ومقدارهما عبر الدول؟ وكذلك عبر المجموعات السكانية المختلفة؟ وكذلك عبر أنواع المدارس (مثل، المدارس العامة والخاصة)؟ • كيف تغيرت مهارات التفكير النقدي للطلاب بمرور الوقت؟ • كيف تغيرت المعرفة الإعلامية والوعي السياسي للراشدين والشباب بمرور الوقت؟
2.G: عدم اليقين	• كيف تغير عدم اليقين بالسياسات بمرور الوقت؟ • ما تكاليف السياسة الخارجية والدبلوماسية لعدم اليقين بالسياسات؟ • ما التكاليف المرتبطة بفقدان المصداقية على الصعيد المحلي والدولي بسبب الجمود السياسي؟ • أي نوع من أنواع عدم اليقين يُسبب الضرر الأكبر؟

لقد حددنا سبع أولويات بحثية في مسار البحث الثاني وقدمنا عددًا من المسائل البحثية للنماذج لكل منها. وتندرج هذه المسائل ضمن الجانبين الرئيسيين التاليين:

- تركز بعض هذه الأسئلة على الاتجاهات بمرور الوقت. تهدف هذه الأسئلة إلى تحديد الطرق التي تطورت من خلالها الدوافع والنتائج الرئيسية لتحقيق فهم أفضل لظهور تصدع الحقيقة وانتشارها وتحديد أي من جوانب تصدع الحقيقة جديدة فعليًا وأيها أكثر اتساقًا مع المستويات أو الاتجاهات السابقة.
- تركز الأسئلة الأخرى على التبعات التي تفرضها عناصر محددة من تصدع الحقيقة. وحسب ما تم مناقشته باستفاضة في الفصل الخامس، يكمن السبب وراء محاولة تحري تبعات تصدع الحقيقة في وصف آثارها السلبية على المجتمع بشكل أفضل وتطوير فهم أفضل للعواقب والتبعات التي يمكن أن تشير إلى استجابات محتملة.

تنبثق الأولويات البحثية السبعة من جوانب إطار عمل تصدع الحقيقة حيث تكون البيانات الجيدة والفهم الواضح للاتجاهات التاريخية مفقودًا. تتمثل تلك الأولويات التي تستفيد أكثر من البحث حول البيانات والاتجاهات في أولويات البحث 2.A (تصدع الحقيقة واتجاهاتها)، و2.B (انتشار المعلومات)، و2.C (التغيرات في صناعة الإعلام)، و2.D (الاستقطاب والجمود السياسي)، و2.E (الخطاب المدني والمشاركة المدنية). وكما أشرنا في موضع آخر، فإن الخطوة الأولى في أي جدول أعمال بحثي حول تصدع الحقيقة هو جمع بيانات أكثر صرامة حول الظاهرة التي حددناها كتصدع للحقيقة وتقييمها (أولوية البحث 2.A: تصدع الحقيقة واتجاهاتها). ويشمل ذلك تحديد النواحي التي تراجعت فيها نسبة الإجماع بشأن الحقائق وقياس مدى أي تغيير طارئ، وتحديد الأمثلة الواضحة للنواحي التي يكون فيها الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة غير واضح، وتقييم مدى تغير الحجم النسبي للرأي والحكاية فيما يتعلق بمقدار الحقائق المنشورة من خلال مختلف أشكال وسائل الإعلام والاتصال، وتحليل البيانات المتعلقة بتراجع الثقة في المؤسسات بمزيد من الاستفاضة. وسيكون من الصعب جمع بعض من هذه المقاييس وتقييمها، ولكن قد يكون ترميز المحتوى باستخدام أدوات معالجة اللغة مفيدًا للوصول إلى العديد من هذه النواحي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الترميز والتحليل لأسلوب أو لأنواع الكلمات المستخدمة في الصحف أو الأخبار الإذاعية إلى المساعدة في تسهيل عملية تقييم

كيفية تغير محتوى الأخبار بمرور الوقت وكيفية تغير الخلط بين الرأي والحقيقة. كما يمكن استخدام هذا التحليل على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لدراسة تكوين غرف الصدى واستمرارها، ولتقييم كيفية تغير نوعية ونطاق الخطاب المدني والمشاركة المدنية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتطورهما.[1] قد يكون من الضروري في كل جانب من هذه الجوانب التركيز على موضوعات محددة كنقطة انطلاق. فنحن نقترح إيلاء تركيز أولي على الجوانب التي لها تأثيرات مباشرة أكثر على حياة الأشخاص، مثل الرعاية الصحية والجريمة والتمويل الشخصي.

تحتل أولوية البحث 2.B (انتشار المعلومات) أهمية نظرًا لنطاق التغييرات في نظام المعلومات. على الرغم من وجود حاجة لإجراء مزيد من البحث لتأكيد هذه الفرضية، فإن مدى التغييرات في نظام المعلومات يمكن أن يكون أحد جوانب المظهر الحالي لتصدع الحقيقة الذي يختلف عن الفترات السابقة. ويمكن أن يكون أيضًا جانبًا يثبت فيه أن الحلول والاستجابات لتصدع الحقيقة وثيقة الصلة. ويمكن للباحثين تحديد أي من جوانب بيئة وسائل الإعلام تسهم إلى أقصى حد في تصدع الحقيقة، وأيها أكثر حاجة إلى موارد أو تحليل إضافي، وأيها يتم إلقاء اللوم عليها بشكل غير عادل لمساهمتها في المشكلة، وذلك مع وجود بيانات إضافية متعلقة بكيفية تغيير نظام المعلومات (يشمل ذلك حجم تدفق المعلومات وسرعته، وكم المعلومات المضلِّلة، وجودة أنواع مختلفة من التغطية الإعلامية ومحتواها ومقدارها). قد تكون دراسة أجريت عام 2001 لتقييم جودة المعلومات الصحية عبر الإنترنت قدمت إطار عمل معقول لإجراء مراجعة أكثر شمولية لجودة المعلومات عبر الإنترنت.[2] وقد يكون تقييم مقدار المعلومات التي يتم إرسالها عبر نظام المعلومات الحالي ومقدار المعلومات المضلِّلة التي تتدفق من خلاله أكثر تعقيدًا. ومع ذلك، من المحتمل الاستفادة من بيانات الاستخدام والبيانات المنقولة التي جمعتها المؤسسات الإعلامية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث من قبل لإنشاء تقدير معقول لمقدار

---

[1] للاطلاع على دراسة مماثلة، انظر. Elizabeth Bodine-Baron, Todd Helmus, Madeline Magnuson, and Zev Winkelman, *Examining ISIS Support and Opposition Networks on Twitter*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1328-RC, 2016.

[2] Gretchen K. Berland, Marc N. Elliott, Leo S. Morales, Jeffrey I. Algazy, Richard L. Kravitz, Michael S. Broder, David E. Kanouse, Jorge A. Munoz, Juan-Antonio Puyol, Marielena Lara, Katherine E. Watkins, Hannah Yang, and Elizabeth A. McGlynn, "Health Information on the Internet: Accessibility, Quality, and Readability in English and Spanish," *Journal of the American Medical Association*, Vol. 285, No. 20, 2001.

المعلومات التي تعتقد كل مؤسسة أنها تمر عبر بوابتها أو موقعها أو منصتها في أي يوم محدد. قد يحتاج البحث عن تدابير المعلومات المضلِّلة إلى الاعتماد على أدوات آلية أو بعض النماذج المماثلة لبعض أدوات التحقق من الحقائق والتثبت منها التي تمت مناقشتها سابقًا في هذه الدراسة. وقد تكون أولوية هذا البحث جمع الأدلة الموجودة وتحليلها لدعم التصور بأن المعلومات المضلِّلة قد ازدادت من حيث الحجم أو أن مقدار الرأي المنشور خلال مصادر وسائل الإعلام قد زاد بشكل كبير لدرجة أن الحقائق أصبحت مشوشة.

تركز أولوية البحث 2.C (التغييرات في صناعة وسائل الإعلام) على قياس وتحليل الطرق التي تغير من خلالها شكل وسائل الإعلام ومحتواها بمرور الوقت. وعلى الرغم من أن مقدار المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة يبدو أنه قد زاد، إلا أن الدليل التجريبي لدعم مثل هذا التقييم محدود. وقد يركز البحث الداعم لهذه الأولوية على تحديد المقاييس المناسبة التي يمكن استخدامها لدراسة الاتجاهات مثل عدم وضوح الخط الفاصل بين الحقيقة والرأي، والطرق التي تغير من خلالها محتوى وسائل الإعلام وأسلوبها بمرور الوقت، ودقة التغطية الإخبارية عبر أشكال وسائل الإعلام في الماضي والوقت الحاضر. سوف تتيح عملية التقييم المدعومة بالبيانات والأكثر دقة للباحثين والصحفيين فهمًا أفضل للطرق التي من خلالها أثّر تصدع الحقيقة على صناعة الإعلام ووضع حلولاً لمواجهة التحديات ذات الصلة. سوف يوفر برنامج التحليل النصي أداة قوية في هذا البحث، قادرة على التسجيل الاستقرائي للتغييرات الطارئة في الأسلوب والمحتوى، والاستكشاف الاستنباطي لفرضيات أو أنواع معينة من وسائل الإعلام بمزيد من التعمق.[3] ويجري العمل حاليًا في هذا الجانب الخاص، حيث يعمل الباحثون على تحسين تطبيق التحليل النصي لكل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الاجتماعية لتوفير صورة أكثر ثراءً عن كيفية تطور شكل وسائل الإعلام ومحتواها بمرور الوقت ودراسة كيفية ارتباط التغييرات في محتوى وسائل الإعلام بالتغيير السياسي والاجتماعي.[4] كما يتم استخدام التحليل النصي والمعالجة الطبيعية للأسلوب لفصل

---

[3] انظر على سبيل المثال، Doug Irving, 'Big Data, Big Questions," RAND Blog, October 16, 2017.

[4] Philip N. Howard and Malcolm R. Parks, 'Social Media and Political Change: Capacity, Constraint, and Consequence," *Journal of Communication*, Vol. 6, No. 2, 2012.

الحقيقة عن الخيال في الأخبار الرقمية.[5] قد يراعي البحث حول هذه الأولوية أيضًا جمع البيانات حول كيفية تغير سوق وسائل الإعلام من منظور تحليلي تجاري فيما يتعلق بالاندماج والمنافسة. وسوف تعمل البيانات الفضلى في هذا الجانب على تيسير تحليل الكيفية التي تؤدي بها اقتصاديات صناعة وسائل الإعلام دورًا في تصدع الحقيقة، وهي علاقة مهمة لكن يتم الاستهانة بها في بعض الأحيان.[6] سيكمن التحدي في هذه الأولوية البحثية المعينة في تطوير مقاييس يمكن استخدامها كتقدير تقريبي جيد مع إمكانية تجميعها بصورة حقيقية.

سيكون العمل الإضافي في أولوية البحث 2.D (الاستقطاب والجمود السياسي) قيمًا. تعد البيانات حول الاستقطاب وبعض تبعات الجمود السياسي قوية بالفعل. ومع ذلك، قد يكون التحليل الإضافي للبيانات الحالية وجمع مقاييس إضافية قيمًا في العديد من الجوانب. الجانب الأول، تركز معظم مقاييس الاستقطاب على الاستقطاب السياسي. ومع ذلك، يحتل الاستقطاب السكاني والاجتماعي قدرًا متساويًا من الأهمية كما أشرنا. وقد يكون وضع الإجراءات الجديدة لهذين النوعين الآخرين من الاستقطاب وجمعها وتحليلها قيمًا. والجانب الثاني، تجدر الحاجة لإجراء تقييم إضافي عن تبعات الجمود السياسي، لا سيما تلك التي ليس لديها مؤشرات اقتصادية بسيطة. قدم يونغ وآخرون خطوة أولى ومخطط واضح لعمل إضافي حول هذا الأسلوب.[7] ويشتمل ذلك على تقييم لتبعات الجمود السياسي على السياسة الدبلوماسية والخارجية والتبعات الناتجة عن فقدان المصداقية المحلية أو الدولية عندما تكون الحكومة غير قادرة على اتخاذ القرارات وإصدار التشريعات. يمكن استخدام نُهُج مماثلة لتحديد تبعات الجمود السياسي في مجال السياسة الخارجية عن طريق النظر في الكيفية التي أثّر فيها التأخر في صناعة القرارات على التجارة أو في كيفية ظهور التوتر الدبلوماسي كنتيجة للجمود السياسي

---

[5] William Yang Wang, "'Liar, Liar Pants on Fire': A New Benchmark Dataset for Fake News Detection," *Proceedings of the 55th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics*, Vancouver, July 30–August 4, 2017.

[6] انظر، على سبيل المثال، Eli Noam, *Media Ownership and Concentration in America*, New York: Oxford University Press, 2009; Ryland Sherman and David Waterman, "Technology and Competition in U.S. Television: Online vs. Offline," working chapter, September 21, 2013.

[7] بحث غير منشور ليونغ وآخرين، 2016.

الداخلي. يمثل الاستقطاب محور تصدع الحقيقة، وسيكون فهم نطاقه ومظاهره وتبعاته مهمًا في البحث عن الحلول؛ على غرار التغييرات في نظام المعلومات.

تظهر أولوية البحث 2.E (الخطاب المدني والمشاركة المدنية) بهذه القائمة لسببين: يوجد نقص في البيانات حول الخطاب والمشاركة، ويحمل هذا الجانب احتمالاً للاستجابات لظاهرة تصدع الحقيقة. يمكن أن تشير البيانات الفضلى عن مستويات المشاركة المدنية والخطاب المدني وجودتهما إلى فرص التحسين مع تحديد الأمر الذي سيكون مجديًا ومكان ازدهار الخطاب والمشاركة. تشتمل أمثلة ذلك على تحديد المقاييس وجمع البيانات حول أنواع مختلفة من المشاركة عبر الإنترنت (مثل المدونات والمناقشات أو العرائض عبر الإنترنت وحتى المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي ذات التوجه السياسي)، بالإضافة إلى إمكانية استخدام أدوات تحليل النصوص ذاتها التي تمت مناقشتها لتقييم جودة الخطاب وأسلوبه على مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي وبين مختلف المجتمعات على هذه المنصات. ويمكن أيضًا استخدام أدوات مماثلة لتقييم الخطاب والمشاركة في العالم غير الافتراضي. قد يشتمل ذلك على تقييم جودة الخطاب وأسلوبه في لقاءات مفتوحة عبر مختلف الولايات (باحتمال أن يكون ذلك لإجراء مقارنة بين الولايات) أو خلال المناقشات الدائرة في الكونجرس. على الرغم من أنه من المستحيل الحصول على نسخ سابقة من اللقاءات المفتوحة، فإن نصوص الحوارات الدائرة في الكونجرس تكون علنية، وبالتالي، فإنه من الممكن أن توفر سجلاً تاريخيًا للطرق التي تطور من خلالها الخطاب المدني والاستعداد للحوار والمناقشة، أو التي ظلت على حالها، بمرور الوقت. يمكن لهذه المعلومات أن ترشد الجهود المستقبلية وتوجهها لزيادة المشاركة المدنية وتشجيع الخطاب المدني أو تعزيزه وكذلك المهارات التي يتطلبها.

كما ينبغي أن يسفر البحث حول أولوية البحث 2.F (الفرص التعليمية) عن بيانات قيمة لتبصير البحث في ظاهرة تصدع الحقيقة. يمكن أن توفر البيانات الأدق والأحدث حول شيوع دورات تعليم التربية المدنية ومحتواها في جميع أنحاء البلاد رؤية حول كيفية تباين إمكانية الوصول إلى دورات تعليم التربية المدنية عبر الولايات والمجموعات السكانية وأنواع المدارس ومستويات التعليم، وذلك في جانب الفرص التعليمية. وسوف تؤدي المعلومات حول كيفية اختلاف التدريب الذي يتم تقديمه اليوم عما تم تقديمه في السابق إلى التمكن من تحقيق فهم أفضل لنطاق انخفاض التدريب على التربية المدنية من حيث الكم أو الكيف. وعلى نحو مماثل، ستكون المعلومات الفضلى حول كيفية قيام المدارس حاليًا بتدريس مهارات التفكير النقدي رفيعة المستوى وإجراء تقييمات لأداء الطلاب حول هذه الأبعاد مهمة لدراسة كيفية مساهمة سمتي النظام

التعليمي والتغييرات الطارئة في نظام المعلومات في تصدع الحقيقة. وتشتمل جوانب الأهمية الخاصة على بيانات حول تعليم العلوم والإحصائيات، وهما دورتان تدريبيتان توفران وسيلة جيدة لتقديم التدريب على التفكير النقدي، وقد تتناولان أيضًا نواحي أخرى لتصدع الحقيقة. وأخيرًا، على الرغم من أنه سيكون من الصعب جمع المعلومات اللازمة بأثر رجعي، قد تساعد البيانات المتعلقة بالمعرفة الإعلامية والوعي السياسي بين الطلاب والشباب البالغين هذه الأيام الباحثين من تحديد الجوانب التي يبدو الطلاب فيها غير مهيئين أو غير مطلعين على نحو خاص. قد تشير هذه الجوانب فور تحديدها إلى نقاط تركيز للاستجابات. ويمكن الاستفادة من البحث التعليمي والتقييمات الحالية والعديدة عند العمل في هذا الجانب بالتحديد. فعلى سبيل المثال، قيَّم باحثو مؤسسة RAND فوائد البرامج التعليمية المخصصة في عام 2017، عن طريق جمع البيانات حول استراتيجيات وممارسات وتحديات ونتائج التعليم، لتقديم تقييم شامل عن مدى تأثير هذه البرامج على تحصيل الطلاب واستغلال الوقت وكفاءة المدرس. وتمكن الباحثون من استخدام هذه البيانات والتحليلات لتقديم اقتراحات حول زيادة استخدام المناهج التعليمية المخصصة وتحسين كفاءتها.[8] وقد يكون من الأمور الواعدة توافر نموذج مماثل مخصص لهذا الجانب المحدد من الموضوع بالإضافة إلى مقاييس النتائج الأكثر ارتباطًا بشكل مباشر بالمعرفة الإعلامية (مثل القدرة على تقييم المصادر والقدرة على تمييز المعلومات الزائفة).

وأخيرًا، تُركز أولوية البحث 2.G (عدم اليقين) على جمع البيانات التي ستسمح للباحثين وصنّاع السياسات وأطراف أخرى من أجل تحقيق فهم أفضل ليس فقط لكيفية تغير عدم اليقين على المستوى القومي بمرور الوقت، بل لتقييم تبعات عدم اليقين في السياسة القومية بشكل أكثر دقة. ولا يجب أن يشتمل هذا على التكاليف الاقتصادية المفروضة على الأعمال فقط، بل ينبغي أن يشتمل أيضًا على التكاليف التي تتعلق بالأمن القومي المتعرض للخطر والضرر الذي لحق بالتحالفات والسمعة الدولية. وقد يتم الاسترشاد بتقدير أكثر دقة لهذه التكاليف وآثارها بعيدة المدى في تطوير الاستجابات المستهدفة التي تتناول عدم اليقين في جوانب معينة للسياسة القومية حيث من المحتمل أن يكون ضرر عدم اليقين المستمر هو الأكبر. وسيكون من الصعب قياس هذه التكاليف. ويمكن استهلال البحث في هذا المجال عن طريق

[8] John F. Pane, Elizabeth D. Steiner, Matthew D. Baird, Laura S. Hamilton, and Joseph D. Pane, *Informing Progress: Insights on Personalized Learning Implementation and Effects*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-2042-BMGF, 2017.

الاعتماد على مجموعة قوية من دراسات العلوم السياسية السابقة التي أجريت على تأثيرات عدم اليقين على الصراع الدولي[9]، وعن طريق الأبحاث التي تركز على تحديد مقدار الآثار المتعلقة بالسمعة التي تواجه القادة والدول عند التراجع عن التزام أو عند شن حرب أو عند انتهاك أحد الأعراف.[10] على الرغم من أن النتائج الموضوعية المستخلصة من هذه الدراسة ستكون محل اهتمام، فقد تكون النُهُج التي ينتهجها الباحثون في هذا المجال لقياس تكاليف عدم اليقين وقيمة السمعة والمصداقية أكثر ملائمة لتقييم عدم اليقين وتصدع الحقيقة.

مسار البحث الثالث: الآليات والعمليات

يعتمد مسار البحث الثالث على الفهم الأساسي لظاهرة تصدع الحقيقة ويركز على ديناميكيات كل عنصر من عناصر ظاهرة تصدع الحقيقة بالإضافة إلى تصدع الحقيقة بوصفه منظومة. تعد هذه الأسئلة ضرورية لأنها ستساعد الباحثين في توضيح عناصر ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها وتبعاتها. يستطيع المجتمع البحثي البدء بوضع الحلول والاستجابات لمعالجة مشكلات وتحريفات ظاهرة تصدع الحقيقة عن طريق فهم كيفية عمل كل عملية.

سوف يفحص العمل في مسار البحث الثالث العلاقات بين الدوافع (على سبيل المثال، كيفية تأثير الانحياز المعرفي على الاستقطاب) وبين التبعات (على سبيل المثال، مدى إسهام الجمود السياسي في عدم اليقين)، بجانب مساعدة الباحثين في فهم الآليات داخل كل دافع أو عواقبه. كما سيراعي العمل العلاقات بين الدوافع والعواقب مثل

---

[9] انظر، على سبيل المثال، Adam Meirowitz and Anne E. Sartori, "Strategic Uncertainty as a Cause of War," *Quarterly Journal of Political Science*, Vol. 3, No. 4, 2008; and James D. Morrow, "Capabilities, Uncertainty, and Resolve: A Limited Information Model of Crisis Bargaining," *American Journal of Political Science*, Vol. 33, No. 4, November 1989.

[10] انظر، على سبيل المثال، Allan Dafoe and Devin Caughey, "Honor and War: Southern US Presidents and the Effects of Concern for Reputation," *World Politics*, Vol. 68, No. 2, 2016; Joshua D. Kertzer and Ryan Brutger, "Decomposing Audience Costs: Bringing the Audience Back into Audience Cost Theory," *American Journal of Political Science*, Vol. 60, No. 1, 2016; James D. Morrow, "Alliances, Credibility, and Peacetime Costs," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38, No. 2, 1994; and Jack Snyder and Erica D. Borghard, "The Cost of Empty Threats: A Penny, Not a Pound," *American Political Science Review*, Vol. 105, No. 3, 2011.

مدى تأثير الاستقطاب والتغييرات الطارئة في نظام المعلومات على الخطاب المدني والاغتراب السياسي. سيكون من الأهمية بمكان أيضًا تقييم اتجاه العلاقة السببية بين ظاهرة تصدع الحقيقة وكل دافع من دوافعها، لأن ذلك سيساعد في تحقيق فهم لكيفية تعزيز ظاهرة تصدع الحقيقة لكل دافع، وفي الوقت ذاته إسهام كل دافع في ظاهرة تصدع الحقيقة. في النهاية، يشمل مسار البحث هذا دراسة مسألة التضليل. يعرض الجدول 6.3 أولويات البحث الخاصة بهذا المسار ويطرح نماذج لأسئلة بحثية ذات صلة، من خلال التركيز مرة أخرى على هذه المجالات التي تحتوي على هذه الفجوات الكبيرة والتي يكون لإجراء مزيد من البحث فيها الأثر الأكبر.

تهتم أولوية البحث 3.A (انتشار المعلومات المضلِّلة ومعالجتها واستخدامها) بالأسئلة المرتبطة بالحد من الانحياز المعرفي وبعض جوانب التغييرات في نظام المعلومات مثل نشر المعلومات المضلِّلة واستخدامها والعلاقة بين الإعلام وجمهوره. يهتم معظم نطاق ظاهرة تصدع الحقيقة بالمعلومات - من حيث كيفية مشاركتها وكيفية تداخل الرأي والحقيقة بصورة متزايدة وكيفية تأثير المعلومات المضلِّلة والصياغة الإعلامية على المواقف والقرارات. تستهدف أولوية البحث هذه تغطية هذه الجوانب لظاهرة تصدع الحقيقة. وقد يكون تحليل الشبكة مفيدًا هنا لدارسة كيفية انتقال المعلومات عبر الشبكة وتغيُّرها بمرور الوقت. وهذا قد يسمح بتحديد العُقَد الأساسية أو الأفراد الذين يؤدون دورًا في نشر هذه المعلومات. قد يكون تحليل المحتوى الذي يقيم كلاً من الأسلوب والمفاهيم الرئيسية ذا قيمة مماثلة للعمل الذي يحدد الطرق التي يمكن من خلالها الحد من الانحيازات المعرفية خارج بيئة المختبر. يشمل مجال البحث هذا أيضًا مسألة الانحيازات المعرفية وكيفية عملها وكيف يمكن الحد منها، وخاصة في المجالات التي تشمل تحليل الحقائق والبيانات وتفسيرها. قد يكون العمل الذي يجريه مركز أنينبيرج للسياسات حاليًا نقطة انطلاق لأبحاث إضافية في هذا المجال. ونخص بالذكر مشروع مركز أنينبيرج للسياسات حول "Science of Science Communication (علم التواصل العلمي)" الذي يشرح كيف يمكن نقل النتائج العلمية المستخلصة إلى عامة الناس بطريقة تكون أكثر فهمًا وإقناعًا وبهدف تقريب الفجوة بين المعرفة العلمية والنتائج البحثية المستخلصة والمعتقدات العامة حول هذه المسائل مثل سلامة اللقاحات والكائنات المعدلة وراثيًا.[11]

[11] Annenberg Public Policy Center, “Science of Science Communication,” webpage, undated.

الجدول 6.3
أولويات البحث للآليات والعمليات

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
3.A: نشر المعلومات ومعالجتها واستخدامها	• ما الظروف التي يمكن في ظلها وأي المجالات التي يمكن من خلالها الحد من الانحيازات المعرفية؟ أي المراسلين أو أنواع الإعلام أكثر تأثيرًا؟ • ما الظروف التي يكون الأشخاص في ظلها أكثر عرضة للمعلومات المضلِّلة؟ هل يمكن "تحصينهم" ضد هذه المعلومات بالتدريب أو التحذير المُسبق؟ • كيف يمكن استخدام المعلومات كأسلحة بشكل أكثر فاعلية؟ وأي من الجهات الفاعلة أكثر احتمالية لتحقيق هذا الأمر؟ أي نوع من أنواع وسائل الإعلام أكثر تأثرًا على الأرجح؟ • كيف يؤثر التحزب في المنظمات الإعلامية على قرارات المشاهد ومعتقداته؟ هل معتقدات المشاهد تدفع التحزب الإعلامي؟ • كيف يزيد نظام المعلومات الحالي من تأثير الانحيازات المعرفية؟ • هل يمكن قياس التكاليف التي يتحملها شخص عندما يغير معتقداته السابقة (مثل، الإضرار بالمعتقدات الشخصية وغياب شبكة وسائل التواصل الاجتماعي)؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن تغيير الهيكل التحفيزي حتى يتسنى للأشخاص أن يكونوا أكثر رغبة في تغيير أفكارهم؟ • كيف تزيد خصائص الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي من الانحياز المعرفي وظاهرة تصدع الحقيقة؟
3.B: المؤسسات والسلطات والجهات الوسيطة	• لماذا تراجعت الثقة في المؤسسات بشكل كبير؟ لماذا استطاعت بعض المؤسسات الحفاظ على ثقة العامة؟ • ما التحديات والمزايا المرتبطة بغياب وسطاء المعلومات أو المشرفين عليها؟ • ما دور المؤسسات السياسية والاجتماعية والمؤسسات الأخرى في مشكلة تصدع الحقيقة؟ وما هذه الحلول؟ • إذا استمرت ظاهرة تصدع الحقيقة بدون مراقبة، فما تبعات ذلك على النظام التعليمي؟ وكذلك على المؤسسات السياسية؟ وكذلك على قطاع الإعلام؟
3.C: الاستقطاب والمشاركة والخطاب	• كيف يتداخل الاستقطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسكاني؟ وهل يمكن حل هذه الأنواع كل على حدة، أو يجب حلها معًا؟ • كيف يؤدي الاستقطاب والجمود السياسي إلى تراجع الثقة في المؤسسات؟ وإلى تراجع الخطاب المدني والمشاركة المدنية؟ • ما دوافع الاستقطاب الأكثر أهمية؟ هل هذه الدوافع مؤسسية؟ أم أيديولوجية؟ أم تشريعية؟ • هل الولايات المتحدة أكثر استقطابًا الآن من ذي قبل؟ ما الدليل الذي يدعم كلتا الإجابتين؟ • كيف دعم عدم اليقين الاستقطاب؟ كيف دعم الاستقطاب عدم اليقين؟ • كيف أثرت التغييرات في نظام المعلومات على الاستقطاب؟ • ما الطرق التي أسهم من خلالها عدم اليقين المتزايد في تراجع الخطاب المدني والمشاركة المدنية؟ • كيف أدت المطالب المتنافسة في النظام التعليمي إلى التراجع في الخطاب المدني والمشاركة المدنية؟ • كيف يمكن للتراجع في الخطاب المدني والمشاركة المدنية أو الزيادة في الاستقطاب (أو الأمور الثلاثة جميعها) أن يؤثر في نوعية الديموقراطية الأمريكية؟ • ما العوامل التي تؤدي إلى الشعور بالعزلة السياسية؟

الجدول 6.3—يُتبع

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
3.D: مزايا التقدم التقني وتحدياته	• ما الطرق التي أسهمت من خلالها منصات التواصل الاجتماعي في تراجع الثقة في المؤسسات؟ وكذلك زيادة الاختلاف بشأن الحقائق؟ • ما الطرق التي يمكن من خلالها أن تكون السرعة المتزايدة والوصول إلى المعلومات وسيلة للتحقق من المعلومات الخاطئة؟ • كيف غيّرت الأنشطة على الإنترنت من طبيعة الخطاب المدني والمشاركة المدنية؟ ما مزايا الديموقراطية وتكاليفها؟ • كيف يؤثر التغيير التقني في طبيعة قطاع وسائل الإعلام؟ وما يعني هذا لظاهرة تصدع الحقيقة؟ • كيف يؤثر التغيير التقني في نظام الديموقراطية؟ وما يعني هذا لظاهرة تصدع الحقيقة؟ • كيف مكنت التطورات التقنية من انتشار المعلومات المضلِّلة وقوتها؟
3.E: التضليل	• كيف أسهمت شركات المؤسسات الإعلامية بعمد أو بدون عمد في تسريع ظاهرة تصدع الحقيقة؟ كيف استغلت هذه الجهات الدوافع الأخرى؟ وما عواقب ذلك؟ • كيف أسهمت الحكومات والجهات الفاعلة السياسية بعمد أو بدون عمد في تسريع ظاهرة تصدع الحقيقة؟ ما عواقب صناعة السياسات؟ • كيف أسهمت المنظمات البحثية والأكاديمية بعمد أو بدون عمد في ظاهرة تصدع الحقيقة؟ كيف تمنع المعايير والقواعد في هذه المجالات ذلك أو تسمح به؟ • كيف تؤدي الجهات الفاعلة الأجنبية بعمد أو بدون عمد إلى تسريع ظاهرة تصدع الحقيقة؟ كيف استغلت هذه الجهات الدوافع الأخرى؟ أي من الجهات الفاعلة الأجنبية تُشكّل التهديد الأكبر؟ • أي من جهات التضليل يبدو أنه يؤدي أدوارًا أكبر أو أصغر؟ وأي منها له آثار قصيرة المدى؟ وأي منها له آثار طويلة المدى؟ • ما التوازن بين الجهات المضللة المتعمدة وغير المتعمدة لظاهرة تصدع الحقيقة؟ وماذا يعني هذا في البحث عن الاستجابات؟
3.F: تصدع الحقيقة بوصفه منظومة	• ما الطرق التي يمكن من خلالها تداخل الدوافع المختلفة لظاهرة تصدع الحقيقة؟ كيف أثّرت هذه العواقب في بعضها بعضًا وفي ظاهرة تصدع الحقيقة؟ • ما الطرق التي يمكن من خلالها تداخل العواقب المختلفة لظاهرة تصدع الحقيقة؟ كيف أثّرت هذه العواقب في بعضها بعضًا وفي ظاهرة تصدع الحقيقة؟ • ما العلاقات التكافلية الموجودة بين ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها وعواقبها؟ ما الطرق التي تزداد من خلالها ظاهرة تصدع الحقيقة سوءًا أو تؤثر في دوافعها؟

تراعي أولوية البحث 3.B (المؤسسات والهيئات والجهات الوسيطة) جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة هذه بسبب تراجع الثقة في المؤسسات، وغياب مصادر المعلومات الموثوق بها في مجال المعلومات، ودور المؤسسات والجهات الوسيطة في ظاهرة تصدع الحقيقة بوجه أعم، والطرق التي من خلالها يمكن لظاهرة تصدع الحقيقة أن تشوه المؤسسات السياسية والأنظمة التعليمية أو البنية التحتية للإعلام بالولايات المتحدة والإضرار بها. كما ذُكر خلال هذه الدراسة، يمثل تراجع الثقة في المؤسسات جانبًا مميزًا من جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة، ومن ثم أضحت حقيقة الوصول إلى المعلومات أو القدرة على أن تكون مصدرًا للمعلومات مصطبغة بالصبغة الديموقراطية تمامًا. وقد يستكشف البحث في هذا المجال الطرق التي تهيئ من خلالها الهياكل المؤسساتية التي تُشكّل الحكومة الأمريكية أو سوق الإعلام الظروف التي تسمح بازدهار ظاهرة تصدع الحقيقة. وقد يحدد البحث أيضًا خصائص المؤسسات الإعلامية أو السياسية التي يمكن أن تعمل كوسائل للتحقق من ظاهرة تصدع الحقيقة، أو قد يركز على كيفية تقويض ظاهرة تصدع الحقيقة لكل مجموعة من المؤسسات.

لا تستكشف أولوية البحث 3.C (الاستقطاب والمشاركة والخطاب) الديناميكيات داخل كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة فحسب، ولكن تستكشف أيضًا العلاقات بين الاستقطاب والجمود السياسي والخطاب المدني والمشاركة المدنية. ويستمر مجال البحث هذا في التأكيد الذي توليه هذه الدراسة على كلٍ من الدور الرئيسي الذي يؤديه الاستقطاب بأشكاله الكثيرة في دفع ظاهرة تصدع الحقيقة وكذلك على الدور المحوري للمشاركة والخطاب في حل هذه الظاهرة. قد يؤدي فهم أسباب العزلة وكيف تظهر هذه العزلة ذاتها في السلوكيات السياسية أو غيرها من السلوكيات، أو في المجالات الأكثر أهمية مثل الصحة البدنية أو العقلية، وكذلك الدور الذي يؤديه تراجع الخطاب المدني إلى المساعدة في تحديد الاجراءات السياسية المحتملة التي قد تعكس هذه الاتجاهات. وبالمثل، يمكن أن يدعم الفهم الوثيق للاستقطاب وأشكاله الكثيرة ودوافعه تقديم ردود سواء كانت مؤسسية أو قانونية أو اجتماعية، من أجل المساعدة في التغلب عليه. سيحظى العمل الذي يركز على كشف أسباب الاستقطاب السكاني والاجتماعي بقيمة خاصة، ومن المحتمل أن يتم هذا العمل باستخدام برامج التخطيط الجديدة أو التقنيات الأخرى لمتابعة أنماط الهجرة داخل الولايات المتحدة أو الاستبيانات الاجتماعية لفهم قرارات الأفراد في تغيير محل إقامتهم. وتجدر الحاجة أيضًا إلى إجراء دراسات للمدى الحقيقي للتغييرات الطارئة في الاستقطاب على مستوى الناخبين، وهو مجال لا يزال يوجد فيه اختلاف واسع النطاق بشأن كيفية تفسير الاتجاهات الحديثة.

تهتم أولوية البحث 3.D (مزايا التطور التقني وتحدياته) بالتغييرات الطارئة في نظام المعلومات مثل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وهيمنة الإنترنت، ووضع الخوارزميات والمرشحات المعقدة التي غيرت طبيعة الاتصال، ونشر المعلومات والوصول إليها، والطرق التي يشارك من خلالها الأشخاص في الديموقراطية والوسائل والمنتديات المستخدمة في التعليم. وتؤدي كل هذه التغييرات دورًا في ظاهرة تصدع الحقيقة وتتأثر جميعها أيضًا سلبًا وإيجابًا بظاهرة تصدع الحقيقة. لهذا السبب، من المهم وضع فهم أكثر تفصيلاً لهذه التغييرات، فالتركيز ليس فقط على التحديات التي تفرضها مثل هذه التغييرات ولكن أيضًا على الفرص المتاحة للردود على ظاهرة تصدع الحقيقة. وثمة الكثير من الأعمال التي تركز على الأسئلة المتعلقة بوضع المرشحات والخوارزميات والدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي، غير أن الكثير منها قد ركَّز على التطبيقات العملية، مثل السيارات ذاتية القيادة. سيكون من الأهمية بمكان منح مزيد من الاهتمام للطرق التي يمكن من خلالها أن تسهم التقنيات الناشئة في ظاهرة تصدع الحقيقة وتتحقق منها. كما يشهد إجراء أبحاث دقيقة بشأن كيفية تأثير تحول ما نحو النشاط والمشاركة السياسية عبر الإنترنت على نوعية الديموقراطية وبقائها انخفاضًا، حتى وإن بدا أن التغييرات الطارئة في نظام المعلومات والمجال السياسي تدفع مذهب الفاعلية والمشاركة صوب هذا الاتجاه. وسيكون من المهم فهم هذه العلاقة وتبعاتها على هذه العوامل مثل الثقة في المؤسسات وتراجع الخطاب المدني وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة بالنسبة لتأسيس فهم أوفى لظاهرة تصدع الحقيقة ولتقييم مدى إحداث التغيرات في نظام المعلومات تغيير على المشاركة المدنية بل وحتى تعريف مفهوم المواطنة.

تركز أولوية البحث 3.E (التضليل) بوضوح على الأسئلة المتعلقة بالتضليل والكيانات والمؤسسات التي تؤدي إلى تسريع حدوث تصدع الحقيقة عن عمد أو دون عمد. ويتمثل تركيز أساسي لمجال البحث المعني في تحديد الجهات الفاعلة، التي تُزيد من تفاقم ظاهرة تصدع الحقيقة علانيةً بغية الوصول إلى مآرب سياسية أو اقتصادية أو غيرها، وفهمها. يتمثل الهدف من هذا البحث في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها لاحقًا ردع هذه الجهات الفاعلة أو منعها من أن تكون جزءًا من التحديات المرتبطة. أما الهدف الثانوي فيُفترض أن يكون استكشاف مدى تأثر تصدع الحقيقة بالتغييرات والظروف (*الدوافع*، وفق تعريفنا) أو بسبب الجهات المضللة عن عمد التي تستغل تلك التحديات والظروف. قد يكون للإجابة عن هذا السؤال تبعات على البحث عن الردود، خاصة من حيث مكان البحث. هذا، وقد يتداخل بعض البحث في هذا المجال مع ذلك الخاص

بأولوية البحث 3.B، الذي يركز على المؤسسات. على الرغم من أن المؤسسات قد تكون ذات صلة، فإنه لا توجد حاجة الآن لأن تكون محل التركيز في هذا السياق. كما ستكون الدراسات التي تتناول أنواع وسائل الإعلام التي تسهم مباشرة في حدوث ظاهرة تصدع الحقيقة بالنظر إلى حجم المعلومات المضلِّلة والمعلومات الخاطئة، والدراسات التي تستكشف العوامل الأساسية التي تدفع نحو التشكيك في العلوم ونتائج الأبحاث المستخلصة (من خلال دراسة استقصائية أو تطبيق ويب تفاعلي، على سبيل المثال) ملائمة في مجال البحث محل الدراسة. قد يركز بحث آخر بوضوح على تحديد المسارات التي يمكن للجهات الفاعلة الخارجية استخدامها في استغلال ظاهرة تصدع الحقيقة، وتقييم مختلف قدرات الجهات الفاعلة للقيام بذلك، ووضع استراتيجيات حماية لمواجهة هذه المحاولات.

تركز أولوية البحث 3.F (تصدع الحقيقة بوصفه منظومة) في المقام الأول على آليات التعقيبات بين الدوافع والعواقب وتصدع الحقيقة كظاهرة. ويتم تصور ظاهرة تصدع الحقيقة على أنها مشكلة متعددة الأوجه ذات أجزاء مترابطة عديدة، كما هو موضح في هذه الدراسة. تتشكّل ظاهرة تصدع الحقيقة من خلال دوافعها، غير أنها قد تؤثر على تلك الدوافع ذاتها في إطار علاقة تأثير تبادلية. يسعى مجال البحث المعني نحو استكشاف هذه العلاقات ثنائية الاتجاه وتقييمها وإدراك الأهمية النسبية للعوامل المختلفة وكيفية تأثير كل عامل من هذه العوامل على العوامل الأخرى. ويمكن أن يكون لأي حل أو استجابة تستهدف جزءًا واحدًا من النظام تأثير متتابع على الأجزاء الأخرى من النظام. يهدف مجال البحث هذا إلى ضمان تحديد تلك الآثار المتلاحقة وفهمها تمامًا، وذلك من أجل الحيلولة دون حدوث تبعات غير مقصودة والاستفادة من التضافرات أينما أمكن على حد سواء. سيجمع العمل في هذا المجال بالضرورة بين التحليل الكيفي والتحليل الكمي، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الإحصائيات وتحليل الشبكة وتحليل المحتوى وتتبع العملية. من المحتمل أن يكون البحث القادر على دمج هذه الأساليب معًا ناجحًا للغاية في استكشاف نظام تصدع الحقيقة بشكل أكبر وسيكون ناجحًا في فهم كيفية إسهام آليات التعقيب المختلفة في تصدع الحقيقة وإمكانية تسخيرها من أجل تحديد الحلول. قد تكون علاقات المصالح الكبرى تلك العلاقات التي تكون بين ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها (التي قد تأتي بمفعولها في كلا الاتجاهين) بالإضافة إلى تلك العلاقات بين عوامل تصدع الحقيقة ودوافعها واتجاهاتها المؤسسة.

مسار البحث الرابع: الحلول والاستجابات

من المحتمل أن تراعي المشروعات التي تبحث الأسئلة في مسارات البحث من الأول إلى الثالث أو تقترح ردودًا محتملة، ولكن العمل في مسار البحث الرابع يركز بوضوح على تحديد حلول وردود لظاهرة تصدع الحقيقة. من الصعب تحديد برنامج لدراسة الحلول والاستجابات بدون إكمال بعض المشروعات المحددة في مسارات البحث الثلاثة الأولى على الأقل، وذلك في الكثير من الأوجه. سيكون من المهم جمع الأدلة بشأن ظاهرة تصدع الحقيقة ودوافعها وعواقبها، وكذلك فهم الآليات السببية، وتحقيق فهم أفضل للنماذج المماثلة السابقة عند تحديد أسئلة البحث التي يمكن أن تقود إلى الردود. ستسمح الرؤى المستقاة من مسارات البحث الثلاثة الأولى للباحثين بتركيز بحثهم على الحلول في المجالات التي تتفاقم فيها ظاهرة تصدع الحقيقة، وتلك التي تبدو الأحدث أو الأكثر ديناميكية، وحيث يبدو للحلول والردود أثر مهم على الأرجح.

غير أن البحث والأدلة التي ناقشناها وقدمناها في هذه الدراسة تشير بالفعل إلى بعض المسارات والاتجاهات الممكنة التي قد يكون لإجراء مزيد من البحث فيها قيمة. على سبيل المثال، توجد بارقة أمل في النتيجة المستخلصة المذكورة سابقًا، التي تشير إلى أن الاستقطاب يكون أقل بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة أكبر.[12] يشير هذا إلى أن التعرض للأفكار المتنوعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمكن ببساطة أن يقلل الاستقطاب، حتى لو اختار المرء عدم التفاعل مع تلك الأفكار. يُعاب على وسائل التواصل الاجتماعي عواقبها السلبية والطرق التي يبدو أنها تحفز ظاهرة تصدع الحقيقة من خلالها. لكن قد تكون هناك وسائل للسيطرة على جوانبها الضارة والاستفادة من جوانبها المفيدة، بما في ذلك قدرتها الواضحة على زيادة المشاركة السياسية ودعمها. من الناحية النظرية، يجب أن يكون الوصول ذو الطابع الديموقراطي إلى المعلومات مفيدًا للديموقراطية ويجب أن يدعم سوقًا أوسع وأكثر كفاءة للأفكار، لكنه سيكون من المفيد التفكير في طرق لضمان الوصول إلى المعلومات مع تقييد تدفق المعلومات المضلِّلة. يمكن أن يكشف البحث في الأدوات التي تتيح للأشخاص اختيار ما يرونه من أخبار ومعلومات، النقاب عن طرق لتشجيع التعرض لمقدار أكبر من مصادر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. يمكن أن يكون التعليم، في هذا السياق، أداة قوية، تُستخدم لتعليم الشباب *والبالغين* ما يعنيه التفاعل مع المعلومات وتحليلها

[12] بوكسيل وجينتزكو وشابيرو، 2017.

بدلاً من مجرد قبولها فحسب. يجب أن تكون الطرق، التي يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو التعليم من خلالها كردود على ظاهرة تصدع الحقيقة، مجالات لإجراء مزيد من الاستكشاف.

ويمكن أن تكون الأدوار المهمة التي يبدو أن الاستقطاب وفقدان الثقة يؤديانها في ظاهرة تصدع الحقيقة مهمة أيضًا. وقد يكون من المهم إجراء مزيد من البحث في كلتا الفكرتين ويبدو أنه سيكون ضروريًا. سيكون من الصعوبة الحد من الاستقطاب، لكن ذلك لن يكون مستحيلاً. وكما ذكرنا سابقًا، يمكن أن تساعد الأبحاث التي جمعت فئات متنوعة مع الآراء المعارضة في التغلب على الانقسامات بين المجموعة الواحدة.[13] ويمكن أن تكون البرامج التي تشجع على تطوير المنظمات الاجتماعية الشاملة على المستوى المحلي إحدى طرق الحد من الاستقطاب. وقد تكون السياسات التي تستهدف عدم المساواة الاقتصادية طريقة أخرى. ويبدو أن إيجاد حل للاستقطاب على المستوى السياسي أكثر صعوبة. ويمثل الدور الذي تؤديه التغيرات المؤسساتية أحد المسارات التي قد يكون لإجراء مزيد من البحث فيها أهمية. على سبيل المثال، قد تسمح التغيرات الطارئة في الطريقة التي يتم بها تنظيم الانتخابات التمهيدية للأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين بالتمثيل الأفضل لتفضيلات الناخبين ويمكن أن تساعد في معالجة بعض تشوهات النظام السياسي التي وصفناها، مثل الأدوار المهمة التي تؤديها بعض الجهات المانحة.

وثمة مجال آخر يستحق إجراء مزيد من البحث كاستجابة لظاهرة تصدع الحقيقة، وهو أن كيفية إعادة تشكيل المنظمات الإعلامية الكبرى وتغيير الطريقة التي تقدم بها تلك المنظمات المعلومات يمكن أن تعالج بعض دوافع ظاهرة تصدع الحقيقة. ومن بين البدائل التي تستحق أن تؤخذ ببالغ الاعتبار وجود نظام يمكن من خلاله أن تمول منظمات العمل الخيري وسائل الإعلام، ومن ثم التخلص بقدر ما من دافع تحقيق الربح والمنافسة اللذين يؤججان التحيز والتحزب والتحول من الحقيقة الموضوعية إلى التعليق. وتلك هي الوظيفة المنوط بمحطة Public Broadcasting Service والإذاعة الوطنية العامة القيام بها في أغلب الأحيان، غير أن هذه المصادر لم تتمكن من تفادي الاتهامات بالتحيز. ومن المحتمل أن يؤدي التمويل العام والتبرعات الخاصة إلى إمكانية زيادة القيمة الموضوعة على الحقائق في البيئة الإعلامية الحالية بطرقٍ أخرى. على سبيل المثال، يمكن توجيه هذا التمويل إلى المحررين ومحققي الشكاوى المسؤولين عن دعم استخدام الحقائق

---

[13] انظر، على سبيل المثال، بيتيجرو، 1997؛ وبيتيجرو وتروب، 2006.

وتعزيزها والتحذير عندما يبدو وقوع انتهاك للمعايير. وثمة خيار آخر يكمن في الاستعانة بالتبرعات أو المال العام لدعم الصحافة المطولة والصحافة الاستقصائية، التي تعتمد عادة على الحقائق أكثر من التغطية اليومية للأخبار (المطبوعة أو عبر التلفزيون). وتجدر الحاجة إلى إجراء أبحاث إضافية تتناول ما إذا كان هذا النظام سيؤتي ثمرته المرجوة، وكيف سيعمل، وكيف سيُطبَّق قبل إجراء توصيات صارمة. ومع ذلك، يبدو أن تطبيق تغييرات يمكن أن تعالج بعض التحديات الموجودة في المشهد الإعلامي الحالي سيتطلب بذل جهد مزدوج بالفعل من الأفراد غير الراغبين في العمل لصالح أي من الجانبين أو أي برنامج سياسي وإنما يرغبون في تحقيق الموضوعية وإثبات الحقائق والأدلة وأهميتها الجوهرية. ويبدو هذا الأمر هدفًا وهميًا بصيغته الحالية. لكن يمكن أن تفضي أجزاء من هذه الرؤية إلى إحداث تغييرات أصغر تؤدي بصورة متزايدة إلى تحقيق بيئة إعلامية أفضل.

يوضح الجدول 6.4 أولويات البحث وأسئلته التي تم التركيز عليها في المجالات الستة الرئيسية. وتلك نقطة انطلاق يجب تحديثها ومراجعتها مرة أخرى بناءً على الرؤى المكتسبة من المسارات الثلاثة الأولى بالإضافة إلى العمل الأولي في هذا المسار.

كما ذُكر سابقًا، تنبثق كل أولوية من أوليات البحث هذه من الملاحظات والرؤى النابعة من البحث والدليل المُقدمين في هذه الدراسة. لن تستكشف المشروعات الواردة في مسار البحث هذا التدخلات المحتملة فحسب ولكنها ستُجري اختبارًا تجريبيًا عليها وتقييمًا للنتائج حيثما أمكن. على سبيل المثال، ستأخذ أولوية البحث 4.A (التدخلات التعليمية) في الاعتبار الكثير من الطرق التي يمكن من خلالها أن تتمتع البرامج التعليمية في المدارس (المدارس من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف 12، والكليات، والجامعات) وبرامج التوعية على المستوى المحلي بالقدرة على معالجة دوافع ظاهرة تصدع الحقيقة وعواقبها: فقد يعتبر التراجع في التربية المدنية والخطاب المدني، وانخفاض الوعي والانخراط السياسيين، وحتى الاستقطاب، على سبيل المثال، مجالات قد تكون برامج التعليم المستهدفة فعالة بها. ومن المهم ألا يتناول البحث في أولوية التدخلات التعليمية تلك البرامج التعليمية المستهدفة للشباب في البيئات التعليمية التقليدية فحسب، ولكن يتناول أيضًا البرامج المستهدفة للراشدين، عن طريق المراكز المدنية أو البرامج المقدمة في جمعيات الشباب المسيحيين المحلية على سبيل المثال، بالإضافة إلى الاستخدام المحتمل لأنشطة الانخراط المجتمعي. كما ذكرنا سابقًا، ثمة جهود مبذولة بالفعل في هذا المجال والتي تركز في المقام الأول على المعرفة الإعلامية والمدنية. يجب أن يركز العمل المستقبلي على تقييم هذه الجهود والنظر في طرق لقياسها حتى تتمكن من الوصول إلى المزيد من

الجدول 6.4
أولويات البحث للحلول والاستجابات

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
4.A: التدخلات التعليمية	• ما أنواع برامج التوعية المجتمعية التي قد تزيد من الوعي والمشاركة السياسية في المجتمعات المحلية؟ • ما القنوات الموجودة لتقديم المعرفة الإعلامية أو التوعية المدنية للبالغين؟ • كيف يمكن تقديم التدريب والتربية المدنية في مجال التفكير النقدي بطريقة أكثر فاعلية في المدارس والكليات والجامعات؟ كيف يمكن قياس هذه البرامج للوصول إلى نطاق أوسع من الجمهور؟ • كيف يمكن دمج المعرفة الإعلامية والمبادئ المدنية في الدورات الحالية المقدمة في المدارس الثانوية والكليات؟ • كيف يمكننا تدريب مواطنين مستنيرين للقرن الحادي والعشرين؟ • ما أنواع أنشطة المشاركة المجتمعية التي يُمكن استخدامها للتوعية بأهمية الحقائق الموضوعية وقيمة المشاركة المدنية والمهارات المطلوبة لتقييم المعلومات بأسلوب نقدي؟
4.B: تحسين سوق المعلومات	• كيف يمكن استعادة معايير الجودة الصحفية والمعايير المؤسساتية عبر منصّات وسائل الإعلام؟ • ما التدخلات القانونية أو السياسية التي قد تبطئ من تدفق المعلومات المضلّلة؟ ما الابتكارات التقنية التي قد تساعد في تحقيق هذا الهدف؟ • ما نماذج التمويل البديلة لقطاع الإعلام التي قد تحد من الانحياز؟ ما التغييرات التشريعية أو الهيكلية الأخرى التي قد تُحقق هذا الهدف؟ • كيف يمكن الحفاظ على مستوى وصول الأمريكيين العالي إلى المعلومات في الوقت الحالي بجانب استعادة بعض المزايا التي تنبثق من نشر المعلومات بشأن المصادر الموثوق بها فقط؟ • كيف تستطيع الولايات المتحدة منع الخصوم وردعهم من استخدام المعلومات المضلّلة أو حملات التأثير الأخرى للتدخل في صناعة السياسة أو الانتخابات أو الشئون الأمريكية الأخرى؟ • كيف تقلل التغييرات في سوق المعلومات من سياسة عدم اليقين؟ • ما الآليات التي يمكن استخدامها لزيادة الطلب على المعلومات الموضوعية وغير المتحيزة بين المستخدمين؟
4.C: التطوير وإعادة البناء المؤسساتي	• ما التغييرات المتعلقة بالمؤسسات التي قد تساعد في الحد من الاستقطاب؟ ما التغييرات التشريعية التي يمكن أن تكون ضرورية؟ • كيف يتم إعادة بناء الثقة في المؤسسات؟ هل إعادة الثقة ممكنة أو هل التغييرات المؤسساتية الأساسية ضرورية؟ • ما التغييرات المتعلقة بقطاع وسائل الإعلام التي قد تكون ضرورية لإعادة المصداقية؟ وكذلك إعادة الشفافية؟ • هل يمكن استخدام التغييرات المتعلقة بالمؤسسات السياسية أو التعليمية أو الإعلامية أو المؤسسات الأخرى لتعزيز الحقائق والتحليل أمام الرأي والتجربة؟ • كيف يمكن تغيير مهنة البحث (مثل الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الفكر والرأي) لتعزيز الشفافية والدقة بشكل أفضل؟ وكذلك الحماية من تضارب المصالح؟ هل ثمة حاجة إلى مجموعة من المعايير الجديدة والأكثر دقة؟ • كيف يمكن منع عوامل تصدع الحقيقة أو ردعها كي لا تسهم في المشكلة؟ ما التغييرات المؤسساتية التي قد تكون ضرورية؟

الجدول 6.4—يُتبع

أولوية البحث	نماذج للأسئلة البحثية
4.D: سد الفجوة في الانقسامات الاجتماعية	• كيف يمكن تقليل الاستقطاب الاجتماعي والسكاني؟ • ما أنواع المنتديات الضرورية لزيادة المشاركة المدنية واستعادة الخطاب المدني؟ • ما التغييرات المؤسساتية التي قد تكون ضرورية للتشجيع على مشاركة مدنية أوسع أو تسهيلها؟ • ما التغييرات القانونية والتشريعية التي يمكن أن تُعزّز الخطاب المدني وتستعيده؟ • هل يمكن السيطرة على الاستقطاب من خلال الضغط على الناخب؟ أو هل هناك حاجة إلى إجراء تغييرات قانونية ومؤسسية؟
4.E: الاستفادة من التقنيات الحديثة	• كيف يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتقليل الاستقطاب؟ • كيف يمكن تعزيز الخطاب والمشاركة المدنية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمجالات الإلكترونية الأخرى؟ ما السياسات أو التغييرات القانونية التي توجد حاجة إليها لتيسير هذا الأمر؟ • كيف يمكن استخدام التقنيات الجديدة لتحسين عمليات الديموقراطية بالولايات المتحدة بما في ذلك الوصول إلى المشاركة والتمثيل وسهولة الاتصال؟ • كيف يمكن استخدام التقنيات الجديدة لتأييد الحقائق والتحليل على حساب الرأي والتجربة؟ • كيف يمكن تطبيق التقنيات الجديدة لردع عوامل ظاهرة تصدع الحقيقة من تفاقم الاتجاهات المرتبطة بها؟
4.F: الاقتصاد السلوكي وعلم النفس والعلوم المعرفية	• هل يمكن تشكيل المواقف التي يعالج الأشخاص المعلومات ويتخذون القرارات أو يتبادلون الآراء من خلالها من أجل تيسير الاستخدام الفعّال للحقائق والبيانات؟ ما التغييرات الهيكلية بمجال الإعلام التي قد تزيد من الالتزام بالحقائق والبيانات؟ • ما التغييرات الهيكلية بالأوساط الأكاديمية أو المجتمع البحثي الأوسع نطاقًا التي قد تزيد من الالتزام بالموضوعية والشفافية؟ • ما التغييرات الهيكلية الطارئة على مجال البنية التحتية السياسية التي قد تزيد من الالتزام بالمساءلة والحقائق الموضوعية بين الجهات الفاعلة السياسية؟ • كيف يمكن تحديث التوقعات والآراء حول المشاركة المدنية؟ • ما أنواع الإشارات أو الصياغات أو الأدوات التي قد تكون ضرورية لتشجيع المواطنين العاديين والجهات الفاعلة السياسية لإعادة التفكير في تسوية الحوار والاحتفاء به؟
4.G: التقييم الذاتي التنظيمي	• كيف يمكن تحسين معايير الجودة المؤسساتية لمنظمة ما لتعزيز الشفافية والدقة والموضوعية بشكل أفضل؟ • كيف يمكن لإحدى المنظمات تحسين التنوع الفكري؟ وكذلك أنواع التنوع الأخرى؟ • كيف يمكن أن تضمن السياسات والإجراءات التي تستخدمها إحدى المؤسسات الجودة والشفافية والموضوعية؟ • ما الذي يمكن أن تفعله إحدى المنظمات لنشر قيم الشفافية والموضوعية؟ • ما الذي يمكن أن تفعله إحدى المؤسسات لتعزيز القيمة والحاجة إلى حقائق وبيانات موضوعية؟

الطلاب. وثمة نهج آخر لاستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها استخدام البرامج التعليمية التكيفية القائمة على استخدام الكمبيوتر في تحسين الحالة الحالية للتربية المدنية والمعرفة الإعلامية والتدريب على التفكير النقدي. في النهاية، سيكون من المفيد بذل جهود لإرساء معايير واضحة للمعرفة المدنية والإعلامية والتفكير النقدي. تعتبر المنهجية والنهج المستخدمان في تطوير معايير العلوم للجيل التالي أحد النماذج التي يتم البناء عليها.[14]

قد يراعي العمل في أولوية البحث 4.B (تحسين سوق المعلومات) التغيرات القانونية أو المالية أو التغيرات الأخرى التي يمكن أن تساعد في تقليل التحيز والصياغة الإعلامية المضللة، والسيطرة على انتشار المعلومات المضلِّلة، وتحسين جودة الصحافة المقدمة من خلال الأشكال التقليدية وعبر الإنترنت، واستبعاد المرشحات التي تحرف نتائج البحث ومعلوماته وذلك من جملة أهداف أخرى. لقد ذكرنا مجالات محتملة للتحقيق، تشمل المؤسسة الإعلامية المُمولة للتغييرات التي قد تحد من قوة دافع الربح وأقطاب الإعلام الأقوياء، وتأسيس معايير السلوك لكل من منظمات البحث والشركات الإعلامية، وسن التشريعات التي تفرض عواقب على المؤسسات أو المنصات الإعلامية التي تنشر المعلومات المضلِّلة، والابتكارات التقنية التي يمكن أن تساعد في نمو انتشار المعلومات المضلِّلة و"الأخبار الزائفة" وبالتالي تقليل عدم اليقين. وتجدر الحاجة والضرورة إلى تركيز العمل على طرق تسخير فوائد نظام المعلومات المتغير والحد من التبعات السلبية وغير المقصودة. قد تفحص الأبحاث في هذا المجال كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاتصال بمجموعات متنوعة وحماية الأقليات بدون عمل غرف للصدى أو الترويج للتمييز.[15] وثمة خيار آخر يكمن في التركيز على جانب الطلب، من خلال استكشاف طرق لزيادة الطلب العام على المعلومات المستندة إلى الحقيقة والمعلومات الموضوعية. ويمكن أن يكون الاعتماد على الحوافز أحد النُهُج. وقد يكون التعليم نهجًا آخر. وهذا أحد المجالات التي يمكن للأسئلة الفردية من خلاله مد مسارات البحث.

تضم أولوية البحث 4.C (التطوير وإعادة البناء المؤسساتي) نقطتين محوريتين رئيسيتين وهما: الحد من الاستقطاب السياسي والاقتصادي واستعادة الثقة في المؤسسات أو إعادة بنائها. ومن شأن هذه التغييرات المؤسساتية تقليل الكثير من

[14] معايير العلوم للجيل القادم عام 2013، الجمعية الوطنية لمعلمي العلوم، 2014.

[15] للاطلاع على مزيد من الأفكار في هذا المجال، انظر ويست، 2017.

عواقب ظاهرة تصدع الحقيقة، بالإضافة إلى بعض أسبابها الجذرية. تشمل الأمثلة على ذلك استكشاف كيف يمكن أن تؤثر التغييرات التشريعية أو التغييرات في تمويل الحملات أو التغييرات في النظام الأساسي على الاستقطاب، وكيف يمكنها الحد من سيطرة المنظمات الغنية والجهات المتبرعة الثرية على الحملات السياسية ومنصات الأحزاب، وتحديد الطرق العملية لتقليل الاحتكاك السياسي والشك السياسي. يمكن أن يكون استخدام أساليب المحاكاة القائمة على استخدام الكمبيوتر والنمذجة حسب العميل مفيدًا من خلال السماح للباحثين بمراعاة العديد من السيناريوهات المحتملة في ظل التغيرات السياسية المختلفة. يمكن أن يؤدي إجراء أبحاث في خصائص المؤسسات التي تحظى بالثقة والطرق التي يمكن من خلالها بناء تلك الخصائص أو دمجها في المؤسسات الموجودة التي تواجه أزمة مصداقية إلى وضع استراتيجية لاستعادة الثقة في المؤسسات التي تعمل كجهات تقديم المعلومات. قد يتضمن هذا مراعاة سبب الثقة في العلوم ككيان في حين أنها محل شك على مستوى النتائج الفردية المستخلصة، أو استكشاف نماذج التفويض والتمثيل التي تختلف عن تلك المستخدمة حاليًا، خاصة تلك التي تزيد من جودة المناقشة السياسية وسيادة الحقائق والتحليل والشفافية في الساحة السياسية. يجب ألا يركز البحث في كيفية إعادة بناء الثقة في المؤسسات على المؤسسات السياسية فحسب، ولكن أيضًا على المؤسسات العاملة في الحقل الإعلامي والأكاديمي والبحثي والعلمي والطبي.

تسعى أولوية البحث 4.D (سد الانقسام المجتمعي) إلى تحديد طرق معالجة الاستقطاب الاجتماعي والسكاني والترويج للخطاب المدني والمشاركة المدنية وتحسينهما. قد يستكشف البحث في هذا المجال فوائد التعليم والاتصال والفاعلية المحلية على مستوى القواعد الشعبية. وسيتداخل أيضًا، بالضرورة، مع العمل على الردود التأسيسية والقانونية (على سبيل المثال، في مجال إعادة التقسيم). وقد يتداخل أيضًا مع البحث الذي يركز على تحسين سوق المعلومات، نظرًا إلى أن مشكلات غرف الصدى والمرشحات والخوارزميات ستكون ذات صلة. يجب أن تركز الأسئلة الرئيسية هنا على كيفية إعادة دمج الأشخاص الذين يشعرون بالاستبعاد وإيجاد فرص للأفراد كي يتعاطوا ويتفاعلوا مع أشخاص من خلفيات أو انتماءات حزبية أو مجموعات عرقية مختلفة. ستحظى الدراسات الإثنوغرافية والاجتماعية التي تركز على فهم سبب استبعاد الأشخاص وكيفية حدوث ذلك، والأنشطة التي يجدونها جذابة للغاية،بأهمية بالغة في إطار هذا المجال. وسيكون من المفيد أيضًا الاستعانة بالبرامج الإرشادية التي تستكشف الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع الأشخاص على التفاعل مع الآخرين

في مجموعات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو عرقية مختلفة. تشمل الأمثلة على ذلك برامج الخدمة المجتمعية التي تجمع المتطوعين أو تبادلهم عبر خطوط المناطق الإدارية والخدمات للأديان المختلفة. في النهاية، قد يثبت أن البحث حول الدور الذي قد يؤديه التنوع في التغلب على التحديات المرتبطة بظاهرة تصدع الحقيقة ذو صلة هنا.

تسعى أولوية البحث 4.E (تسخير التقنيات الجديدة) للاستفادة من مميزات جوانب التقدم التقني لتحسين المعلومات المستندة إلى الحقيقة والخطاب المدني والمشاركة المدنية وتعزيزها. يجب أن يستكشف البحث طرقًا يمكن من خلالها استخدام التقنيات الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل بناء الثقة ومحاربة الاستقطاب وتحفيز الخطاب المدني والمشاركة المدنية. قد يتضمن هذا البحث تحديد أهم مزايا وعيوب المشاركة السياسية عبر الإنترنت وتطوير التطبيقات أو المنتديات التي تستغل هذه المزايا بجانب تقليل العيوب. سيكون استخدام التقنية في مواصلة منهج التوعية المدنية والإعلامية الذي يعتمد على التعليم التكيفي ذا صلة. يمكن أن يركز البحث في هذا المسار أيضًا على المزايا والفرص المحتملة لنظام معلومات ذي طابع ديموقراطي وأن يحدد طرقًا لمعالجة التحديات التي تنشأ عن هذا الوصول. قد تستند هذه الدراسة إلى الأبحاث الحالية التي تسعى إلى تحديد المعلومات الخاطئة المستقاة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي وحذفها، أو قد تتفرع في جانب آخر وتأخذ بعين الاعتبار أوساط وسائل التواصل الاجتماعي البديلة المؤسَّسة للحد من المشكلات الظاهرة في الأوساط الموجودة. وسيكون من المهم أيضًا إجراء أبحاث تتناول كيفية تحسين التقنية من كفاءة العمليات الديموقراطية (مثل القاعات العامة عبر الإنترنت مع الممثلين السياسيين وحتى التصويت الآمن عبر الإنترنت). في النهاية، يمكن أيضًا أن يؤدي إجراء أبحاث في هذا المجال إلى استكشاف طرق يمكن من خلالها استخدام التقنيات الجديدة من أجل تحسين الاعتماد على التحليل المستند إلى الحقائق وتعزيزه ومن أجل دعم ونشر الحقائق والأدلة التي تعد محورية بالنسبة إلى الحوارات الرئيسية. قد يستند هذا إلى جهود مثل الموقع الإلكتروني USAFacts لستيف بالمر (Steve Ballmer) الذي يهدف إلى توفير مصدر محوري للحقائق في مجموعة من الموضوعات المختلفة.[16] يمكن أن يؤدي إجراء أبحاث في هذا المجال إلى استكشاف طرق لتعزيز وضوح الحقائق الموضوعية وأهميتها وتحويل الاتجاهات نحو بيانات مماثلة من اتجاهات عدم اليقين إلى اتجاهات الثقة والقيمة، بدلاً من تعزيز التحقق من الحقائق.

---

[16] USAFacts, "About Us," webpage, undated.

قد تكون أولوية البحث 4.F (الاقتصاد السلوكي، وعلم النفس، والعلوم المعرفية) ذات صلة من أوجه عدة. أولاً، قد يؤدي تحديد طرق لتشجيع الأشخاص على معالجة المشكلات بعقلية منفتحة، والتفكير في البدائل، والبحث عن الآراء المختلفة، والرغبة في تغيير آرائهم إلى المساعدة في معالجة بعض الآثار الأكثر سلبية للانحيازات المعرفية. قد يتضمن هذا الأمر الدراسات التي تتناول كيفية استخدام الصياغات والإشارات والأدوات الأخرى لدعم استخدام أكثر كفاءة للحقائق والأدلة في حوار اتخاذ القرار والحوار بين الأشخاص. وسيكون من المفيد إجراء بحث في الطرق التي يمكن من خلالها أن تعزز التغيرات السياسية أو إعادة بناء المجال الإعلامي نوعًا مختلفًا من الوسط الإعلامي ونظام المعلومات الذي يولي قيمة أكبر للحقائق والبيانات والذي يسعى لتحقيق الشفافية والموضوعية ويُقدّرها. قد يوفر هذا النوع من الدراسة حلولاً لمشكلات مثل عدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة. قد يساعد الاقتصاد السلوكي والعلوم المعرفية أيضًا في تحديد طرق تغيير التوقعات الفردية والاجتماعية أو تحديثها من أجل المشاركة والانخراط المدنيين في أنشطة مثل الحكومة المحلية والتصويت. وقد تعالج هذه النتيجة على الأقل إحدى نتائج تصدع الحقيقة، وهي الاغتراب، وقد تشجع على زيادة الخطاب المدني على المستوى المحلي.

في النهاية، تمثل أولوية البحث 4.G (التقييم الذاتي التنظيمي) أحد مجالات البحث ذات التوجه الداخلي التي تستلزم من جميع المؤسسات التفكير في طرق يمكن من خلالها تحديث الممارسات والسياسات أو مراجعتها من أجل تعزيز الموضوعية والشفافية والحقائق والبيانات. يستلزم هذا المسار من جميع المؤسسات زيادة الأنواع الفكرية والأنواع الأخرى للتنوع داخل المنظمات، لتحديد المجالات التي قد تعد جوانب متفاقمة غير مقصودة لظاهرة تصدع الحقيقة، وكذلك وضع حلول أو ردود لمعالجة جوانب القصور هذه. يمكن أن يراعي هذا التقييم الذاتي الهيكل والسياسات والموظفين والمنتجات المؤسساتية، والموقع الفعلي لتحديد تغيرات بعينها يمكنها تحفيز المعركة ضد ظاهرة تصدع الحقيقة وتحديد الطريقة الأفضل للاستفادة من إمكانياتها للإسهام في الرد.

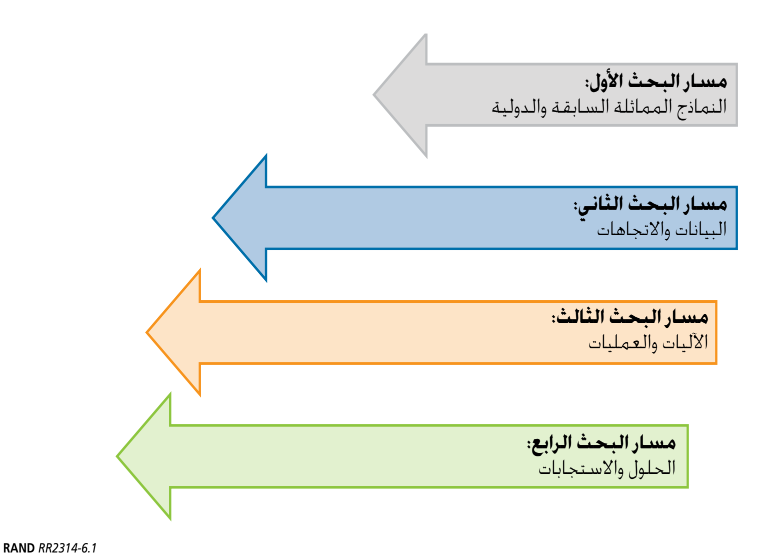
الملخص والمسار المستقبلي

يتسم جدول الأعمال البحثي الوارد في هذه الدراسة بأنه يتطلب جهدًا أكبر. وسيتطلب هذا الجدول التزامًا مستمرًا بمعالجة تحديات ظاهرة تصدع الحقيقة بغرض تحسين

جودة الديموقراطية الأمريكية والاستمرار في إدراك وعدها. كما سيتطلب جدول الأعمال أيضًا بذل إسهامات من الكثير من المنظمات ذات الخبرة المتخصصة، ومن المرجح أنه سينتفع من إقامة شراكات يمكن أن تستفيد من التضافرات والمزايا التنافسية بين المنظمات. على الرغم من أن مسارات البحث الأربعة المبينة هنا لا يلزم إجراؤها جميعًا بصورة متتابعة، ستكون هناك مزايا لوضع أساس من الأدلة والبيانات عن ظاهرة تصدع الحقيقة أولاً باستخدام هذه البيانات لتحديد الجوانب التي طرأت عليها ظاهرة تصدع الحقيقة حديثًا أو التي استفحلت بها الظاهرة، ثم اكتشاف الآليات والعمليات السببية، ثم البحث عن الحلول في نهاية المطاف. ومع ذلك، يمكن أن يركز مشروع واحد أيضًا على أحد جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة عبر جميع مسارات البحث (أي استكشاف مدى ارتباط الاستقطاب بانعدام الثقة في المؤسسات وزيادة الخلاف حول الحقائق، واكتشاف كيف يسبب الاستقطاب الجمود السياسي وفقدان الخطاب المدني، وكذلك اكتشاف طرق التغلب على الاستقطاب).

يوضح الشكل 6.1 خطة تنفيذ محتملة لمتابعة جدول الأعمال البحثي هذا. نتوقع إمكانية إجراء مساري البحث الأول والثاني بالتوازي، حتى لو حدث ذلك من خلال فرقٍ مختلفة. ونتوقع أيضًا أن يتجاوز البحث حول البيانات والاتجاهات نظيره المتعلق بالنماذج

الشكل 6.1
خطة تنفيذ جدول الأعمال البحثي



RAND *RR2314-6.1*

المماثلة السابقة والدولية، لأن البحث الأول ربما يكون أكثر استهلاكًا للوقت وقد يتضمن الكثير من المتغيرات. سوف يعتمد مسار البحث الثالث على البيانات المجمعة كجزء من مسار البحث الثاني ويستند إليها، ولكن لا يتطلب استهلال البحث الثالث الانتظار ريثما يكتمل مسار البحث الثاني (موضح في الشكل 6.1 بحسب التأخير البسيط بين بدء العمل على مساري البحث الثاني والثالث). قد يبدأ أحد الفرق في جمع البيانات المتعلقة بحجم انتشار المعلومات المضلِّلة عبر مواقع وسائل التواصل الاجتماعي ثم ينتقل إلى استكشاف الخصائص الفنية والهيكلية للمواقع المنفردة التي تسهل هذا. وبالمثل، نتوقع أن تحديد الحلول (مسار البحث الرابع) سيتطلب الانتهاء من بعض العمل على الأقل في مسارات البحث السابقة ولكن يمكن البدء به خلال عمل المسارات الأخرى، حتى داخل مشروع واحد متعدد المراحل. وبمتابعة المثال السابق، قد يجري الفريق ذاته المشروع من خلال تحديد التغيرات المؤسساتية أو الحكومية (أو العوامل المتعلقة بجانب الطلب) التي يمكن أن تحد من انتشار المعلومات المضلِّلة. وبالتالي، قد يجمع مشروعٌ واحد المهام التي تمس كل مسار بحثي أو قد يتناول بشكل أعمق مساراتٍ بعينها.

من المرجح أن يتواصل البحث في جدول الأعمال هذا من خلال مسارات البحث من الثاني إلى الرابع بناءً على مجال الموضوع. ومن ثم، قد يبدأ العمل الذي يركز على الإعلام الاجتماعي أو الاستقطاب السياسي بالتركيز على البيانات والاتجاهات، ثم يأخذ بعين الاعتبار الآليات ثم الاستجابات والحلول في نطاق مشروع واحد أو عدة مشروعات. ولكن يجب ألا يكون التقدم في أي جانب من جوانب موضوع واحد سببًا في تقييد جانب في موضوع آخر. ويمكن لأي منظمة بحثية فردية إجراء بحث على وسائل التواصل الاجتماعي التي تم التركيز عليها في المسارين الثالث والرابع (التي انتهت بالفعل من العمل في المسار البحثي الثاني) مع بدء العمل على الاستقطاب السياسي فقط.

في النهاية، نحث القُرّاء على تذكُّر ألا ينظروا إلى جدول الأعمال البحثي هذا على أنه وثيقة ثابتة ولكنه وثيقة قابلة للتغير، بمعنى كونها وثيقة يتعين تحديثها مع تقدم البحث وكلما عرفنا الكثير عن ظاهرة تصدع الحقيقة.

كما ذكرنا، يتسم التحدي الذي تفرضه ظاهرة تصدع الحقيقة بالتعقيد وبكونه ملحًا وستكون الحلول متعددة الأوجه. يجب أن تعتمد الحلول أيضًا على فهم سليم وواضح للمشكلة، بحيث يرتكز هذا البحث على التحليل والبحث الدقيق والبيانات الراسخة والدليل الموضوعي. يجدُر التأكيد على أنه من غير المحتمل أن يكون التركيز على الحلول "إلغاءً" أو "إبطالاً" للتغييرات التي أدّت إلى ظاهرة تصدع الحقيقة. لن يستطيع المجتمع الأمريكي العودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وظهور

الأخبار المرئية أو لما قبل الانهيار المالي سنة 2008. وبدلاً من ذلك، يجب أن تُركّز الحلول على إيجاد طرق للاستفادة من الفرص الناشئة من التطورات الجديدة واستخدام هذه الفرص لتدعيم الحقائق وتجاوز تحديات ظاهرة تصدع الحقيقة.

ستواصل مؤسسة RAND العمل في جدول الأعمال البحثي هذا بالموضوعية والحيادية الكامنة في صميمها كمؤسسة. ومع ذلك يمكن مضاعفة تأثير مؤسسة RAND والجهود التي تبذلها إذا انضمت إليها مؤسسات أخرى وقامت بتناول أجزاء من جدول الأعمال والتعاون معنا لتحديد طرق مكافحة ظاهرة تصدع الحقيقة. ونحن نحث الأفراد والمنظمات المهتمة بالانضمام إلى مؤسسة RAND في العمل على تعزيز أهمية الحقائق والبيانات والتحليل في الخطاب المدني والسياسي وفي الحياة العامة الأمريكية على وجه العموم، وذلك نظرًا للتهديد الحيوي الذي تفرضه ظاهرة تصدع الحقيقة على سلامة الديموقراطية الأمريكية ومستقبلها. يتسم التحدي الذي تفرضه ظاهرة تصدع الحقيقة بأنه كبير، إلا أن المخاطر مرتفعة للغاية مما يُلزم اتخاذ إجراء ما.

الملحق
معلومات إضافية حول منهجيتنا

يُقدِّم هذا الملحق مزيدًا من التفاصيل الفنية حول المنهجية المُستخدَمة في المناقشات المنظَّمة ومراجعات الدراسات السابقة التي أُجريت لإعداد هذه الدراسة.

مناقشات منظمة

كما تشير الدراسة، لقد جرت مناقشاتنا في أغلب الأحيان في مجموعات تتكون من ثمانية إلى عشرة أشخاص، لكننا أجرينا أيضًا مناقشات فردية مع أشخاص يتمتعون بمجالات خبرة خاصة ولم يكن في وسعهم حضور الجلسات المخطط لها. أجرينا بعضًا من الجلسات المنفصلة للأشخاص الذين يعملون في مكتب الشئون الخارجية التابع لمؤسسة RAND (مثل المسؤولين عن المنشورات، والاتصالات، ووسائل الإعلام، والعلاقات مع الكونغرس) وكذلك أجرينا الجلسات ذاتها مع أشخاص يشغلون مناصب إدارية. وقد تضمَّنت جلسات أخرى باحثين من مختلف التخصصات والمستويات من الأقدمية والخبرة. وكما أُشير في الجزء الأساسي من هذه الدراسة، تحدثنا أيضًا مع عدد من الجمهور المتابع لمؤسسة RAND والمتابعين الخارجيين (من بينهم الجهات المتبرعة لمؤسسة RAND وأمنائها وأفرادها الذين شاركوا في الكثير من الأحداث التوعوية التي أقامتها مؤسسة RAND). وقد عرضنا أيضًا نُسخًا سابقة من هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المتابعين الخارجيين. كان لأعضاء هذه المجموعات الخارجية خلفيات اقتصادية وجغرافية متنوعة ووجهات نظر سياسية مختلفة.[1]

[1] للإطلاع على عينة من الملاحظات السابقة حول ظاهرة تصدع الحقيقة لمايكل رتش، انظر .Rich, 2016a; Rich, 2016b

تناولت كل المناقشات الموضوعات والقضايا الأساسية ذاتها، لكنه لم يكن هناك جلستان متماثلتان تمامًا، حيث أتحنا عقد المحادثات بشكل طبيعي داخل كل مجموعة. تكمن ميزة هذه الاستراتيجية في قدرتنا على تحديد القضايا العامة الناشئة واستعراض المسألة من وجهات نظر مختلفة. وقد زودنا المشاركين ببعض التعريفات المحتملة لظاهرة تصدع الحقيقة كسبيل لبدء المناقشة ولكي نقدم لهم مقدمة يسيرة عن الموضوع قبل كل اجتماع. وقد استخدمنا أيضًا مجموعة من الأسئلة والتنبيهات والأنشطة التوجيهية لتنظيم المناقشات:

- التعريفات
  - كيف تعرِّف ظاهرة تصدع الحقيقة؟ ما الشيء الأساسي الذي يدور بخُلدك عن تعريف ظاهرة تصدع الحقيقية؟
  - كيف ترتبط ظاهرة تصدع الحقيقة "بالأخبار الزائفة" وكيف تختلف عنها؟ وكيف تختلف عن مفهوم "ما بعد الحقيقة"؟
  - ما جوانب ظاهرة تصدع الحقيقة الجديدة؟ وأي جانب منها ظلَّ موجودًا دائمًا؟
  - ما أنواع الأدلة التي قد تدعم حجة أن ظاهرة تصدع الحقيقة تؤثر في الحياة الحديثة؟
  - هل تشمل ظاهرة تصدع الحقيقة الأفعال (مثل نشر المعلومات الزائفة) التي تنطوي على هدف ما فقط؟ أم أن انتشار المعلومات الخاطئة يمثل أيضًا مشكلة؟
- الأسباب والنتائج
  - ما الأسباب الرئيسية لظاهرة تصدع الحقيقة ونتائجها؟ وأي منها يبدو أكثر أهمية؟
  - هل يمكننا أن نميز بين السبب والتأثير؟ إذا كانت الإجابة لا، ما السبب في ذلك؟
  - كيف يتوافق العملاء، مثل الجهات الفاعلة الخارجية أو وسائل الإعلام؟
- المخاطر والتحديات والفرص
  - ما التحديات والمخاطر والفرص التي تقدمها ظاهرة تصدع الحقيقة؟
  - ما التحديات والمخاطر والفرص التي تقدمها ظاهرة تصدع الحقيقة لمؤسسة RAND؟
  - ما التضمينات المترتبة إذا زادت ظاهرة تصدع الحقيقة سوءًا؟
- الحلول والاستجابات
  - هل من الممكن عكس مسار ظاهرة تصدع الحقيقة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يكون ذلك؟ إذا كانت الإجابة لا، ما السبب في ذلك؟
  - ما أنواع التغييرات التي قد تكون ضرورية للحد من ظاهرة تصدع الحقيقة؟

- ما أنواع الاستجابات السياسية التي قد تكون ضرورية لمعالجة ظاهرة تصدع الحقيقة؟
- ما الدور الذي يجب أن تتبناه مؤسسة RAND في مجال هذه القضية؟

• جدول الأعمال البحثي

- ما هي بعض المسائل البحثية ذات الأولوية العليا التي يتحتم التطرق إليها ومن ثم يمكننا فهم ظاهرة تصدع الحقيقة والتصدي لها بشكل أفضل؟ ما الأساليب التي قد تستعين بها؟ ما البيانات التي قد تجمعها أو قد تحتاج إليها؟ من الجمهور المتوقَّع؟ ما الإسهام الذي يمكن أن تقدمه هذه الدراسة؟ ما المخاطر؟

• التواصل

- ما الجوانب الرئيسية لوجود استراتيجية تواصل حيال ظاهرة تصدع الحقيقة؟ وكيف يتعين وصفها وعرضها؟

لقد تم تناول جوانب "جدول الأعمال البحثي" و"استراتيجية التواصل" باستخدام الأنشطة التي تمت في أثناء النقاشات الجماعية. ولإجراء هذه الأنشطة، طلبنا من الأفراد أن ينقسموا إلى مجموعات ثنائية. وفي الجلسات الأولية، طلبنا من المجموعات التفكير في كيف يمكنهم شرح ظاهرة تصدع الحقيقة وتوضيحها لفئات مختلفة ومتنوعة من المتابعين، مثل مجموعة من طلاب في الصف الثالث أو مجموعة من الزملاء. وكان الهدف من هذا الأمر التعمق أكثر في تعريف ظاهرة تصدع الحقيقة وما تتضمنه وما لا تتضمنه. وفي الجلسات اللاحقة، طلبنا من المشاركين طرح المسائل البحثية المحتملة من أجل بحثها في المستقبل. وهذا بدوره سمح لنا أن نفكر في مصادر البيانات والأساليب المحتملة، ومهد الطريق أيضًا لجدول الأعمال البحثي الوارد في الفصل السادس.

إطار العمل الترميزي

كما هو ملاحظ في النص، استخدمنا قائمة من الموضوعات والمفاهيم الرئيسية كوسيلة لتنظيم الرؤى الرئيسية الناشئة من مناقشتنا وحواراتنا المنظمة. وقد ساعدتنا هذه المادة التي تم ترميزها في وضع تعريف عمل، لتحديد الدوافع والنتائج المحتملة، ومن ثمَّ تقديم إطار عمل تنظيمي محتمل. وقد قمنا لاحقًا بتقييم إطار العمل هذا، من خلال اختبار فرضياته الضمنية وتحسينها، عبر مراجعات الدراسات السابقة ومناقشات الخبراء حسب الحاجة. ومن ثمَّ، لقد ساعدنا إطار العمل الترميزي في الانتقال من طور

"استحداث الفكرة" إلى طور "تحسين إطار العمل" لهذا المشروع. يتأتي إطار عملنا الترميزي موضحًا في القائمة التالية.

1. التعريفات
   1.1 مقارنة بين تصدع الحقيقة و"الأخبار الزائفة"
   1.2 الفرق بين الحقيقة والتفسير والرأي
   1.3 انخفاض الثقة في المؤسسات
   1.4 دور الخبرة، وانخفاض الثقة في الخبراء
   1.5 مقارنة بين الحقيقة والتجربة أو الحكاية
   1.6 هل نتحدث عن "الحقيقة"؟
   1.7 تراجع المعايير
   1.8 الدليل
      1.8.1 ما الأنواع التي نحتاج إليها؟
      1.8.2 ما الأنواع التي نمتلكها؟
   1.9 دور الهدف
2. الدوافع
   2.1 وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت
   2.2 الجهات الفاعلة الأجنبية
   2.3 الجهات الفاعلة السياسية
   2.4 وسائل الإعلام وسوق وسائل الإعلام
   2.5 التحيز المعرفي والنماذج العقلية (الطبيعة البشرية)
   2.6 الاستقطاب
   2.7 دور التفكير النقدي
   2.8 عدم المساواة الاقتصادية والركود الاقتصادي
   2.9 التخلص من الأوصياء
      2.9.1 المعلومات المضلِّلة
      2.9.2 النظام التعليمي
      2.9.3 الجوانب الثقافية
3. العواقب
   3.1 العزوف
   3.2 غرف الصدى
   3.3 عدم اليقين
   3.4 تطور الصور النمطية وانتشارها
   3.5 المعلومات المستخدمة كأسلحة

4. هل هي جديدة؟
   4.1 العوامل الجديدة
      4.1.1 سرعة تدفق المعلومات
      4.1.2 كمية المعلومات
      4.1.3 الاستقطاب
   4.2 العوامل القديمة
      4.2.1 التشويش الذهني الذي تحدثه وسائل الإعلام
      4.2.2 التشوش السياسي
      4.2.3 التحيز المعرفي
   4.3 هل هي دورية التكرار؟
5. النماذج المماثلة العالمية
6. مصادر البيانات المحتملة
   6.1 بيانات الدراسات الاستقصائية
   6.2 بيانات Twitter
   6.3 ترميز المحتوى
   6.4 غير ذلك
7. الاستجابات
   7.1 مؤسسة RAND
      7.1.1 داخلي
      7.1.2 خارجي
   7.2 غير ذلك
8. المسائل البحثية

مراجعة الدراسات السابقة

كما هو موضح في الدراسة الرئيسية، استخدمنا مراجعات الدراسات السابقة لاستكشاف الأفكار المثارة خلال جلسات العصف الذهني وإطار العمل الذي وضعناه باستخدام هذه الرؤى. ركزنا مراجعاتنا للدراسات السابقة على عناصر إطار العمل الرئيسية والموضوعات ذات الصلة والرؤى المثارة خلال مناقشاتنا. يعرض الجدول A.1 مصطلحات البحث المختارة و المستخدمة في مراجعة الدراسات السابقة. ولأننا أجرينا المئات من الأبحاث، فإننا نسلط الضوء هنا على المصطلحات المستخدَمة لاستعراض الجوانب الرئيسية لإطار العمل، فضلاً عن المجالات وثيقة الصلة. وقد تم استخدام مصطلحات البحث

النموذجية المقدمة مع مجال الموضوع (أو الاشتقاق، إذا لزم الأمر) لإجراء أبحاث أولية. استخدمنا أيضًا مجموعات من مصطلحات البحث لتقديم معلومات أكثر استهدافًا حيثما دعت الحاجة. ولقد ركزنا على مقالات مأخوذة من مجلات خضعت لمراجعة الأقران، واستخدمنا فحصًا أوليًا للمصادر المحتملة بُغية تقليص قائمتنا لتشمل العناصر الأكثر صلة بفرضيتنا و كان ذلك من خلال عودة زيارة المواقع. وقد استخدمنا المعلومات الواردة في هذه المقالات والكتب من أجل تحسين إطار العمل. وخلال ذلك، أجرينا أبحاثًا إضافية لسد الفجوات أو استكشاف موضوعات جديدة.

الجدول A.1
مجالات الموضوع المُختارة ومصطلحات البحث المستخدمة في مراجعة الدراسات السابقة

مجال الموضوع المُختار	نماذج لمصطلحات البحث
المؤسسات البحثية والأكاديمية	البحث، العلم، الجودة، التراجع، التحيز، التمويل، الشفافية، الموضوعية، الغش، الخطأ، الشك، التنوع، المعايير، الأجندة
العزلة	المشاركة المدنية، المؤسسات، الثقة، رأس المال الاجتماعي، المشاركة، الخطاب، الاتصال بالإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، التفرقة، التفكك، الاتجاهات، جيل الألفية، الأسباب، التأثيرات
التفرقة	المشاركة المدنية، المؤسسات، الثقة، رأس المال الاجتماعي، المشاركة، الخطاب، الاتصال بالإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، العزلة، التفكك، الاتجاهات، جيل الألفية، الأسباب، التأثيرات
الأخبار التلفزيونية والمرئية	التحيز، التحزب، الربح، عدد المشاهدين، نموذج الأعمال، الدقة، التمويل، التنظيم، الثقة، الأجندة، المعايير، "الأخبار الزائفة"، المعلومات المضللة
تمويل الحملات	الاستقطاب، التحيز، التحزب، الإصلاح، التأثير، الموضوعية، الشفافية، المشاركة
التربية المدنية	الاتجاهات، المعايير، المزايا، المنهج الدراسي، الديموقراطية، الدراسات الاجتماعية، وسائل الإعلام، النتائج، الجودة، المشاركة، التصويت، المواطنة، التثقيف الإعلامي، التفكير الناقد، المعرفة السياسية، المقاييس، التقييم
الخطاب المدني	التربية المدنية، التحزب، الجمهور العام، المشاركة، الاستقطاب، التواصل المشترك بين المجموعات، التواصل، المشاركة العامة
المعالجة المعرفية	التحيز المعرفي، الاستدلال، التغلب، التبرير المنطقي المحفِّز، الشبكات الاجتماعية، التجربة، النماذج العقلية، المخطط العقلي، غرف الصدى، انحراف البرهان، التنافر المعرفي، القيود، المعلومات المضللة، القابليَّة، الثقة
التفكير النقدي	التدريس، التدريب، الاختبار، التعليم، المنهج الدراسي، الأساس المشترك، المعايير، التثقيف الإعلامي، التحيز، العلم، المواطنة، التربية المدنية

جدول A.1—يتبع

مجال الموضوع المُختار	نماذج لمصطلحات البحث
المعلومات المضلِّلة والدعاية	الانتشار، الاستخدام، الاستخدام كسلاح، المعلومات الخاطئة، روسيا، الصين، الفعّالية، النتائج، الأسباب، "الأخبار الزائفة"، الربح، التحزب، التحيز، غرفة الصدى، وسائل التواصل الاجتماعي، الأنواع، الاكتشاف، الإزالة، الخوارزمية، التنقية، الرقابة، التقييم
غرف الصدى	وسائل التواصل الاجتماعي، الأسباب، التأثيرات، النتائج، المستودعات، فقاعة المرشِح، الاستقطاب، المعلومات المضلِّلة، المعلومات الخاطئة، المرشحات، الشبكات، الإجماع، التحيز
عدم المساواة الاقتصادية	الركود، المواقف، الاستقطاب، التغيرات، الاتجاهات، الأسباب، العواقب، التأثيرات
معايير التعليم	الأساس المشترك، العلم، الحساب، القراءة، التفكير النقدي، التربية المدنية، المعرفة السياسية، الجودة، المقاييس، التقييم
الانتخابات (القوانين والممارسات)	المواطَنة، التصويت، التحيز، المعلومات، التحزب، إعادة تقسيم الدوائر لصالح حزب معين، التمويل، النظام الأساسي، المشاركة، المشاركة المدنية
"الأخبار الزائفة"	ظاهرة تصدع الحقيقة، تجاوز الحقيقة، تجاوز الواقع، الحجم، المصادر، الأنواع، الاكتشاف، الإزالة، المصادر، التأثيرات، العواقب، الانتخاب، التحيز
المرشحات والخوارزميات	الذكاء الاصطناعي، التحيز، غرف الصدى، تدفق المعلومات، البحث عن المعلومات، التطوير، "الأخبار الزائفة"
الأوصياء القائمين على نشر المعلومات	وسائل الإعلام، المرشحات، المعلومات، الولوج، إرساء الديموقراطية، الطبيعة، وسائل التواصل الاجتماعي، الكمية، المشاركة، الإشراك
التثقيف الإعلامي	المنهج الدراسي، التدريس، المهارات، المعايير، المقاييس، الاتجاهات، "الأخبار الزائفة"، المزايا، وسائل التواصل الاجتماعي، المواطنة، الإشراك، المقاييس، التقييم
الصحف	الافتتاحيات، التحيز، التحزب، المشتركون، القُرّاء، "الأخبار الزائفة"، الصحافة الاستقصائية، التمويل، الدقة، الثقة، المعلومات المضلِّلة، المراوغة، "الأخبار الزائفة"
الجمود السياسي	الأسباب، العواقب، التكلفة، المماطلات السياسية، القوانين المسنونة، التعيينات القضائية، الإضراب، الدبلوماسية، المخاطرة، السياسة الخارجية، التحزب، الاستقطابات، التأثيرات
الاستقطاب السياسي	الأسباب، العواقب، التأثيرات، النُخب، جمهور الناخبين، الانتخابات التمهيدية، الانتخابات، المواقف، التحزب، الزيادة، النقص، التمويل، وسائل الإعلام، الفرز
تجاوز الحقيقة	"الأخبار الزائفة"، تجاوز الحقيقة، المقياس، المقاييس، البيانات

جدول A.1—يتبع

مجال الموضوع المُختار	نماذج لمصطلحات البحث
جودة الديموقراطية	رأس المال الاجتماعي، المشاركة المدنية، التصويت، التمثيل، التحزب، الاستقطاب، العزلة، التفرقة، وسائل التواصل الاجتماعي، الاستجابة، الثقة، الرفاهية، المعلومات، المواطنة
تعليم العلوم	الاتجاهات، المعايير، الجودة، التقييم، المقاييس، التفكير النقدي، الاستفسار، الطريقة العلمية، المعايير الخاصة بعلوم الجيل القادم
الاستقطاب الاجتماعي والسكاني	التجمع السكاني، غرف الصدى، الأسباب، العواقب، الاتجاهات، مقاطعة شهدت انتصارًا حاسمًا في الانتخابات، التحزب، القيم، الانتقال، التصنيف، المواقف، التأثيرات
رأس المال الاجتماعي	المشاركة المدنية، التصويت، المشاركة، المنظّمات، شاملة، التعزيز، الانقسام، التربية المدنية، المجتمع، الديموقراطية، المواطنة
وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت	تدفق المعلومات، الحجم، السرعة، التغيرات، الاتجاهات، Twitter، Facebook، الحسابات الآلية، الذكاء الاصطناعي، شبكات التواصل الاجتماعي، الأوصياء، "الأخبار الزائفة"، الرقابة، الولوج، المعلومات المضلّلة، الخطاب
الثقة في المؤسسات	الثقة، المواقف، الاتجاهات، المؤسسات الجديرة بالثقة، المؤسسات غير الجديرة بالثقة، التحزب
الثقة في العلوم	عدم اليقين، تغير المناخ، اللقاحات، الشك، البيانات، الاتجاهات، المقاييس، التحزب، التحيز، النماذج العقلية، التعليم، التفكير النقدي
تصدع الحقيقة	"الأخبار الزائفة"، تجاوز الحقيقة، المقياس، المقاييس، البيانات
عدم اليقين (الأفراد)	القلق، الأسباب، اقتصادي، سياسي، الأمن، العواقب، التأثيرات، العزلة، الاتجاهات، المقاييس، الإشراك
عدم اليقين (السياسات)	دبلوماسي، الاستقطاب، الأسباب، السياسة الخارجية، اقتصادي، الاستثمار، التكاليف، التأثيرات، الاتجاهات، المقاييس

المراجع

"1878–1899: Business and the Economy: Overview," *American Eras*, Vol. 8: *Development of the Industrial United States, 1878–1899*, Farmington Hills, Mich.: Gale Group, 1997, pp. 93–95. As of May 23, 2017:
link.galegroup.com/apps/doc/CX2536601561/UHIC?u=oldt1017&xid=41df7b7e

Aaron, Paul, and David Musto, "Temperance and Prohibition in America: An Historical Overview," in Mark H. Moore and Dean R. Gerstein, eds., *Alcohol and Public Policy: Beyond the Shadow of Prohibition*, Washington, D.C.: National Academies Press, 1981.

Abrams, Samuel J., and Morris P. Fiorina, "'The Big Sort' That Wasn't: A Skeptical Reexamination," *PS: Political Science & Politics*, Vol. 45, No. 2, 2012, pp. 203–210.

Adamic, Lada A., Thomas M. Lento, Eytan Adar, and Pauline C. Ng, "Information Evolution in Social Networks," *Proceedings of the Ninth Association for Computing Machinery International Conference on Web Search and Data Mining*, 2016.

Alchin, Linda, "U.S. Immigration Trends 1880–1900," Emmigration.Info, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.emmigration.info/us-immigration-trends-1880-1900.htm

"Al-Jazeera Buys Al Gore's Current TV," Associated Press, January 3, 2013. As of July 10, 2017:
https://www.usatoday.com/story/money/business/2013/01/02/al-jazeera-current-tv-al-gore/1805685/

Allcott, Hunt, and Matthew Gentzkow, "Social Media and Fake News in the 2016 Election," Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 23089, January 2017, revised April 2017a.

———, "Social Media and Fake News in the 2016 Election," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 31, No. 2, Spring 2017b, pp. 211–236.

Altman, Micah, and Michael McDonald, "Redistricting and Polarization," in James Thuber and Antoine Yoskinaka, eds., *American Gridlock: The Sources, Character, and Impact of Political Polarization*, New York: Cambridge University Press, 2015.

American National Election Studies, homepage, undated. As of January 8,2017: http://www.electionstudies.org

———, "Average Score on Index 1952–2012: External Political Efficacy," webpage, undated. As of June 4, 2017:
http://www.electionstudies.org/nesguide/graphs/g5b_4_1.htm

Anderson, Monica, "More Americans Are Using Social Media to Connect with Politicians," Pew Research Center, May 19, 2015a. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2015/05/19/
more-americans-are-using-social-media-to-connect-with-politicians/

———, "5 Facts About Vaccines," Pew Research Center, July 17, 2015b. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/
fact-tank/2015/07/17/5-facts-about-vaccines-in-the-u-s/

———, "For Earth Day, Here's How Americans View Environmental Issues," Pew Research Center, April 20, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/20/
for-earth-day-heres-how-americans-view-environmental-issues/

Annenberg Public Policy Center, "Science of Science Communication," webpage, undated. As of November 9, 2017:
https://www.annenbergpublicpolicycenter.org/science-communication

Arceneaux, Kevin, Martin Johnson, and Chad Murphy, "Polarized Political Communication, Oppositional Media Hostility, and Selective Exposure," *Journal of Politics*, Vol. 74, No. 1, 2012, pp. 174–186.

Ashley, Christy, and Tracy Tuten, "Creative Strategies in Social Media Marketing: An Exploratory Study of Branded Social Content and Consumer Engagement," *Psychology & Marketing*, Vol. 32, No. 1, 2015, pp. 15–27.

Association of Centers for the Study of Congress, "Immigration and Nationalization Act," webpage, undated. As of April 6, 2016:
http://acsc.lib.udel.edu/exhibits/show/legislation/immigration

Astin, Alexander W., and Linda J. Sax, "How Undergraduates Are Affected by Service Participation," *Journal of College Student Development*, Vol. 39, No. 3, 1998, pp. 251–263.

Auchard, Eric, and Bate Felix, "French Candidate Macron Claims Massive Hack as Emails Leaked," Reuters, May 6, 2017. As of July 10, 2017:
http://www.reuters.com/article/us-france-election-macron-leaks-idUSKBN1812AZ

Authorea Team, “Do the Right Thing: 11 Courageous Retractions,” webpage, undated. As of July 5, 2017:
https://www.authorea.com/users/8850/articles/126854-do-the-right-thing-11-courageous-retractions/_show_article

Baker, Scott, Nicholas Bloom, Brandice Canes-Wrone, Steven Davis, and Jonathan Rodden, “Why Has U.S. Policy Uncertainty Risen Since 1960?” Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 19826, January 2014.

Baker, Scott R., Nicholas Bloom, and Steven J. Davis, “Measuring Economic Policy Uncertainty,” Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 21633, October 2015.

Bakshy, Eytan, Solomon Messing, and Lada A. Adamic, “Exposure to Ideologically Diverse News and Opinion on Facebook,” *Science*, Vol. 348, No. 6239, 2015, pp. 1130–1132.

Bakshy, Eytan, Itamar Rosenn, Cameron Marlow, and Lada Adamic, “The Role of Social Networks in Information Diffusion,” *Proceedings of the 21st International Conference on World Wide Web*, 2012.

Banilower, Eric R., P. Sean Smith, Iris R. Weiss, Kristen M. Malzahn, Kiira M. Campbell, and Aaron M. Weis, *Report of the 2012 National Survey of Science and Mathematics Education*, Chapel Hill, N.C.: Horizon Research, 2013. As of September 11, 2017:
http://www.horizon-research.com/2012nssme/wp-content/uploads/2013/02/2012-NSSME-Full-Report-updated-11-13-13.pdf

Barber, Michael, and Nolan McCarty, “Causes and Consequences of Polarization,” in Jane Mansbridge and Cathie Jo Martin, eds., *Negotiating Agreement in Politics*, Washington, D.C.: American Political Science Association, 2013.

Barthel, Michael, “Newspapers Fact Sheet,” Pew Research Center, June 1, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.journalism.org/fact-sheet/newspapers/

Barthel, Michael, and Amy Mitchell, “Americans’ Attitudes About the News Media Deeply Divided Along Partisan Lines,” Pew Research Center, May 10, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.journalism.org/2017/05/10/americans-attitudes-about-the-news-media-deeply-divided-along-partisan-lines/

Bennett, W. Lance, “Gatekeeping and Press-Government Relations: A Multigated Model,” in L. L. Kaid, ed., *Handbook of Political Communication Research*, Mahwah, N.J.: Lawrence Erlbaum, 2004.

Berezow, Alex, “Are Liberals or Conservatives More Anti-Vaccine?” *RealClear Science*, October 20, 2014. As of July 10, 2017:
http://www.realclearscience.com/journal_club/2014/10/20/are_liberals_or_conservatives_more_anti-vaccine_108905.html

Berland, Gretchen K., Marc N. Elliott, Leo S. Morales, Jeffrey I. Algazy, Richard L. Kravitz, Michael S. Broder, David E. Kanouse, Jorge A. Munoz, Juan-Antonio Puyol, Marielena Lara, Katherine E. Watkins, Hannah Yang, and Elizabeth A. McGlynn, "Health Information on the Internet: Accessibility, Quality, and Readability in English and Spanish," *Journal of the American Medical Association*, Vol. 285, No. 20, 2001, pp. 2612–2621.

Berry, Jeffrey M., "Nonprofits and Civic Engagement," *Public Administration Review*, Vol. 65, No. 5, 2005, pp. 568–578.

———, *Lobbying for the People: The Political Behavior of Public Interest Groups*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2015.

Berry, Jeffrey M., Kent E. Portney, and Ken Thomson, *The Rebirth of Urban Democracy*, Washington, D.C.: Brookings Institution, 1993.

Bertot, John, Paul Jaeger, and Justin Grimes, "Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and Social Media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies," *Government Information Quarterly*, Vol. 27, No. 3, 2010, pp. 264–271.

Best, Paul, Roger Manktelow, and Brian Taylor, "Online Communication, Social Media and Adolescent Wellbeing: A Systematic Narrative Review," *Children and Youth Services Review*, Vol. 41, Issue C, 2014, pp. 27–36.

Beyerlein, Kraig, and John R. Hipp, "From Pews to Participation: The Effect of Congregation Activity and Context on Bridging Civic Engagement," *Social Problems*, Vol. 53, No. 1, 2006, pp. 97–117.

"Big Tobacco and Science: Uncovering the Truth," University of California, Davis, Health, webpage, undated. As of September 5, 2017:
http://www.ucdmc.ucdavis.edu/welcome/features/20071114_cardio-tobacco/

Binder, Sarah A., and Forrest Maltzman, *Advice and Dissent: The Struggle to Shape the Federal Judiciary*, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2009.

"Biographical Directory of the United States Congress, 1774–Present," Bioguide. Congress.Gov, undated. As of June 4, 2017:
http://bioguide.congress.gov/biosearch/biosearch.asp

Bishop, Bill, *The Big Sort: Why the Clustering of Like-Minded America Is Tearing Us Apart*, Wilmington, Del.: Mariner Books, 2009.

Bittman, Bonnie, and William Russell III, "A Multiple Regression of Civics Education Scores," *Research in Social Sciences and Technology*, Vol. 1, No. 2, 2016, pp. 1–16.

Bleich, S., R. Blendon, and A. Adams, "Trust in Scientific Experts on Obesity: Implications for Awareness and Behavior Change," *Obesity*, Vol. 15, No. 8, 2007, pp. 2145–2156.

Blevins, Brooke, and Karon LeCompte, "Going Beyond the Games with iCivics. A Response to 'The Challenges of Gaming for Democratic Education: The Case of iCivics,'" *Democracy and Education*, Vol. 24, No. 2, 2016, Article 9.

Bodine-Baron, Elizabeth, Todd Helmus, Madeline Magnuson, and Zev Winkelman, *Examining ISIS Support and Opposition Networks on Twitter*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1328-RC, 2016. As of September 12, 2017:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1328.html.

Boliek, Brooks, "FCC Finally Kills Off Fairness Doctrine," *Politico*, August 22, 2011.

Bolstad, Jorgen, Elias Dinas, and Pedro Riera, "Tactical Voting and Party Preference: A Test of Cognitive Dissonance Theory," *Political Behavior*, Vol. 35, No. 3, 2013, pp. 429–452.

Bonica, Adam, "The Punctuated Origins of Senate Polarization," *Legislative Quarterly*, Vol. 39, No. 1, February 2014, pp. 5–26.

Born, Kelly, "The Future of Truth: Can Philanthropy Help Mitigate Misinformation?" Hewlett Foundation, June 8, 2017. As of September 13, 2017:
https://www.hewlett.org/
future-truth-can-philanthropy-help-mitigate-misinformation/

Boxell, Levi, Matthew Gentzkow, and Jesse Shapiro, "Is the Internet Causing Political Polarization? Evidence from Demographics," Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper 23258, March 2017.

Bramlett, Brittany H., James G. Gimpel, and Frances E. Lee, "The Political Ecology of Opinion in Big-Donor Neighborhoods," *Political Behavior*, Vol. 33, No. 4, 2011, pp. 565–600.

Bresiger, Gregory, "The Great Inflation of the 1970s," Investopedia, undated. As of June 4, 2017:
http://www.investopedia.com/articles/economics/09/1970s-great-inflation.asp

Brookings Institution, "Report: Vital Statistics on Congress—Data on the U.S. Congress, Updated January 2017," webpage, January 9, 2017. As of June 29, 2017:
https://www.brookings.edu/multi-chapter-report/vital-statistics-on-congress/

Brossard, Dominique, Bruce Lewenstein, and Rick Bonney, "Scientific Knowledge and Attitude Change: The Impact of a Citizen Science Project," *International Journal of Science Education*, Vol. 27, No. 9, 2005, pp. 1099–1121.

Brossard, D., and M. C. Nisbet, "Deference to Scientific Authority Among a Low Information Public: Understanding U.S. Opinion on Agricultural Biotechnology," *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 19, No. 1, 2007, pp. 24–52.

Brosseau, Carli, "Executive Session: Civil Discourse in Progress," *Frankly Speaking*, Vol. 1, No. 2, October 27, 2011.

Brown, Abram, "Why All the Talk-Radio Stars Are Conservative," *Forbes*, July 13, 2015. As of June 4, 2017:
https://www.forbes.com/sites/abrambrown/2015/07/13/why-all-the-talk-radio-stars-are-conservative/#76b2685b2788

Bryk, Anthony S., Louis Gomez, and Alicia Grunow, "Getting Ideas into Action: Building Networked Improvement Communities in Education," in M. Hallinan, ed., *Frontiers in Sociology of Education*, Dordrecht, The Netherlands: Springer Publishing, 2011.

Bureau of Justice Statistics, "Data Collection: National Crime Victimization Survey (NCVS)," webpage, undated. As of November 8, 2017:
https://www.bjs.gov/index.cfm?ty=dcdetail&iid=245

Burgess, Alexis G., and John P. Burgess, eds., *Truth*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011.

Burke, Marshall, "The Global Economic Costs from Climate Change May Be Worse Than Expected," Washington, D.C., Brookings Institution, December 9, 2015. As of June 4, 2017:
https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/2015/12/09/the-global-economic-costs-from-climate-change-may-be-worse-than-expected/

Button, Mark, and Kevin Mattson, "Deliberative Democracy in Practice: Challenges and Prospects for Civic Deliberation," *Polity*, Vol. 31, No. 4, Summer 1999, pp. 609–637.

Calvert, Philip J., "Scholarly Misconduct and Misinformation on the World Wide Web," *The Electronic Library*, Vol. 19, No. 4, 2001, pp. 232–240.

Camarota, Steven, "Welfare Use by Immigrant and Native Households," Center for Immigration Studies, September 10, 2015. As of November 8, 2017:
https://cis.org/Report/Welfare-Use-Immigrant-and-Native-Households

Campbell, W. Joseph, *Yellow Journalism: Puncturing the Myths, Defining the Legacies*, Westport, Conn.: Praeger, 2001.

Carcasson, Martin, "Herbert Hoover and the Presidential Campaign of 1932: The Failure of Apologia," *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 28, No. 2, Spring 1998, pp. 349–365.

Carr, Nicholas, *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains*, New York: W.W. Norton and Company, 2011.

Carson, Jamie L., Michael H. Crespin, Charles J. Finocchiaro, and David W. Rohde, "Redistricting and Party Polarization in the U.S. House of Representatives," *American Politics Research*, Vol. 35, No. 6, 2007, pp. 878–904.

Carson, Jamie L., Michael H. Crespin, and Ryan D. Williamson, "Reevaluating the Effects of Redistricting on Electoral Competition, 1972–2012," *State Politics & Policy Quarterly*, Vol. 14, No. 2, 2014, pp. 165–177.

Carter, Susan, Scott Sigmund Gartner, Michael Haines, Alan Olmsted, Richard Sutch, and Gavin Wright, eds., *Historical Statistics of the United States: Millennial Edition*, Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 2006.

Cassidy, John, "Why the Remain Campaign Lost the Brexit Vote," *The New Yorker*, June 24, 2016. As of June 4, 2017:
http://www.newyorker.com/news/john-cassidy/why-the-remain-campaign-lost-the-brexit-vote

Centers for Disease Control and Prevention, "Vaccine Safety," webpage, August 14, 2017. As of November 8, 2017:
https://www.cdc.gov/vaccinesafety/index.html

Channell, Jason, Elizabeth Curmi, Phuc Nguyen, Elaine Prior, Alastair R. Syme, Heath R. Jansen, Ebrahim Rahbari, Edward L. Morse, Seth M Kleinman, and Tim Kruger, *Energy Darwinism II: Why a Low Carbon Future Doesn't Have to Cost the Earth*, Citi GPS: Global Perspectives & Solutions, August 2015.

Chase, Francis Seabury, *Sound and Fury: An Informal History of Broadcasting*, New York: Harper & Brothers, 1942.

Chetty, Raj, Nathaniel Hendren, Patrick Kline, and Emmanuel Saez, "Where Is the Land of Opportunity? The Geography of Intergenerational Mobility in the United States," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 129, No. 4, 2014, pp. 1553–1623.

Citizens United v. Federal Election Commission, 558 U.S. 08-205, 2009.

"CMO Today," *Wall Street Journal*, webpage, undated-a. As of July 5, 2017:
https://www.wsj.com/news/cmo-today

Cochrane, Sandra, and Joshua Cochrane, "Teacher Perceptions of the Common Core Performance Standards," *Georgia Education Researcher*, Vol. 12, No. 1, June 30, 2015, Article 1. As of June 12, 2017:
https://digitalcommons.georgiasouthern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1031&context=gerjournal

Cohen-Vogel, Lora, Ariel Tichnor-Wagner, Danielle Allen, Christopher Harrison, Kirsten Kainz, Allison Rose Socol, and Qi Wang, "Implementing Educational Innovations at Scale: Transforming Researchers into Continuous Improvement Scientists," *Educational Policy*, Vol. 29, No. 1, 2015, pp. 257–277.

Colleoni, Elanor, Alessandro Rozza, and Adam Arvidsson, "Echo Chamber or Public Sphere? Predicting Political Orientation and Measuring Political Homophily in Twitter Using Big Data," *Journal of Communication*, Vol. 64, No. 2, 2014, pp. 317–332.

Colletta, Paulo E., *William Jennings Bryan:* Vol. I, *Political Evangelist, 1860–1908*, Lincoln, Neb.: University of Nebraska Press, 1964.

Collins, Robert, *More: The Politics of Economic Growth in Postwar America*, New York: Oxford University Press, 2002.

Collins, Scott, *Crazy Like a Fox: The Inside Story of How Fox News Beat CNN*, New York: Portfolio Hardcover, 2004.

Common Core Standards Initiative, "Standards in Your State," webpage, undated-a. As of July 27, 2017:
http://www.corestandards.org/standards-in-your-state

———, "What Parents Should Know," webpage, undated-b. As of July 27, 2017:
http://www.corestandards.org/what-parents-should-know/

Conover, Pamela Johnston, and Donald D. Searing, "A Political Socialization Perspective," in Lorraine M. McDonnell, P. Michael Timpane, and Roger Benjamin, eds., *Rediscovering the Democratic Purposes of Education*, Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 2000, pp. 91–124.

Constine, Josh, "How Big Is Facebook's Data? 2.5 Billion Pieces and 500+ Terabytes Ingested Every Day," Techcrunch, August 22, 2012. As of November 8, 2017:
https://techcrunch.com/2012/08/22/how-big-is-facebooks-data-2-5-billion-pieces-of-content-and-500-terabytes-ingested-every-day/

Cook, M. B., and H. S. Smallman, "Human Factors of the Confirmation Bias in Intelligence Analysis: Decision Support from Graphical Evidence Landscapes," *Human Factors*, Vol. 50, No. 5, 2008, pp. 745–754.

Cook, Sarah, "Chinese Government Influence on the U.S. Media Landscape," testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on China's Information Controls, Global Media Influence, and Cyber Warfare Strategy, May 4, 2017. As of September 5, 2017:
https://www.uscc.gov/sites/default/files/Sarah%20Cook%20May%204th%202017%20USCC%20testimony.pdf

Cooper, Charlie, "EU Referendum: Immigration and Brexit—What Lies Have Been Spread?" *The Independent*, June 20, 2016. As of June 4, 2017:
http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/eu-referendum-immigration-and-brexit-what-lies-have-been-spread-a7092521.html

Costa, Daniel, David Cooper, and Heidi Shierholz, "Facts About Immigration and the U.S. Economy," Economic Policy Institute, August 12, 2014. As of November 8, 2017:
http://www.epi.org/publication/immigration-facts/

Cultural Cognition Project, homepage, undated. As of November 8, 2017:
http://www.culturalcognition.net

Dafoe, Allan, and Devin Caughey, "Honor and War: Southern US Presidents and the Effects of Concern for Reputation," *World Politics*, Vol. 68, No. 2, 2016, pp. 341–381.

D'Alessio, D., and M. Allen, "Media Bias in Presidential Elections: A Meta-Analysis," *Journal of Communication*, Vol. 50, No. 4, 2000, pp. 133–156.

Daniel, Marcus, *Scandal and Civility: Journalism and the Birth of American Democracy*, New York: Oxford University Press, 2009.

Darcy, Oliver, "Fox News' Now Retracted Seth Rich Story," CNN Money, August 10, 2017. As of September 5, 2017:
http://money.cnn.com/2017/08/10/media/seth-rich-fox-news-timeline/index.html

Davies, William, "The Age of Post-Truth Politics," *New York Times*, August 24, 2016. As of November 8, 2017:
https://www.nytimes.com/2016/08/24/opinion/campaign-stops/the-age-of-post-truth-politics.html

de Figueiredo, Rui J. P., Jr., "Electoral Competition, Political Uncertainty, and Policy Insulation," *American Political Science Review*, Vol. 96, No. 2, 2002, pp. 321–333.

DellaVigna, Stefano, and Ethan Kaplan, "The Fox News Effect: Media Bias and Voting," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 122, No. 3, 2007, pp. 1187–1234.

Delli Carpini, Michael X., "Gen. Com: Youth, Civic Engagement, and the New Information Environment," *Political Communication*, Vol. 17, No. 4, 2000, pp. 341–349.

Delli Carpini, Michael X., and Scott Keeter, *What Americans Know About Politics and Why It Matters*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1997.

Desilver, Drew, "U.S. Income Inequality, on Rise for Decades, Is Now Highest Since 1928," Pew Research Center, December 2013. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2013/12/05/u-s-income-inequality-on-rise-for-decades-is-now-highest-since-1928/

"Disinformation: A Primer in Russian Active Measures and Influence Campaigns," hearings before the Select Committee on Intelligence, United States Senate, 115th Congress, March 30, 2017. As of June 4, 2017:
https://www.intelligence.senate.gov/sites/default/files/documents/os-trid-033017.pdf

Dobbins, James, "Reining in Internet Abuse (Without Abusing the First Amendment)," *Tulsa World*, March 27, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.tulsaworld.com/opinion/othervoices/james-dobbins-reining-in-internet-abuse-without-abusing-the-first/article_6380c695-4f7a-56aa-b539-f7c317c906e9.html

Downie, Leonard, and Michael Schudson, "The Reconstruction of American Journalism," *Columbia Journalism Review*, November/December 2009. As of July 1, 2017:
http://archives.cjr.org/reconstruction/the_reconstruction_of_american.php

Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy*, New York: Harper & Row, 1957.

Downs, J. S., W. Bruine de Bruin, and B. Fischhoff, "Parents' Vaccination Comprehension and Decisions," *Vaccine*, Vol. 26, No. 12, 2008, pp. 1595–1607.

Drew, Sally Valentino, "Open Up the Ceiling on Common Core State Standards: Preparing Students for 21st Century Literacy—Now," *Journal of Adolescent & Adult Literacy*, Vol. 56, No. 4, December 2012/January 2013, pp. 321–330.

Drezner, Daniel, *The Ideas Industry*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2017.

Drutman, Lee, "Political Divisions in 2016 and Beyond," Voter Study Group, June 2017. As of June 4, 2017:
https://www.voterstudygroup.org/reports/2016-elections/political-divisions-in-2016-and-beyond

Dyck, Joshua J., and Shanna Pearson-Merkowitz, "To Know You Is Not Necessarily to Love You: The Partisan Mediators of Intergroup Contact," *Political Behavior*, Vol. 36, No. 3, 2014, pp. 553–580.

Eckes, Alfred E., Jr., *Opening America's Market: U.S. Foreign Trade Policy Since 1776*, Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1995.

Edwards, Jim, "Leaked Twitter API Data Shows the Number of Tweets Is in Serious Decline," *Business Insider*, February 2, 2016.

Eisenstein, Elizabeth, *The Printing Press as an Agent of Change*, New York: Cambridge University Press, 1980.

Engber, Daniel, "Is Science Broken?" *Slate*, August 21, 2017. As of September 5, 2017:
http://www.slate.com/articles/health_and_science/science/2017/08/science_is_not_self_correcting_science_is_broken.html

Epstein, Diana, and John D. Graham, *Polarized Politics and Policy Consequences*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, OP-197-PV/EMR, 2007. As of June 4, 2017:
https://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP197.html

Esparza, Jeffrey C., "The Personal Computer vs. the Voting Rights Act: How Modern Mapping Technology and Ethically Polarized Voting Work Together to Segregate Voters," *UMKC Law Review*, Vol. 84, No. 1, Fall 2015, pp. 235–260.

Fang, Ferric C., and Arturo Casadevall, "Retracted Science and the Retraction Index," *Infection and Immunology*, Vol. 79, No. 10, 2011, pp. 3855–3859.

Farand, Chloe, "French Social Media Awash with Fake News Stories from Sources 'Exposed to Russian Influence' Ahead of Presidential Election," *The Independent*, April 22, 2017. As of July 10, 2017:
http://www.independent.co.uk/news/world/europe/french-voters-deluge-fake-news-stories-facebook-twitter-russian-influence-days-before-election-a7696506.html

Farkas Duffett Research Group, *Learning Less: Public School Teachers Describe a Narrowing Curriculum*, Washington, D.C.: Common Core, 2012.

Fazio, Lisa K., Nadia M. Brashier, B. Keith Payne, and Elizabeth J. Marsh, "Knowledge Does Not Protect Against Illusory Truth," *Journal of Experimental Psychology: General*, Vol. 144, No. 5, 2015, pp. 993–1002.

Federal Communications Commission, "Program Content Regulations," webpage, September 29, 2017. As of November 9, 2017:
https://www.fcc.gov/media/program-content-regulations

Feldman, Lauren, Josh Pasek, Daniel Romer, and Kathleen Hall Jamieson, "Identifying Best Practices in Civic Education: Lessons from the Student Voices Program," *American Journal of Education*, Vol. 114, No. 1, 2007, pp. 75–100.

Felton, Emmanuel, "Are the Common Core Tests Turning Out to Be a Big Success or a Resounding Failure?" *The Hechinger Report*, April 2015. As of July 27, 2017:
http://hechingerreport.org/are-the-common-core-tests-turning-out-to-be-a-big-success-or-a-resounding-failure/

Fiegerman, Seth, "Facebook's Global Fight Against Fake News," CNN, May 9, 2017. As of June 4, 2017:
http://money.cnn.com/2017/05/09/technology/facebook-fake-news/

Fiorina, Morris, "Americans Have Not Become More Politically Polarized," *Washington Post*, June 23, 2014.

Flaherty, Lisa M., Kevin J. Pearce, and Rebecca B. Rubin, "Internet and Face-to-Face Communication: Not Functional Alternatives" *Communication Quarterly*, Vol. 46, No. 3, 1998, pp. 250–268.

Flaxman, Seth, Sharad Goel, and Justin Rao, "Filter Bubbles, Echo Chambers, and Online News Consumption," *Public Opinion Quarterly*, Vol. 80, Special Issue, 2016, pp. 298–320.

Flynn, D. J., Brendan Nyhan, and Jason Reifler, "The Nature and Origins of Misperceptions: Understanding False and Unsupported Beliefs About Politics," European Research Council, 2016.

Foner, Eric, *Give Me Liberty! An American History*, Vol. 2, 2nd ed., New York and London: W. W. Norton & Company, 2005.

Forest, Benjamin, "The Changing Demographic, Legal, and Technological Contexts of Political Representation," *Proceedings of the National Academy of Sciences*, Vol. 102, No. 43, 2005, pp. 15331–15336.

Franken, Al, *Giant of the Senate*, New York: Hachette Book Group, 2017.

Franklin, Christine, Gary Kader, Denise Mewborn, Jerry Moreno, Roxy Peck, Mike Perry, and Richard Schaeffer, *Guidelines for Assessment and Instruction in Statistics Education Report: A Pre-K–12 Framework*, Alexandria, Va.: American Statistical Association, 2007. As of September 6, 2017:
http://www.amstat.org/asa/files/pdfs/GAISE/GAISEPreK-12_Full.pdf

Freedman, David, "The Truth About Genetically Modified Food," *Scientific American*, September 1, 2013. As of July 10, 2017:
https://www.scientificamerican.com/article/the-truth-about-genetically-modified-food/

Fridkin, Kim L., Patrick J. Kenney, Sarah Allen Gershon, and Gina Serignese Woodall, "Spinning Debates: The Impact of the News Media's Coverage of the Final 2004 Presidential Debate," *International Journal of Press/Politics*, Vol. 13, No. 1, 2008, pp. 29–51.

Friedman, John N., and Richard T. Holden, "The Rising Incumbent Reelection Rate: What's Gerrymandering Got to Do with It?" *Journal of Politics*, Vol. 71, No. 2, 2009, pp. 593–611.

Friesen, Justin P., Troy H. Campbell, and Aaron C. Kay, "The Psychological Advantage of Unfalsifiability: The Appeal of Untestable Religious and Political Ideologies," *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 108, No. 3, 2015, pp. 515–529.

Frum, David, "Does Immigration Harm Working Americans?" *The Atlantic*, January 5, 2015a.

———, "The Coming Democratic Crack-Up," *The Atlantic*, September 21, 2015b.

Fukuyama, Francis, "America in Decay: The Sources of Political Dysfunction," *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 5, September/October 2014, pp. 5–26.

———, "The Emergence of a Post-Fact World," *Project Syndicate*, January 12, 2017. As of November 8, 2017:
https://www.project-syndicate.org/onpoint/the-emergence-of-a-post-fact-world-by-francis-fukuyama-2017-01

Funk, Cary, and Brian Kennedy, "Public Views on Climate Change and Climate Scientists," Pew Research Center, October 4, 2016a. As of June 4, 2017:
http://www.pewinternet.org/2016/10/04/public-views-on-climate-change-and-climate-scientists/

———, "Public Opinion About Genetically Modified Foods and Trust in Scientists Connected with Those Foods," Pew Research Center, December 1, 2016b. As of September 5, 2017:
http://www.pewinternet.org/2016/12/01/public-opinion-about-genetically-modified-foods-and-trust-in-scientists-connected-with-these-foods/

Funk, Cary, and Lee Raine, “Public and Scientists’ Views on Science and Society,” Pew Research Center, January 29, 2015a. As of July 27, 2017:
http://www.pewinternet.org/2015/01/29/
public-and-scientists-views-on-science-and-society/

———, “Public Opinion About Food,” Pew Research Center, July 1, 2015b. As of July 27, 2017:
http://www.pewinternet.org/2015/07/01/chapter-6-public-opinion-about-food/

Gainous, Jason, and Allison Martens, “Civics Education: Liberals Do It Better,” *Journal of Political Ideologies*, Vol. 21, No. 3, 2016, pp. 261–279.

Gallup, “About Us,” webpage, undated. As of October 4, 2017:
http://www.gallup.com/corporate/212381/who-we-are.aspx

———, “Confidence in Institutions,” webpage, June 2016. As of June 4, 2017:
http://www.gallup.com/poll/1597/confidence-institutions.aspx

———, “Americans’ Confidence in Institutions Edges Up,” webpage, June 26, 2017. As of July 10, 2017:
http://www.gallup.com/poll/212840/americans-confidence-institutions-edges.aspx

Gauchat, Gordon, “Politicization of Science in the Public Sphere: A Study of Public Trust in the United States, 1974 to 2010,” *American Sociological Review*, Vol. 77, No. 2, 2012, pp. 167–187.

General Social Survey, “About the GSS,” webpage, undated. As of November 8, 2017:
http://gss.norc.org/About-The-GSS

Gentzkow, Matthew, “Polarization in 2016,” Stanford, Calif.: Stanford University, Toulouse Network for Information Technology Whitepaper, 2016. As of July 10, 2017:
https://web.stanford.edu/~gentzkow/research/PolarizationIn2016.pdf

Gentzkow, Matthew, and Jesse M. Shapiro, “Media Bias and Reputation,” *Journal of Political Economy*, Vol. 114, No. 2, 2006, pp. 280–316.

Gerber, Drew, “Spanish-Language Video Game Aims to Teach Students About Civil Rights,” *Washington Post*, November 24, 2017. As of January 7, 2017:
https://www.washingtonpost.com/local/
spanish-language-video-game-aims-to-teach-students-about-civil-rights/2017/11/23/
72f20870-cfd2-11e7-9d3a-bcbe2af58c3a_story.html?utm_term=.9abadc184c80

Gerber, Theodore P., and Jane Zavisca, “Does Russian Propaganda Work?” *Washington Quarterly*, Vol. 39, No. 2, 2016, pp. 79–98.

Goldacre, Ben, “Trial Sans Error: How Pharma-Funded Research Cherry Picks Positive Results [Excerpt],” *Scientific American*, February 13, 2013. As of July 10, 2017:
https://www.scientificamerican.com/article/
trial-sans-error-how-pharma-funded-research-cherry-picks-positive-results/

Gore, D'Angelo, "Keeping Your Health Plan," FactCheck.Org, November 11, 2013. As of July 10, 2017:
http://www.factcheck.org/2013/11/keeping-your-health-plan/

Gottfried, Jeffrey, and Elisa Shearer, "News Use Across Social Media Platforms," Pew Research Center, May 16, 2016. As of September 5, 2017:
http://www.journalism.org/2016/05/26/
news-use-across-social-media-platforms-2016/

Gould, Lewis, *America in the Progressive Era, 1890–1914*, New York: Routledge, 2001.

GovTrack, "Statistics and Historical Comparison, Bills by Final Status," webpage, undated. As of June 4, 1978:
https://www.govtrack.us/congress/bills/statistics

Gramlich, John, "Voters' Perceptions of Crime Continue to Conflict with Reality," Pew Research Center, November 16, 2016. As of November 8, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/11/16/
voters-perceptions-of-crime-continue-to-conflict-with-reality/

Grant, S. G., "High-Stakes Testing: How Are Social Studies Teachers Responding?" *Social Education*, Vol. 71, No. 5, September 2007, pp. 250–254.

Gray, Maryann Jacobi, Elizabeth Heneghan Ondaatje, Ronald D. Fricker, Sandy A. Geschwind, Charles A. Goldman, Tessa Kaganoff, Abby Robyn, Melora Sundt, Lori Vogelgesang, and Stephen P. Klein, *Combining Service and Learning in Higher Education: Evaluation of the Learn and Serve America, Higher Education Program*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-998-EDU, 1999. As of June 4, 2017:
https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR998.html

Greenstone, Michael, and Adam Looney, *Ten Economic Facts About Immigration*, The Hamilton Project, Washington, D.C.: Brookings Institution, September 2010. As of November 8, 2017:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/09_immigration.pdf

Groeling, Tim, "Who's the Fairest of Them All? An Empirical Test for Partisan Bias on ABC, CBS, NBC, and Fox News," *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 38, No. 4, 2008, pp. 631–657.

Groseclose, Tim, and Jeffrey Milyo, "A Measure of Media Bias," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 120, No. 4, 2005, pp. 1191–1237.

Gross, Paul, Lawrence Lerner, Ursula Goodenough, John Lynch, Martha Schwartz, and Richard Schwartz, *The State of State Science Standards 2012*, Washington, D.C.: Thomas B. Fordham Institute, 2012.

Gurin, Patricia, Biren Ratnesh A. Nagda, and Gretchen E. Lopez, "The Benefits of Diversity in Education for Democratic Citizenship," *Journal of Social Issues*, Vol. 60, No. 1, 2004, pp. 17–34.

Guyette, Elise, Fern Tavalin, and Sarah Rooker, "A Brief Timeline of U.S. Policy on Immigration and Naturalization," Flow of History, 2013. As of June 4, 2017: http://www.flowofhistory.org/themes/movement_settlement/uspolicytimeline.php

Hair, William Ivy, *The Kingfish and His Realm: The Life and Times of Huey P. Long*, Baton Rouge, La.: Louisiana State University Press, 1996.

Hallin, Daniel C., *The Uncensored War: The Media and Vietnam*, Oxford and New York: Oxford University Press, 1986.

Hallman, William, Cara Cuite, and Xenia Morin, "Public Perceptions of Labeling Genetically Modified Foods," New Brunswick, N.J.: Rutgers School of Environmental and Biological Sciences, Working Paper 2013-01, November 1, 2013. As of September 5, 2017:
http://humeco.rutgers.edu/documents_PDF/news/GMlabelingperceptions.pdf

Hamilton, Laura S., Brian M. Stecher, Julie A. Marsh, Jennifer Sloan McCombs, Abby Robyn, Jennifer Russell, Scott Naftel, and Heather Barney, *Standards Based Accountability Under No Child Left Behind: Experiences of Teachers and Administrators in Three States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-589-NSF, 2007. As of December 18, 2017:
https://www.rand.org/pubs/monographs/MG589.html

Hartz, Louis, *The Liberal Tradition in America*, New York: Harcourt Books, 1991.

Haselton, Martie G., Daniel Nettle, and Damian R. Murray, "The Evolution of Cognitive Bias," in David M. Buss, ed., *The Handbook of Evolutionary Psychology*, Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons, Inc., 2005.

Hazlett, Thomas W., and David W. Sosa, "Was the Fairness Doctrine a 'Chilling Effect'? Evidence from the Postderegulation Radio Market," *Journal of Legal Studies*, Vol. 26, No. 1, 1997, pp. 279–301.

Heberlig, Eric, Marc Hetherington, and Bruce Larson, "The Price of Leadership: Campaign Money and the Polarization of Congressional Parties," *Journal of Politics*, Vol. 68, No. 4, 2006, pp. 992–1005.

Hebert, J. Gerald, and Marina K. Jenkins, "The Need for State Redistricting Reform to Rein in Partisan Gerrymandering," *Yale Law & Policy Review*, Vol. 29, No. 2, 2010, pp. 543–558.

"Help: Readers' Guide," New York Times, webpage, undated. As of November 8, 2017:
https://www.nytimes.com/content/help/site/readerguide/guide.html

Hernandez, I., and J. L. Preston, "Disfluency Disrupts the Confirmation Bias," *Journal of Experimental Social Psychology*, Vol. 49, No. 1, 2013, pp. 178–182.

Herper, Matthew, "Would Trump's FDA Deregulation Create an Age of Miracles? Don't Bet on It," Forbes, March 1, 2107. As of July 5, 2017: https://www.forbes.com/sites/matthewherper/2017/03/01/would-trumps-fda-deregulation-create-an-age-of-miracles-dont-bet-on-it/#541dd7023883

Hicks, John D., *The Populist Revolt: A History of the Crusade for Farm Relief*, Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1931.

Hild, Matthew, *Greenbackers, Knights of Labor, and Populists: Farmer-Labor Insurgency in the Late-Nineteenth-Century South*, Athens, Ga., and London: The University of Georgia Press, 2007.

Hill, Kim Quaile, and Tetsuya Matsubayashi, "Civic Engagement and Mass-Elite Policy Agenda Agreement in American Communities," *American Political Science Review*, Vol. 99, No. 2, 2005, pp. 215–224.

Hiltzik, Michael, *The New Deal*, New York: Free Press, 2011.

Hirt, Edward R., and Keith D. Markman, "Multiple Explanation: A Consider-an-Alternative Strategy for Debiasing Judgments," *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 69, No. 6, December 1995, pp. 1069–1086.

Ho, Shirley S., Dominique Brossard, and Dietram A. Scheufele, "Effects of Value Predispositions, Mass Media Use, and Knowledge on Public Attitudes Toward Embryonic Stem Cell Research," *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 20, No. 2, 2008, pp. 171–192.

Hoffman, Charles, *The Depression of the Nineties: An Economic History*, Westport, Conn.: Greenwood Publishing, 1970.

Hofstetter, C. Richard, David Barker, James T. Smith, Gina M. Zari, and Thomas A. Ingrassia, "Information, Misinformation, and Political Talk Radio," *Political Research Quarterly*, Vol. 52, No. 2, 1999, pp. 353–369.

Howard, Alex, "How Should History Measure the Obama's Administration's Record on Transparency?" The Sunlight Foundation, September 2, 2016. As of November 8, 2017: https://sunlightfoundation.com/2016/09/02/how-should-history-measure-the-obama-administrations-record-on-transparency/

Howard, Philip N., and Malcolm R. Parks, "Social Media and Political Change: Capacity, Constraint, and Consequence," *Journal of Communication*, Vol. 6, No. 2, 2012, pp. 359–362.

Hoyt, Carl, "The Blur Between Analysis and Opinion," *New York Times*, April 13, 2008.

Hutchinson, Amy, and David Reinking, "Teachers' Perceptions of Integrating Information and Communication Technologies into Literacy Instruction: A National Survey in the United States," *Reading Research Quarterly*, Vol. 46, No. 4, 2011, pp. 312–333.

iCivics, "Our Story," webpage, undated. As of June 4, 2017:
https://www.icivics.org/our-story

———, "iCivics Celebrates Gaming Milestone," webpage, October 21, 2010. As of June 4, 2017:
https://www.icivics.org/news/icivics-celebrates-gaming-milestone

Insight Assessment, "California Critical Thinking Skills Test (CCTST)," webpage, undated. As of November 9, 2017:
https://www.insightassessment.com/Products/Products-Summary/Critical-Thinking-Skills-Tests/California-Critical-Thinking-Skills-Test-CCTST

Institute for Responsible Technology, "The Great GMO Cover-Up #2: Companies Hide Dangers; Attack Scientists," *The Hill*, April 12, 2016. As of July 5, 2017:
http://thehill.com/sponsored/content/276030-companies-hide-dangers-attack-scientists

Internet Live Stats, "Twitter Usage Statistics," webpage, undated. As of September 5, 2017:
http://www.internetlivestats.com/twitter-statistics/

Ioannidis, John, "Why Most Published Research Findings Are False," *PLOS Med*, Vol. 2, No. 8, August 30, 2005, pp. 696–701.

Ioannidis, John, T. D. Stanley, and Hristos Doucouliagos, "The Power of Bias in Economics Research," *Economic Journal*, Vol. 127, No. 605, October 2017, pp. F236–F265.

Irving, Doug, "Big Data, Big Questions," RAND Blog, October 16, 2017, https://www.rand.org/blog/rand-review/2017/10/big-data-big-questions.html

Ishikawa, Mamoru, and Daniel Ryan, "Schooling, Basic Skills and Economic Outcomes," *Economics of Education Review*, Vol. 21, No. 3, 2002, pp. 231–243.

Jensen, Jamie, Mark McDaniel, Steven Woodward, and Tyler Kummer, "Teaching to the Test . . . or Testing to Teach: Exams Requiring Higher Order Thinking Skills Encourage Greater Conceptual Understanding," *Education Psychology Review*, June 2014.

Joinson, Adam N., "Self-Esteem, Interpersonal Risk, and Preference for E-Mail to Face-to-Face Communication," *CyberPsychology & Behavior*, Vol. 7, No. 4, 2004, pp. 472–478.

Jones, Bradley, "Americans' Views of Immigrants Marked by Widening Partisan, Generational Divides," Pew Research Center, April 15, 2016a. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/04/15/americans-views-of-immigrants-marked-by-widening-partisan-generational-divides/

Josephson, Matthew, *The Robber Barons*, New York: Houghton Mifflin, 1962.

Journell, Wayne, "The Influence of High-Stakes Testing on High School Teachers' Willingness to Incorporate Current Political Events into the Curriculum," *High School Journal*, Vol. 93, No. 3, Spring 2010, pp. 111–125.

Julio, Brandon, and Youngsuk Yook, "Political Uncertainty and Corporate Investment Cycles," *Journal of Finance*, Vol. 67, No. 1, 2012, pp. 45–83.

Jung, Donald J., *The Federal Communications Commission, the Broadcast Industry, and the Fairness Doctrine: 1981–1987*, New York: University Press of America, Inc., 1996.

Kahan, Dan M., "Ideology, Motivated Reasoning, and Cognitive Reflection: An Experimental Study," Yale Law School, Public Law Research Paper No. 272, 2012.

Kahan, Dan M., and Donald Braman, "Cultural Cognition and Public Policy," *Yale Law & Policy Review*, Vol. 24, No. 1, 2006, pp. 149–172.

Kahan, Dan M., Hank Jenkins Smith, and Donald Braman, "Cultural Cognition of Scientific Consensus," *Journal of Risk Research*, Vol. 14, No. 2, 2011, pp. 147–174.

Kahne, Joseph, and Benjamin Bowyer, "Educating for Democracy in a Partisan Age: Confronting the Challenges of Motivated Reasoning and Misinformation," *American Educational Research Journal*, Vol. 54, No. 1, February 2017, pp. 3–34.

Kahne, Joseph E., and Susan E. Sporte, "Developing Citizens: The Impact of Civic Learning Opportunities on Students' Commitment to Civic Participation," *American Educational Research Journal*, Vol. 45, No. 3, 2008, pp. 738–766.

Kann, Mark E., Jeff Berry, Connor Gant, and Phil Zager, "The Internet and Youth Political Participation," *First Monday*, Vol. 12, No. 8, 2007. As of December 18, 2017:
http://www.firstmonday.dk/ojs/index.php/fm/article/view/1977/1852

Kauffman, Bill, "When the Left Was Right," *The American Conservative*, May 19, 2008. As of June 4, 2017:
http://www.theamericanconservative.com/articles/when-the-left-was-right/

Kennedy, David M., *Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929–1945*, Oxford and New York: Oxford University Press, 1999.

Kertzer, Joshua D., and Ryan Brutger, "Decomposing Audience Costs: Bringing the Audience Back into Audience Cost Theory," *American Journal of Political Science*, Vol. 60, No. 1, 2016, pp. 234–249.

Kimball, Roger, *The Long March: How the Cultural Revolution of the 1960s Changed America*, New York: Encounter Books, 2013.

Kirkham, Richard L., *Theories of Truth: A Critical Introduction*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 1992.

Klar, Samara, "Partisanship in a Social Setting," *American Journal of Political Science*, Vol. 58, No. 3, July 2014, pp. 687–704.

Klein, Christopher, “10 Things You May Not Know About the Dust Bowl,” The History Channel, August 24, 2012. As of October 3, 2017:
http://www.history.com/news/10-things-you-may-not-know-about-the-dust-bowl

Kliff, Sarah, and Ezra Klein, “The Lessons of Obamacare,” Vox, March 15, 2017. As of June 4, 2017:
https://www.vox.com/policy-and-politics/2017/3/15/14908524/obamacare-lessons-ahca-gop

Knack, Stephen, “Social Capital and the Quality of Government: Evidence from the States,” *American Journal of Political Science*, Vol. 46, No. 4, October 2002, pp. 772–785.

Kolata, Gina, “Many Academics Are Eager to Publish in Worthless Journals,” *New York Times*, October 30, 2017.

Kondik, Kyle, and Geoffrey Skelley, “Incumbent Reelection Rates Higher Than Average in 2016,” Rassmussen Reports, December 15, 2016. As of June 4, 2017:
http://www.rasmussenreports.com/public_content/political_commentary/commentary_by_kyle_kondik/incumbent_reelection_rates_higher_than_average_in_2016

Konnikova, Maria, “How a Gay Marriage Study Went Wrong,” *The New Yorker*, May 22, 2015. As of July 10, 2017:
http://www.newyorker.com/science/maria-konnikova/how-a-gay-marriage-study-went-wrong

Kossinets, G., J. Kleinberg, and D. Watts, “The Structure of Information Pathways in a Social Communication Network,” *Proceedings of the 14th Association for Computing Machinery Special Interest Group on Knowledge Discovery and Data Mining’s International Conference on Knowledge Discovery and Data Mining*, 2008.

Krikorian, Raffi, “New Tweets per Second Record, and How!” Twitter Blog, August 16, 2013. As of November 8, 2017:
https://blog.twitter.com/engineering/en_us/a/2013/new-tweets-per-second-record-and-how.html

Krogstad, Jens Manuel, and Mark Hugo Lopez, “Black Voter Turnout Fell in 2016, Even as a Record Number of Americans Cast Ballots,” Pew Research Center, May 12, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/05/12/black-voter-turnout-fell-in-2016-even-as-a-record-number-of-americans-cast-ballots/

Kruglanski, Arie W., “Motivated Social Cognition: Principles of the Interface,” in E. Tory Higgins and A. W. Kruglanski, eds., *Social Psychology: Handbook of Basic Principles*, New York: Guilford Press, 1996, pp. 493–520.

Kumar, K. P. Krishna, and Gopalan Geethakumari, “Detecting Misinformation in Online Social Networks Using Cognitive Psychology,” *Human-Centric Computing and Information Sciences*, Vol. 4, No. 1, 2014. As of December 18, 2017: https://hcis-journal.springeropen.com/track/pdf/10.1186/s13673-014-0014-x?site=hcis-journal.springeropen.com

Kunda, Ziva, “The Case for Motivated Reasoning,” *Psychological Bulletin*, Vol. 108, No. 3, 1990, pp. 480–498.

Künne, Wolfgang, *Conceptions of Truth*, Oxford: Clarendon Press, 2003.

Labonte, Marc, *The FY2014 Government Shutdown: Economic Effects*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, September 11, 2015.

Lang, Corey, and Shanna Pearson-Merkowitz, “Partisan Sorting in the United States, 1972–2012: New Evidence from a Dynamic Analysis,” *Political Geography*, Vol. 48, 2015, pp. 119–129.

La Raja, Raymond J., “Campaign Finance and Partisan Polarization in the United States Congress,” *Duke Journal of Constitutional Law & Public Policy*, Vol. 9, No. 2, 2014, pp. 223–258.

La Raja, Raymond J., and Brian F. Schaffner, “The Effects of Campaign Finance Spending Bans on Electoral Outcomes: Evidence from the States About the Potential Impact of Citizens United v. FEC,” *Electoral Studies*, Vol. 33, No. 1, 2014, pp. 102–114.

———, *Campaign Finance and Political Polarization: When Purists Prevail*, Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 2015.

Larochelle, Matthieu, Nicholas S. Downing, Joseph S. Ross, and Frank S. David, “Assessing the Potential Clinical Impact of Reciprocal Drug Approval Legislation on Access to Novel Therapeutics in the USA: A Cohort Study,” *BMJ Open*, Vol. 7, No. 2, 2017, pp. 1–6.

Lazer, David, Matthew Baum, Nir Grinberg, Lisa Friedland, Kenneth Joseph, Will Hobbs, and Carolina Mattsson, “Combating Fake News: An Agenda for Research and Action,” Cambridge, Mass.: Shorenstein Center on Media, Politics, and Public Policy, 2017. As of June 4, 2017: https://shorensteincenter.org/combating-fake-news-agenda-for-research/

Leonhardt, David, “Lesson from a Crisis: When Trust Vanishes, Worry,” *New York Times*, September 30, 2008. As of July 27, 2017: http://www.nytimes.com/2008/10/01/business/economy/01leonhardt.html?mcubz=2

Lerner, Jennifer, Ye Li, Piercarlo Valdesolo, and Karim Kassam, “Emotion and Decision-Making,” *Annual Review of Psychology*, Vol. 66, No. 1, 2015, pp. 799–823.

Lesher, Stephan, *George Wallace: American Populist*, Boston: Addison Wesley, 1994.

Leskes, Andrea, “A Plea for Civil Discourse: Needed, the Academy’s Leadership,” *Liberal Education*, Vol. 99, No. 4, 2013. As of December 18, 2017: http://www.marshall.edu/academic-affairs/files/A-Plea-for-Civil-Discourse.pdf

Levendusky, Matthew, *The Partisan Sort: How Liberals Became Democrats and Conservatives Became Republicans*, Chicago: University of Chicago Press, 2009.

———, “Affect Effects: Do Viewers Dislike and Distrust the Opposition After Partisan Media Exposure?” Philadelphia, Pa., University of Pennsylvania, working paper, 2012a.

———, “Do Partisan Media Polarize Voters?” Philadelphia, Pa., University of Pennsylvania, working paper, 2012b.

Levi, Margaret, and Laura Stoker, “Political Trust and Trustworthiness,” *Annual Review of Political Science*, Vol. 2, 2000, pp. 475–507.

Levine, Peter, and Kei Kawashima-Ginsberg, *Civics Education and Deeper Learning*, Boston: Jobs for the Future, February 2015.

Lewandowsky, Stephan, Ullrich K. H. Ecker, Colleen M. Seifert, Norbert Schwarz, and John Cook, “Misinformation and Its Correction: Continued Influence and Successful Debiasing,” *Psychological Science in the Public Interest*, Vol. 13, No. 3, 2012, pp. 106–131.

Lewis, Charles, *935 Lies: The Future of Truth and the Decline of America’s Moral Integrity*, New York: Perseus Books, June 2014.

Library of Congress, “Rise of Industrial America, 1876–1900,” webpage, undated. As of June 4, 2017: http://www.loc.gov/teachers/classroommaterials/presentationsandactivities/presentations/timeline/riseind/city/

Lieu, Tracy, G. Thomas Ray, Nicola Klein, Cindy Chung, and Martin Kulldorff, “Geographic Clusters in Underimmunization and Vaccine Refusal,” *Pediatrics*, Vol. 135, No. 2, February 2015, pp. 280–289.

Lipton, Eric, and Brooke Williams, “How Think Tanks Amplify Corporate America’s Influence,” *New York Times*, August 7, 2016. As of September 5, 2017: https://www.nytimes.com/2016/08/08/us/politics/think-tanks-research-and-corporate-lobbying.html?mcubz=0

Loevy, Robert, *The Civil Rights Act of 1964: The Passage of the Law That Ended Racial Segregation*, Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1997.

Lowman, Rob, “Al Gore’s Current TV Network Moves Toward Becoming a 24/7 Channel,” *Daily Breeze*, January 29, 2012. As of July 10, 2017: http://www.dailybreeze.com/general-news/20120129/al-gores-current-tv-network-moves-toward-becoming-a-247-channel

Luntz, Frank, *Words That Work: It’s Not What You Say, It’s What People Hear*, New York: Hachette Books, 2008.

MacLeod, Colin, Ernst H. W. Koster, and Elaine Fox, "Whither Cognitive Bias Modification Research? Commentary on the Special Section Articles," *Journal of Abnormal Psychology*, Vol. 118, No. 1, 2009, pp. 89–99.

Mahoney, James, and Kathleen Thelen, "A Theory of Gradual Institutional Change," in James Mahoney and Kathleen Thelen, eds., Explaining *Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power*, New York: Cambridge University Press, 2010.

Mascaro, Christopher M., and Sean P. Goggins, "Technologically Mediated Political Discourse During a Nationally Televised GOP Primary Debate," *Journal of Information Technology & Politics*, Vol. 12, No. 3, 2015, pp. 252–269.

Mason, Lilliana, "'I Disrespectfully Agree': The Differential Effects of Partisan Sorting on Social and Issue Polarization," *American Journal of Political Science*, Vol. 59, No. 1, 2015, pp. 128–145.

Massanari, Adrienne, "#Gamergate and the Fappening: How Reddit's Algorithm, Governance, and Culture Support Toxic Technocultures," *New Media & Society*, Vol. 19, No. 3, 2017, pp. 329–346.

Matsa, Katerina Eva, "Cable News Fact Sheet," Pew Research Center, June 1, 2017. As of June 4, 2017:
http://www.journalism.org/fact-sheet/cable-news/

Maues, Julia, "Banking Act of 1933," Federal Reserve Bank of St. Louis, November 22, 2013. As of July 27, 2017:
https://www.federalreservehistory.org/essays/glass_steagall_act

McAdam, Doug, "The U.S. Civil Rights Movement: Power from Below and Above, 1945–70," in Adam Roberts and Timothy Garton Ash, eds., *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2009.

McCarty, Nolan, Keith T. Poole, and Howard Rosenthal, *Polarized America: The Dance of Ideology and Unequal Riches*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 2008.

McCarty, Nolan, and Boris Shor, "Partisan Polarization in the United States: Diagnoses and Avenues for Reform," Cambridge, Mass.: Harvard University, working paper, 2015.

McCright, Aaron M., Sandra T. Marquart-Pyatt, Rachael L. Shwom, Steven R. Brechin, and Summer Allen, "Ideology, Capitalism, and Climate: Explaining Public Views About Climate Change in the United States," *Energy Research and Social Science*, Vol. 21, 2016, pp. 180–189.

McCright, Aaron, Chenyang Xiao, and Riley Dunlap, "Political Polarization on Support for Government Spending on Environmental Protection in the USA, 1974–2012," *Social Science Research*, Vol. 48, 2014, pp. 251–260.

McGhee, Eric, Seth Masket, Boris Shor, Steven Rogers, and Nolan McCarty, “A Primary Cause of Partisanship? Nomination Systems and Legislator Ideology,” *American Journal of Political Science*, Vol. 58, No. 2, 2014, pp. 337–351.

Media Literacy Project, “About Us,” webpage, undated-a. As of May 12, 2017: http://medialiteracyproject.org/about/

———, “What We Do,” webpage, undated-b. As of May 12, 2017: http://medialiteracyproject.org/what-we-do/

Meirowitz, Adam, and Anne E. Sartori, “Strategic Uncertainty as a Cause of War,” *Quarterly Journal of Political Science*, Vol. 3, No. 4, 2008, pp. 327–352.

Melchior, Alan, Joseph Frees, Lisa LaCava, Chris Kingsley, Jennifer Nahas, Jennifer Power, Gus Baker, John Blomquist, Anne St. George, Scott Hebert, JoAnn Jastrzab, Chuck Helfer, and L Lance Potter, *Summary Report: National Evaluation of Learn and Serve America*, Education Resources Information Center Clearinghouse, U.S. Department of Education, 1999.

Merriam-Webster, home page, undated. As of July 10, 2017: https://www.merriam-webster.com

Mitchell, Amy, Jeffrey Gottfried, Elisa Shearer, and Kristine Lu, “How Americans Encounter, Recall, and Act Upon Digital News,” Pew Research Center, February 9, 2017.
http://www.journalism.org/2017/02/09/how-americans-encounter-recall-and-act-upon-digital-news/

Moody, James, and Peter J. Mucha, “Portrait of Political Party Polarization,” *Network Science*, Vol. 1, No. 1, 2013, pp. 119–121.

Moon, Soo Jung, and Patrick Hadley, “Routinizing a New Technology in the Newsroom: Twitter as a News Source in Mainstream Media,” *Journal of Broadcasting & Electronic Media*, Vol. 58, No. 2, 2014, pp. 289–305.

Moriarty, Sandra Ernst, Nancy Mitchell, William Wells, Robert Crawford, and Linda Brennan, *Advertising: Principles and Practice*, Melbourne, Australia: Pearson Australia, 2014.

Morris, Jonathan S., “The Fox News Factor,” *Harvard International Journal of Press/Politics*, Vol. 10, No. 3, 2005, pp. 56–79.

Morrow, James D., “Capabilities, Uncertainty, and Resolve: A Limited Information Model of Crisis Bargaining,” *American Journal of Political Science*, Vol. 33, No. 4, November 1989, pp. 941–972.

———, “Alliances, Credibility, and Peacetime Costs,” *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38, No. 2, 1994, pp. 270–297.

Mulligan, Casey, “How Many Jobs Does ObamaCare Kill?” *Wall Street Journal*, July 5, 2017.

Murphy, James E., "The New Journalism: A Critical Perspective," *Journalism Monographs*, No. 34, May 1974.

Musser, Rick, "History of American Journalism," University of Kansas, December 2007. As of June 4, 2017:
http://history.journalism.ku.edu/1900/1900.shtml

Myers, Teresa A., Edward Maibach, Ellen Peters, and Anthony Leiserowitz, "Simple Messages Help Set the Record Straight About Scientific Agreement on Human-Caused Climate Change: The Results of Two Experiments," *PloS One*, Vol. 10, No. 3, 2015. As of December 18, 2017:
http://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0120985

National Academies of Sciences, Committee on Science Communication, *Communicating Science Effectively: A Research Agenda*, Washington, D.C.: National Academies Press, 2017.

National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, *Genetically Engineered Crops: Experiences and Prospects*, Washington, D.C.: National Academies Press, 2016.

National Center for Education Statistics, "Are the Nation's Eighth-Graders Making Progress in Civics?" infographic, The Nation's Report Card, U.S. Department of Education, NCES-2015-112c, 2014.

National Research Council, *Scientific Research in Education*, Washington, D.C., National Academies Press, 2002.

National Science Teachers Association, "About the Next Generation Science Standards," webpage, undated. As of July 27, 2017:
http://ngss.nsta.org/About.aspx

National Task Force on Civic Learning and Democratic Engagement, *A Crucible Moment: College Learning and Democracy's Future*, Washington, D.C., 2012.

Newell, Barbara, *A Quantitative Research Study on the Effects and Perceptions of the No Child Left Behind Legislation*, dissertation, University of Phoenix, 2014.

Newport, Frank, "In U.S., Percentage Saying Vaccines Are Vital Dips Slightly," Gallup, March 6, 2015. As of June 4, 2017:
http://www.gallup.com/poll/181844/
percentage-saying-vaccines-vital-dips-slightly.aspx

News Literacy Project, "Program," webpage, undated. As of July 27, 2017:
http://thenewsliteracyproject.org/about/program

"Newspapers," *Dictionary of American History*, Farmington Hills, Mich.: Gale Group, 2003.

Next Generation Science Standards, *Next Generation Science Standards: Executive Summary*, June 2013. As of July 27, 2017:
http://www.nextgenscience.org/sites/default/files/Final%20Release%20NGSS%20Front%20Matter%20-%206.17.13%20Update_0.pdf

Nguyen, Nam P., Guanhua Yan, and My T. Thai, "Analysis of Misinformation Containment in Online Social Networks," *Computer Networks*, Vol. 57, No. 10, 2013, pp. 2133–2146.

Nguyen, Nam P., Guanhua Yan, My T. Thai, and Stephan Eidenbenz, "Containment of Misinformation Spread in Online Social Networks," *Proceedings of the 4th Annual Association for Computing Machinery Web Science Conference*, New York: ACM, 2012. As of September 6, 2017:
http://dl.acm.org/citation.cfm?id=2380746

Nichols, Thomas, *The Death of Expertise: The Campaign Against Established Knowledge and Why It Matters*, New York: Oxford University Press, 2017.

Niemi, Richard G., and Jane Junn, *Civic Education: What Makes Students Learn*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2008.

Nikolov, Dimitar, Diego F. M. Oliveira, Alessandro Flammini, and Filippo Menczer, "Measuring Online Social Bubbles," *Peer Journal of Computer Science*, Vol. 1, 2015. As of December 18, 2017:
https://peerj.com/articles/cs-38.pdf

Noam, Eli, *Media Ownership and Concentration in America*, New York: Oxford University Press, 2009.

———, "Who Owns the World's Media?" Columbia Business School Research Paper, No. 13-22, September 2013.

Novak, Matt, "24 Hours of UberFacts: So Many Lies, So Little Time," Gizmodo, March 12, 2014. As of September 5, 2017:
https://paleofuture.gizmodo.com/uberfacts-is-full-of-lies-1541956164?utm_campaign=socialflow_gizmodo_twitter&utm_source=gizmodo_twitter&utm_medium=socialflow

Nyhan, Brendan, and Jason Reifler, "When Corrections Fail: The Persistence of Political Misperceptions," *Political Behavior*, Vol. 32, No. 2, 2010, pp. 303–330.

———, *The Roles of Information Deficits and Identity Threat in the Prevalence of Misperceptions*, manuscript, Dartmouth College, February 24, 2017. As of November 9, 2017:
https://www.dartmouth.edu/~nyhan/opening-political-mind.pdf

Office of the Director of National Intelligence, *Assessing Russian Activities and Intentions in Recent US Elections*, Washington, D.C., ICA 2017-01D, January 6, 2017. As of September 5, 2017:
https://www.dni.gov/files/documents/ICA_2017_01.pdf

Ohlheiser, Abby, "This Is How Facebook's Fake-News Writers Make Money," *Washington Post*, November 18, 2016. As of June 4, 2017: https://www.washingtonpost.com/news/the-intersect/wp/2016/11/18/this-is-how-the-internets-fake-news-writers-make-money/

Okun, Arthur, "A Postmortem of the 1974 Recession," *Brookings Papers on Economic Activity*, No. 1, 1975.

Oreskes, Naomi, "The Scientific Consensus on Climate Change," *Science*, Vol. 306, No. 5702, 2004, p. 1686.

Osoba, Osonde A., and William Welser IV, *An Intelligence in Our Image: The Risks of Bias and Errors in Artificial Intelligence*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1744-RC, 2017. As of July 10, 2017: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1744.html

Pace, Judith L., "The Complex and Unequal Impact of High Stakes Accountability on Untested Social Studies," *Theory & Research in Social Education*, Vol. 39, No. 1, 2011, pp. 32–60.

Pane, John F., Elizabeth D. Steiner, Matthew D. Baird, Laura S. Hamilton, and Joseph D. Pane, *Informing Progress: Insights on Personalized Learning Implementation and Effects*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-2042-BMGF, 2017. As of September 12, 2017: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2042.html

Patrick, Dennis, "Abolishing the Fairness Doctrine: A Policy Maker's Perspective," speech delivered to the George Mason University Information Economy Project, National Press Club, Washington, D.C., July 18, 2007.

Paul, Chris, and Miriam Matthews, *The Russian "Firehose of Falsehood" Propaganda Model: Why It Might Work and Options to Counter It*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-198-OSD, 2016. As of June 4, 2017: https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE198.html

Perkins, David, *Making Learning Whole*, San Francisco: Josey Bass, 2009.

Perkins, Lucy, "California Governor Signs School Vaccination Law," NPR, June 30, 2015. As of July 27, 2017: http://www.npr.org/sections/thetwo-way/2015/06/30/418908804/california-governor-signs-school-vaccination-law

Pettigrew, Thomas F., "Generalized Intergroup Contact Effects on Prejudice," *Personality and Social Psychology Bulletin*, Vol. 23, No. 2, 1997, pp. 173–185.

———, "Intergroup Contact Theory," *Annual Review of Psychology*, Vol. 49, No. 1, 1998, pp. 65–85.

Pettigrew, Thomas F., and Linda R. Tropp, "A Meta-Analytic Test of Intergroup Contact Theory," *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 90, No. 5, 2006, pp. 751–783.

———, *When Groups Meet: The Dynamics of Intergroup Contact*, New York: Psychology Press, 2011.

Pew Initiative on Food and Biotechnology, "Americans' Opinions About Genetically Modified Foods Remain Divided, but Majority Want a Strong Regulatory System," press release, December 8, 2004. As of January 7, 2018: http://www.pewtrusts.org/en/about/news-room/press-releases/2004/12/08/americans-opinions-about-genetically-modified-foods-remain-divided-but-majority-want-a-strong-regulatory-system2

Pew Research Center, "About Pew Research Center," webpage, undated. As of November 8, 2017:
http://www.pewresearch.org/about/

———, "Public Knowledge of Current Affairs Little Changed by News and Information Revolutions," webpage, April 15, 2007. As of June 4, 2017: http://www.people-press.org/2007/04/15/public-knowledge-of-current-affairs-little-changed-by-news-and-information-revolutions/

———, "Press Widely Criticized, but Trusted More Than Other Information Sources," webpage, September 22, 2011. As of June 4, 2017:
http://www.people-press.org/2011/09/22/
press-widely-criticized-but-trusted-more-than-other-institutions/

———, "Civic Engagement," webpage, April 25, 2013. As of June 4, 2017:
http://www.pewinternet.org/2013/04/25/civic-engagement/

———, "Political Polarization in the American Public," webpage, June 12, 2014. As of June 4, 2017:
http://www.people-press.org/2014/06/12/
political-polarization-in-the-american-public/

———, "Beyond Distrust: How Americans View Their Government—1. Trust in Government: 1958–2015," webpage, November 23, 2015a. As of June 4, 2017:
http://www.people-press.org/2015/11/23/1-trust-in-government-1958-2015

———, "Beyond Distrust: How Americans View Their Government—9. Views of the Nation, How It's Changing and Confidence in the Future," webpage, November 23, 2015b. As of June 4, 2017:
http://www.people-press.org/2015/11/23/
9-views-of-the-nation-how-its-changing-and-confidence-in-the-future/

———, *State of the News Media*, Washington, D.C., June 15, 2016a. As of June 4, 2017:
http://assets.pewresearch.org/wp-content/uploads/sites/13/2016/06/30143308/
state-of-the-news-media-report-2016-final.pdf

———, “Politically Competitive Counties Have Become Even Less Common,” webpage, June 29, 2016b. As of September 11, 2017:
http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/06/30/electorally-competitive-counties-have-grown-scarcer-in-recent-decades/ft_16-06-30_contestedcounties_chart/

———, “Even in an Era of Disillusionment, Many Around the World Say Regular Citizens Can Influence Government,” webpage, October 24, 2016c. As of June 4, 2017:
http://www.pewglobal.org/2016/10/24/even-in-era-of-disillusionment-many-around-the-world-say-ordinary-citizens-can-influence-government/civic-participation-02/

———, “Public Trust in Government: 1958–2017,” webpage, May 3, 2017b. As of September 5, 2017:
http://www.people-press.org/2017/05/03/public-trust-in-government-1958-2017/

Pillar, Paul, “Intelligence, Policy, and the War in Iraq,” *Foreign Affairs*, Vol. 85, No. 2, March/April 2006, pp. 15–27.

Politifact, “Browse by Speaker,” webpage, undated. As of September 5, 2017:
http://www.politifact.com/personalities/

Poniewozik, Jim, “Walter Cronkite: The Man with America’s Trust,” *Time*, July 17, 2009. As of July 27, 2017:
http://content.time.com/time/nation/article/0,8599,1911501,00.html

Poole, Keith, and Howard Rosenthal, “A Spatial Model for Legislative Roll Call Analysis,” *American Journal of Political Science*, Vol. 29, No. 2, 1985, pp. 357–384.

“Popular Votes 1940–2012,” Roper Center, webpage, undated. As of June 4, 2017:
https://ropercenter.cornell.edu/polls/us-elections/popular-vote/

Portman, Rob, “President Signs Portman-Murphy Counter-Propaganda Bill into Law,” press release, December 23, 2016. As of June 4, 2017:
https://www.portman.senate.gov/public/index.cfm/2016/12/president-signs-portman-murphy-counter-propaganda-bill-into-law

Primo, David M., and Jeffrey Milyo, “Campaign Finance Laws and Political Efficacy: Evidence from the States,” *Election Law Journal: Rules, Politics, and Policy*, Vol. 5, No. 1, February 2006, pp. 23–39.

Prior, Markus, “Media and Political Polarization,” *Annual Review of Political Science*, Vol. 16, No. 1, 2013, pp. 101–127.

Project for Excellence in Journalism, “The State of the News Media Report: 2004,” Pew Research Center, undated. As of June 4, 2017:
http://assets.pewresearch.org/wp-content/uploads/sites/13/2017/05/24141554/State-of-the-News-Media-Report-2004-FINAL.pdf

———, *Changing Definitions of News*, Washington, D.C., March 6, 1998. As of June 4, 2017:
http://www.journalism.org/files/legacy/ChangingDefinitionsofNews.pdf

Public Law 107–155, Bipartisan Campaign Reform Act of 2002, March 27, 2002.

Putnam, Robert D., *Bowling Alone*, New York: Simon & Schuster, 2000.

Puzzanghera, Jim, and E. Scott Reckard, "Citigroup to Pay Record Fine in $7-Billion Mortgage Settlement," *Los Angeles Times*, July 14, 2014. As of January 7, 2018:
http://www.latimes.com/business/
la-fi-citigroup-subprime-mortgage-settlement-20140714-story.html

Quinnipiac University Poll, "Trump Slumps as American Voters Disapprove 55%–38% Quinnipiac University National Poll Finds; Voters Trust Media, Courts More Than President," February 22, 2017a. As of June 4, 2017:
https://poll.qu.edu/images/polling/us/us02222017_Urj52hkb.pdf/

———, "GOP Health Plan Backers Could Feel Pain at the Polls, Quinnipiac University National Poll Finds; Only 20 Percent of U.S. Voters Support Plan," May 25, 2017b. As of June 4, 2017:
https://poll.qu.edu/national/release-detail?ReleaseID=2461.

Quintelier, Ellen, "Differences in Political Participation Between Young and Old People," *Contemporary Politics*, Vol. 13, No. 2, 2007, pp. 165–180.

Ramsey, Lydia, "5 Biggest Myths and Misconceptions About Zika Debunked," *Business Insider*, August 15, 2016. As of September 5, 2017:
http://www.businessinsider.com/
false-myths-about-zika-debunked-by-science-2016-8

RAND Corporation, "Diversity at RAND," webpage, undated-a. As of November 8, 2017:
https://www.rand.org/diversity.html

———, "Overview of RAND Staff," webpage, undated-b. As of November 8, 2017:
https://www.rand.org/about/staff.html

———, "Standards for High-Quality Research and Analysis," webpage, undated-c. As of September 5, 2017:
https://www.rand.org/standards/standards_high.html

———, "Welcome to the ALP Data Pages," webpage, undated-d. As of November 8, 2017:
https://alpdata.rand.org

———, "RAND Retracts Report About Medical Marijuana Dispensaries and Crime," news release, October 24, 2011. As of September 5, 2017:
https://www.rand.org/news/press/2011/10/24.html

———, "How We're Funded," webpage, March 22, 2017. As of September 5, 2017:
https://www.rand.org/about/clients_grantors.html

———, "RAND Corporation Board of Trustees," webpage, September 2017. As of January 8, 2017:
https://www.rand.org/about/organization/randtrustees.html

Ratkiewicz, Jacob, Michael D. Conover, Mark Meiss, Bruno Goncalves, Alessandro Flammini, and Filippo Menczer, "Detecting and Tracking Political Abuse in Social Media," *International AAAI Conference on Web and Social Media*, 2011.

Redlawsk, David, "Hot Cognition or Cool Consideration? Testing the Effects of Motivated Reasoning on Political Decision Making," *Journal of Politics*, Vol. 64, No. 4, November 2002, pp. 1021–1044.

Reisigl, Martin, and Ruth Wodak, *Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism*, Abingdon, UK: Routledge, 2005.

Reston, Laura, "Immigrants Don't Drain Welfare. They Fund It," *New Republic*, September 30, 2015. As of November 8, 2017:
https://newrepublic.com/article/122714/
immigrants-dont-drain-welfare-they-fund-it

Rheingold, Howard, "Using Participatory Media and Public Voice to Encourage Civic Engagement," *Civic Life Online: Learning How Digital Media Can Engage Youth*, Cambridge, Mass.: MIT Press, John D. and Catherine T. MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, 2008, pp. 97–118.

Rich, Michael D., *Erosion of Truth: Remarks from Politics Aside 2016*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CP-875, 2016a. As of September 13, 2017:
https://www.rand.org/pubs/corporate_pubs/CP875.html

———, "Policymaking in a Time of Truth Decay," UCLA Law School event (via YouTube), September 23, 2016b. As of November 8, 2017:
https://www.youtube.com/watch?v=wWxbO5hOI5o

Ries, Charles, Marco Hafner, Troy D. Smith, Frances G. Burwell, Daniel Egel, Eugeniu Han, Martin Stepanek, and Howard J. Shatz, *After Brexit: Alternate Forms of Brexit and Their Implications for the United Kingdom, the European Union and the United States*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-2200-RC, 2017. As of December 18, 2017:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2200.html

Romero, Daniel M., Brendan Meeder, and Jon Kleinberg, "Differences in the Mechanics of Information Diffusion Across Topics: Idioms, Political Hashtags, and Complex Contagion on Twitter," *Proceedings of the 20th International Conference on World Wide Web*, 2011.

Ruddick, Graham, "Experts Sound Alarms over News Websites' Fake News Twins," *The Guardian*, August 18, 2017. As of September 7, 2017: https://www.theguardian.com/technology/2017/aug/18/experts-sound-alarm-over-news-websites-fake-news-twins

Saez, Emmanuel, "Striking It Richer: The Evolution of Top Incomes in the United States (Update with 2007 Estimates)," Berkeley, Calif.: University of California, Department of Economics, 2009.

Saez, Emmanuel, and Gabriel Zucman, "Wealth Inequality in the United States Since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 131, No. 2, 2016, pp. 519–578.

Salzberg, Steven, "Nobelists to Greenpeace: Drop Your Anti-Science Anti-GMO Campaign," *Forbes*, July 4, 2016. As of July 10, 2017: https://www.forbes.com/sites/stevensalzberg/2016/07/04/nobelists-to-greenpeace-drop-your-anti-science-anti-gmo-campaign/#6ae3c3ab203a

"A Scary New Health Care Bill," *New York Times*, July 17, 2017. As of July 27, 2017: https://www.nytimes.com/2017/07/13/opinion/senate-health-care-bill-trumpcare.html?mcubz=2

Scheufele, D. A., "Agenda-Setting, Priming, and Framing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication," *Mass Communication and Society*, Vol. 3, Nos. 2–3, 2009, pp. 297–316.

Schudson, Michael, *The Power of News*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996.

Schwarz, Norbert, Lawrence J. Sanna, Ian Skurnik, and Carolyn Yoon, "Metacognitive Experiences and the Intricacies of Setting People Straight: Implications for Debiasing and Public Information Campaigns," *Advances in Experimental and Social Psychology*, Vol. 39, 2007, pp. 127–161.

The Sentencing Project, *Immigration and Public Safety*, Washington, D.C., 2017.

Shao, Chengcheng, Giovanni Luca Ciampaglia, Alesssandro Flammini, and Filippo Menczer, "Hoaxy: A Platform for Tacking Online Misinformation," *Proceedings of the 25th International Conference Companion on World Wide Web*, April 11–15, 2016. As of September 6, 2017: https://dl.acm.org/citation.cfm?id=2890098

Shapiro, Herbert, ed., "The Muckrakers and American Society," *Problems in American Civilization*, Vol. 52, Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1968.

Shearer, Elisa, and Jeffrey Gottfried, "News Use Across Social Media Platforms 2017," Pew Research Center, September 2017. As of November 8, 2017: http://www.journalism.org/2017/09/07/news-use-across-social-media-platforms-2017/

Sherman, D. K., and G. L. Cohen, “Accepting Threatening Information: Self-Affirmation and the Reduction of Defensive Biases,” *Current Directions in Psychological Science*, Vol. 11, No. 4, 2002, pp. 119–123.

Sherman, Ryland, and David Waterman, “Technology and Competition in U.S. Television: Online vs. Offline,” working chapter, September 21, 2013.

Short, Marc, and Briane Blase, “The Fundamental Error in the CBO’s Health-Care Projections,” *Washington Post*, July 14, 2017. As of July 27, 2017: https://www.washingtonpost.com/opinions/the-fundamental-error-in-the-cbos-health-care-projections/2017/07/14/25f0d8a4-67ee-11e7-a1d7-9a32c91c6f40_story.html?utm_term=.203115c0c21c

Singer, Jane B., “User-Generated Visibility: Secondary Gatekeeping in a Shared Media Space,” *New Media and Society*, Vol. 16, No. 1, 2014, pp. 55–73.

Siracusa, Joseph M., and David G. Coleman, *Depression to Cold War: A History of America from Herbert Hoover to Ronald Reagan*, Santa Barbara, Calif.: Praeger, 2002.

Skrentny, John, *The Minority Rights Revolution*, Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 2002.

Smith, Aaron, “Part 2: Political Engagement on Social Networking Sites,” Pew Research Center, April 25, 2013. As of June 4, 2017: http://www.pewinternet.org/2013/04/25/part-2-political-engagement-on-social-networking-sites

Smith, Dorothy E., “A Peculiar Eclipsing: Women’s Exclusion from Man’s Culture,” *Women’s Studies International Quarterly*, Vol. 1, No. 4, 1978, pp. 281–295.

Smith, Kit, “Marketing: 47 Facebook Statistics for 2016,” Brandwatch, May 12, 2016. As of November 8, 2017: https://www.brandwatch.com/blog/47-facebook-statistics-2016/

Snyder, Jack, and Erica D. Borghard, “The Cost of Empty Threats: A Penny, Not a Pound,” *American Political Science Review*, Vol. 105, No. 3, 2011, pp. 437–456.

Soule, George H., *The Prosperity Decade: From War to Depression: 1917–1929*, New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1947.

Spector, Ronald H., “The Vietnam War and the Media,” *Encyclopedia Britannica*, April 27, 2016. As of June 4, 2017: https://www.britannica.com/topic/The-Vietnam-War-and-the-media-2051426

Stamos, Alex, “An Update on Information Operations on Facebook,” Facebook Newsroom, September 6, 2017. As of November 8, 2017: https://newsroom.fb.com/news/2017/09/information-operations-update/

Stevens, Dana, "Invasion of the Pod People," *Slate*, August 3, 2005. As of July 10, 2017:
http://www.slate.com/articles/news_and_politics/surfergirl/2005/08/invasion_of_the_pod_people.html

Stocker, Thomas F., and Dahe Qin, eds., *Climate Change 2013: The Physical Science Basis*, Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, New York: Cambridge University Press, 2013.

Stocking, Galen, "Digital News Fact Sheet," Pew Research Center, August 7, 2017. http://www.journalism.org/fact-sheet/digital-news/

Stony Brook University Happenings, "'Making Sense of the News: News Literacy Lessons for Digital Citizens' Online Course from the Center for News Literacy," webpage, December 2016. As of July 27, 2017:
http://www.stonybrook.edu/happenings/alumni/making-sense-of-the-news-news-literacy-lessons-for-digital-citizens-online-course-from-the-center-for-news-literacy/

Stratmann, Thomas "Campaign Finance: A Review and Assessment of the State of the Literature," *Oxford Handbook of Public Choice*, April 20, 2017. As of December 18, 2017:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2941870

Sussell, Jesse, "New Support for the Big Sort Hypothesis: An Assessment of Partisan Geographic Sorting in California, 1992–2010," *PS: Political Science & Politics*, Vol. 46, No. 4, 2013, pp. 768–773.

Sussell, Jesse, and James A. Thomson, *Are Changing Constituencies Driving Rising Polarization in the U.S. House of Representatives?* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-896-RC, 2015. As of June 4, 2017:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR896.html

Swanberg, W. A., Pulitzer, New York: Charles Scribner's Sons, 1967.

T Brand Studio, "Cities Energized: The Urban Transition," *New York Times*, undated.

Tankard, J., L. Hendrickson, J. Silberman, K. Bliss, and S. Ghanem, "Media Frames: Approaches to Conceptualization and Measurement," paper presented at the annual convention of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Boston, August 1991.

Tau, Byron, Georgia Wells, and Deepa Seetharam, "Lawmakers Warn Tech Executives More Regulation May Be Coming for Social Media," *Wall Street Journal*, November 1, 2017.

Terhune, Chad, and Julie Appleby, "Uncertainty over Obamacare Leaves Next Year's Rates in Limbo," National Public Radio, July 19, 2017. As of September 11, 2017:
http://www.npr.org/sections/health-shots/2017/07/19/538099050/uncertainty-over-obamacare-leaves-next-years-rates-in-limbo

"Texas Judge Kicks Exxon Climate Lawsuit to New York Court," Reuters Business News, March 29, 2017. As of November 9, 2017:
http://www.reuters.com/article/us-exxon-mobil-climatechange/texas-judge-kicks-exxon-climate-lawsuit-to-new-york-court-idUSKBN1710AC

Theiss-Morse, Elizabeth, and John R. Hibbing, "Citizenship and Civic Engagement," *Annual Review of Political Science*, Vol. 8, No. 1, 2005, pp. 227–249.

Theriault, Sean M., "Party Polarization in the U.S. Congress: Member Replacement and Member Adaptation," *Party Politics*, Vol. 12, No. 4, 2006, pp. 483–503.

Thomsen, Jacqueline, "Three Resign from CNN After Russia Story Retraction," *The Hill*, June 26, 2017. As of July 10, 2017:
http://thehill.com/media/339564-three-resign-from-cnn-over-russia-story-retraction

Timberlake, Richard H., Jr., "Panic of 1893," in David Glasner and Thomas F. Cooley, eds., *Business Cycles and Depressions: An Encyclopedia*, New York: Garland Publishing, 1997, pp. 516–518.

Toor, Amar, "France Has a Fake News Problem, But It Is Not as Bad as the U.S.," *The Verge*, April 21, 2017. As of June 4, 2017:
https://www.theverge.com/2017/4/21/15381422/france-fake-news-election-russia-oxford-study

Troia, Gary, and Steve Graham, "Common Core Writing and Language Standards and Aligned State Assessments: A National Survey of Teacher Beliefs and Attitudes" *Reading and Writing*, Vol. 29, No. 9, November 2016, pp. 1719–1743.

Tseng, V., "Studying the Use of Research Evidence in Policy and Practice," *Social Policy Report*, Vol. 26, No. 2, 2012, pp. 3–16.

Tull, Charles J., *Father Coughlin and the New Deal*, Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1965.

Tversky, Amos, and Daniel Kahneman, "Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases," *Science*, Vol. 185, No. 4157, 1974, pp. 1124–1131.

Twitter Engineering, "200 Million Tweets per Day," Twitter Blog, June 30, 2011. As of September 6, 2017:
https://blog.twitter.com/official/en_us/a/2011/200-million-tweets-per-day.html

Tyack, David, and Larry Cuban, *Tinkering Toward Utopia: A Century of Public School Reform*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997.

Unger, Irwin, *The Best of Intentions: The Triumphs and Failures of the Great Society Under Kennedy, Johnson, and Nixon*, New York: Doubleday, 1996.

United States v Philip Morris, Civil Action No. 99-2496, 2004.

USAFacts, "About Us," webpage, undated. As of September 12, 2017:
https://www.usafacts.org/about

U.S. Census Bureau, *Census of Population and Housing 2010*, 2012. As of June 4, 2017:
https://www.census.gov/population/censusdata/table-4.pdf

U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, "GDP: One of the Great Inventions of the 20th Century," from the January 2000 Survey of Current Business, January 2000. As of September 5, 2017:
https://www.bea.gov/scb/account_articles/general/0100od/maintext.htm

U.S. Department of Labor, *Bulletin of the Department of Labor*, No. 29, U.S. Government Printing Office, July 1900.

U.S. Senate Historical Office, "Cloture Motions," webpage, undated-a. As of December 18, 2017:
https://www.senate.gov/pagelayout/reference/cloture_motions/clotureCounts.htm

———, "Party Division," webpage, undated-b. As of December 18, 2017:
https://www.senate.gov/history/partydiv.htm

———, "Select Committee on Presidential Campaign Activities," webpage, undated-c. As of July 10, 2017:
https://www.senate.gov/artandhistory/history/common/investigations/Watergate.htm

Valli, Linda, and Robert Croninger, "High Quality Teaching of Foundational Skills in Mathematics and Reading," Chicago: Data Research and Development Center, undated. As of June 16, 2017:
https://drdc.uchicago.edu/community/project.php?projectID=79

Vaughn, Stephen, ed., *Encyclopedia of American Journalism*, New York: Routledge, 2008.

Verba, Sidney, and Norman H. Nie, *Participation in America*, New York: Harper & Row, 1972.

Vice Chairman's Staff of the Joint Economic Committee, *What We Do Together: The State of Associational Life in America*, SCP Report No. 1-17, May 2017. As of June 4, 2017:
https://www.lee.senate.gov/public/_cache/files/b5f224ce-98f7-40f6-a814-8602696714d8/what-we-do-together.pdf

Voorhies, John, Nolan McCarty, and Boris Shor, "Unequal Incomes, Ideology, and Gridlock: How Rising Inequality Increases Political Polarization," working paper, August 2015.

"Voter Turnout," United States Election Project, webpage, undated. As of November 9, 2017:
http://www.electproject.org/home/voter-turnout/voter-turnout-data

Vultee, Fred, "Audience Perceptions of Editing Quality: Assessing Traditional News Routines in the Digital Age," *Digital Journalism*, 2014.

Wagner, Tony, *The Global Achievement Gap: Why Even Our Best Schools Don't Teach the New Survival Skills Our Children Need—and What We Can Do About It*, New York: Basic Books, 2008.

Walker, Jack L., *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements*, Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1991.

Wang, William Yang, "'Liar, Liar Pants on Fire': A New Benchmark Dataset for Fake News Detection," *Proceedings of the 55th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics*, Vancouver, July 30–August 4, 2017, pp. 422–426.

Wardle, Claire, "Fake News: It's Complicated," *First Draft*, February 16, 2017. As of September 6, 2017:
https://firstdraftnews.com/fake-news-complicated/

Wasserman, David, "2016 National Popular Vote Tracker," Cook Political Report, January 2, 2017a. As of June 4, 2017:
http://cookpolitical.com/story/10174

———, "Purple America Has All But Disappeared," FiveThirtyEight Blog, March 8, 2017b. As of June 4, 2017:
https://fivethirtyeight.com/features/purple-america-has-all-but-disappeared/

Weil, Kevin, "Measuring Tweets," Twitter Blog, February 22, 2010. As of September 6, 2017:
https://blog.twitter.com/official/en_us/a/2010/measuring-tweets.html

West, Darrell, *How to Combat Fake News and Disinformation*, Washington, D.C.: Brookings Institution, December 18, 2017. As of December 18, 2017:
https://www.brookings.edu/research/
how-to-combat-fake-news-and-disinformation/

Westheimer, Joel, "No Child Left Thinking," *Colleagues*, Vol. 12, No. 1, 2015, pp. 37–46.

White, Stephen, "The Effectiveness of Political Propaganda in the USSR," *Soviet Studies*, Vol. 32, No. 3, 1980, pp. 323–348.

Wilson, Suzanne, Heidi Schweingruber, and Natalie Nielsen, eds., *Science Teachers' Learning: Enhancing Opportunities, Creating Supportive Contexts*, Washington, D.C.: National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, 2015.

Wineburg, Sam, Sarah McGrew, Joel Breakstone, and Teresa Ortega, “Evaluating Information: The Cornerstone of Civic Online Reasoning,” Stanford Digital Repository, 2016. As of October 23, 2017:
http://purl.stanford.edu/fv751yt5934

Wood, Thomas, and Ethan Porter, “The Elusive Backfire Effect: Mass Attitudes’ Steadfast Factual Adherence,” *Political Behavior*, forthcoming.

اتسم الخطاب السياسي والمدني الوطني في الولايات المتحدة، على مدار العقدين الماضيين، بظاهرة "تصدع الحقيقة" المُعرفة على أنها مجموعة من أربعة اتجاهات مترابطة وهي: وجود خلاف متزايد حول الحقائق والبيانات والتفسيرات التحليلية للحقائق والبيانات، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الرأي والحقيقة، والحجم النسبي المتزايد والتأثير الناجم لتفضيل الرأي والتجربة الشخصية على حساب الحقيقة، وانخفاض الثقة في مصادر المعلومات الواقعية التي كانت تحظى بالاحترام في السابق. ولهذه الاتجاهات الكثير من الأسباب، لكننا سنركز في هذه الدراسة على أربعة منها وهي: سمات المعالجة الإدراكية البشرية، مثل الانحياز الإدراكي؛ والتغييرات الطارئة في نظام المعلومات، الذي يشمل وسائل التواصل الاجتماعي والدورة الإخبارية على مدار الساعة؛ والمطالب التنافسية بشأن النظام التعليمي التي تحد من الوقت المستغرق في المعرفة الإعلامية والتفكير النقدي؛ والاستقطاب السياسي والسكاني على حد سواء. وتشتمل العواقب الوخيمة لتصدع الحقيقة على تراجع الخطاب المدني، والجمود السياسي، وانعزال الأفراد عن المؤسسات المدنية والسياسية وانفصالهم عنها، والشك في السياسة القومية.

تستكشف هذه الدراسة أسباب ظاهرة تصدع الحقيقة وعواقبها ومدى ترابطها. وتبحث أيضًا في الفترات السابقة في تاريخ الولايات المتحدة للوقوف على أدلة الاتجاهات الأربعة لتصدع الحقيقة وملاحظة أوجه التشابه والاختلاف مع الفترة الحالية. وتبرز هذه الدراسة أيضًا جدول أعمال بحثي واستراتيجية للتحقق من أسباب تصدع الحقيقة وتحديد ما يمكن فعله لمعالجة أسبابها وعواقبها.



www.rand.org

Arabic Translation of:
"Truth Decay: An Initial Exploration of the Diminishing Role of Facts and Analysis in American Public Life"
RR-2314/1-RC